

قررت وزارة المعارف العمومية استعمال هذا الكتاب بمدارسها الثانوية

ناتج مصر الحديث

ويليه نبذ عن

الولايات المتحدة . نهضة الشرق . الاستعمار

تأليف

محمد عبد الرزيم مصطفى

الحائز لدرجة العالمية (M. A.) من جامعة لفربول

والمفتش بالتعليم الثانوى

الطبعة الثالثة

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة للمؤلف

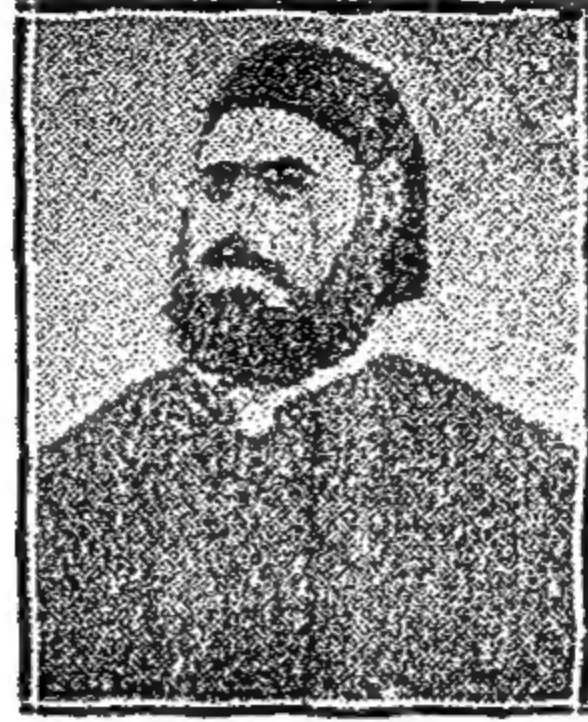
كل نسخه غير موقع عليها بامضاء المؤلف تعتبر مسروقة

ديسمبر سنة ١٩٣٣

مطبعة الفسطاط بالسيدة زينب امام مدرسته التمهيدية



حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول



محمد سعيد باشا



عباس حلمي الاول



اسماعيل باشا



محمد علي باشا



ابراهيم باشا



محمد توفيق باشا



عباس حلمي الثاني



السلطان حسين كامل



الملك فؤاد الاول

(فهرس الكتاب)

صفحة	صفحة
الباب الرابع	مقدمة
عهد التأهب والولاء	الباب الأول
الفصل الأول - الحروب الوهاية ٧٨	مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية
» الثاني - فتح السودان ٨٩	الفصل الأول - الحالة السياسية ١
» الثالث - إصلاحات محمد علي	١ - نظام الحكم السياسي ٢
في مصر ٩٤	ب - علي بك الكبير ٤
» الرابع - حرب المورة ١٠٧	الفصل الثاني - الحالة الاقتصادية ٧
الباب الخامس	١ - التجارة ٧
عهد النزاع والقتال	ب - الحالة العامة ٩
الفصل الأول - حرب الشام	ج - النظام المالي ١١
الأولى ١١٥	الباب الثاني
» الثاني - الهدنة المسلحة ١٢٢	الحملة الفرنسية على مصر
» الثالث - معاهدة لندن ١٢٨	الفصل الأول - ظروف الحملة ١٤
الباب السادس	الفصل الثاني - نابليون والحملة ١٩
عباس وسعيد	الحملة الفرنسية على الشام ٣٦
الفصل - الأول عباس باشا الأول ١٣٦	الفصل الثالث - خاتمة الحملة ٤٣
» الثاني محمد سعيد باشا ١٤١	١ - عهد كليبر ٤٣
» الثالث قناة السويس ١٥٢	ب - عهد مينو والجللاء ٤٩
الباب السابع	الفصل الرابع - نتائج الحملة ٥٢
اسماعيل باشا	الباب الثالث
الفصل الأول - نشأته وسياسته ١٥٩	عهد الانتقال وظهور محمد علي
» الثاني - اسماعيل والباب العالي ١٦٣	الفصل الأول - القوات الثلاث ٥٦
» الثالث - إصلاحات اسماعيل ١٦٥	» الثاني محمد علي ٦٠
» الرابع - الامبراطورية ١٨٥	» الثالث المصاعب الأولى ٦٨
	» الرابع - الطريق إلى الحكم المطاق ٧٥

(فهرس الكتاب)

صفحة	صفحة
الفصل الخامس - المسألة المالية	٢٨٣
والتدخل الأوربي ١٩٠	٢٨٣
» السادس - البعثات المالية	٢٩١
وانتهاء حكم اسماعيل ١٩٦	٢٩١
» السابع - نشوء الرأي العام	٢٩١
في مصر ٢١٠	٢٩١
الباب الثامن	٢٩١
خفاء اسماعيل	٢٩١
الفصل الأول. السنوات الأولى	٣٠١
من حكم توفيق ٢١٦	٣٠١
» الثاني . الثورة العرابية ٢٢٤	٣١١
» الثالث . عهد الاحتلال	٣١٧
البريطاني ٢٣٨	٣١٧
١ . بعثة اللورد دوفرين	٣٢٤
ب - الثورة المهدية ٢٤١	٣٢٤
ح - مركز الاحتلال في مصر ٢٥٢	٣٢٥
فترة الحماية وعهد الاستقلال ٢٦٤	٣٢٥
١ - فترة الحماية ٢٦٤	٣٣٣
ب - عهد الاستقلال ٢٦٨	٣٣٥
الباب التاسع	٣٣٥
الولايات المتحدة	٣٣٧
الفصل الأول - استقلال الولايات المتحدة ٢٧٢	٣٣٧
الفصل الثاني. النظام الدستوري في	٣٤١
الولايات المتحدة ٢٨٣	٣٤١
» الثالث - الحزب الأهلية ٢٩١	٣٤٢
الباب العاشر	٣٤٢
نهضة الشرق	٣٤٢
الفصل الأول - اليابان ٣٠١	٣٤٢
» الثاني - فارس ٣١١	٣٤٢
» الثالث - تركيا ٣١٧	٣٤٢
الباب الحادي عشر	٣٤٢
تقدم النفوذ الأوربي ٣٢٤	٣٤٢
الفصل الأول - الاستعمار	٣٤٢
الفرنسي في شمال افريقيا ٣٢٥	٣٤٢
» الثاني - الامبراطورية	٣٤٢
البريطانية ٣٣٣	٣٤٢
١ - كندا ٣٣٥	٣٤٢
ب - استراليا وزيلنده	٣٤٢
الجديدة ٣٣٧	٣٤٢
ح - جنوب أفريقيا ٣٤١	٣٤٢
د - الهند ٣٤٢	٣٤٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لست في حاجة إلى ذكر فوائد علم التاريخ لاسيما التاريخ القومي ، فكل أمة في حاجة إلى تدوين تاريخها ، قديمه وحديثه . والمفروض في كل شخص متعلم أن يعرف تاريخ بلاده ولو معرفة سطحية ، ولذلك اهتمت الدول الأوروبية بتأليف كتب التاريخ ، وعلى الأخص تاريخ بلادها تلقنه للناشئة في مدارسها وجامعاتها ، واشتغل كثير من المتعلمين في تلك البلاد بهذا العلم ، حتى أصبحت المؤلفات في هذا الباب لا تكاد تدخل تحت حصر .

ومما يؤسف له كثيراً أن تاريخ مصر مهمل إهمالاً شديداً ، فلا تكاد الكتب التي وضعت فيه بالعربية تتعدى كتب طلبة المدارس ، وكل ما هو مكتوب عدا ذلك فباللغات الأوربية . ولا يخفى ما في هذا من نقص معيب وتقصير مغل ، إذ من العار أن نستقي كل معلوماتنا عن تاريخنا القومي من مؤلفين أجانب لهم في الغالب وجهة نظر في الموضوع قامت على دوافع خاصة . لا تتفق في معظم الأحيان مع التفسير الصحيح للحقائق الواقعة . ويرجع هذا التقصير إلى عدة عوامل ، فعدد المؤرخين الأكفاء من المصريين قليل للغاية ، وهذا العدد على قلته لا يستطيع الانقطاع إلى التأليف أو تخصيص جزء كبير من وقته لهذه الغاية ، لأنه إذا كان موظفاً فهو مثقل بالأعمال التي لا تترك له فراغاً كافياً للبحث العلمي الصحيح ، وإذا كان غير ذلك فالجري وراء العيش يلبيه عن الانكباب على البحث العلمي . هذا إلى انصراف الشعب عن القراءة والاطلاع ، فنسبة المتعلمين في مصر قليلة ، وقلما يقبل أحد من هذا العدد القليل بعد ترك دور العلم على شراء كتاب يطالع عليه . فلمن إذاً يكتب المؤرخ المصري ؟ لا يوجد أمامه إلا باب واحد . وهو قصر التأليف على كتب المدارس . وهذا لا يجدي العلم كثيراً .

ولكى أكون صريحا يجب أن أقرر أن الدافع الأساسى الذى دفعنى إلى تأليف هذا الكتاب هو حاجة طلبة السنة الخامسة من القسم الأدبى إلى كتاب شامل لجميع نقط المقرر . مع شرحها شرحا لا تقا يتفق مع مستوى هؤلاء الطلبة ، بحيث تتناسب أجزاء الكتاب ، فيخص كل نقطة من الصفحات ما يتفق مع أهميتها ، ومع ذلك فالكتاب صالح لمن يحب الاطلاع على تاريخ بلاده من غير الطلبة ، فلم أجزأ فيه إلى تقصير مغل ، أو تطويل ممل ، وإنما قصرت مهمتى على ذكر أهم الحوادث والوقائع . ثم حاولت التمهيد لكل منها مع ذكر أسبابها ونتائجها . ويهمنى أن أقرر أننى لم أكن متحيزا فى أحكامى ، وإنما قررت الواقع كما رأيته وفهمته ، وكما ينطبق على أصول المنطق ، دون أن أضع أمامى أى اعتبار سوى الحق الذى كنت أنشده فى كل ما كتبت ما

المؤلف

يونيه سنة ١٩٣٢

مقدمة الطبعة الثالثة

تفدت الطبعة الثانية من هذا الكتاب فى أقل من شهرين بفضل إقبال جمهور القراء على اقتنائه . فشكرا لهم على هذا التشجيع العظيم . وهذا هو الطبعة الثالثة أقدمها للقراء فى ثوب خير من الثوب الأخير . فقد تحسنت الطبعة نوطا ما . ثم ترانى أضفت إليها الكثير من الصور والخرائط الضرورية وإن كانت الظروف لم تسمح لى بإضافة كل ما كنت أبغى .

ولا يسعنى إلا أن أقدم الشكر كذلك الى شقيقى عبد العزيز للمعاونة القيمة التى قدمها فى سبيل إخراج هذه الطبعة بالسرعة المطلوبة ما

المؤلف

ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

مصادر الكتاب

رجعت فى تأليف هذا الكتاب إلى عدة مصادر أصلية ، وإلى كثير من الكتب الا فرنجية والعريسية ، التى كان من بينها كتاب « تاريخ مصر السياسى » (الجزء الأول) تأليف المؤرخ المحقق والعالم الباحث الاستاذ محمد رفعت مراقب تعام البنات المساعد بوزارة المعارف .

الباب الأول

مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية

الفصل الأول

الحالة السياسية

الفتح العثماني لمصر : ثبتت قدم الأتراك في أوروبا بعد فتح القسطنطينية ، وبدأ سلطانهم يمتد في شبه جزيرة البلقان حتى كانت أيام السلطان سليم الأول الذي ولي وجهه تجاه الشرق في فتوحاته فاصطدم بقوتين كانتا بحوار أملاكه في آسيا ، هما قوة الشاه اسماعيل في فارس وقوة السلطان الغوري في مصر وسوريا. ولم يلبث طويلا حتى اشتبك مع الشاه في حرب طاحنة خرج منها فائزا بعد أن ضعضع قوة عدوه . وعند ذلك أراد أن ينقض على أملاك مصر في آسيا ، فما كان من السلطان الغوري إلا أن جهز جيشا قويا وذهب به إلى الشام وسار إلى شمالها لملاقاة عدوه سليم في ميدان القتال ، وسرعان ما تلاقى الجيشان في موقعة « مرج دابق » قرب حلب سنة ١٥١٦ فكان النصر حليف الأتراك . وبعد هذه الموقعة أصبح الطريق ممهدا مفتوحا أمام العثمانيين فولجوه مسرعين ، واستولوا على جميع بلاد الشام ثم تقدموا لفتح مصر حيث ظهر « طومان باي » ابن أخى الغوري ونصب نفسه سلطانا مكان عمه المقتول ، وأخذ يعد العدة لملاقاة الجيوش التركية الظافرة غير أن كل مجهوداته ذهبت سدى إذ تغلب عليه الأتراك في عدة مواقع فولى هاربا ودخل الغزاة القاهرون القاهرة في يناير سنة ١٥١٧ وقبضوا على طومان باي وشنقوه ، ولكن الأمر لم يستتب لهم فيها إلا بعد قتال شديد دارت رحاه في شوارع المدينة وحراراتها وأزقتها حتى بلغ عدد القتلى من جنود المماليك والأهالي أكثر من ٥٠٠٠٠ نفس، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مصر ولاية عثمانية وبقيت كذلك حتى سنة ١٩١٤.

نظام الحكم السياسى : كان لابد للسلطان سليم من مغادرة مصر إلى مقر السلطنة وكان يتحتم عليه إذاً أن يضع نظاماً تسير عليه حكومة البلاد التابعة له ، وبالفعل نرى أنه قام بهذه المهمة قبل سفره واختط لأتباعه طريق السير في إدارة دفة البلاد :

ولتحقيق الغاية التى كان يرمى إليها تمخضت أفكاره عن مشروع يضع السلطة فى يد هيئات ثلاث ، له فى تباين آرائها وطباعها وتربيتها ومن ثم تشاخصها وتنازعها أكبر ضامن لعدم استطاعة أى فريق منهم الاستئثار بأمر البلاد أو الاستقلال بها دون السلطان . وهالك جوهر ذلك النظام :

الوالى : كانت أولى هذه الهيئات هى الهيئة التى تمثل السلطة العليا فى البلاد ووضعت هذه السلطة فى يد شخص كان يسمى « الوالى » أو « الباشا » وكانت مدة ولايته قصيرة لا تتجاوز فى العادة ثلاث سنوات يكون فيها ممثل السلطان ، فكان هو إذاً الوساطة الطبيعية بين أهلها والباب العالى ، وكان عليه أن يتسلم أوامر السلطان ويقوم بتنفيذها ، وكانت مهمته الاشراف بوجه عام على حال الرعية وهو فى مقره بالقلعة .

الديوان : أما الهيئة الثانية فكانت هيئة « الديوان » التى خلقت لتراقب سلطة الوالى وتشرف على تصرفاته . وكانت هذه الهيئة مكونة من ضباط جيش الاحتلال الذى تركه سليم فى البلاد كي يقوم بالدفاع عنها ضد أى مغير . وكانت سلطة هذا الديوان عظيمة إذ كان لأعضائه حق قبول قرارات « الباشا » أو رفضها بل كان لهم أن يطلبوا عزله . ولما جاء السلطان سليمان القانونى أوجد « الديوان الكبير » وهو عبارة عن الداىون الأسمى باضافة بعض الأعيان والمشايخ والعلماء إلى أعضائه عند البحث فى شئون الحكومة الرئيسية الهامة ، ولكن هذا كان نادر الانعقاد .

المماليك : ولكي يحفظ التوازن بين الهيئتين السابقتين أودع السلطة الثالثة فى يد فئة كانت فى نظره مستضعفة ألا وهى طائفة المماليك ، فولى هؤلاء حكومة الأقاليم وأصبحوا يؤثفون الإدارة المحلية للبلاد ، فكانوا بطبيعة مراكزهم أكثر

اتصالا من الوالى والديوان بأفراد الشعب ، ومن ثم سهل تسيطرتهم على البلاد .
تطور هذا النظام : وان نظرة سطحية إلى فحوى هذا النظام تكفى
لأن تريننا أنه كان يحمل بين ثناياه عوامل ضعفه ، فبينما تحمل السلطة الأولى
مظاهر الأبهة والعظمة نرى أن نقط الضعف فيها بادية فى قصر المدة التى يسمح
للوالى أن يتولى الحكم خلالها ، وما ذلك إلا لخوف السلطان من أن يثبت أحد
الولاة قدمه فى مصر إذا طالت مدة حكمه .

ومن وجهة أخرى نرى أن للديوان حقوقا تهدم سائمة الوالى ، وكثيرا ما
أدى هذا الى نزاع كبير بين الهيئتين كان نصيب البلاد منه الخراب والدمار وكان
نصيب الممالك منه الغنى العظيم إذ فى ضعفهما أتمن فرصة لاسترداد سطوتهم .
والواقع أن هذا النظام المتعثر المفكك الأطراف بقى بالرغم من كل عيوبه
مابقيت القوة التى كان يستمد الحياة منها ، وذلك عند ما كان الباب العالى ذا قوة
وسيطرة وعظمة حربية . ولكن القرن السابع عشر كان شؤما على الدولة إذ
بدأت تنزعزع فيه قوتها ، وما كان هذا الضعف الحربى الذى أصابها أمام لطغات
الروسيا والنمسا إلا نذير شر فى مصر أحد أعضائها ، إذ أخذت قوة الوالى
والديوان فى الضعف ، وكانت هذه هى الفرصة التى يبتغيها الممالك ، فلم يكن
الوالى بعد ذلك إلا العوبة فى يدهم لا يبقى فى مركزه إلا إذا كانوا راضين عنه .
أما أعضاء الديوان وهم الضباط فقد انحط مركزهم الأدى عندما ضعفت
الدولة ، فضلا عن أن مزاياهم الحربية أخذت تتلاشى لبعدهم عهدهم بالحروب
المنظمة بل أخذوا يندمجون فى المصريين ويصاهرونهم ويقتنون الأملاك فى
البلاد حتى ضعف ارتباطهم بعاصمة السلطنة العثمانية وأصبحوا يتزلفون الى
الممالك بكل الوسائل حتى أصبح الديوان وهو فى قبضة الممالك لا يتصرف فى
شئ إلا حسب أهوائهم .

وهكذا استرجع الممالك سلطانهم وجمعوا مقاليد الأمور فى أيديهم حتى أعادوا

عصور سطوتهم الأولى وأصبحوا هم حكام البلاد الحقيقيين ، ولو أنها كانت لا تزال تابعة للدولة اسمياً . وصار لزعم الممالك الذي كانوا يختارونه من بينهم ويلقبونه « شيخ البلد » سلطة دونها سلطة أى فرد فى البلاد ، وكان هذا المنصب هو أقصى ما يطمح إليه الكثير من البكوات الممالك . ولذلك كثيراً ما جر التنافس للحصول عليه إلى حوادث منجعة وحروب مخزنة كانت تضحى فيها مصالح البلاد وأهلها .

على بك الكبير

عادت البلاد إذاً تحت سلطة الممالك الفعلية نتيجة للسياسة العقيمة التى اتبعتها الدولة فى وضع نظام الحكم ثم فشلها الحربى فى أوربا . ولم يلبث الممالك أن طغوا فى الديار واستهتروا بكل سلطة أخرى قائمة بجانب سلطتهم ولو اسمياً وشعروا شعوراً أكيدا بأنهم هم حكام البلاد الأصليون حتى أن أحدهم عزم على أن يحقق بالفعل ما كان يحول بصددور الكل . ذلك هو على بك الملقب بالكبير .

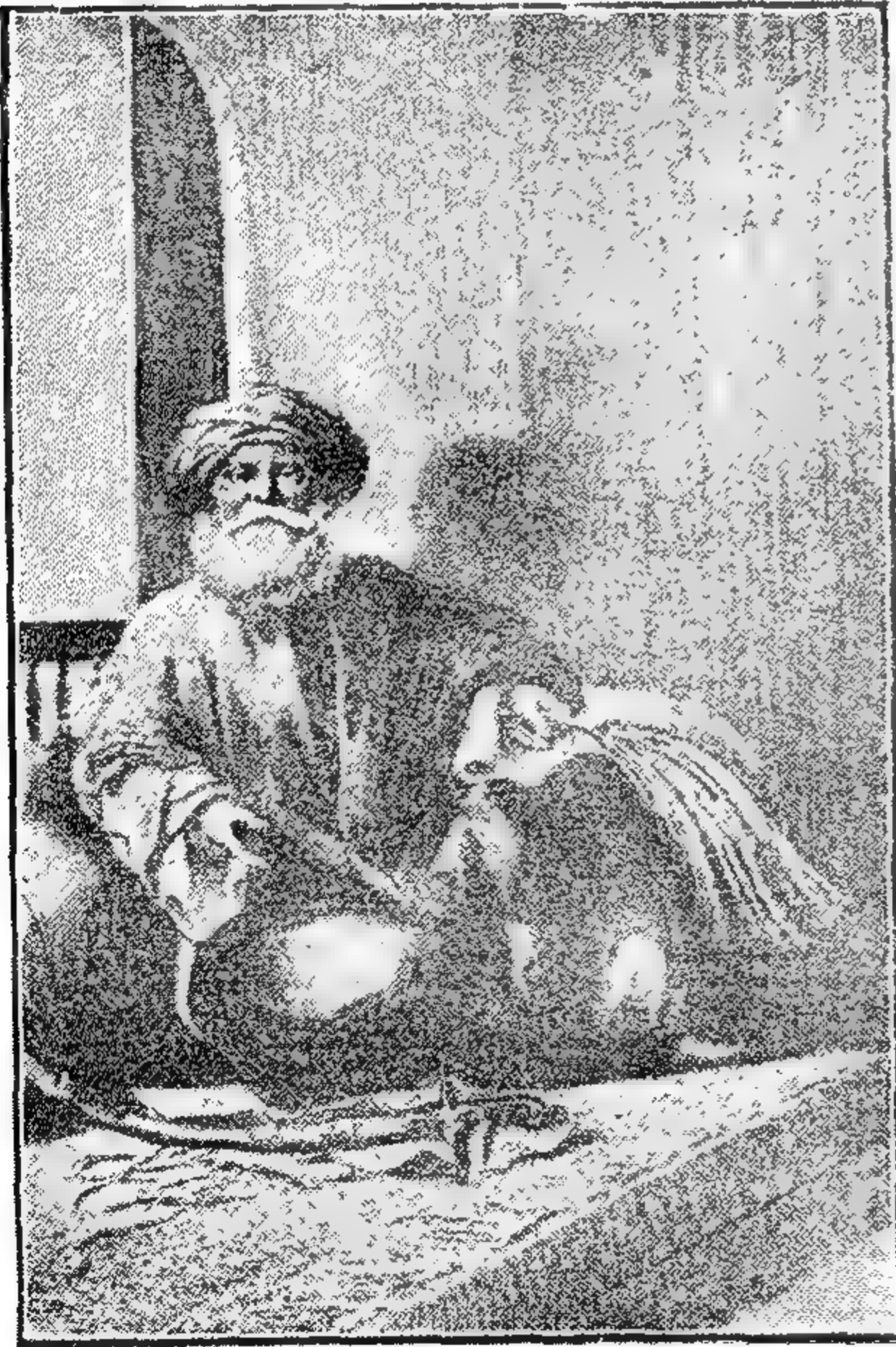
كان على بك هذا أحد الممالك الأشداء استطاع أن يجمع حوله كثيراً من الاتباع والأشياع الذين اتخذ منهم عوناً لتحقيق غرضه فى الوصول إلى مشيخة البلد . وقد كللت جهوده بالنجاح فأصبح شيخ البلد سنة ١٧٦٣ .

ولما أيقن أن البلاد فى قبضة يده من الوالى والديوان إلى المزارعين والصناع طمعت نفسه الوثابة إلى ما هو أعلى من مركزه وعزم على فصل مصر من أملاك الدولة العثمانية وإعلان استقلالها تحت لوائه فأخذ يمهّد البيل لتحقيق غرضه بكل الوسائل ، وعمل على الإقلال من عدد الجنود العثمانية بمصر والاستزادة من أنصاره ، وجعل يعزل كل كبير أرض صغير تحوم الشكوك حول إخلاصه لشخصه ومبادئه ، وجرد من لم يثق بهم من الممالك من وسائل القوة فمنعهم من أن يقتنى أحدهم أكثر من مملوك واحد أو مملوكين . ولما اطمأن على مركزه وأنس فى نفسه القدرة على تحقيق آماله والوقوف فى وجه الباب العالى طرد الوالى وأعلن استقلال مصر سنة ١٧٦٦ .

أقدم على ذلك وكانت على يقين من أن الدولة سوف تجرد عليه حملة بل حملات لاسترداد ماسلب منها . فلكى يدرأ عن نفسه هذا الخطر المحقق تحالف مع « الشيخ ضاهر » والى عكا ، وساعده الحظ بأن وقعت الدولة في حرب مع الروسيا عام ١٧٦٨ . فلما أمن على نفسه من شر هذا الخطر مؤقتاً ، انتهز الفرصة وبذل مجهوداً كبيراً في إصلاح داخلية البلاد ونشر الأمن في ربوعها ، وأمر أن يخطب باسمه في المساجد وأن تصك النقود باسمه في القاهرة . ولم يقتصر على القيام باصلاحات متنوعة مفيدة في الداخل بل عمل على نشر التجارة في الخارج ورفع لواء مصر وبسط سلطانها على ماجاورها من الأصقاع ، فأرسل جيوشه تغزو بلاد اليمن وتستولي عليها ووجه حملاته نحو جدة ومكة فعادت بأكاليل النصر ، وعمل على بسط نفوذه في أرجاء شبه جزيرة العرب فكان نصيبه النجاح . وبلاستيلاء على هذه البلاد الواسعة أصبحت تجارة البحر الأحمر في يده وأخذ يتبادل التجارة مع الهند وغيرها من بلاد الشرق ، وأصبح يطلق على نفسه بحق لقب « سلطان مصر و خاقان البحرين » .

كل هذا لم يشغله عن إعداد نفسه لمقاتلة قوى السلطان التي أخذت تتجمع في سوريا وتستعد لمهاجمته حتى اشتد ضغطها على حليفه « الشيخ ضاهر » ، فلما رأى أن الظروف أصبحت مناسبة وأن الخطر ازداد على صديقه ، وأن استعداداته قد تمت ، سير حملة إلى الشام مكونة من أربعين ألف رجل سنة ١٧٦٩ وأسند قيادتها إلى مملوكه « محمد بك أبي الذهب » . سارت الحملة إلى سوريا واستولت على جهاتها الجنوبية حتى بلغت القوات دمشق فحاصرتها وفتحها عنوة . وباتت الأنظار تتطلع الى تلك القوى الظافرة ، ولكن الأحوال تغيرت فجأة ، وذلك أن الاتراك عند ما فشلوا في ميدان الحرب ، نجحوا في إغراء « أبي الذهب » فوعده بحكم مصر إذا هو انضم إلى جانبهم ، فقبل شروطهم ، ثم عمل على إقناع من كان معه من المماليك بالانضواء تحت لوائه وولى وجهه شطر مصر ليقاتل سيده . وفعلاً دخل « أبو الذهب » مصر واستولى على الصعيد فاضطر على بك ، — وقد أخذ على غرة — الى الفرار الى عكا حيث انضم الى حليفه الشيخ ضاهر وحيث

ساعدته روسيا على تكوين قوة جديدة يسترد بها بلاده . ولم يلبث أن ساعده الحظ في بلاد الشام فوجه جيوشه بعد ذلك نحو مصر ، غير أن أبو الذهب أعد له كميناً في طريقه تمكن من القبض عليه ولما لم يحتمل مرارة الأسر ، أقبل على نفسه فسلبها الحياة بجرعة من السم الزعاف سنة ١٧٧٣ .
هكذا قضى ذلك البطل نحبه بعد جهاد شريف . أما أبو الذهب فانه تولى وظيفة شيخ البلد وأصبح حاكم البلاد الفعلي رغم إعادتها تحت ساطة الباب العالي ، وبعودته عادت المظالم وسادت القوضى وعم الخراب . ولكن الأقدار لم تمهله طويلا ليتمتع بشمرة خيانتة إذ أنه مات بالحمى بعد سنتين من موت سيده مات بالشام وكان قد ذهب إليها محارباً ومنتقماً من الشيخ ضاهر .



ابراهيم ومراد : وبموته

قبض على زمام السلطنة في البلاد مملوكان من مماليكهما « ابراهيم بك » و « مراد بك » واقتسما السلطة بينهما ، غير أنهما لم يكونا على وفاق تام فيما بينهما لاختلاف كبير في طباعهما وأخلاقهما ، فقد كان مراد رجلاً جريئاً مغروراً بنفسه شديد الحرص على كرامته ومركزه ركان عصبي المزاج حاد الطبع ، في حين أن شريكه ابراهيم كان رجلاً دهاء وحيلة يفكر في الأمر طويلا

(مراد بك)

قبل أن يقدم عليه فلم يكونا ليتحدا إلا حرصا على بقاء السلطة في أيديهما . وقد حدث أن طمعت الدولة في عهدهما في استرداد سلطتها الفعلية في مصر فأرسلت حملة لهذه الغاية وصلت في شهر يونية سنة ١٧٨٦ واستولت على القاهرة بعد أن بددت قوات المماليك ، واضطر ابراهيم ومراد إلى الفرار إلى الصعيد ثم

أسندت شياخة البلد إلى « اسماعيل بك » أحد بكوات المماليك ، ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا ، إذ استطاع مراد و ابراهيم أن يستردا مناصبهما من جديد عام ١٧٩٠ وبقيتا يحكما مصر أو يعبثان بشئونها حتى جاءت الحملة الفرنسية بقيادة بوناپرت ولم تتحسن حالة البلاد في عهدهما بل ظلت في حالة فوضى تعاني كثيرا من استبداد الحكام الذين لم يكن همهم إلا ابتزاز الأموال من المصريين والأجانب النازلين بالبلاد وخاصة الفرنسيين ، فقد امتدت أيدي المماليك وأتباعهم إلى « أموال التجار من المسلمين وأجناس الأفرنج حتى تجسست العداوة بين المصريين والفرنسيين » كما يقول الجبرتي في كتابه .

وفي عهدهما فكر جماعة من تجار الانجليز في إعادة نقل المتاجر الهندية عن طريق مصر ، ولكن مظالم المماليك وعدم استتباب الأمن في الصحراء الشرقية حال دون تنفيذ تلك المشروعات التي كانت تعود على مصر بربح وفير .

واستمر إرهاب المماليك للتجار الأجانب لاسيما عندما أنسوا من الباب العالي العجز عن ردعهم لاغضائهم عن أعمالهم الظالمة رغم ما قدم له من شكوا وطلبات ، وقد ضج التجار الفرنسيون من هذه الحالة فأرسلوا عريضة الى حكومتهم سنة ١٧٩٥ ، فكلفت « ماجلون » (magallon) قنصلها في الاسكندرية أمر النظر فيها ، غير أن مراد بك كان شديد الغطرسة فلم يهتم بالرد على عرائض القنصل وشدد الحملة على التجار بل فكر في تعطيل تجارتهم وإغلاق محلاتهم في القاهرة . ومع هذه المظالم وإثارة غضب الفرنسيين لم يكن مركز مصر الحربي إذ ذاك بالشئ الذي يعتد به .

الفصل الثاني

الحالة الاقتصادية

أولا - التجارة

تآمرت الظروف على العهد العثماني فجعلته عهد فقر وفوضى وضعف

إذا قارناه بالعنصر الذى سبقه وكان عهد ثروة ونظام وقوة وإنما يرجع هذا إلى حد كبير إلى نظام الحكم السياسى الذى درسناه ، غير أنه لا يفوتنا أن عوامل خارجية ساعدت على إظهار عيوب هذا النظام وذلك أن مصر فى العصور الوسطى كانت تملك طريقى التجارة بين الشرق والغرب ، فكان أحد هذين الطريقين يمر بالخليج الفارسى فالبصرة ونهر الفرات ثم إلى اسکندرونه على ساحل البحر الأبيض المتوسط ومن هناك ينقل تجار البندقية وجنوة متاجر الشرق إلى بلادهم حيث كانوا يوزعونها فى جهات أوروبا المختلفة . ويمر الثانى بطريق البحر الأحمر فالأراضى المصرية حيث كانت تنقل المتاجر إلى القاهرة ثم إلى الاسكندرية وهناك يقوم التجار السالفو الذكر بنقل البضائع إلى أوروبا ، وكان الطريق الثانى أفضل من الأول بكثير فى نظر التجار ولذلك كانت معظم هذه التجارة تمر عن طريق الاسكندرية التى أصبحت لها مركز ممتاز فى عالم التجارة حينذاك .

وكانت هذه التجارة مصدر ثروة طائلة لسكان مصر وسلاطينها المماليك ، أما الأهالى فكانوا ينتفعون بما كانوا يتقاضونه من أجر لاشتغالهم فى نقل البضائع أو استخدام دوابهم فيها أو تقديم انفنادق والمأكل والمشرب للتجار والمسافرين ، وأما المماليك فكانت خزائهم تفيض بما كانوا يجبونه من الضرائب المختلفة على تلك التجارة فى عدة أنحاء من البلاد . ويسهل تصور قيمة ما كان يعود على مصر من الفوائد المادية من تلك التجارة إذا علمنا أن البضائع عندما كانت تخرج من الاسكندرية يكون قد بلغ ثمنها ما يقرب من أربعة أمثال ثمنها الأصلى .

ولكن حادثاً هاماً وقع فى أواخر القرن الخامس عشر فكان له أكبر أثر فى تغيير مجرى الأحوال فى العالم ، وذلك أنه فى سنة ١٤٩٨ تمكن الرحالة البرتغالى « فاسكوده جاما » (Vasco da Gama) من كشف الطريق إلى الشرق حول رأس الرجاء الصالح ، فتعطلت الدول المستعمرة إلى هذا الطريق واعتبره القوم أسهل من طريق مصر ، فبدأت التجارة تتحول إليه . ونتيجة لذلك

بدأت تقل أهمية مصر والبندقية وجنوه وحلت محلها اسبانيا والبرتغال في أول الأمر ثم فرنسا وانجلترا وهولنده. وأخذ هذا المورد العذب من المال في الجفاف .

ولم تقف مصر والبندقية مكتوفتي الأيدي أمام هذا الخطب الجلل بل تحالفتا وأعدتا قوة عظيمة لمقاومة البرتغال في الشرق والقضاء على نفوذهم وتجارتهم فيه، وكانت بين الفريقين في النهاية موقعة حاسمة سنة ١٥٠٩ هي موقعة «ديو البحرية» أمام شاطئ الهند الغربي، وفيها هزمت القوات المصرية وأخذ البرتغال يسيطرون على تجارة الشرق تدريجاً، فعادت عليهم بالربح الوفير. أما مصر فلم يطل عهدها بالهزيمة وما نجم عنها من ضياع أهم موارد ثروتها حتى نكبت بجيوش الترك تمزق آثار عظمتها وتسلبها استقلالها سنة ١٥١٧، فبدأ ذلك العصر المظلم في تاريخ مصر، عصر الفوضى والاضطراب الذي قضت عليه الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر.

على أنه ليس معنى ذلك أن مصر فقدت جميع تجارتها منذ مبدأ القرن السادس عشر، فإن موقعها الجغرافي وهو الملتقى الطبيعي للقارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا ساعدها على أن تحفظ شيئاً من مركزها التجاري القديم بالرغم من الطريق المنافس الجديد فبقيت لها صلات تجارية بفرنسا وتركيا وآسيا الصغرى شمالاً، وبالشام وقلاطين شرقاً، وبلاد المغرب غرباً، ثم بالسودان والحبشة واليمن وبلاد العرب جنوباً.

ثانياً — الحالة العامة

كانت مصر في عصر السلاطين ذات سطوة عظيمة، فكانت مسيطرة على الشام، وكان لها مركز خاص في العالم الاسلامي، اذ كان لديها مال وفير تستطيع أن تعزز به قواتها، وتكسر شوكة أعدائها. وكذلك كانت العلوم في هذا العصر منتشرة زاهية حتى ظهر كثير من الشعراء والكتاب. أما في العصر العثماني ففقدت مصر مركزها الممتاز وأصبحت روح التعليم في الأزهر روحاً جامدة لا تهتم إلا بالعلوم الفقهية واللسانية وانحطت القوى المفكرة فانحط أسلوب الكتابة

حتى قرب من العامية ولم ينتشر بين الجماهير من آثار الأدب إلا قصص أبي زيد اللّلالى وعنترة والزّنانى خليفة وماشاكل ذلك ، فكان الشعب جاهلاً وعلماءه لا يمتازون عنه إلا بما تيسر لهم من معرفة القراءة والكتابة ، فلم يكن بينهم من يصح اعتباره عالماً قادراً فى الفلسفة أو فى العلوم والأدب .

أما المباني والآثار التى خلفها سلاطين العصر الأول فجميلة فاخرة تدل على العظمة والقوة والثروة فالمباني ضخمة تشغل حيزاً كبيراً والصناعة دقيقة بديعة والزخارف جميلة متقنة ، ومن أمثلة ذلك مساجد السلطان حسن وبرقوق والمؤيد . أما مباني العصر العثمانى فتظهر عليها علامات الفرق ما بين العصرين من حيث الثروة والقوة والعظمة ، فهى صغيرة الحجم قليلة الزخارف قليلة الدقة فى الصناعة . ومع ذلك فكان من بينها ما هو جليل بديع كسبيل خسرو باشا بالبحاسين .

ولم تكن الصناعات والفنون أوفر حظاً من غيرها ، فقد تناوأتها عوامل الاضمحلال التى سادت كل شئون العصر العثمانى ، فأهمل أمرها وبطلت عدة صناعات كانت زاهية ، واختفت رؤوس الأموال من يد الأهالى فأصاب الصناعة من ذلك رشاش هو جهالها وذهب بدقتها . والواقع انه كان للسلطان سليم يد فى هذا الاضمحلال إذ أنه جمع أمهر الصناع وأكفأ الاختصاصيين فى الفنون وبعث بهم إلى الاستانة لينشروا فيها ما أوتوا من علم ومهارة وحذق فى الصناعة ، ولم يبق بالبلاد غير الصناعات الصغرى التى بقيت فى بعض مراكز الصناعة كاستخراج الزيت وعمل السكر وصناعة بعض المنسوجات من قطنية وصوفية وكتانية وصناعة أواني الزجاج والفخار والخزف وبناء السفن وعمل الأسلحة وصناعة البارود .

وكان العمال والصناع منتظمين فى « نقابات » فى حين أن أعمال كل حرفة كانوا منتظمون فى طوائف لكل طائفة منها شيخ يسمى « شيخ الطائفة » وكان له مركز ممتاز بين أفرادها ، فهو المسئول أمام الحكومة عن شئونهم وعن جمع الضرائب

والغرامات منهم وكان له حق الفصل فيما ينشأ بينهم من نزاع كما أنه كان يشرف على حالة السوق وعلى تنفيذ قوانين الطائفة .

وقد أصاب الزراعة ما أصاب غيرها بالرغم من أنها كانت أهم مصدر لثروة البلاد في العصر العثماني ، فلم تنظر الحكومة بعين الاهتمام الى وسائل الإصلاح ، وعلى الأخص عند ما استبد المماليك بالأمر دون الوالى والديوان . وكان همهم الأكبر أن يحيطوا حياتهم بأنواع البذخ والنعيم ، فكانوا يكتنزون ما تصل اليه أيديهم من مال أو يصرفونه على شهواتهم وملذاتهم غير مكترئين بما يصيب البلاد من فقر عاجل أو آجل ، حتى هزل جسم الفلاح وانتابته الأمراض ووقفت ببابه المجاعات . وأهمل الحكام أمر الري وتوزيع المياه وإقامة القناطر والجسور وحفر الترع والمصارف وتطهير ما هو موجود منها حتى ضعفت الأرض وانحطت الزراعة وقلت المحاصيل وكسدت التجارة .

ثالثا - النظام المالى

نظام ملكية الأرض : كانت النظرية السائدة في مصر منذ القدم أن الملك أو الحاكم هو المالك لجميع الأرض يتصرف فيها كيف يشاء ، فكان يقسمها بين أتباعه وأعوانه وبين المزارعين والفلاحين . وكان هؤلاء يستغلون الأرض نظير دفع الضرائب والأتاوات المفروضة عليها ، فلم يكن لهم حق ملكية الأرض بالمعنى الذى نفهمه اليوم من كلمة ملكية ، إذ أن استغلالهم لهذه الأرض ربما كان يتوقف أحيانا على أهواء أصحاب النفوذ من الحكام ، فكانوا يشبهون المستأجرين الحاليين من وجوه كثيرة ، وكان لهم حق الانتفاع بغلة الأرض والتصرف فيها حسب أهوائهم .

تلك كانت الحال في مصر حتى وقعت في قبضة السلطان سليم ، وقد صادف هذا النظام هوى في نفسه فأمر بإبقائه وبذلك أصبح المالك لجميع أراضي الديار المصرية ، ثم أمر بمسح جميع الأراضي الزراعية وبتقسيمها بين الأهالى ، كما أمر بتسجيل هذه الأراضي وأسماء المنتفعين بها وما فرض عليها من

ضريبة . وكان أصحاب هذه الأراضى يضعون يدهم عليها ويستغلونها طول حياتهم حتى إذا ماتوا عادت إلى بيت المال فإذا لم يكن للمتوفى ورثة أصبح للحكومة حق التصرف فيها وأما في حالة وجود ورثة فانه يصبح من حقهم استرداد الأرض بعد دفع مبلغ معين من المال يقدره الولاية .

على أن هذا النظام بقى نافذاً ما بقيت قوة الأتراك الحربية وما بقيت بالتالى قوة الوالى والديوان ، ولكننا عرفنا فيما سبق أن هذه القوى أخذت فى الضعف بعد مضى قرن على الفتح العثمانى وأن شوكة الممالك قويت وأخذوا يستبدون بالأمر فلم يراعوا حرمة قانون ولم يكثرثوا بما كان موجوداً من قواعد ونظام ، ولذلك أخذوا يتصرفون فى الأراضى حسب ما كانت تملى عليهم إرادتهم ومنفعتهم حتى أصبحوا مالكين لنحو ثلثى الأراضى المنزوعة ومابقى كان موزعاً بين الأوقاف والفلاحين وغيرهم .

أما الوقف فهو أن يوقف الانسان أرضه على أعمال خيرية كالإتفاق على المساجد أو المكاتب أو دور العلم أو إطعام اليتامى والمساكين أو بناء السبيل وإما على ذريته من بعده حتى تنقرض تلك الذرية . وميزة الوقف أن الوارث لا يستطيع التصرف فى الأرض ببيع أو رهن وإنماله حق الانتفاع بشمرها فقط . وقد أقبل كثير من الناس على هذه الطريقة فى العهد العثمانى خوفاً من ضياع أرضهم وقد عمت القوضى . ولكن الحكومة انزعجت من هذا الإقبال وعلى الأخص إذا علمنا أن الأراضى الموقوفة على الأعمال الخيرية كانت معفاة من دفع الضرائب ، فأمرت أن لا يتم وقف إلا باذن خاص منها . وكان نظار هذه الأوقاف هم عادة من بين طائفة العلماء الذين كان يستغلون هذه الأراضى ويتصرفون فيها كأنما هى ملكهم الخاص .

نظام الإلتزام : عند ما بدأت قوة الحكومة فى الضعف فى أواسط القرن السابع عشر وأصبحت عاجزة عن تحصيل الضرائب المفروضة على أصحاب الأراضى كان لابد لها أن تلجأ إلى طريقة تستطيع بها تحقيق هذه الغاية فلجأت إلى اتباع النظام المعروف بنظام الإلتزام . وذلك أن يتقدم للحكومة شخص ذو نفوذ

ويتعهد بتحصيل الضرائب المفروضة على ناحية من نواحي القطر ، ويدفع ضرائب سنة من ماله الخاص سلفاً . ويحصل هذا التعهد إما بالاتفاق مع بيت المال مباشرة وإما بطريق المزايدة العلنية . وعند ما يتم الاتفاق نهائياً يتسلم « الملتزم » من شيخ البلد عقد الالتزام وهو ما كان يسمى « تقسيطا » ومعه كتاب من الحكومة إلى أهل القرى الداخلة في دائرة التزامه يأمرهم بالطاعته وتأدية الخراج إليه ، فيذهب « الملتزم » إلى دائرة التزامه ليشرّف عليها بنفسه ويتحكم في شئونها ويقوم بجميع المفروض عليها للحكومة وما يفرض هو لنفسه ولم تلبث طويلاً حتى ازدادت سلطة الملتزم بالتدريج وأصبح هو الكل في الكل في دأرته يعين من يريد من المشايخ والكتبة والصيارف ويعزل منهم من يريد . وكانت كلمته هناك هي القانون لا يجسر أحد على معارضته . أما الفلاح فكان يلاقى الشدة والارهاق من الملتزمين الذين كانوا يستبدون به ويستغلونه إلى أقصى حد ممكن من الاستغلال . وكان الملتزم حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لآخر إذا قصر في دفع الضرائب والاتاوات المطلوبة .

وكان الالتزام في بداية الأمر يعطى لمدة سنة أو عدة سنوات ولكن مالبث أن أصبح يعطى لمدى الحياة فتعود القرى إلى الحكومة بعد وفاة الملتزم ، غير أنه أصبح للورثة كذلك حق استبقاء الالتزام في أيديهم بدفع مبلغ معين للحكومة . كما أنه كان للملتزم الحق في بيع التزامه لغيره بشرط أن يخبر بيت المال وشيخ البلد بذلك . وكانت الحكومة تمنح هؤلاء الملتزمين نظير خدماتهم أراضى واسعة تسمى أطيان « الوسية » ولا تطالبهم بشيء من الضرائب عنها ، فضلاً عن أن الفلاحين كانوا يرغمون على خدمة هذه الأراضى دون أجر . هذا إلى ما كان يجمعه الملتزم لنفسه من اتاوات يفرضها على الفلاحين حسب أهوائه ، مضافاً إلى ذلك الجزء الذى كان يتقاضاه رسمياً من ضرائب الحكومة .

نظام الضرائب : كانت الضرائب الرئيسية هي التى تجبى على الأراضى وكانت متعددة ووطأتها ثقيلة على الفلاحين . وكانت ضريبة الخراج

أو « المال الحر » توزع بعد جمعها بطريقة خاصة ؛ فكان قسم منها يذهب إلى بيت المال ويسمى « المال الميرى » وقسم يخص للبيك أو الكاشف حاكم المديرية ويسمى « الكشوفية » وثالث يستولى عليه الملتزمون ويسمى « الفائض » . وكان لمصر جمارك في ثغورها التجارية حيث كانت تجبى المكوس على البضائع الصادرة والواردة . وكانت هذه قبيل الحملة مقسمة بين ابراهيم بك ومراد بك ، فكان جمرك السويس من نصيب الأول والجمارك الباقية من نصيب الثانى ما عدا جمرك القصير الذى كان متروكا لحكام الوجه القبلى . وقد بلغ إيراد جميع الجمارك المصرية فى عهدهما نحو ١٢٠٠٠٠ ر. ١٢٠٠ جنيه بما فى ذلك المصاريف التى تستدعيها إدارة العمل .

وكانت الجزية ترسل للباب العالى من المال الميرى وقيمتها ٤٨٠٠٠ جنيه ، ولكن قلما كان يرسل كل هذا المبلغ للسلطان ، فكثيراً ما كان المماليك عندما استبدوا بالأمر يمتنعون عن ارسال الجزية أو جزء منها بحجة أنهم صرفوها على إصلاحات ضرورية كإقامة القناطر والجسور وعمل الترع وتطهيرها وما شاكل ذلك من إصلاحات لم يتجاوز وجودها حد القلم والقرطاس .

الباب الثانى

الحملة الفرنسية على مصر

الفصل الاول

ظروف الحملة

أولاً - فكرة انقاذ الحملة

(١) من القرن الثالث عشر الى السادس عشر : لم تكن فكرة انقاذ حملة فرنسية على مصر بنت ساعتها ، بل هى فكرة قديمة ظهرت فى القرون الوسطى أيام الحروب الصليبية أو على وجه التحديد فى أواسط القرن الثالث

عشر يوم أن فكر « لويس التاسع » ملك فرنسا وهو المعروف بالقديس لويس في توجيه حملة على مصر خضوعاً لأفكار ذلك العصر الدينية ، ومجاراة لشعور الشعوب المسيحية . فقد قدم الى مصر في حملة عام ١٢٤٨ كان نصيبها الفشل التام ، وقد أسر الملك وكثير من أتباعه الأشراف ، ولم يفك أسرهم إلا بعد دفع دية كبيرة . ولكن لا يهمننا من هذه الحملة هنا أغراضها الدينية ولا نتائجها الحربية ، وإنما يسترعى النظر ما قام بين فرنسا ومصر من علاقة تجارية منذ ذلك الحين ، فقد وجهت هذه الحملة أفكار الكثير من الأوربيين وخاصة الفرنسيين إلى مركز مصر وأهمية موقعها في التجارة ما بين أوروبا والشرق . ولهذا أخذ كثير من التجار الفرنسيين ينزحون إلى مصر ويقيمون فيها ، وأخذ عددهم في الزيادة على ممر الأيام حتى نمت علاقة ودية بين حكومتى مصر وفرنسا ، وكانت هناك معاهدات امتياز منح فيها سلاطين المماليك رعايا فرنسا النازلين في بلادهم للأقامة أو السفر منحة كثيرة . ولما فتح الأتراك مصر لم يقضوا على المعاهدات الموجودة وإنما اعترفوا بها ونظموا شئونها حتى أن السلطان سليمان القانوني عقد مع فرنسوا الأول ملك فرنسا معاهدة سنة ١٥٣٥ أعطى فيها رعاياه مثل هذه المنح ليتمتعوا بها في أنحاء الدولة العثمانية .

(ب) في القرنين السابع عشر والثامن عشر : استمرت علاقة مصر التجارية ببعض بلاد أوروبا حتى كانت أيام لويس الرابع عشر ملك فرنسا العظيم وحتى كانت سنة ١٦٧٢ وهو يفكر في القضاء على هولنده وقد ناصبته العداوة ، وكانت إذ ذاك دولة بحرية استعمارية لها تجارة واسعة في الشرق . فتقدم اليه أحد الفلاسفة الألمان « لبنتز » (Leibnitz) بمشروع يقضى بإعداد حملة للاستيلاء على مصر لكي تستطيع فرنسا أن تحرم هولنده من ثروة طائلة هي من أهم أسباب قوتها باستيلائها على تجارة المستعمرات الهولندية في الشرق ، واستيلائها على تلك المستعمرات إن أمكن أو العمل على زعزعة أركان سلطتها فيها ، غير أن هذا المشروع لم يرق في عين لويس لأنه كان يروم التسيطر على أوروبا ، ولهذا هاجمها في عقر دارها وأهمل المشروع . غير أن عين ساسة

فرنسا لم تتحول عن مصر بالرغم من ذلك ؛ فكثير منهم من قدم التقارير المطولة عن أهمية مصر ووجوب استيلاء فرنسا عليها. ولكن الظروف السياسية المختلفة جعلت فرنسا تردد في سياستها حتى كانت سنة ١٧٧٧ فأوفدت من قبلها رسلا كانت مهمتهم السرية فحص حالة السواحل المصرية ودراسة حالة مصر الحربية وجاءت تقاريرهم مشجعة الحكومة على وجوب إرسال حملة تستولى على مصر لأهميتها . وقد اتفقت الآراء على أن مصر لا تستطيع أن تقاوم أية قوة منظمة تغزوها . وكاد يستقر رأى الحكومة إذ ذاك على تحقيق هذه الرغبة لولا اشتراك فرنسا في حرب استقلال أمريكا سنة ١٧٧٨ ثم قيام الثورة الكبرى فيها عام ١٧٨٩ .

ثانيا - الحالة الدولية بأوروبا قبل الحملة

ما الحملة الفرنسية على مصر إلا دور من أدوار النزاع بين إنجلترا وفرنسا ، ذلك النزاع الذى بدأ فى القرن السابع عشر واشتد أواره فى القرن الثامن عشر الذى تأججت فى أواخره نار الثورة الكبرى فى فرنسا وانتزعت جذور الملكية فأرسلت الملك وكثيرا من أفراد أسرته إلى الجيولتين. غير أن الدول فزعت لقتل الملك وانتشار الروح الجديدة الثائرة فأرادت أن تكبح جماحها وتخمّد ثورتها ، وقامت إنجلترا تستفز الدول لمقاتلة فرنسا وإخماد روح التمرد والثورة فيها ، فنجحت فى تكوين حلف ضدها من عدة دول أوروبية كانت لكل منها مصلحة خاصة فى خوض غمار القتال . فهبت فرنسا تذود عن ديارها وتقتحم الأخطار لنصرة مبادئها حتى كان النجاح نصيبها فاكتملت جيوشها هولنده وعقدت معها بروميا واسبانيا صلح بال سنة ١٧٩٥ . ولم يبق أمامها بعد ذلك فى الميدان سوق النمسا وإنجلترا : أما الأولى فكان نصيبها الاندحار التام أمام جيوش بوناپرت الظافرة فى شمال إيطاليا بل وفى النمسا نفسها حتى اضطرت إلى عقد صلح كامبو فورميو (Campo Formio) مع نابليون عام ١٧٩٧ .

ويهمنا من شروط هذا الصلح ذلك الشرط الذى يكشف لنا عن نيات نابليون نحو البحر الأبيض المتوسط والشرق ، وما كان يخالج ضميره من عزم على توجيه نظراته المستقبلية نحو مصر ، فقد أصر على اعتراف النمسا بامتلاك فرنسا لجزائر « الأيونيان » (Ionian) كورفو وزنطة وكفالونيا . وذلك لأهميتها السياسية والحربية والبحرية ، فمنها يسهل الاتصال بشعوب شبه جزيرة البلقان وجنوب إيطاليا وجزر البحر الأبيض المتوسط وجهاته الشرقية . كما أنها تصلح لأن تكون مأوى آمنا للأسطول الفرنسى ثم محطات بحرية تجارية للسفن التى تجوب أنحاء البحر فتكون حلقة اتصال ما بين فرنسا وجهات البحر الأبيض الشرقية . هذا فضلا عن أنه كان يفكر منذ ذلك الوقت فى الاستيلاء على جزيرة مالطة .

بهذا الصلح خلا الميدان أمام فرنسا إلا من انجلترا عدوتها العنيدة . فاهتدى سير التفكير بنابليون إلى أحد أمرين إما غزو انجلترا فى عقر دارها وإما غزو مصر طريق الاتصال بالهند أعز مستعمراتها ، وقد كاتب حكومة الادارة بالفعل فى هذا الشأن وهو فى سهول إيطاليا وأخذ يمهّد السبيل إلى غايته بخطبه الفتانة لضباطه وجنده .

عاد نابليون إلى فرنسا وأخذ يدرس مشروع غزو انجلترا فى بلادها وتحقيق من استحالة تنفيذه فتطلع إلى الاستحواذ على السلطة فى فرنسا غير أن الظروف لم تكن قد تهيأت بعد لتحقيق أطماعه ، ولذلك أصبح أمامه باب واحد مفتوح إذا أراد العمل ، ذلك هو ميدان وادى النيل ومعه ميدان الشرق . فأخذ يدرس الموضوع دراسة وافية يعاونه فى ذلك ويشاطره أفكاره « تاليراند » (Talleyrand) أحد أعضاء حكومة الادارة ومدير الشؤون الخارجية بها فأخذا يتعاونان ويتبادلان الآراء ويبحثان فى سجلات وزارة الخارجية والبحرية عن كل ما له علاقة بمصر من رسائل أو وثائق أو خرائط وأخذا يعملان على إقناع بقية أعضاء الحكومة بأهمية مشروع حملة تغزو مصر وتستولى عليها .

ثالثا - أسباب الحملة

أولا - أسباب أساسية : (١) طعن انجلترا طعنة نجلاء بمحاولة القضاء على سلطتها في الشرق إما بوضع يدها على أملاكها هناك أو بإثارة القلاقل فيها حتى تنزعزع أركان سلطتها فيكون مصيرها إلى الفناء أو بوصل البحرين الأبيض بالأحمر والسيطرة على هذا الطريق الذي هو أقصر طريق بين أوروبا والشرق ، فضلا عن أن وجود القوى الفرنسية بمصر يجعلها أقرب من انجلترا بكثير إلى تلك المستعمرات فتستطيع أن تتخذ من مصر مركزاً حربياً تجارياً يكون أكبر عون لها في كفاحها في الشرق سواء أكان ذلك من الوجهة الحربية أم من وجهة المنافسة التجارية . ولا يفوتنا أن إدخال مصر ضمن دائرة أملاك فرنسا في البحر الأبيض المتوسط يكون له أكبر أثر في تسيطرها على شرق هذا البحر .

(٢) تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية تصبح ميدانا فسيحا تروج فيه بضائع فرنسا بل وتكون كذلك مركزاً هاماً لتوزيع التجارة الفرنسية في جميع الجهات المتصلة بها مثل سوريا وبلاد العرب والسودان والحبشة وبلاد المغرب

ثانيا - أسباب شخصية : (١) رغبة نابليون في إنفاذ الحملة إذ كانت

هي الوسيلة الوحيدة التي تفتح أمامه باب العمل والأمل فقد أيقن بصادق نظره أنه إذا مكث طويلا دون عمل لا يلبث الشعب أن ينساه . ولهذا اهتم بالمشروع مع عامه بالخطر الذي كان يهدد عملا مثل هذا من جانب الاسطول الانجليزي ، فأخذ يمني نفسه بإمكان مجاراة الاسكندر الأكبر وقيصر وغيرها ممن وجدوا مجالا فسيحا لعظيم الأعمال وتحقيق الآمال في الشرق ، فأخذ يحدث نفسه بإنشاء امبراطورية مترامية الأطراف كما ذكر ذلك مرارا وتكرارا في أحاديثه ومذكراته .

(٢) رغبة رجال حكومة الادارة من جانبهم في التخلص من نابليون وبطشه وشهرته بانتهاز هذه الفرصة لإبعاده من فرنسا على رأس حملة إذا نجحت عادت

بالخير الوفير على البلاد وحقت آمال الشعب والحكومة في القضاء على انجلترا ،
فكأنما كان رجال الحكومة يضربون عصفورين بحجر واحد .

ثالثا - أسباب ظاهرة : (١) معاقبة الممالك والقضاء على سلطتهم
بحجة أنهم طالما تعدوا على أرواح الرعايا الفرنسيين النازلين بمصر وكثيرا ما نهبوا
متاجرهم وسلبوا أموالهم وأساءوا معاملتهم حتى كان ذلك موضع شكوى متكررة .
من قناصل فرنسا بمصر ولاسيا « ماجالون » (Magallon) إقنصل فرنسا
بالاسكندرية .

(٢) مساعدة الباب العالي صديق فرنسا الحميم في إرجاع مصر إليه فعلا
بعد إبادة الممالك الذين استبدوا بالسلطة دونه وأصبحوا حكام البلاد الحقيقيين
يعبثون بسلطة السلطان وممثليه ويفسدون في الأرض . وبالفعل أرسلت حكومة
الجمهورية رسولا إلى الاستانة ليقنع السلطان بهذا الرأي غير أنه فشل في مهمته
لأن النظرية أفسد من أن تغرى أبسط الناس أو تغرر بعقول أشدهم سذاجة .

الفصل الثاني

نابليون والحملة

اعداد الحملة : استقرت الآراء على اعداد الحملة وصدرت الأوامر بالقيام
بتجهيز كل ما يلزم من سفن ومؤونة وذخيرة ، ونشطت الحركة لهذه
الغاية في موانئ فرنسا الجنوبية . غير أن وجهة الحملة كانت سرا دفينا في صدور
أعضاء حكومة الادارة ونابليون فكانوا يطلقون على الحملة عدة أسماء مختلفة
فمرة كانوا يسمونها حملة البحر الأبيض المتوسط ويشيرون اليها مرة أخرى
بالحملة ضد انجلترا . وقد بلغ أمر التكم إلى درجة أن أمر تعيين نابليون قائداً
لها كتبه رئيس الحكومة بنفسه . وقد أحسن الفرنسيون صنعا في إخفاء
أغراضهم لأن الانجليز كانوا مرهفين آذانهم (لتلقط) أخبارها .



نابليون بونابرت

استمرت الاستعدادات قائمة على قدم وساق واستمر عقل نابليون في تفكير دائم ليزود الحملة بكل ما يعتقد أنه يعمل على نجاح مهمته ، فلم يقتصر على اختيار أقدر الجند وأكفأ القواد وأمهر الضباط مهما خالفوه في المبدأ أو المشرب بل ضم إلى الحملة كذلك جماعة من العلماء هم خلاصة الاختصاصيين من الفرنسيين في مختلف فروع العلوم من رياضة وتاريخ واقتصاد وجغرافيا وآداب وعلوم وحرب ، ومما يجدر ذكره أن هذه البعثة العلمية هي أول بعثة من نوعها تصحب بعثة حربية بصفة رسمية . وإلى هؤلاء ضم الكثير من الصناع

وأصحاب الحرف ، وجيز الحملة بكثير من الأدوات والآلات العلمية ، كما أنه استحضر مطبعة عربية وأخرى يونانية وثالثة فرنسية . ولم ينس إعداد مكتبة عظيمة تشمل ما كتب المؤلفون والباحثون عن مصر خاصة والشرق عامة لكي يقرأها الضباط وهم في طريقهم إلى مصر . أما عدد جنود الحملة فكان يبلغ نحو ٣٦٠٠٠ نفس على أصح الأقوال وقد أعد لنقلها عدد كبير من السفن تحرسها عدة سفن حربية تحت قيادة أمير البحر « ده بروي » (De Brueys)

موقف الحكومة الانجليزية : اتصل خبر هذه الحملة بعلم الحكومة الانجليزية وكانت تعلم تمام العلم أنها موجهة ضدها ولكنها كانت تجهل تمام الجهل الموضوع الذي اختارته لتضربها فيه . وتضاربت الأفكار في هذا الصدد ، فمن قائل إنها كانت تقصد أيرلنده أو جنوب إنجلترا ومن قائل إنها كانت تقصد البرتغال أو جزائر الهند الغربية . ولهذا أمرت الحكومة الانجليزية أمير البحر « لورد سنت فنسنت » (Lord St. Vincent) أن يقف لها بالمرصاد عند ميناء قادش فيمنعها من الخروج من بوغاز جبل طارق ويستطيع في نفس الوقت أن يمنع

الاسطول الاسباني من مغادرة الميناء بقصد الانضمام اليها . وفعلًا وقف الاسطول هناك غير أن أمير البحر أراد أن يستوثق من الموقف فأرسل « نلسن » (Nelson) ببعض سفن الاسطول إلى داخل البحر الأبيض ليبقى قريباً من الموانئ الفرنسية يراقب أخبار الحملة وحركاتها .

سير الحملة : شاءت الأقدار أن يفلت نابليون من يد الانجليز إذ هبت عاصفة شديدة أحدثت عطبا في بعض سفن نلسن فاضطر إلى الالتجاء إلى جزيرة سردينيا لاصلاح ما أصابها من جراء العاصفة . وفي تلك الأثناء أبحر نابليون في ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ من ميناء طولون واجتمع ببقية سفن الحملة التي خرجت من مرسيليا وجنوه واجاكسيو « عاصمة كورسيكا » وأخذت السفن تمخر عباب البحر قاصدة جزيرة مالطة التي وصلتها في ٩ يونيه (وكان يحكمها إذ ذاك فرسان القديس يوحنا) فاستولت عليها بعد مقاومة ضعيفة . وبقي نابليون بالجزيرة حتى رتب شئونها وترك بها قوة من جنده وحاكما من ضباطه ليقرموا بالاحتفاظ بها لشدة أهميتها حربيةا كواسطة للاتصال بين فرنسا ومصر ، ثم استعاض عن الجنود الذين تركهم بها بجند من الذين كانوا فيها ، كما أخذ منها كثيراً من المدافع والذخيرة . وفي ١٩ يونيه أبحرت الحملة قاصدة كريت وعلم نابليون وهو في طريقه اليها أن نلسن يتعقبه ويبحث عنه باهتمام زائد ، فأمر أن تتوجه الحملة توجاً نحو مصر ، وعند ذاك فقط كشف لضباطه وجنده عن الجهة التي كانوا يقصدونها جميعاً ولم يكن لهم بها علم حتى تلك اللحظة . وفي أول يولية رست العمارة الفرنسية بالقرب من الاسكندرية حيث علم نابليون من قنصل فرنسا في المدينة أن نلسن وصل بأسطوله إلى الثغر منذ ثلاثة أيام وأنه أرسل رسلاً قابلوا « السيد محمد كريم » حاكم الثغر وأخبروه أنهم يفتشون عن عمارة فرنسية تقصد الاستيلاء على مصر ، وأنهم يطلبون أن يسمح لهم بالزاد والماء والمؤونة نظير أثمانها وأن يسمح لهم بالبقاء في الميناء حتى يستطيعوا أن يدافعوا عن المدينة ضد الفرنسيين ، غير أن الحاكم رفض كل طلباتهم فاضطروا إلى مغادرة القطر لقضاء ما كانوا إليه محتاجين .

أما نابليون فإنه أمر بسرعة إزال رجال الحملة ومعداتهما ، ثم تقدم توا نحو الاسكندرية واحتلها بسهولة وأخذ يعمل على تهدئة خواطر سكان المدينة وأبقى « السيد محمد كريم » حاكما في مركزه بعد أن قدم فروض الطاعة لنابليون ووعد أن يخدم الجمهورية الفرنسية باخلاص . وأراد نابليون بعد ذلك أن يسرع في الوصول إلى عاصمة البلاد فأمر بتجهيز الاسكندرية وأعد العدة للسير بجيشه نحو القاهرة ، فأمر بأرسال قوة لاحتلال رشيد على أن ترسل هذه بعد ذلك بعض السفن في فرع النيل حاملة المؤونة والذخيرة لكي تلتقى ببقية الجيش الذي تقرر أن يسير في الصحراء عن طريق دمنهور وعند ذلك وزع نابليون منشورا بالغة المربية أظهر فيه شدة احترامه للديانة الاسلامية ونبينا وعظيم اجلاله للسلطان وأبان عن خطته في عدم التعرض للأرواح والأُملاك ورغبته في القضاء على المماليك الذين خرجوا عن طاعة السلطان وأساءوا معاملة المصريين والرعايا الفرنسيين مهددا من يقاوم الفرنسيين بالدمار والهلاك . ثم سار الجيش في الصحراء فعانى كثيرا في طريقه إذ كانت الحرارة بالغة أقصاها والعرب معادين للجيش يقتنصون كل من ساقه سوء الحظ إلى التخلف قليلا عن فرقته ، وآبار الماء إما طمست عيونها أو أفسد ماؤها . لهذا تنفس رجال الجيش الصعداء عند ما وقعت أبصارهم على ماء النيل عند الرحمانية حيث التقوا بسفنهم القادمة من رشيد لتصحبهم في رحلتهم إلى الجنوب ، ثم تقدم الجميع نحو شبراخيت .

موقعة شبراخيت : أما المماليك في القاهرة فكانت قد وصلتهم أخبار وصول الحملة وتقدمها من الرسائل المتكررة التي أرسل بها اليهم السيد محمد كريم حالما علم بالأمر « ولما وردت هذه الأخبار إلى مصر حصل للناس انزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار واليهياج » واستفزت هذه الأخبار المقلقة غضب المماليك حتى أنهم اتهموا تركيا بمالأة الفرنسيين . غير أنه ما لبث أن داخلهم الغرور كالمعتاد وأخذوا يغالون في قوتهم ويستهترون بقوة أعدائهم من الفرنجة قائنين إن جنودهم ماهي إلا « كعب الفستق » للكسر والاكل !! ثم نهضوا جميعاً

يستعدون لملاقاة العدو وهو في طريقه إلى القاهرة فجهزوا جيشاً كبيراً سار إلى الشمال تحت إمرة « مراد بك » تصحبه بعض السفن في النهر حاملة المؤونة والذخيرة .

وأخيراً تلاقى الجيشان في ساعة القتال عند شبراخيت وانهمزم المماليك أمام جيوش الفرنسيين بعد أن أظهروا الكثير من ضروب البطولة والفروسية . ولم تكن العبارة البحرية المصرية بأوفر حظاً من جيش مراد ، فبعد أن كادت تتفوق على العبارة الفرنسية أصيبت سفينة الذخائر بقنبلة أحدثت دويماً مروعاً وتناثرت قطعها هنا وهناك حتى انزعج المماليك ، وهكذا كانت خاتمة أمرهم سوءاً وهزيمة .

موقعه امبابة : واضطر مراد عقب ذلك إلى التقهقر جنوباً وأخذ يحصن جهة امبابة باقامة الاستحكامات ونصب المدافع وترتيب الجنود في البر ومد سلسلة سميكة من الحديد بين شاطئى النهر حتى تقف في سبيل السفن الفرنسية القادمة من الشمال إذا قدر لها أن تصل إلى القاهرة ، وأقيم عندها جسر من المراكب نصبت عليه المتاريس والمدافع .

وهكذا وقف مراد بك بجنده عند امبابة ينتظر وصول الفرنسيين في حين كان زميله « ابراهيم بك » واقفاً على الضفة اليمنى للنيل ومعه الجنود الاحتياطية وكان المماليك في فزع شديد أثر الصدمة القوية التي لاقوها من جيوش نظامية حديثة لم يعهدوا ملاقاتها . وقد تملك الجزع نفوسهم إلى حد أنهم أعدوا عدة الفرار وهم على أبواب موقعة هائلة كانت نتيجتها في ميزان القدر .

أما الفرنسيون فانهم واصلوا السير إلى الجنوب فوصلوا امبابة يوم ٢٠ يوليو . وفي اليوم التالى حدثت بين الفريقين المعركة المنتظرة وقطع الفرنسيون طريق الرجعة على المماليك حتى لا يتصلوا بتحصيناتهم الثابتة . وعند ذلك اشتد وطيس القتال ، ولم يصبح للمماليك ملجأ عند الفرار إلا أن يقدفوا بأنفسهم في النهر أو يولوا وجوههم شطر الصحراء . وهكذا كانت عاقبتهم فقتل منهم عدد كبير وغرق في النيل جمع وفير ، وفر الباقي عن طريق الصحراء . أما مراد بك فانه فر إلى قصره ليحمل منه غالى كنوزه ثم هرب إلى الصعيد يستجمع

فلوله وأعوانه ليتصادم مع الفرنسيين من جديد. وأما إبراهيم بك فانه لم يكذب
يرى نتيجة الموقعة حتى ولى هارباً نحو الشرقية يصحبه الباشا التركي وبعض
الزعماء المصريين وأخصهم بالذكر السيد عمر مكرم . وأخذ بقية سكان القاهرة
يخذون حذور رؤسائهم خوفاً من النوازل ، فترك المدينة أفواج من المهاجرين
حتى عم الفزع وساد الاضطراب وانتشر اللصوص .

نابليون في القاهرة : هذا ما انتهت اليه واقعة امبابه أو واقعة
الأهرام كما يسميها الأوربيون وهي كما ترى نصر للفرنسيين وفتح مبين .
فبعد أن جمعوا الكثير من الغنائم وما خلفه المماليك من أموال وجواهر
ونقائس استراح الجند ونزل نابليون في قصر مراد بك بالجيزة . يتقرب تطور
الحوادث السريع . غير أنه لم يطل انتظاره فان العلماء والمشايخ وبعض أعيان
القاهرة اجتمعوا بالجامع الأزهر غداة الموقعة وأخذوا يبحثون الموقف
ويدرسون الظروف فقر قرارهم على التسليم وإيفاد وفد منهم الى نابليون
يطلب منه الأمان ويعرض عليه تسليم المدينة ، فسر نابليون لذلك كثيراً وأكد
لهم حسن نياته ومقدار عطفه على المصريين وصدافته لسلطان المسلمين وسياسته
في احترام حق الملكية وعدم التعرض بشر للعادات والأديان والشعائر القومية ،
فسرت أخبار تلك المقابلة بين سكان المدينة شريان الكهرباء وأخذ يذهب
عنهم الجزع ويقل الخوف . وأرسلوا في طلب من خرجوا من المدينة يسألونهم
العودة فعاد منهم الكثير . أما نابليون فانه دخل القاهرة في ٢٤ يولييه ونزل
بقصر محمد بك الالفي على شاطئ بركة الازبكية وعهد إلى القائد « ديپوي »
(Dupuy) بحكومة المدينة ، وأخذ يتوودد الى المصريين ويظهر لهم حسن
نواياه وشدة رغبته في الإصلاح ما أخلد المصريين الى السكنة .

وتنفيذاً لهذه السياسة أصدر نابليون أمره يوم وصوله القاهرة بتشكيل
« ديوان » من المشايخ والعلماء « لتدبير الأمور والنظر في راحة الرعية وإجراء
الشرعية » . وأمر بجعل أعضائه تسعة يكون السكرتير عاشرهم . وقد انتخب

« الشيخ عبد الله الشرقاوى » رئيساً لهذا الديوان كما انتخب « الشيخ المهدي » سكرتيراً . وكانت وظيفة هذا الديوان مساعدة حاكم القاهرة الفرنسي بالاجتماع كل يوم للنظر فيما يعرض له من شئون . وكان نابليون يحترم أكثر قراراته ويعمل غالباً على تنفيذها . فكان هذا حادثاً جديداً فى تاريخ مصر الحديث لأننا نرى لأول مرة على صفحات هذا التاريخ اشتراك العناصر الوطنية فى الحكم . وكان لهذا أثره فى نفسية تلك العناصر التى لم تكن تعرف غير الخضوع إلى غيرها من العناصر الأجنبية من زمن بعيد . فقد بدأت تلك العناصر الوطنية تحس بشيء من الحيوية وتعلم فى النهاية أنها لم تكن أقل جدارة من غيرها بتسلم زمام الحكم فى البلاد . وعلى هذا النمط سار نابليون فى حكم الأقاليم فقد أمر بتشكيل ديوان من سبعة أعضاء فى كل مديرية ليساعد الحاكم على استتاب الأمن والعمل على راحة السكان .

وقد جرى الفرنسيون على سياسة احترام ملكية الملاك والمحافظة على الأوقاف الخيرية والعمل على إبقاء الأنظمة القضائية كما كانت ، ولم يعتدوا إلا على ما خلفه المماليك الفارون والأعيان المهاجرون .

وقد أصدر نابليون الأوامر المشددة لجنوده بعدم التعرض للسكان بشر ، وأن يسلكوا معهم سبيل المودة والاحترام . ولم يفرض نابليون على السكان ضرائب جديدة بل اكتفى بجمع ما كان مفروضاً منها قبلاً وهو المعروف بالميرى ، غير أنه استعمل النظام والدقة فى جمعها . ولهذا لم يلبث المصريون أن اطمأنوا إلى هذه الحالة الجديدة وانصرفوا إلى أعمالهم العادية ، إذ كثرت المحال التجارية المنظمة وتعددت المطاعم وفتحت القهاوى وتأسست بعض المصانع . وقام الفرنسيون بأمرهم بتنظيف الشوارع والمنازل والحارات وإضاءتها ليلاً واتباع كثير من الأنظمة الصحية التى بدأ يعمل الفرنسيون على نشرها بين طبقات الشعب للقضاء على جراثيم الأمراض .

مطاردة المماليك : غير أنه بالرغم من استيلاء نابليون على القاهرة بقيت سلطته فى القطر محدودة لا تتعدى دائرة نفوذه القاهرة وما حولها ثم الجهات التى

مر بها فاتحاً ، فرأى نابليون أن لا بد له من القضاء على قوى المماليك الباقية في البلاد قبل أن تثبت له فيها قدم أو يستتب له فيها حكم . نظر حوله فاذا بإبراهيم بك ومن معه معسكرين في بلبس وإذا بمراد بك يجمع فلوله وقواه في المنيا بالصعيد ، فأعد العدة وذهب بنفسه يتعقب قوى إبراهيم ليبيدها ، وقد تحققت رغبته ، ففي ١٠ أغسطس تقابل الجيشان في « الصالحية » ودارت الدائرة على إبراهيم الذي فر إلى الشام شرقاً بعد أن ترك الكثير من الذخيرة والكنوز فوقعت في أيدي الفرنسيين . ولم يعد نابليون إلى القاهرة إلا بعد أن حصن جهات مصر الشرقية وولى عليها حكماً من الفرنسيين .

أما مراد بك فإنه اختار لمطاردته أحد الأكفء من قواده هو القائد « ديزيه » (Desaix) فميم هذا وجهه نحو صعيد مصر لكي يبدد شمل المماليك به ويسيطر على أجزائه . وقد ساعده الحظ فانتصر على مراد بك في « البهنسا » (على بحر يوسف) وتبعه إلى الفيوم حيث أوقع به هزيمة أخرى استولى بعدها على الفيوم . ومن ثم أخذ يطارد قوى المماليك في الصعيد وهو في قتال دائم حتى وصل إلى أسوان . غير أن الأمر لم يستتب للفرنسيين في تلك الأقاليم إلا في أواسط سنة ١٧٩٩ . ولتنظيم طريقة حكمه قسم الصعيد قسمين جعل عاصمة أحدهما بأسوط وعاصمة الآخر قنا ثم اتبع طريق الإصلاح ونجح في تنظيم الإدارة والضرائب .

موقعة أبي قير البحرية : علمنا فيما سبق أن الأميرال نلسن وصل إلى الاسكندرية في ٢٨ يونيو وأراد المكث بها حتى يقضى على العمارة الفرنسية ، ولكن السيد محمد كريم حاكم المدينة أبي أن يجيبه إلى طلبه ورفض تزويده بما كان في حاجة إليه من الزاد والماء ، ولهذا أبحر الأسطول الانجليزي يقصد سواحل الشام وآسيا الصغرى ليمتاز منها ، ومكث يجوب البحار طيلة شهر يولييه ولما كان مساء أول أغسطس ظهر الأسطول الانجليزي أمام السواحل المصرية



وكان الأسطول الفرنسي إذ ذاك
في خليج أبي قير حيث أقام بعد
إنزال الحملة في الاسكندرية . فلما
أبصر « بروي » أسطول « نلسن »
ظن أنه يقصد محاصرة الخليج
فقط ، ولكن بعض ضباطه
نصحوه أن يخرج بالأسطول من
الخليج ليلاقي الأسطول الانجليزي
في عرض البحر ولكنه آثر البقاء
في مكانه وبهذا أعطى فرصة لنلسن
أحكم فيها خطة الهجوم .

(الأميرال نلسن)

واستمرت الموقعة حتى الساعة الثانية

عشرة من ظهر يوم ٢ أغسطس ، وكانت في أول أمرها غامضة النتيجة ،
غير أن كفة الانجليز أخذت في الرجحان فدمروا معظم سفن الأسطول
الفرنسي وأسروا ستة منها ضموها إلى أسطولهم . ولقد استمات الفريقان حقاً
في النضال والدفاع وأتوا من ضروب الشجاعة والبطولة ما يستحق أن يكون
درساً للأجيال المقبلة في الاخلاص والتضحية ونكران الذات .

وقد أرسل القائد « كليبر » (Kleber) وكان بالاسكندرية بخبر الموقعة
ونتيجتها الى نابليون ، فلم يجده الرسول في القاهرة فيم وجهه شطر الصالحية ،
ولاقى القائد العام وهو في طريقه إلى العاصمة فأخبره الخبر ، ولشد ماتألم نابليون
لهذا الحادث وجزع لما تصوره من نتائج وخطورة أمره ، ولكن ما كان له وهو
على رأس القوة أن يظهر ألمه وجزعه لمن هم تحت إمرته من ضباط وجنود وشعب
خوفاً من تسرب اليأس الى نفوس القوة التي أصبحت كل عماده ، وانتشار روح
التمرد والعصيان في شعب لا يزال غريباً عنه في كل شيء . ولهذا أظهر نابليون
الجلد والصبر وأخذ يستفز هم الضباط والجنود ويبعث فيهم روح الأمل ويبث
فيهم عاطفة الأطمئنان إلى المستقبل .

نتائج الموقعة : تعتبر هذه الموقعة من المواقع الفاصلة فقد كانت في الواقع بعيدة الأثر في مجرى الحوادث في الشرق والغرب معا . ونلخص بعض هذه النتائج فيما يلي :

(١) كانت فرنسا تعقد كبار الآمال على تلك العبارة الهائلة التي صحبت نابليون إلى الشرق ، فقد كانت ترى فيها نعم المحقق لرغباتها في بسط سيادتها على البحر الأبيض المتوسط بل في تسيطرها على البحار بتفوقها على أسطول إنجلترا ، غير أن هذه الأحلام الحلوة قد بددتها اليقظة المفزعة على صوت تلك القذائف النارية التي أودت بالأسطول الفرنسي في أبي قير .

(٢) وإذا كانت آمال فرنسا العالقة قد تحطمت بتحطيم عمارتها فقد صحبتها في هذا السبيل آمال رجال الحملة نفسها إذ بفقدانها فقدرا وسائل الاتصال بالوطن محط الرجاء عند الكوارث . ولا ننسى أن هذا الأسطول كان الملجأ الوحيد للحملة إذا أصابتها الهزيمة ولازمها سوء الحظ . ولهذا فاز الحملة أصبحت بعد ذلك محصورة لا تستطيع فرارا .

(٣) ناهيك بما أحدثه خبر الموقعة من يأس في روح جند تأمرت عليهم الظروف منذ قدومهم فجعلتهم يملون الإقامة في ديار بعيدة عن الحضارة ليس بها ما كانوا يمتنون به أنفسهم من كنوز ولهذا أخذت روح الجيش المعنوية في الانحطاط ولم يبق منها بقية إلا حبهم الشخصي لنابليون وشديد تعلقهم به .

(٤) أما المصريون فسرت فيهم روح الارتياح لهزيمة رجال من « الكفار » جاءوا يتحكمون فيهم ، بل سرت فيهم روح جديدة فيها شيء من الاستخفاف والاستهتار بقوة الفرنسيين وكانوا قد خالوها عظيمة لا يستطيع أحد أن ينال منها منالا .

(٥) وقد كان مرور الإنجليز بها أعظم ، فهم يعدونها من المواقع البحرية الهامة التي كانت لها يد طول في بناء عظمة إنجلترا البحرية وتأمين تجارتها ومستعمراتها حتى أنهم ليقولون عنها إنها « لم تسكن نصرا فحسب بل كانت فتحاً !! » .

(٦) كان من البديهي أن تغضب تركيا وهي صاحبة السيادة على مصر إذ

ذاك وتعلن الحرب على فرنسا التي تعدت على أملاكها وهما في حالة سلام . والواقع أنها غضبت لهذا الحادث ولكنها لم تعلن الحرب بالرغم من تحريض إنجلترا المتواصل ، فقد كانت ضعيفة القوى لا تستطيع منازلة فرنسا ، وكانت تخشى في الوقت ذاته هجمات روسيا . ولكن الموقعة كانت خير ماقدمته إنجلترا لاقناع تركيا بالاقدام والعمل على طرد الفرنسيين من مصر . وبالفعل لما أيقنت تركيا أن قوة فرنسا في البحر الأبيض المتوسط قد تلاشت بتحطيم أسطولها أعلنت الحرب عليها في سبتمبر سنة ١٧٩٨ .

سياسة إنجلترا بعد الموقعة : وكان لابد للسياسة الانجليزية أن تحدد موقفها بازاء الحملة في مصر بعد هذه الموقعة . فكان هناك رأيان ، أما الرأي السائد فيتلخص في عدم الاكتراث بوجود الحملة في مصر إذ اعتبر هذا أمر لا يهم إنجلترا ، بل أن كثيرين من الانجليز كانوا مرتاحين لفكرة وجود جيش فرنسي كبير محاصر في افريقيا ، وبالأخص لحجز نابليون وإبقائه بعيدا عن أوروبا . أما أصحاب الرأي الآخر فكانوا يعتقدون أن مجرد وجود جيش فرنسي في مصر خطر دائم على مستعمرات إنجلترا في الشرق ، غير أن الحكومة الانجليزية اتخذت طريقا وسطا بين الرأيين ، فعزمت على ترك مسألة طرد الفرنسيين من مصر إلى تركيا والاكتفاء بمساعدتها بامدادها ببعض الضباط وبقوة بحرية صغيرة تحت قيادة السير « سدن سميث » (Sir Sidney Smith) . ومما عزز هذا الرأي عند الحكومة الانجليزية اعتقادها سوء حالة الحملة ، واتصل بها ذلك من الرسائل الكثيرة التي كان يكتبها رجال الحملة إلى فرنسا وتقع في أيدي الانجليز وهي ملأى بالمبالغات عن سوء الحالة وتصوير الأمور في أحلك الصور وأبشعها . والواقع أن إنجلترا لم تضع شئون مصر بعد الموقعة في الصف الأول من اهتمامها ، بل حصرت جل عنايتها فيما كان يجري من الحوادث بأوروبا ، وعلى ذلك ترك العبء الأكبر على كاهل تركيا .

غير أن السير سدن قام بدوره خير قيام فحاصر الشواطئ المصرية ، وبذلك

قطع اتصالها بالخارج ، وأخذ يتصل بالمصريين والمماليك في خارج القطر وداخله ويشير شعورهم ضد الفرنسيين ، كما اتصل بالعالم الاسلامي وأمراء المسلمين في البلاد المجاورة لمصر وأخذ ينشر الدعوة ضد أعدائه . وكان هو الرأس المدبر للخطط الحربية والسياسية التي اتخذها الباب العالي ضدهم . وعندما حان الوقت المناسب اشترك بقواته فعلا لتخطيم آمالهم وإفساد خططهم .

وكذلك نشطت إنجلترا في ميدان السياسة في أوروبا واتخذت من غياب نابليون عن فرنسا وضعف الأمل في عودته سائلا إليها ، وكذلك من ضعف حكومة الإدارة وسائل لاقتناع بعض دول أوروبا لشن الغارة على فرنسا . وقد نجحت في ذلك بالفعل وتكون على أثر مجهوداتها التحالف الدولي الثاني من إنجلترا وتركيا والروسيا والنمسا ضد فرنسا في ديسمبر سنة ١٧٩٨ .

سياسة نابليون بعد الواقعة : وقد كان أثر الواقعة في سياسة نابليون بعيد المدى ، إذ عندما عزم نابليون على غزو مصر كان موطننا العزم على أن يكون منها مستعمرة فرنسية تتصل بفرنسا كغيرها من المستعمرات ، وأما هو شخصيا فكان مزمعا الإقامة ريثما تنهيا له الظروف للقبض على زمام الأمور في فرنسا نفسها ، غير أن تخطيم الأسطول وقطع سبل الاتصال بينه وبين فرنسا جعله يفكر مرغما في الإقامة نهائيا بهذه البلاد واتخاذها مركزا لامبراطورية شرقية واسعة المدى تحقق له أحلامه وآماله : وأخذ يعمل على تحقيق أغراضه باقناع السياسة الملائمة لظروف الأحوال . ونلخصها فيما يأتي :

١ - أخذ نابليون يتوسع في سياسة التودد والتقرب من المصريين لكي يأمن جانبهم ويستجلب رضاهم ، فمما كاد يصل إلى القاهرة حتى بدأ يزور العلماء والمشايخ وكبار الأعيان في منازلهم ويتحدث اليهم في مختلف الشؤون . وكان كثيرا ما يظهر شديد ميله للديانة الاسلامية ويبدى عظيم احترامه للعادات القومية ، مشددا على أتباعه بعدم التعرض للأملأك الشخصية والشعائر الدينية ، ثم أخذ يشترك في الحفلات القومية كحفلة وفاء النيل والاحتفال بالمولد النبوي وبتقليد إمارة الحج .

ب - ولكي يهيء أسباب الإقامة والاطمئنان للفرنسيين رأى وجوب درس طبيعة البلاد وأهلها وتاريخها وأنظمتها حتى يكون العمل ممكناً ومشيراً، ولهذا أصدر أمراً بإنشاء « المجمع العلمي المصري » (Institut d'Egypte) وكان ذلك في ٢٢ أغسطس عام ١٧٩٨ . وقسم المجمع في أول أمره أربعة أقسام قسم الاقتصاد السياسي وقسم الآداب وقسم الفنون ثم قسم الرياضيات والطبيعية على أن تطبع أعمال المجمع كل ثلاثة أشهر. وعين « منج » (Monge) كبير الرياضيين رئيساً له وجعل نفسه وكيلاً . وبدأ العلماء أعمالهم بالفعل ليهيئوا جواً صالحاً لنجاح الحالة الجديدة ، فظهر من بينهم « كونتيه » (Conté) وأظهر من الذكاء وقوة الاختراع ما جعله عظيم الفائدة لنابليون ، فانه أنشأ المعامل والمصانع المختلفة التي أخذت تمد القوم بالكثير من أنواع المنسوجات والملبوسات وكذلك بمختلف الذخائر والمعدات الحربية من مدافع وبنادق وبارود وما شاكل ذلك .

ج - وحاول نابليون كثيراً وهو في مركزه هذا أن يتوودد إلى الدولة وإلى أمراء المسلمين في الشام والحجاز فكتب عدة مرات إلى حكومة الباب العالي وإلى أحمد باشا الجزائر وإلى عكا كما كتب إلى الشريف غالب أمير مكة بقصد التوودد إليهم ، ولكي يأمن جانبهم ويتخذ من عدم عدائهم وسيلة لاقتناع المصريين بأن خليفة المسلمين راض عن احتلال الفرنسيين لوادي النيل . هذا إلى أنه حاول مصادقة وإلى طرابلس كما عملت الحكومة الفرنسية على استجلاب مودة باي تونس وداي الجزائر .

ولجأ نابليون إلى علماء مصر فاستكتبهم رسالة مطولة شادوا فيها بذكر الفرنسيين وعدلهم وشدة احترامهم للدين الاسلامي ثم أمر فطبع منها عدد كبير علق بمضه في شوارع القاهرة وأرسل البعض الآخر إلى البلاد الاسلامية المجاورة بقصد التأثير في شعور أهلها وحكامها ولكنها كانت كلها محاولات فاشلة .

د - ونظراً لخرج مركز القوة الفرنسية بالديار المصرية أمر نابليون

بتحصين القاهرة والأقاليم حتى يأمن جانب المشاغبيين من ممالك أو مصريين .
ولتنفيذ خطته هذه اضطر إلى هدم بعض المساجد والآثار وأبواب الحارات ،
وأخذ يشدد في مراقبة الخارجين من المدينة والداخلين إليها ، مما زاد في قلق
الناس وعكر عليهم صفو حرية الغدو والرواح . ومن أساء الفرنسيون بهم الظن
السيد محمد كريم حاكم الاسكندرية فان كليبر اعتقد أنه يرسل الممالك سرّاً
فأرسله إلى القاهرة حيث حوكم وثبتت إدانته ، وأعدم رمياً بالرصاص .
هـ - رأى نابليون أنه في حاجة ماسة إلى المال لتسيير دفة الأمور وتوطيد
قدمه في البلاد ، ولم يكن أمامه من موارد المال إلا مورد واحد هو فرض
ضرائب جديدة لأن الأمل في الحصول على أكوام مكدسة من كنوز الممالك
قد تبدد إذ لم يعثروا إلا على النزر اليسير منها لأنهم أخذوا أو أخفوا ما كانوا
يملكون . ولهذا قرر الفرنسيون تحصيل ضرائب متنوعة ، منها رسوم تسجيل
حجج العقارات والتصرفات العقارية ورسوم عن قيد المواليد وأخرى عن
التصريح بدفن الموتى وعن إثبات الوراثة وهلم جرا مما كان له أسوأ الأثر في
نفوس المصريين .

ثورة أكتوبر

(١٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨)

أسباب الثورة : كان وقع الضرائب الجديدة التي فرضها نابليون أليماً
على النفوس ، فتحركت بسببها الضغائن الكامنة وثارَت عوامل الحقد والانتقام
عند عامة شعب القاهرة الذين لم يألَوا دفع هذه الضرائب المنتظمة .
وفضلاً عن ذلك كان قد مضى على وجود الفرنسيين بالقاهرة ما يقرب
من ثلاثة أشهر شاهد فيها المصريون من أعمال الفاتحين ما لم ترح له ضمائرهم ،
فبالرغم من تقرب الفرنسيين إلى العلماء وتوددهم إلى المصريين عامة اضطروا
إلى اتخاذ الحيطة التامة للمحافظة على مركزهم في مصر ، مما أدى إلى استعمال الشدة
المتناهية مع كل من حامت نحوه أقل شبهة بمراسلة الممالك أو الاتصال بأي
عنصر من العناصر المعادية للفرنسيين ، كما اضطروا إلى استعمال الشدة والدقة في

مراقبة المدن وخاصة القاهرة مما ضيق على الناس سبيل الحرية . ومن الذين ذهبوا ضحية هذه الحيلة السيد محمد كريم الذي أسلفنا ذكره .

وقد دعاهم سياسة الحيلة هذه إلى تحصين مراكزهم في القاهرة والأقاليم ، وحدث من جراء هذه التدابير الحربية أن اضطر الفرنسيون إلى هدم بعض المساجد والآثار وهدم أبواب الحارات التي كان يطعمون القوم إلى وجودها ، فكانوا إذا أمسوا أغلقوها وأصبحت بيوتهم بعد ذلك حصنا حصينا . لذلك استاءوا من هذا العمل ونقموا على الفرنسيين وأساءوا الظن بهم .

هذا إلى إساءة المصريين في شعورهم وعاداتهم دون قصد فانه بالرغم من إظهار الفرنسيين احترامهم للدين الاسلامي وعدم تعرضهم لعادات البلاد بشر كانوا يرتكبون من أعمال الاستهتار ما اشمأزت له نفوس المصريين واستاءوا منه ، ذلك أنهم أخذوا يشربون الخمر ويبيعونه جهارا نهارا ويخرجون في الشوارع مع البنات والنسوة حست عاداتهم الافرنجية .

ومع ذلك فلا ننسى أثر الدعوة التي قام بنشرها المماليك الفارين ومن تبعهم من المصريين وخاصة ابراهيم بك والسيد عمر مكرم وكذلك الانجليز الذين بدأوا يتصلون بالعناصر المعادية للفرنسيين بعد موقعة أبي قير البحرية . فقد كانوا يرسلون الرسل والمنشورات خفية يهيئون فيها أفكار الشعب إلى الثورة ضد الفرنسيين بتكذيب دعاويهم في صداقتهم للسلطان باخبارهم بعدم رضا الدولة عن الغاصبين واستعدادها فعلا لارسال جيوش جرارة لمقاتلتهم وإخراجهم من الديار بتحالفها مع الانجليز الذين حطموا أسطول الفرنسيين في أبي قير ، ذلك الحادث الذي كان ولا شك ضمن ما شجع المصريين على القيام في وجه الغاصبين .

الثورة : ما كاد يتصل خبر فرض الضرائب الجديدة بسكان القاهرة حتى أصبح موضوع حديثهم وألمهم وتذمرهم . ولما كان فجر يوم الأحد ٢١ أكتوبر تجمعهم من سكان القاهرة عدد كثير يعموا وجههم شطر بيت القاضي التركي لكي يتظاهروا إليه ويوسطوه لدى نابليون لازالة هذه النكبة المالية الجديدة ، ولكنه لم يتوسط في الأمر فصب عليه الجماهير جام غضبهم ورشقوا

بيته بالحجارة، واندس بينهم عمال السوء يشعلون نار الفتنة ويزكون لهيبها حتى عم المهرج والمرج في تلك الناحية من القاهرة وبالجامع الأزهر وما جاوره . ولم يكن هناك زعيم لهذه الثورة عمل على إثارتها وتسيير أمورها أو تدير سابق رتبت تفاصيله ووضعت خطة تنفيذه ، وإنما هو تطور الحالة الذي أدى إلى اندلاع ناراها ولم تكن مقصودة ولا مدبرة .

سمع الفرنسيون بنجر هذا التجمهر وهياج الافكار فقام الجنرال « ديبوي » (Dupuy) حاكم القاهرة لساعته ومعه ثلثة صغيرة من الجند ليقف على مجرى الأمور ويتعرف سبب القوضى ، ولكن ما كاد يشق طريقه بين الجماهير المحتشدة حتى زماه مجهول بسهم أو حربة قطعت أحد شرايينه فقضى نحبه . أما الناس فلجأوا الى الحارات والأزقة والشوارع يقيمون المتاريس في مداخلها ، وهرعوا إلى ما عندهم من سلاح فحملوه وهجموا على من وصلت إليه ايديهم من الفرنسيين فأعملوا فيهم بالقتل ، وقتلوا بالفعل بعض العلماء الفرنسيين في اثناء قيامهم بأبحاثهم . أما نابليون فكان خارج المدينة لما علم بأمر هذا الحادث الجلل ، فعاد مسرعا وأخذ يفاوض العلماء والأعيان للكف عن أعمال العنف والخلود إلى السكينة ، ولما لم تنجح هذه المفاوضات صمم نابليون على إخماد ثورتهم بالقوة ، فأخذ يماطل في مفاوضاته حتى تمكن من إرسال المدافع والمعدات الحربية إلى انتلال المشرفة على القاهرة ، ولما تم استعداده أمر فأطلقت المدافع على المدينة وبالأخص على حي الأزهر مبعث الفتنة . عند ذلك دعر الثأرون وثابوا إلى رشدهم ورفعوا الأكف يضرعون إلى الله يسألونه النجاة . وأخيرا قام وفد من العلماء وذهب إلى نابليون يتضرع إليه ويسأله العفو والأمان ، فأجابهم الى طلبهم ولكن بعد أن كال لهم اللوم والتأنيب والتقريع كيلا . وكفت المدافع عن إطلاق النيران وكفكف المساكين الدمع وقد انهمر من هول المصاب . وانساب جموع الفرنسيين في الحارات والأزقة دون مقاومة ، بل اتخذت من الأزهر الشريف اسطبلًا لخيولها مدة يومين فجزع الناس لهذا الحادث أيما جزع ، وعاد

العلماء فطلبوا من نابليون إخلاءه فأخلاه جنوده ، ولكن بعد أن تركوا في أفئدة المصريين أثراً مزعجاً للحادث وبغضاً دفيناً تثيره الذكريات .

نتيجة الثورة : نهت هذه الثورة الفرنسيين إلى الحقيقة الكامنة الواقعة التي سترها عن عيونهم جهلهم بعادات الشرق وتقاليده . هذه الحقيقة هي عدم ارتياح المصريين إلى وجودهم في بلادهم حكماً عليهم وهم يخالفونهم في الجنسية واللغة والدين والعادات ، ومن ثم انهيار آمال نابليون العريضة التي كانت ترمي إلى اتخاذ مصر دار إقامة ومستعمرة فرنسية ، وبذلك تغيرت أفكار نابليون من هذه الجهة فأصبح أساس سياسته الجديدة عدم الركون إلى المصريين وأخذ الحذر منهم ومعاملتهم بالشدة وعدم الاكتراث ثم اتخذ التدابير اللازمة لحماية مركزه ضدهم وضد المغيرين من أتراك وانجليز . ولهذا أخذ في تحصين حدود مصر الشرقية كما أمر بتحصين السواحل المصرية الشمالية من الاسكندرية إلى العريش . أما في القاهرة نفسها فأخذ يتوسع في أعمال التحصين التي كان قد بدأها قبل الثورة واستمر يزيل ما يعترض طريق خططه من منازل أو مساجد أو آثار . ولم يكد يخدم نار الثورة في القاهرة حتى أطلق العنان لبعض ضباطه يستعملون القسوة والغلظة في معاملة المصريين تشفياً لما أصابهم ، وأخذ يرسل أعوانه إلى الأقاليم ليخمدوا ما بقي في بطنها من روح الثورة ، فكانوا يرهقون السكان بالغرامات ويؤلمونهم باستعمال الشدة والأذى ، فخضع المصريون خضوعاً تاماً حتى قال الفرنسيون إنهم قهروا المماليك في موقعة امبابه وقهروا المصريين في ثورة القاهرة !!

وإظهاراً لغضبه ألغى نابليون « الديوان » وبدأ يهمل شأن العلماء ويظهر عدم الاكتراث بهم وأسند مهام الأمور وتسيير دفة الأحكام إلى رجاله وأعوانه . وتعزيزاً لقواته الحربية كون فرقة عسكرية من المتطوعين وأكثرهم من الأروام والعناصر المسيحية الشرقية ليرجع إليهم عند الضرورة ، كما أنه استنهضهم العلماء والمخترعين للاسراع في استخراج ما تحتاج إليه الحملة من معدات وذخائر .

غير أن استعداد الأتراك لغزو البلاد وتوقع نابليون قرب اشتباكهم معهم وهم جنود السلطان الذي استمر يظهر صداقة الفرنسيين له ويأمل على بث الفكرة في عقول الشعب وزعمائه اضطره إلى أن يعود إلى سياسة التودد إلى المصريين مرة أخرى . فبعد أن بقي الديوان مغلقا لمدة شهرين أصدر أمره في ٢٥ ديسمبر بإعادة إنشائه ولكن على طريقة جديدة ؛ وهي أن ينشأ ديوان يسمى « الديوان العمومي » ويكون عدد أعضائه ستين عضوا من مشايخ وأقباط وتجار وأجانب على أن لا يجتمع هذا الديوان إلا عند الضرورة . وقرر أن ينتخب من بين هؤلاء أربعة عشر عضوا يكونون « الديوان الخصوصي » وهذا يجتمع كل يوم للنظر في مختلف الشئون .

الحملة الفرنسية على الشام

(من فبراير إلى مايو سنة ١٧٩٩)

أغراض الحملة : علمنا أن تركيا أعلنت الحرب على فرنسا في ٢ سبتمبر عام ١٧٩٨ وأنها اتفقت مع إنجلترا ومع عدوتها القديمة روسيا . أما الخطة التي وضعت لغزو مصر لاجراج الفرنسيين منها فتتلخص في إعداد جيشين يتجمع أحدهما في جزيرة رودس ثم تنقله السفن لمهاجمة مصر من الشمال ، ويتجمع الآخر في سوريا ليهاجمها من الشرق . وقد اتصل ذلك بنابليون فصمم على اتخاذ خطة الهجوم لمداومة أعدائه قبل أن يتمكنوا استعداداتهم ، ولأنه وجد أن في بقائه بمصر انتظارا لهجوم أعدائه عليها من جهتين تعرضا لخطر في وقت واحد يضطر معهما إلى تقريق قواته لدرئهما . هذا إلى أنه كان غير مرتاح إلى الشعب المصري ، فمن المحتمل جداً أنه كان ينتهز فرصة هذه الاغارة المزدوجة فيقوم بثورة ضده ، وحينذاك يقع الفرنسيون بين نارين ، نارد داخلية وأخرى خارجية ، ويكون في هذا ولا ريب أشد الأخطار على الحملة في مصر . ورأي نابليون كذلك أن في إسرعه في مهاجمة العثمانيين وإيقاع الهزيمة

الاستانة إذا أصر الأتراك على عدائهم لفرنسا أو يسير به نحو فارس والهند فيدخل تحت حكمه بقعة من الأرض ممتدة الأرجاء فسيحة الانتحاء. ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا الغرض لم يكن من الأغراض الأساسية للحملة ولكنه غرض شخصي كان يجول بفكر نابليون ، فكان من عوامل التشجيع على التصميم على خطة الهجوم .

الحملة : أصرع نابليون في إعداد الحملة فاختر لها خيرة جنوده وضباطه وجهازها بما كانت تحتاج إليه من معدات ثم أعلن أنه ذاهب إلى سوريا للقضاء على البقية الباقية من المماليك في تلك الديار . وفي أوائل فبراير عام ١٧٩٩ تحرك الجيش الفرنسي وهو مكون من نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل يقصد بلاد الشام عن طريق الصحراء .

أما الدولة فأنها كانت قد كلفت « أحمد باشا الجزار » وإلى عكا بأعداد جيش كبير في سوريا لغزو مصر من جهة الشرق ، ولكن الباشا المذكور لم يكن في حقيقة الأمر خاضعا لأوامر الدولة ويكاد يكون مستقلا عنها ، وكان سيء الظن بنوايا الباب العالي إلى حد كبير حتى أنه لم يكثرث للأوامر الصادرة إليه ، واكتفى بتكوين قوة صغيرة من قوم مختلني الجنسية ووجهها لتحتل العريش فاحتلتها بالفعل ولسكنها لم تتقدم لغزو مصر . أما نابليون فإنه جد في المسير حتى وصل العريش وحاصرها فسقطت بسهولة أمام قواته ، وسمح للحامية بسلاحها وحريتها على أن تتعهد بعدم الاشتراك في محاربة الفرنسيين لمدة عام . ثم تقدمت القوة الفرنسية واحتلت الموانئ الشامية التي في طريقها حتى وصلت « يافا » واستولت عليها بعد حصار شديد . وهنا وقعت « مذبحه يافا البشرية » ، وذلك أن حامية المدينة وبلغ عددها أربع آلاف مقاتل سلمت إلى الفرنسيين على شرط تأمينهم على أرواحهم . ولكن نابليون ضاق بهم ذرعا وفكر في الأمر طويلا ، فرأى أنه إن أطلق سراحهم انضموا إلى حامية عكا ، وإن هو أبقاهم فأنى له بالجند التي تحرسهم أو الزاد الذي يكفيهم أو السفن التي تنقلهم إلى مصر أو

فرنسا؟! وحقاً نرى أنه وجد نفسه في أخرج المواقف وأدقها، فلم يجد طريقاً لحل الاشكال سوى التخلص منهم باعدامهم جميعاً وهم عزل من السلاح رمياً بالرصاص، وقد نفذ الأمر وتخلص منهم. فاذا نظرنا إلى هذا الحادث بمنظار الانسانية ألفيناه بشعاً مروعا تشمز منه النفوس وتقشعر لهوله الأبدان. ولكن إذا نظرنا إليه من الوجهة الحربية والسياسية واعتبرنا حرج مركزه كما بينا استطعنا أن نلتمس له الأعذار الكافية، وقد تغلب العقل على العاطفة. ولا ننسى مع ذلك أن هذا الحادث كان له أثر عظيم في استبسال رجال عكا واستماتتهم في الدفاع عن المدينة ضد القوى الفرنسية التي سارت إليها بعد الاستيلاء على يافا رغم انتشار الطاعون بين رجالها، وتمكنت من حصار المدينة في ١٩ مارس عام ١٧٩٩، ذلك الحصار الذي دام نحواً من شهرين.

وقد فرح أهالي سوريا ولبنان فرحاً عظيماً بقدوم الفرنسيين وانتصاراتهم، واتصلوا بهم سرّاً، وكانوا ينوون أن ينضموا إليهم علانية بعد سقوط عكا، ولكن حملات الفرنسيين المتكررة على المدينة كانت بلا جدوى، وذلك لأن المدينة كانت متينة التحصين، قام بتحسينها مهندس حربي اسمه « فيليبو » (Philippeaux). وكان هذا من أشرف فرنسا الذين تقموا على الثورة ورجالها وهجروا وطنهم وانضموا إلى أعدائه، وكان زميل بونايرت في المدرسة الحربية ومن أكبر منافسيه، وكان صديق السير سدن سميث. ومن جهة أخرى كان نابليون يحاصر المدينة وقوة مدفعيته ضعيفة لأن جزءاً كبيراً من مدافع الحصار التي كان أرسلها من مصر بطريق البحر وقعت في أيدي رجال الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض فاستعملوها في الدفاع عن المدينة. هذا إلى أنه بالرغم من محاصرة المدينة من جهة البر كان طريق الاتصال مفتوحة أمامها من جهة البحر بفضل سفينتين انجليزيتين حرييتين بقيادة « السير سدن سميث » (Sir Sidney Smith)، فكانت المعونة على اختلاف أنواعها تصل المدينة من هذا الطريق، وقد استبسل أحمد باشا الجزائر في الدفاع عن المدينة واستمات

رجالاً في هذا السبيل فكان لهذا أثر كبير في قوة المفاومه ، في حين أن الطاعون كان يفتك برجال نابليون .

وقد نشطت الدولة لانقاذ المدينة ، فأرسلت جيشاً بمشورة السيرسدي سميت إسكى يهاجم الفرنسيين من جهة البر فيحصرهم بين نارين ، ولكن نابليون أسرع فقابل هذا الجيش وهزمه في موقعة « تل طابور » جنوبى عكا في ١٦ ابريل سنة ١٧٩٩ . وقد أعاد هذا النصر روح النشاط في الجيش الفرنسى وعأوده الأمل بعد طول الملل ؛ فانهز نابليون هذه الفرصة واستعد للقيام بالهجوم الأخير على عكا ولكن المدينة كان قد وصلها المدد من الرجال والذخيرة . ولهذا قاومت هجمات نابليون بشدة . وبالرغم من ذلك نجح الفرنسيون في اختراق الحصن ، غير أنهم رأوا استحالة الاستيلاء على المدينة فشوارعها كانت خنادق حصينة وبيوتها حصوناً متينة . لهذا أيقن نابليون بالفشل وقرر انسحاب قواته (مايو ١٧٩٩) والعودة بها الى مصر ، لا سيما وأنه كان يتوقع وصول الحملة العثمانية الأخرى إليها . وهكذا وقف السيرسدي سمث في وجه نابليون باذلاً جهود الجبارة للعمل على فشله ، وقد نجح في إلحاق الهزيمة به حتى تحطمت آماله على صخور عكا .

وقد لاقى نابليون صعوبة في ذلك الانسحاب كان يضطر معها إلى إحراق بعض البلاد والقرى في طريقه ، وأخيراً وصل إلى القاهرة وقد خسر ما يقرب من ثلث جيشه ودخل المدينة في ١٥ يونيه بين مظاهر الأفراح ومعالم الزينات إظهاراً للسرور الشامل بنجاحه في مهمته في سوريا والله يعلم أنه كان مكتئباً حزيناً في داخلية نفسه لفشله ، كما أن المصريين كانوا على علم صحيح بالنتيجة الحقيقية ، ولم تخف هذه النتيجة عن مماليك الصعيد الذين تقدموا تحت قيادة « مراد بك » وعسكروا قرب الجيزة مهددين القاهرة .

موقعة أبى قهر البرية : لم يلبث نابليون طويلاً بالقاهرة حتى وصله خبر وصول حملة عثمانية إلى أبى قير في ١٤ يوليه ، ورأى بثاقب فكره أهمية

الموقعة المقبلة بينه وبين الأتراك والانجليز ، ولهذا أظهر في هذه الآونة نشاطاً عجيباً ، فأصدر الأمر إلى « ديزيه » بإخلاء الصعيد بعد أن أقام فيه هذا حكومة منظمة . وأمره أن يذهب إلى الشمال كما أمر باقي القوات الفرنسية المشتتة في أنحاء القطر بالتجمع عند الرحمانية ، ثم سار لقيادة هذه القوات بنفسه ، فهاجم الأتراك عند أبي قير في ٢٥ يولييه وهزمهم شر هزيمة حتى تمزق شمل الجيش التركي وأسر قائده مصطفى باشا ، وفرت فلوله تلقى بنفسها في الماء طلباً للنجاة بالتعلق بسفن الأسطول . وكان من بين الفارين « محمد علي » الذي يقال إنه أوشك على الغرق لولا أن انتشلته يد السير سدني سمث فانتشلت بانتشاله عظيماً من عظماء القرن التاسع عشر .

وكان من نتائج هذه الموقعة أن انتعشت نفوس الجنود الفرنسية بانتصارهم في تلك البقعة التي بجوارها حطم أسطولهم العظيم . ووجد نابليون في هذا النصر فرصة لفتح باب المفاوضات مع تركيا لعقد صلح مشرف بينهما بوساطة أسيره مصطفى باشا . وبالفعل نرى أن نابليون بعث برسالة مطولة إلى الباب العالي يعرض عليه الصلح .

وبعث نابليون عقب الموقعة برسولين إلى السير سدني سمث ليتفاوضا معه في مسألة تبادل الأسرى ، ولكي يقفأ كذلك على نفسية ذلك القائد وما ينوى عمله . وبعد أن أتما المهمة التي أرسلها من أجلها زودهما السير سدني ببعض الصحف الأوربية التي حملها إلى نابليون وفيها أخبار الكوارث والنكبات التي توالى على فرنسا في أوربا وضعف حكومة الإدارة وخرج مركزها في الداخل مما أكد لنابليون صحة الأخبار التي كانت قد وصلتته قبل ذلك عن سوء الحالة في بلاده ، فجعلته يعقد العزم نهائياً على مغادرة مصر والعودة إلى فرنسا في أقرب فرصة مناسبة . واستعمل نابليون هذه الصحف كوسيلة لاقتناع من أراد أن يصحبه في عودته من الضباط والقواد والعلماء بضرورة الرجوع إلى فرنسا ، ولكي يبرر موقفه أمام من بقى منهم في مصر مع الحملة . ثم أصدر أوامره إلى أمير البحر « غانتوم » (Ganteaume) لكي يعد معدات

السفر سرا ليحمل نابليون وبعض رفاقه إلى فرنسا. وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٧٩٩ ترك نابليون أرض مصر بعد أن كتب رسالة إلى « كليبر » يعينه فيها قائداً على الحملة بعده ، ويشرح له تفاصيل السياسة الواجب عليه اتباعها . وأخيراً وصل فرنسا في ١٩ أكتوبر سنة ١٧٩٩ بعد أن أفلت من رقابة الأسطول الانجليزي .

أما العوامل التي دفعت نابليون إلى العودة إلى فرنسا فتتلخص في أنه رأى بثاقب نظره أن مشروع الحملة قد فشل وحينئذ رأى أن لا ضرورة تحتم وجوده هو شخصياً مع الحملة لأن من يبقى بعده من رجالها يستطيع الدفاع عن مصر . فضلاً عن أن فشله في سوريا أمام حصون عكا قد عصف بآماله في الشرق . ورأى كذلك أن الجمهورية التي أنقذها بمجهوداته الجهنمية أصبحت في خطر أمام هجمات الدول المتحالفة ولطماتها ، كما أنها باتت ضعيفة مرتبكة أمام غضب الشعب الفرنسي وتدمره وشديد استيائه . لهذا صمم نابليون على العودة لا تقاذ بلاده من الأخطار التي كانت محدقة بها ، فمسيرها على شاطئ الرين لا على ضفاف النيل : ولا يفوتنا أنه خالط هذه الأغراض الوطنية عوامل شخصية ، فسبق أن علمنا أن نابليون توجه بالحملة نحو مصر ونظراته لم تنفك تتطلع نحو باريس ومقر السلطة فيها والآن وقد منحت الفرصة هب يقتنصها ليقتطف الثمر ، فصمم على العودة إلى باريس رغم ما كان يحيط بسفره هذا من أخطار جسام .

على أن حكومة الإدارة نفسها اضطرت أمام الأخطار المحدقة بها ورغبات الشعب المتكاثرة المتكررة أن تكتب إلى نابليون تستدعيه للحضور إلى فرنسا ليقود جيوش الجمهورية إلى النصر والفتح والفخار . وقد كتبت له بذلك فعلاً في ٢٦ مايو سنة ١٧٩٩ غير أن الرسالة لم تبلغه لأنها وقعت في يد الانجليز وهي في طريقها إلى مصر . وبالرغم من ذلك صدرت أوامر حكومة الإدارة إلى الأميرال « بروي » (Bruix) لكي يقوم بأسطول فرنسي من « برست » ويشترك مع الأسطول لاسباني ثم يذهب نحو مصر ليحمل نابليون إلى فرنسا .

ووصل الأسطولان فعلا إلى وسط البحر الأبيض المتوسط حتى تونس ولكن
الأسطول الإسباني تخاذل خوفا من الأسطول الإنجليزي ، فعادت الحملة ولم
تحقق أغراضها .

الفصل الثالث

خاتمة الحملة

أولا — عهد كليبر

الحالة الحربية : غادر نابليون البلاد وترك الحملة في أخرج المواقف
بالرغم من انتصاره في موقعة أبي قير البرية ، فالحملة كانت لا تزال منقطعة
الاتصال بفرنسا أو غيرها من الجهات التي يمكنها أن تستند عليها أو تركز إليها
في طلب المعونة . وهذا مما أثر في نفوس الجند الذين وجدوا أنفسهم في عزلة
عن موطنهم لا يستطيعون الاتصال بأهلهم وأقاربهم . فجاء خبر عودة نابليون
إلى فرنسا مقلقا لنفوس رجال الحملة الذين أصبحوا يعتقدون أن بلادهم لا بد أن
تكون في خطر شديد حتى خاطر قائدهم المحبوب بنفسه في سبيل العودة لانتقاذ
الوطن ، مما جعلهم يعتقدون أن بلادهم أصبحت في حاجة إلى جهودهم الضائعة على
ضفاف النيل .



القائد كليبر

وإن وجودهم بين شعب
لم يأنفهم ولم يأنفوه ، شعب
ناصرهم العداء وما زال يظهر
استيائه لهم في فرص متعددة
جعل مهمتهم شاقة غير
مرغوب فيها . هذا إذا
ذكرنا أنه كان عليهم المحافظة
على ساططهم في بقاع متسعة
الأطراف تمتد من
الاسكندرية والعريش
شمالا إلى أسوان جنوبا

زيادة عن الخطر الدائم من استمرار استعداد الأتراك والانحياز لمهاجمتهم . ومع ثقل هذه المهمة نرى أن عدد الجند الفرنسيين كان قد تناقص منذ وصول الحملة بموت الكثيرين في القتال أو بسبب الأمراض ، وأن الجيش قد افتقد كثيرا من خيرة ضباطه وقواده في ساحات الحرب ، وبعودة البعض إلى فرنسا مع نابليون ، حتى أصبح لا يتجاوز في عدده الاثني والعشرين ألف رجل في أول عهد كليبر . هذا إلى أن اليأس أخذ يستولى على نفوس هؤلاء الجند وقد قاسوا كثيرا من المتاعب في بلاد لم يجدوا فيها لذة الإقامة ، في بلاد لم تكن لتستطيع أن تمونهم بما يحتاجون من مؤونة وذخيرة أو تزودهم بالملابس وضروريات الحياة حتى أضحت حالتهم الصحية سيئة وانتشرت بينهم الأمراض وفتك بعيونهم الرمد .

وكانت البلاد مع هذا مهددة من الجهة الشرقية بجيش تركي يبلغ نحو الأربعين ألف مقاتل تجمع في الشام بعد انسحاب نابليون منها وشرع في غزو مصر بقيادة المصدر الأعظم يوسف ضيا باشا . وبالرغم من تعرض مصر لهذا الغزو من الشرق ولهجمات الأعداء من الشمال كانت مفاتيح البلاد وثغورها في حالة ضعف شديد لا تستطيع معه طول المقاومة ، فكانت العريش بعيدة يصعب على الفرنسيين تموينها وإعدادها للمقاومة ، كما أن الأسكندرية نفسها أصبحت ضعيفة التحصين بعد أن جردها نابليون من كثير من مدافع الحصار التي كان أرسلها إلى سوريا . فضلا عن ذلك كانت قوات المماليك مهيمنة على عدة جهات في أنحاء البلاد وكانت تهدد القاهرة نفسها . وكان الأهالي من ناحيتهم طريين لسماعهم بزحف جيش تركي يرمى إلى تخليص البلاد من حكم الفرنسيين .

هذه الحالة الحرجة التي بسطناها بإيجاز جعلت الأغلبية العظمى من رجال الحملة يعتقدون بضرورة جلائهم عن مصر وعودتهم إلى بلادهم وكان على رأس هذا الفريق القائد « كليبر » . غير أنه كان هناك فريق آخر بجانب ذلك يقول بضرورة البقاء وكان على رأسهم « مينو » ، ولهذا اشتد الجدل بين رجال الحملة مما كان له أثر سيئ في نفسياتهم وقوه تضامنهم .

الحالة الاقتصادية : ترك نابليون البلاد وهي تن من حالة مالية سيئة فحاصرة الأسطول الانجليزي للسواحل المصرية قطعت سبل الاتصال بينها وبين البلدان الأجنبية ، فكان هذا سببا في كساد الحركة التجارية والصناعية مما كان له أكبر الأثر في انحطاط الثروة العامة . ولم يكن هذا هو السبب الوحيد في انتشار عوامل الفقر ، فان الخطة المالية التي سار عليها الفرنسيون من فرض الضرائب والغرامات وكذلك المصادرات كانت ضربة قاضية على تقدم الزراعة وتحسين الصناعة ورواج التجارة .

الحالة النفسية : بالرغم من الهدوء الظاهر الذي كان يبدو على المصريين منذ أن أخذ نابليون ثورة القاهرة بالحديد والنار ، استمروا يضررون العداء للفرنسيين ، وكانوا يتهيجون لأخبار النكبات التي تصيبهم ويمتعضون إذا عرفوا أنهم أصابوا خيرا . وليس هذا بغريب عن شعب يرى في المغتصبين أفرادا لا تتفق معهم دينيا ولا جنسية ولا لغة ولا شعورا فقد كانت هذه الفوارق وحدها كافية لأن تفسد بين الفريقين . وقد زاد الطين بلة أن اصطحب حكم هؤلاء الأجانب بعسر اقتصادي شديد شعر بوطأته كل كبير وصغير .

كليب و الحملة : غضب كبير أشد الغضب لما علم بمخرج نابليون من مصر ولكنه كتم هذا الشعور ولم يسترسل للعواطف بل خضع لحكم الضرورة والعقل ، وأخذ يدرس الموقف من جميع نواحيه وأصدر منشورا للضباط والجنود يبرر فيه رحيل نابليون ويستنهض همم الجميع لمواصلة خطة سلفه . ولكن من جهة أخرى اهتدى به درس الموقف إلى استحالة نجاح الحملة في البقاء بمصر ، فكتب إلى حكومة بلاده يصف الحالة بمنظار أسود قائم حتى جاء الوصف أشد حلكة من ظلام الواقع ، وإنما كتب بهذه اللهجة لكي يبرر خطته في ضرورة الجلاء . ثم كتب رسالة إلى الصدر الأعظم بالشام حيث كان يعد جيشا عظيما لغزو مصر يذكره فيها برسالة نابليون ويؤكد له صدق مودة

فرنسا لتركيا ويطالب منه ارسال مندوب عنه للمفاوضة في شروط الصلح .

معاهدة العريش : تلكأ الصدر الأعظم في الرد اعتقاداً منه أن الفرنسيين لابد أن يكونوا في حالة سيئة للغاية حتى أنهم ياحنون في طلب الصلح واستمر في إعداد معداته. ولكن بعد أخذ ورد ووساطه «السير سدي سمث» أمكن المفاوضون أن يجتمعوا في معسكر الصدر الأعظم بالعريش ، ومن بينهم السير سدي نفسه ، واستطاعوا أن يعقدوا الاتفاقية المعروفة بهذا الاسم وهي « معاهدة العريش » في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، وبمقتضاها تم الاتفاق على أن تتجلى الجيوش الفرنسية عن مصر بكل معداتها وأسلحتها على أن تنقلها نقالات عثمانية إلى فرنسا ، وذلك في خلال ثلاثة شهور . وبدأ الفريقان في تنفيذ الاتفاقية بالفعل ، فأخلى الفرنسيون المواقع البعيدة واحتلها العثمانيون دون قتال ، فدخلوا الصالحية والسويس ، وعسكر الصدر الأعظم في بلبس ، ودخل جزء من الجيش العثماني القاهرة نفسها وعين الأتراك واليا على الصعيد .

وبينما كانت هذه الحركة قائمة على قدم وساق وصلت أوامر الحكومة الانجليزية إلى « اللورد كيث » (Keith) القائد العام للقوات البريطانية في البحر الأبيض المتوسط تأمره أن يرفض أى اتفاقية على غير أساس تسليم الفرنسيين أنفسهم كأسرى حرب وأن لا يوافق بتاتا على ذهابهم إلى فرنسا ، وقد أصدرت الحكومة الانجليزية هذه الأوامر بعد أن وصلت صورته من التقرير الأسود الذي كان قد أرسله كليبر إلى حكومته ، فقد وقع هذا التقرير في يد الانجليز وهو في طريقه إلى فرنسا ، وقبل أن يصلها خبر عقد اتفاقية العريش واشترك سدي سمث فيها ، لأنه بعد أن اتصل بها خبر هذه الاتفاقية وافقت عليها بالفعل وأرسلت إلى اللورد كيث بذلك ولكن بعد فوات الفرصة ، فان اللورد عندما وصلتته الأوامر الأولى كتب إلى كليبر يخبره بها ، فكان وقعها ألبا على نفس القائد الفرنسي ، ولكنه لم يستلمه لليأس بل وثب وثبة

الأُسْد من عرينه ، ونشر صورة الخطاب على الجند وعلق عليه بما يستنهض منهم الهمم ، فهابوا كلهم كرجل واحد يشاركون قائدهم شعوره وهمته مرددين كلمة « الانتقام ! الانتقام ! » .

كان خطاب « كيث » بمثابة إعلان للحرب ، ولهذا أرسل كليبر إلى الصدر الأعظم يأمره بسحب قواته إلى سوريا وإلا اضطره إلى ذلك بالقوة ، فلما لم يذعن إلى ذلك ، أعد كليبر جيشاً فرنسياً لا رغامه على ترك مصر . وهناك حول عين شمس والمطرية التقى الفرنسيون بأربعة أمثالهم من الأتراك وأنزلوا بهم هزيمة منكرة ثم طاردوهم إلى الصالحية فسوريا .

ثورة القاهرة الثانية : وبينما كان « كليبر » يطارد الجيش العثماني إلى سوريا قامت في القاهرة ثورة ضد الفرنسيين بتحريض العثمانيين والمماليك والمصريين الذين دخلوا القاهرة بعد اتفاقية العريش . وكانت هذه الثورة تشبه في كثير من مظاهرها ثورة القاهرة الأولى ، فقام الناس بعمل المتاريس وتحصين مداخل المدينة ، وكثر ازدحامهم في الأزقة والطرقات . فلما عاد كليبر ووقف على هذه الحالة حاصر المدينة حصاراً دام سبعة وثلاثين يوماً ، وكان يمحطرها من وقت إلى آخر بوابل من قنابل المدافع حتى هلك الكثيرون وساءت حالة الباقين ، غير أن الزعماء استمروا يحرضون العامة على الثبات والمقاومة تارة بالوعد وطورا بالوعيد . ولكن جاء الوقت الذي نفذ فيه الصبر واستولى على المحاصرين الضعف ، وقد عم المدينة الأسى والهم ، وقل الزاد وتفتت الذخيرة وطرقت المجاعة أبواب الثائرين ، فسلموا المدينة صاغرين . وفي ١٥ إبريل دخلها كليبر بموكب حافل . أما الأتراك والمماليك رأس هذه الفتنة وموقدو نار الثورة فقد قبض عليهم الفرنسيون ، غير أنهم تخلصوا منهم أخرجوهم من البلاد إلى الشام ، وأما الأهالي فقد فرض عليهم كليبر غرامة حربية كبيرة استعمل القسوة والغلظة والغلظة في تحصيلها .

وقد شارك سكان بعض الأقاليم سكان القاهرة في محاولة انتفاض حكم الفرنسيين والقيام في وجه قواتهم ، وقد عمت بسبب ذلك الفوضى وأغار العربان على القرى ، ولكن سرعان ما تمكن الفرنسيون من إخضاع الأقاليم النائرة واستتب لهم الأمر في الوجه البحري . وأما الصعيد فقد أمكنهم إخضاعه باتفاقهم مع «مراد بك» في ٥ ابريل سنة ١٨٠٠ على أن يحكم الصعيد تحت سيادة الفرنسيين . وبقي «مراد» محافظا على عهده وولائه حتى مات بسوهاج في ابريل سنة ١٨٠١ .

خاتمة عهد كليبر : قوت هذه الانتصارات في جميع الميادين همة الفرنسيين ، فتبدل اليأس أملا والوهن عزيمه ، وصمم كليبر على البقاء واتخاذ وادي النيل مستعمرة فرنسية دائمة . ولهذا رفض الرغبة التي أبداهال له الأتراك والانجليز في تنفيذ شروط معاهدة العريش لأن معركة عين شمس وإخماد ثورة القاهرة أوجدتا حالة جديدة لا تتفق مع شروط تلك المعاهدة . وأخذ ينظم الجيش . ويعمل على تحصين مركزه الحربي واستأنف عهد الإصلاح ، فنشط أعضاء المجمع العلمي وكونوا اللجان لدرس حالة مصر من جميع نواحيها ، وضاعف «كونتيه» (Conté) جهوده في تموين الحملة بمستخرجات ما أنشأه من مصانع للذخيرة والملابس والآلات والمعدات الحربية . وبدأ الكل يشعرون بأن حياة جديدة أخذت تدب في جسم الحملة والأمة وتبشر بقدوم عصر جديد حافل بعوامل الخير . ولكن لم تشأ الأقدار أن تترك ربان السفينة الماهر يقودها إلى بر الطمانينة والسلام النهائي ، ففي يوم السبت ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ في الوقت الذي كان يبدد فيه نابليون جيوش النمسا في موقعة «مارنجو» (Marengo) بشمال إيطاليا ، امتدت يد «سليمان الحلبي» إلى صدر كليبر بخنجر طعنه به عدة طعنات أودت بحياته ، وكان سائراً مع أحد رفاقه في حديقة منزله . أما سليمان هذا فهو شاب سوري طلب العلم بالأزهر زمناً ثم رجع إلى بلاده . وقد أظهر التحقيق أنه عاد إلى مصر لارتكاب هذه الجريمة بايعاز من بعض كبار العثمانيين . وقد قبض عليه في بعض أركان الحديقة حيث كان مختبئاً وحوكم

أمام مجلس عسكري قضى باعدامه . أما الحملة فانها فقدت بفقده أصلب عماد وأمر ربان .

ثانيا — عهد مينو والجللاء

مينو (Menon) : آلت اليه قيادة الحملة بعدمقتل كبير لالسبب سوى أنه كان أقدم قوادها في الخدمة . أما مؤهلاته الشخصية سواء في ذلك مواهبه السياسية أو الادارية أو كفايته العسكرية فلا ترشحه لتولى هذا المنصب الخطير ولو أنه كان شديد الغرور والاعتداد بنفسه . ولذلك لم تستفز شخصيته حماس الجنود الذين لم يعهدوا فيه بطولة أو شجاعة أو حسن تدبير ، فقلما خاض غمار المعارك ، ولم يروه مرة في ميدان القتال يقودهم إلى النصر . ويظهر أنه كان على علم بما ينطوى بين جوانح رجال الحملة نحوه ، فذكر في منشوره الذي أصدره للجيش في ١٥ يونيه أنه يشغل هذا المنصب مؤقتا ، وذلك بحكم أقدميته فقط . ولكن بالرغم من ذلك لم يلبث طويلا حتى أخذ يعمل بكل الوسائل على تثبيت قدمه في القيادة ، واتبع لذلك طريقة فاسدة هي إبدال أصدقاء سلفه وإحاطة نفسه بطائفة من المتملقين المتزلفين يغدق عليهم النعم ويأمرهم بترقيتهم إلى أرقى مناصب الجيش حتى يتخذ منهم بطانة وعونا له في المهمات . غير أن هذه الطريقة المشثومة تحرمت أ كفا الضباط وأنزهم من مناصب كانوا أهلا لها ، كما أنها حرمت الجيش من الكفايات الممتازة . وكان لهذا أثره الطبيعي في نفوس من غبنوا على ثدييه ، فانتشرت روح الكراهية بين أ كثرية ضباط الحملة وعم الاستياء بين صفوف الجيش من سلوك القائد الجديد ، لاسيما أنه كان على رأس الأقاية القائلة بضرورة البقاء . ولقد زادت غطرسته وكبرياؤه عندما وصل أمر تثبيته في منصبه من فرنسا في نوفمبر سنة ١٨٠٠ . وكان مينو قد اعتنق الدين الاسلامي قبل توليته منصبه الجديد ، وتزوج من سيدة مصرية اسمها « زبيده » بنت السيد محمد البواب أحد أعيان رشيد . وقد سمي نفسه في وثيقة الزواج باسم « عبد الله باشا مينو » . وكانت مسألة إسلامه هذه مما

أثار روح السخط عليه والاستهتار بشأنه بين الفرنسيين .
أما المصريون فلم يكونوا أقل استياءً وضجراً من حاكمتهم الجديد لأنه أخذ يرهق الناس بمظالمه وإتاواته ويستعمل القضاة والغلظة في معاملاته ، فبدأ يجمع ما بقي من الغرامة التي فرضها كليبر ثم فرض ضريبة جديدة انزعج الناس لها ، وأخذ الكثير يهجرون دورهم ومتاجرهم فراراً من وجه الظلم . هذا إلى أنه أخذ في التوسع في وسائل التحصينات الحربية وبدأ يهدم الدور ويخرب العمارات لأخذ الأخشاب وأدوات البناء منها ليستعين بها في إقامة القلاع والحصون . ولكي يغطي ظلمه ويحجب وسائل إرهابه عن الميئون أعاد فتح « الديوان » وكان قد أبطل منذ التوقيع على معاهدة العريش على أن يكون ديواناً واحداً ويكون أعضاؤه تسعة من المسلمين . ولكن ذلك لم يقرب منه القلوب النافرة والنفوس القلقة كما كان يرجو .

الجللاء : أيقن الانجليز أن الأتراك لن يستطيعوا بأنفسهم طرد الفرنسيين من مصر وقد ظهر ذلك جلياً في موقعة أبي قير البرية وموقعة عين شمس ، ولهذا عزموا على الاشتراك مع الأتراك اشتراكاً فعلياً في إخراجهم . كذلك أرادت إنجلترا إخراج الفرنسيين من مصر بسرعة لأن شبه مفاوضات للصلح كانت قائمة في أوروبا إذ ذاك لانتهاء حالة الحرب ، فرأت إنجلترا أن تحتطف منهم هذه الثمرة فيفقدوها قبل مفاوضات الصالح النهائية . لهذا تم الاتفاق بين إنجلترا وتركيا على إرسال أربعة جيوش إلى مصر ، جيش انجليزي وآخر تركي يغزوانها من الشمال ، ثم جيش الصدر الأعظم يغزوها من الشرق ، وكذلك جيش من الهند يدخل مصر عن طريق القصير .

وقد اتصل بنابليون خبر هذه الترتيبات الحربية والمجهودات الانجليزية التركية ، وكان وقتئذ الحاكم بأمره والمتصرف بإرادته في شئون فرنسا ، ففكر في إنقاذ الحملة من هذه الورطة ، وأصدر أوامره إلى أمير البحر « غانتوم » (Ganteaume) ليتوجه بأسطول إلى الاسكندرية يحمل ما يقرب من خمسة آلاف مقاتل وكثيراً من المعدات والذخائر لمداد الحملة وتعزيز مركزها . وقد

حاول غانتوم تنفيذ أوامر نابليون أكثر من مرة ولكن حالت دون أمنيته سيطرة الأسطول الانجليزي على مياه البحر الأبيض المتوسط وبالأخص بعد استيلاء انجلترا على جزيرة مالطة في سبتمبر سنة ١٨٠٠ .

وفي أثناء ذلك أتمت الحليفتان استعداداتها للغزو، فزل الانجليز عند أبي قير في أوائل مارس سنة ١٨٠١ ولم يلبث أن أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم إلى القاهرة: أما «مينو» فإنه اضطرب لهذه الحوادث وأظهر عناداً وجهلاً كان من أهم أسباب خذلان الفرنسيين أمام جيوش الأتراك والانجليز . فانه لم يصغ إلى نصائح الخبيرين من ضباطه ووطن بهم سوءاً، فبدل أن كان يجمع قواته ويواجه بها العدو كما فعل نابليون من قبله ، أبقى جزءاً كبيراً من الجيش في القاهرة وسار شمالاً على رأس جيش مكون من نحو أحد عشر ألف رجل وقابل الجيش الانجليزي جنوبي أبي قير حيث حدثت موقعة «كانوب» (Canope) ودارت الدائرة عليه واضطر إلى الانزواء في الاسكندرية . وهناك قطعت سبل الاتصال بينه وبين بقية البلاد بقطع سد أبي قير وإحاطة المدينة بالماء ، فلم يصبح أمامه غير طريق الصحراء الغربية . أما الانجليز فانهم فقدوا قائدهم في تلك الموقعة وخلفه القائد «هتشنسن» (Hutchinson) الذي تقدم بجيشه الى الجنوب حيث تلاقي مع القوة العثمانية البحرية عند الرحمانية فاستولوا عليها واتخذوا طريقهم نحو الجنوب قاصدين القاهرة ، وقد قويت صفوفهم إذ ذاك بانضمام فرسان المماليك إليهم . فلما وصلوا قرب القاهرة كما وصل كذلك الجيش العثماني البري ، وجد « بليار » (Belliard) القائد الفرنسي في المدينة أنه لا يستطيع المقاومة ، فقر رأيه على التسليم وعقد الصلح بين الفريقين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ على أن ينقل هو وجميع رجاله إلى بلادهم على مراكب انجليزية بكل ما معهم من معدات . وتم جلاؤهم فعلاً ودخل العثمانيون القاهرة وبقي الانجليز في الجزيرة . وقد وصل جيش الهند متأخراً فلم يشترك في القتال . أما مينو فإنه ظل محصوراً بالاسكندرية أكثر من شهرين ، وأخيراً أيقن عدم استطاعته الاستمرار في المقاومة لاسيما بعد تسليم « بليار » ولهذا فافوض القيادة الانجليزية

على التسليم ، وتم الاتفاق بين الفريقين على الجلاء بنفس الشروط السابقة . وتم الجلاء فعلاً في أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وعادت البلاد ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، وبذلك طويت صفحة حافلة من صفحات تاريخ مصر الحديث .

الفصل الرابع

نتائج الحملة

النتائج الحربية والسياسية : لعل أبرز نتائج الحملة وأوضحها هي نتائجها الحربية فمن السهل علينا أن نحكم على الحملة من هذه الناحية بالقاء نظرة سطحية إلى أسبابها وأغراضها . فهل تحققت هذه الأغراض ؟ بديهي أن الجواب عن ذلك بالسلب . فهي إذاً لم تنجح في أعمالها الحربية بمصر إلا نجاحاً موقتاً لم يدم أكثر من نحو ثلاث سنين وثلاثة أشهر .

أما من الوجهة السياسية فإن احتلال الحملة الفرنسية لمصر وجه أفكار الدول وخاصة انجلترا إلى أهمية مصر لا إلى أهمية تربتها وثروتها ، ولكن إلى أهمية موقعها بالنسبة لمواصلاتها ، وبذلك فتح باب جديد في السياسة الدولية هو باب « المسألة المصرية » .

النتائج الاجتماعية : لم تسكد أقدام الفرنسيين تظاً أرض مصر حتى سرى الخبر في جسم الشعب سريان تيار كهربائي أيقظ حواسهم النائمة شيئاً فشيئاً ، فأخذوا يرون منهم أموراً لم يكن لهم بهاء علم ، رأوا إدارات حكومية منتظمة وأنظمة حربية جديدة وأبحاث علمية حديثة ، رأوهم يسعملون آلات وعددا ومعدات لم يسمعوا شيئاً عنها من قبل ، رأوا مصانع ومعامل ومكاتب ومطابع وصحف ومطاعم ، رأوا حركة وحياة تدب حيث كان الجمود والنوم . كل هذا لفت أنظار المصريين إلى شيء جديد هو المدنية الغربية بعلومها ومخترعاتها وطرق الحياة فيها ، فرأوا بأعينهم ولمسوا بأيديهم آثار تلك المدنية .

كذلك كان لسياسة الفرنسيين الداخلية أثر في حياة المصريين ، فإن الوسائل الصحية التي رأوا تميمها بين السكان أفادتهم بلا شك ولو أنهم لم يألوها في

أول الأمر واستاءوا منها ، فان اضطرار المصريين لكس الشوارع والحارات وإنارتها ليلا وعدم دفن الموتى داخل البيوت إلى غير ذلك من الأمور ، عمل على تعويد القوم عادات النظافة والاقلاع عن المعيشة وسط القاذورات . ولا ننسى مع ذلك الشوارع الواسعة المنتظمة التي اضطر رجال الحملة إلى انشاؤها ، ثم الحدائق العامة التي أكسبت المدن رونقا وبهاء . كل هذه الجهود ساعدت على تحسين الحالة الاجتماعية .

وإن سياسة الفرنسيين الحكومية التي تضمنت إشراك العنصر الوطنى فى الحكم ولدت عند المصريين روحاً جديدة طيبة لم تكن لديهم من قبل . إذ شعروا وقتئذ أنهم يستطيعون أن يكونوا حكاما صالحين بعد أن كانوا يعتقدون أنهم لا يصلحون إلا لأن يكونوا محكومين . ومع ذلك فلا يجب أن نغالى فى الإشادة بذكر هذه الروح الجديدة لأنهم لم تكن فى الحقيقة إلا جندياً فى أيام الحملة التى لم يطل عهدا . لكن الحوادث الجسام التى تات جلاء الفرنسيين عن البلاد تعهدته بالتغذية . فضلا عن أن كسر شوكة المماليك الحربية وتبديد ثملهم على يد الفرنسيين أضعف شأنهم وقلل نفوذهم بين المصريين مما مكن أفراداً من الشعب من الظهور ورفع رؤوسهم أمام صولة المماليك .

النتائج الاقتصادية : ساءت الحالة الاقتصادية بمصر إلى درجة كبيرة بالنظر إلى حصار الأسطول الانجليزى للشواطىء المصرية وإلى أن البلاد كانت ميدانا للقتال معظم أوقات الحملة وكذلك إلى ثورات المصريين فى القاهرة والأقاليم من وقت لآخر فى وجه الفرنسيين ، فكان لكل هذا أسوأ الأثر فى حياة البلاد الاقتصادية وكساد أسواقها وانتشار الفقر بين أهلها . فضلا عن هذا البؤس الشامل اضطر الفرنسيون كما رأينا إلى إئقال كاهل السكان بضرائب وإتاوات جديدة ضجوا منها ولاقوا الشدائد والأهوال فى القيام بتسديدها .

غير أننا مع هذا نرى أن الفضل يرجع إلى الفرنسيين فى وضع النواة الأساسية للذخايط الصناعى والتجارى الذى ظهر بالبلاد فيما بعد ، فان الفرنسيين

اضطروا في مدة إقامتهم إلى إنشاء عدة معامل ومصانع لتكوين الجيش ، فكانت تخرج كميات كبيرة من البنادق والمدافع والبارود ، وقدرًا عظيمًا من المنسوجات والجلود المدبوغة .

وإن الطرق التي مهدها الفرنسيون لمرور فرق جيشهم في جهات القطر المختلفة أضحت فيما بعد من الوسائل المهمة لتنشيط التجارة والزراعة والصناعة ، إذ ساعدت على ربط أجزاء الدولة بعضها ببعض بسهولة أكثر من ذي قبل . كما أن تأديبهم عرب الصحراء الذين كانوا خطراً على الأمن والأرواح بغاراتهم المتكررة على المدن والقرى كان له أثر عظيم في توليد روح الطمأنينة في السكان وارتياحهم إلى ضمان بقاء ثمره مجهوداتهم في أيديهم سواء أكانوا زراعاً أم تجاراً أم صناعاً . ولهذا كرسوا أوقاتهم على العمل والانتاج .

النتائج العلمية : ولعل أعظم نتائج الحملة أثراً وأكثرها خلوداً هي نتائجها العلمية فقد رأينا أن نابليون استصحب معه فريقاً من العلماء الأخصائيين في فروع مختلفة من العلوم ، وكان هؤلاء العلماء لحسن الحظ على تمام الرغبة في البحث والاستقصاء ، وعلى كامل الاثابة للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل العلم وخدمة المدنية . وكان أول من نظم عملهم هو نابليون حينما أصدر أمره بتأسيس « المجمع العلمي المصري » وتقسيمه إلى لجان اختصت كل منها ببحث خاص . غير أنه لم ينشط للعمل بهمة إلا في أيام كليبر ومينو ، فقد ضاعف المجمع جهوده لاسيما بعد أن قسم إلى عشر لجان تقوم كل لجنة ببحث موضوع خاص كالآثار القديمة أو النيل والفيضان أو التاريخ والحكومة أو الحالة العسكرية ، فقد ساعد هذا التخصص على بذل مجهود أكبر في البحث والتنقيب مع زيادة معلومات الباحثين من العلماء أنفسهم وكثرة تدريبهم على عمل واحد مما أدى إلى إتقان العمل المستنتج .

ومن أهم أبحاثهم أعمالهم الخاصة بكشف الآثار القديمة ودراساتها ، وكانوا طول مدة أبحاثهم أيام الحملة لا يستطيعون فهم تلك الآثار ، فوجهوا همهم إلى رسمها

بأيديهم إما بحالتها التي كانت عليها في أيامهم ، وإما برسمها كاملة بتعبور أشكال الأجزاء المتهدمة أو المفقودة مستعينين بالموجود منها . ولكن حدث في سنة ١٧٩٩ أن كشف الضابط الفرنسي « بوشار » (Bouchard) حجرا قرب رشيد وكان مكتوبا عليه بعض عبارات بلغات ثلاث هي : الهيروغليفية والديموطيقية والاغريقية ، وهذا هو المعروف « بحجر رشيد » . واعتقد العلماء حينذاك أنهم واصلون حتما إلى كشف لغة الآثار والتوصل منها إلى تاريخها وأهميتها . غير أن الانجائز وضعوا أيديهم على هذا الحجر عام ١٨٠١ ، ونقلوه إلى لندن حيث أودعوه المتحف البريطاني .

ولقد مرت به الأعوام وهو باق بطلاسمه المجهولة حتى أتاه العالم الأثري الفرنسي « شامبليون » (Champollion) عام ١٨٢٢ وأقبل عليه يحل رموزه ، وكان موفقاً في مهمته . وبذلك أبان للعالم طريقاً للوصول إلى حياة المصريين القدماء يستطلعون منها أنوار المدنية الأولى . وبدأ العلماء يهتمون بدراسة تلك الآثار وأخبارها منذ ذلك الحين حتى نشأ علم جديد هو علم الآثار المصرية (Egyptology) .

وبلى ذلك مشروع توصيل البحرين الأبيض بالأحمر بترعة من مائهما ، فقد تكونت لجنة لهذا الغرض برئاسة المهندس « ليبير » (Lépère) وذهبت إلى برزخ السويس لفحصه ودراسة المشروع دراسة وافية . وذهب نابليون بنفسه مع اللجنة إلى تلك الجهات في ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، غير أنه خاب أمل الفرنسيين من هذه الوجهة عند ما أتت غلطة حسابية إلى اعتقاد « ليبير » أن سطح البحر الأحمر أعلى من سطح البحر الأبيض بتسعة أمتار . ولهذا انصرف الفرنسيون عن القيام بهذا المشروع الذي كانوا يعتقدون عظم أهميته وقد كان بالفعل جزءاً من أغراض الحملة الأساسية .

وبعد أن رجعت الحملة الفرنسية إلى بلادها أمر نابليون بجمع مباحث العلماء ومذكراتهم ورسوماتهم وخرائطهم على ثقة الحكومة . وفعلا قام العلماء بعمل ذلك الكتاب بعد أن قضوا في إنشائه وتنظيمه وتبويبه عدة أعوام ،

ومحموه كتاب « وصف مصر » (Description de L'Egypte) ، وهو كتاب واف شامل لمواضيع شتى عن وصف مصر منذ القدم حتى آخر عهد الحملة . وتنقسم أجزاءه قسمين ، قسم خصص للرسومات والخرائط والأشكال ، وقسم لتدوين المذكرات والمعلومات الأخرى . ويعتبر من خير ماوضع في موضوعه .

الباب الثالث

عهد الانتقال وظهور محمد علي

(من ١٨٠١ الى ١٨١١)

الفصل الاول

القوات الثلاث

جلا الفرنسيون عن البلاد تاركينها فريسة للقوات التي كانت تعمل متضامنة على خلاصها . وهذه القوات هي الأتراك والمماليك والانجليز ، اتفق الثلاث معا على غرض واحد هو طرد الفرنسيين من مصر ولكن لم يكديتتحقق لهم هذا الغرض حتى بدأت تظهر مطاعم كل فريق وأخذت تتضارب بعضها مع بعض .

الأتراك : كانت سلطة الأتراك في البلاد قبل مجيء الحملة سلطة اسمية محضة ، فأرادوا انتهاز هذه الفرصة واستغلال ذلك الظرف للقبض على زمام السلطة الحقيقية في البلاد بحجة أنهم فتحوها من جديد بحمد السيف فلهم أن تحكموها كما يشاءون . وبالفعل كان الرؤساء الأتراك بمصر يحملون التمليمات بإبادة بقية المماليك إن أمكن أو بإبعادهم عن مصر بأية حيلة . وكانت قوة الأتراك بمصر إذ ذاك منقسمة قسمين : قسم تحت رياسة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا ومقره القاهرة والآخر برياسة حسين القبطان باشا قومندان العمارة العثمانية التي كانت راسية بخليج ابى قير ومقره الاسكندرية .

المماليك : كان هؤلاء أصحاب السلطة الفعلية في البلاد قبل الاحتلال الفرنسي . وقد رأينا ما قاسته هذه الطائفة على اختلاف أحزابها في سبيل مقاومة الفرنسيين ، وما تكبده هؤلاء المماليك من الخسائر على يد الفاتحين ، وبالرغم من ذلك ظلوا يناوئون القوات الفرنسية ويهاجمونها ويقاومونها ويشيرون الشعب برضاها مؤملين استعادة نفوذهم وسطوتهم الأولى .

فقد رأينا كيف انضموا إلى جيش الجنرال «هتشنسن» والجيش العثمانية التي كانت زاحفة على القاهرة ونجحت في طرد الفرنسيين منها . ولهذا كان أملهم كبيراً في استرداد سلطتهم في البلاد بارجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الحملة . وكان المماليك كذلك منقسمين قسمين رئيسيين : قسم بالقاهرة وهم أنصار إبراهيم بك وقد قدموا أصحابة الجيش العثماني ، وقسم بالاسكندرية وأبي قير وهم خلفاء مراد بك ، على أن قوة المماليك في تلك الفترة لم تعد كما كانت بالأُس قوية مهابة فأنها أصبحت معطمة لا ركان .

الانجليز : لما كان الفرنسيون بمصر كانت السياسة الانجليزية موجهة ضدّهم لاخراجهم من البلاد وإعادتها للسلطان صاحبها الشرعي . وقد رأينا الجهود التي بذلتها انجلترا في سبيل تحقيق هذه الغاية . ولما كملت مجهوداتها بالنجاح وكانت تلك الحوادث الماضية قد لفتت نظرها نحو مصر وأهميتها لمواصلاتها ، كان لا بد لها أن تخطط لنفسها خطة سياسية معينة نحوها . وتتلخص هذه في أنها أصبحت ترمي في ذلك الوقت إلى مقاومة أي نفوذ عدائي لها في مصر . وأصبح يهمها أن تكون القوة المسيطرة عليها صديقة لها . ولهذا فانه بالرغم من تعهداتها في صلح «أميان» سنة ١٨٠٢ بجلاء قواتها عن مصر بقيت تلك القوات بالبلاد حتى اضطرت إلى الجلاء في مارس سنة ١٨٠٣ أمام الحاح نابليون المتكرر .

هكذا تضاربت أهواء القوات الثلاث مما أدى إلى صراع بينها ظهرت في خلاله قوة أخرى على مسرح هذا النضال ، تلك هي «قوة الشعب» فقد كانت هذه

القوة في حيز المهملات قبل مجيء الحملة، غير أن احتلال الفرنسيين لمصر أيقظ هذا الشعب النائم الراضخ، ففتح عينيه على حالة جديدة، وبدأ يشعر بالحياة تدب في جسمه رويدا رويدا. على أننا لا يجب أن نغالي في أهمية تلك القوة ومقدارها في ذلك الحين فانها لم تعد بعد ذات شأن يذكرك قوة قائمة بذاتها، لأن مدة حكم الفرنسيين كانت قصيرة، والتغيير في حال أي شعب من الشعوب لا يكون إلا بطيئا.

انجلبت الحملة عن البلاد وكانت هذه القوة لا تزال ضعيفة لا يؤبه لأمرها، ولذلك أهملت القوات الثلاث شأنها، ولم تجعل لها أي تقدير عند ما هبت تنفذ سياستها. غير أنه لم يكن من المنتظر أن شعبا رأى الحياة والنشاط يرضى عن طيب خاطر الرجوع إلى النوم والجمول، فلم يكن ليرضى بحكم المماليك وهم الذين أفسدوا في البلاد حتى أضحت بورا وخرابا، ولا بحكم الأتراك وقد رأى من إهمالهم وضعفهم ما تكبد من أجله نتائج حكمهم الاسمي الفاسد. ولهذا فانه ترك هذه القوات تتخبط في نضالها حتى تنمو تلك القوة الجديدة خلال ذلك آمنة مطمئنة.

الصراع بين القوات الثلاث

أخذت كل قوة من القوات الثلاث تتحين الفرص للايقاع بالأخرى، وكان الصدر الأعظم في خلال ذلك يسيطر على شئون مصر وهو في مقره بالقاهرة يولى من يشاء ويعزل من يشاء. ثم سعى في تقليد ولاية مصر إلى «محمد خسرو باشا» وكان من أتباع القبطان باشا، قائد العمارة العثمانية بأبي قير، فكان أول وال عثماني عين بعد جلاء الفرنسيين. وبقي الوالي الجديد مقبلا بأبي قير وأرسل من ينوب عنه في القاهرة. أما الصدر الأعظم فانه أخذ يعمل على الفرقة بين طوائف المماليك ويزيد في هوة الخلاف بينهم تمهيدا للقضاء عليهم جميعا. وفعلا تأمر ضيا باشا والقبطان على الفتك بهم بطريق الخيلة والغدر وقد حبكا بالفعل خيوط مؤامرة للايقاع بزعماء المماليك والتخلص منهم إما بالقتل

وإما بالأمر وإرسالهم إلى الاستانة حيث يتقرر مصيرهم .

المؤامرة : اتفق الاثنان على أن يدعو القبطان باشا « الطمبورجى بك » خلف « مراد بك » هو وأتباعه لزيارته بأبى قير موها إياهم بأنه سيتفق معهم على تسليمهم زمام الأمور في البلاد حسب فرمان سلطاني ورد اليه . وكذلك يدعو الصدر الأعظم في القاهرة « ابراهيم بك » وأتباعه لزيارته في معسكره للغرض ذاته . فلما وصلت الدعوة إلى المماليك ترددوا في الأمر كثيراً . إلا أنهم بعد ذلك أجابوها وذهبوا لتأدية الزيارة المطلوبة . أما القبطان باشا فانه قابلهم بالبشر والترحاب ثم دعاهم إلى زيارة القائد الانجليزى في إحدى البوارج وركبوا القوارب لهذه الغاية ، ولما ابتعدوا عن الشاطئ لحق بهم قارب آخر يطلب القبطان للاطلاع على بعض الرسائل الهامة فاستأذن وانصرف . ولما ابتعد قاربه هاجم البحارة والجند من كان بالقرب من زعماء المماليك ، فكان هناك نضال بين الفريقين انتهى بقتل بعض الزعماء ومنهم الطمبورجى بك وجرح البعض الآخر ومنهم « عثمان بك البرديسى » الذى أصبح بعد ذلك زعيم المماليك المرادية بالاشتراك مع « محمد بك الأثنى » . وقد نفذت المؤامرة كذلك في القاهرة فقتل بعض المماليك وأمر البعض الآخر وأودعوا سجن القلعة .

نتيجة المؤامرة : ولم يكن الانجليز على علم بالمؤامرة فلما اتصل بهم خبر تنفيذها استشاط القائد هتشنسن غضباً وأغلظ القول للقبطان باشا ثم أمر بفك أسر المعتقلين في الحال وتسليم جثث القتلى . وخضع الأتراك للأمر بعد أن كادت تنشب الحرب بينهم وبين الانجليز واحتفل بتشييع جنازة القتلى احتفالا عظيما ، وبذلك كسب الانجليز مودة المماليك ، وأقلع القبطان باشا إلى الاستانة في أواخر نوفمبر سنة ١٨٠١ .

أما المماليك فقددوا كل ثقة بالأتراك وأخذوا يجمعون شملهم وينظمون قواتهم دفاعاً عن أنفسهم واسترداداً لسلطتهم بقوة السيف . وفي أواخر يناير سنة ١٨٠٢ انتقلوا إلى الوجه القبلى ليستعدوا هناك لمقاتلة الأتراك الذين أصبحوا

بعد ذلك أصحاب السلاطة في القاهرة والوجه البحرى. ثم حضر خسرو إلى القاهرة في ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ وتسلم زمام الأمور بنفسه. ورحل الصدر الأعظم إلى سوريا يصحبه جزء من الجيش العثماني.

الفصل الثاني

محمد علي

نشأته وظهوره : في سنة ١٧٦٩ في بلدة « قولة » من ثغور مقدونيا مهد الاسكندر الأكبر، ولد « محمد علي » من أبوين فقيرين. وكان أبوه إبراهيم أغا شيخ الحراس المكلف حراسة الطرق ببلده. ولم يشأ القدر أن يحفظ له من أولاده السبعة



عشر غير محمد علي. ومع ذلك فقد قست الظروف على الوالد وولده فمات الأبوان والولد صغير لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره فتعهد عمه « طوسون » بالرعاية والتربية ولكن لم يثبت أن مات هذا الم تاركاً ابن أخيه تحت رحمة القدر فساق له قلباً

رحيما في شخص « الشوريجي » حاكم البلد فأخذه هذا في حماه ، وتولى شأن تربيته وإعداده للحياة .

ولقد اعتاد بعض المؤرخين ومؤلفي القصص أن يحكيوا نسيجا من الحكايات حول شخصيات العظماء عند ما كانوا في المهد أو في زمن الطفولة والشباب . ولقد تناولوا كذلك حياة محمد على الأولى التي نجهل في الحقيقة تفاصيلها ولا نعرف الكثير عنها . بل إن « محمد على » نفسه لزم الصمت عن هذه الفترة من حياته قبل قدومه إلى مصر .

وقد زوجه حاكم قوله من قريبة له مطلقة . وكانت لها ثروة واسعة ، وهي أم أولاده « ابراهيم وطوسن واسماعيل » وانصرف حينما يستغل ثروة زوجته في تجارة الدخان وهي التجارة الرائجة في بلده إذ ذاك . وقد ساقته الظروف إلى التعرف بتاجر فرنسي من أهل مرسيليا هو المسيو « ليون » وكان مقبلا في قوله ، فاشتدت أواصر الصداقة بينهما وأخلص له هذا الفرنسي النصيح والود حتى تربت لديه ملكة التجارة ونمت فيه روح الاقتصاد .

ولم ينس محمد على قط صداقته للمسيو ليون ولا فضل الرجل عليه حتى في أفقر ساعات مجده وعلو مكانته ، فقد استفسر عنه حتى عام أنه عاد إلى مرسيليا فكتب يستدعيه إلى مصر في سنة ١٨٢٠ ولسكن الرجل نارق الحياة وكان على أهبة السفر لزيارة صديقه القديم ، فأسف عليه محمد على وأرسل إلى أخته مبلغ عشرة آلاف فرنك تعزية لها واعرابا عن أسفه لوفاة أخيها .

ولم تلبث الظروف أن ساقته إليه الفرص لظهور عبقريته في ميدان آخر ، هو ميدان القتال والسيطرة والشهرة . تلك هي الظروف التي نتجت عن الحملة الفرنسية على مصر ، فقد عرفنا كيف أن تركيا أعلنت الحرب على فرنسا في أواخر سنة ١٧٩٨ ، ثم أخذت تعد العدة لمقاتلة الفرنسيين وطردهم من مصر ، فصدرت الأوامر إلى حاكم قوله بتقديم عدد من الجند فألف كتيبة جعل على رأسها ابنه « علي أغا » وعين محمد على وكيلا له ، ووصلت هذه القوة مع غيرها من القوى العثمانية إلى مصر ، واشتركت في موقعة « أبي قير البرية » التي شنت فيها نابليون شمل الجيش التركي .

عاد محمد على مع فلول الجيش العثماني إلى بلادهم ، واسكن مالبث أن تطورت الحوادث فأعدت انجلترا وتركيا الجيوش لاجراج الفرنسيين من مصر ، فصحب محمد على القوة البحرية العثمانية التي غزتها من الشمال تحت رئاسة حسين القبطان باشا ووصل إلى مصر للمرة الثانية في أوائل سنة ١٨٠١ .
وقد اشترك محمد على في الوقائع الحربية التي انتهت بجلاء الفرنسيين عن مصر ، وأظهر بسمالة وشجاعة فائقة وخاصة عند مهاجمة « الرحمانية » وكان قد عهد اليه بمهاجمة القلعة واحتلالها ، فساعدته الحظ وكللت مجهوداته بالنجاح ، وأخذ يرتقى إلى مراتب الضباط فنال رتبة « بكباشى » قبل جلاء الفرنسيين ومنح رتبة « لواء » في أواخر سنة ١٨٠١ وبقي منذ ذلك الحين بمصر يرقب تطور الحوادث.

الحرب بين الأتراك والمماليك

لم يلبث خسرو طويلا حتى أرسل جيشاً إلى الصعيد لمقاتلة المماليك ، غير أن هؤلاء وحدوا كلمتهم وجهودهم ونسوا أحقادهم أمام الخطر الداهم المشترك ، واشتبكوا مع الأتراك في موقعة كان النصر فيها حليفهم ، ثم زحفوا على الوجه البحرى واتصلوا بالانجليز فى الاسكندرية ، فما كان من خسرو إلا أن أرسل جيشين لمقاتلتهم ، أحدهما بقيادة يوسف كتخدا والآخر بقيادة محمد على ، فاشتبك جيش يوسف مع جيش المماليك عند دمنهور فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ ، وكان الجيش الأخير بقيادة عثمان بك البرديسى ومحمد بك الألفى ، فانهزم الأتراك . ولم يشترك جيش محمد على فى الموقعة بالرغم من وجوده بالقرب منها ، ولذلك أساء خسرو به الظن وأرسل اليه يطلب منه مقابلته فى منتصف الليل ، ولكن « محمد على » فقه إلى غرضه فأبى الذهاب إلا نهاراً وعلى رأس جنده . ومن ذلك الحين بدأ العداء المستحكم بين الرجلين ودام عدة سنين .

ولكن المماليك لم ينجوا ثمرة انتصارهم ، وذلك لأن نابليون تنفيذاً لشروط « صلح أميان » (Amiens) الذى تم بين انجلترا وفرنسا فى مارس سنة ١٨٠٢ ، والذى فيه تعهدت انجلترا بجلاء جنودها عن وادى النيل ، أخذ يلح على انجلترا

بالجلاء ، وكانت هي تماطل وتراوغ حتى اضطرت أخيراً إلى الوفاء بوعد هان في مارس سنة ١٨٠٣ فأقلعت الجنود الانجليزية يصحبها محمد بك الألفى .
وبجلاء الانجليز أصبحت الاسكندرية في قبضة الأتراك فلم تعد ملجأ للمماليك ، ولهذا قرر هؤلاء الانسحاب إلى الوجه القبلي حيث كان الأتراك مسيطرين على بعض المراكز الكبيرة مثل المنيا وأسيوط وجرجا ، فحاصر المماليك المنيا واستولوا عليها بعد قتال شديد ، فذعر خسرو لذلك وعزم على تجريد حملة ضدهم ، واستدعى لذلك قوات طاهر باشا ومحمد علي ، ووصل الجيشان ودخلت جنود طاهر المدينة وبقيت جنود محمد علي خارجها . ورأى محمد علي أن الفرصة قد سحبت للتخلص من خسرو ، فأوعز هو وطاهر إلى الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة ، وصادف ذلك هوى في نفس الجنود وخاصة لما علموا أنهم مرسلون للقتال في الصعيد . أما خسرو فإنه لم يستطع إجابة مطالبهم ، ولما ثارت ثائرتهم أمر بضربهم بالمدافع من القلعة ولم يقبل توسط طاهر في الأمر فأنهى النزاع باستيلاء طاهر وجنوده على القلعة وفرار خسرو إلى دمياط حيث أراد أن يستعد لاسترجاع مركزه ، ولكن ولايته الفعلية انتهت في الواقع بفراره . وقد وصفه الجبرتي بقوله إنه كان « سىء التدبير لا يحسن التصرف يعيل إلى سفك الدماء ولا يضع شيئاً في محله » .

عند ذلك جمع طاهر باشارؤوس العلماء وأبرز الأعيان للتشاور في الأمر ، فاتفقوا على أن يكون طاهر نائباً عن الوالي حتى يصدر أمر السلطان بتعيين من يراه ، وكان ذلك في مايو سنة ١٨٠٣ . غير أن « طاهر » لم يتمتع بمركزه الجديد طويلاً حتى وجد نفسه في مركز سلفه ، إذ عجز عن دفع رواتب الجند المتأخرة فناروا عليه واغتاله ضابطان من ضباط الانكشارية . ولم تدم مدة حكمه سوى اثنين وعشرين يوماً .

وفي خلال ذلك كانت قوات المماليك خارج القاهرة وكان قد استدعاهم طاهر قبل مقتله لمفاوضتهم في عقد صلح معهم . وكان في ضواحي القاهرة كذلك محمد علي وجنوده . ولكن الانكشارية أرادوا انتهاز الفرصة للسيطر

على البلاد فاختاروا احمد باشا والى المدينة المنورة واليا على مصر ، وكانت
هذا موجودا إذ ذاك بالقاهرة في طريقه إلى مقر ولايته .



الانكشارية

تمحالف محمد على والمماليك : حاول أحمد باشا أن يسترضى « محمد على »
الذى أصبح قائد الجنود الألبانيين بعد طاهر باشا ، وكان يقرب عددهم من
٤٠٠٠٠ مقاتل ، ولكنه لم يجبه إلى طلباته ، بل تودد إلى المماليك وقابل ابراهيم
بك في الجزيرة وعقد معهم صلحاً ، ودخل الجميع القاهرة وطردهوا احمد باشا
والانكشارية ، وتسلموا زمام السلطة . ومن هذا الوقت بدأ محمد على
يظهر في الميدان السياسى ، ولو أنه كان فى أول الأمر يعمل من خلف ستار ،
فترك السلطة الظاهرة فى يد عثمان بك البرديسى وبقي هو القوة المحركة الفعلية
ولكن فى الخفاء . وبدأوا عهدهم بالاحسان إلى الفقراء بتوزيع الغلال وذبح
الذبائح ، ثم رأوا أن من أولى مهماتهم القبض على خسرو وإبقاءه فى حوزتهم ،
فسذهب كل من البرديسى ومحمد على بقوة إلى دمياط حيث ألقوا القبض عليه
واقادوه الى القاهرة حيث سجنوه فى القلعة .

وفي خلال ذلك كانت الأخبار قد وصلت الى الاستانة تحمل نبأ فرار خسرو وتحالف محمد علي مع المماليك ودخولهم القاهرة وكان لها أسوأ وقع في النفوس، ولذلك عزم السلطان على استعادة سلطته فعين « علي باشا الجزائري » واليا على مصر ليكبح جماح المماليك ويعيد السيطرة العثمانية على البلاد . ووصل الوالي الجديد إلى الاسكندرية في أوائل يولييه سنة ١٨٠٣، وأخذ يفاوض المماليك سرا ولكن دون جدوى . فأقام هناك حتى أواخر السنة ثم قصد انقاهره ، غير أن المماليك منعوه من دخولها وأمروه بمغادرة البلاد عن طريق سوريا فأذعن للأمر، ولكنه قتل في الطريق في يناير سنة ١٨٠٤ . وكان في مقتله القضاء على هيبة الدولة في مصر وضياع سلطانها . وبهذا تخلص محمد علي من إحدى القوتين اللتين كان يريد القضاء عليهما ، وأخذ في العمل لسحق الثانية .

لم يكد يتخلص محمد علي والبرديسي من علي باشا حتى ظهر منافس جديد في شخص محمد بك الألفي الذي كان قد رافق الانجليز إلى لندن عند جلائهم عن الاسكندرية، ومكث هناك مدة من الزمن يسعى وراء تحقيق آماله بالحصول على مساعدة انجلترا له لبسط نفوذه في مصر نظير أي امتيازات يطلبونها . غير أنه لم يستفد كثيرا من رحلته إلى لندن لأن الحكومة الانجليزية لم تر إمداده بأية قوة مادية لمساعدته خوفا من إغضاب تركيا ، فرجع الألفي من انجلترا ووصل « ابى قير » في ١٢ فبراير سنة ١٨٠٤، وخاف محمد علي عاقبة الأمر، ولكن الله قضى له البرديسي ليخلصه منه ، وذلك أن عوامل الحسد دبّت في صدر البرديسي فدفعته إلى البقاء بجانب محمد علي الذي أغراه على ذلك . وتمكنا في النهاية من تشتيت شمل الالفى وأتباعه ، ففروا إلى الصعيد يستجمعون قواهم من جديد .

التخلص من المماليك : بعد أن تخلص محمد علي من الألفي عزم على التخلص من زميله البرديسي و ابراهيم بك ، وهما اللذان استعملهما آلة لتحقيق أغراضه بحذق ومهارة ، فبدأ بمطالبة البرديسي بدفع رواتب جنده المتأخرة وإلا اضطر لتركه وحيدا أمام غضبهم . فما كان من البرديسي إلا أن لبى الطلب صاغرا وأمر

بجمع المال اللازم من التجار والأهالي بالقوة واستعمل القسوة في هذا السبيل حتى أن الجباة كانوا يضربون من يمتنع عن الدفع ضرباً مبرحاً وربما قتلوه ، فاستاء الأهالي أشد الاستياء من هذه الوحشية . وانتهز محمد على هذه الفرصة وأظهر سخطه واستياءه من هذه المعاملة ووعد الأهالي بالتوسط لدى المماليك لرفع الحيف عنهم ، فأحبه الناس كثيراً ومالوا إليه . ولما وثق من تأييد الرأي العام له جمع جنده وأتباعه وحاصر قصر البرديسي في فجر يوم ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ ، ولكن البرديسي وإبراهيم بك تمكنوا من الفرار إلى سوريا ، وقتل في ذلك اليوم عدد كبير من المماليك وأجنادهم في القاهرة وغيرها من أمهات مدن القطر ، فلم تقم لهم بعدها قائمة . أما الضريبة التي سببت هذه الحوادث فقرر محمد على إلغاؤها في اليوم التالي .

نجاح الخطة المرسومة : أصبح الطريق ممهداً في الظاهر أمام محمد على لاعتلاء عرش الولاية المصرية ، غير أن رجالاته رأوا في ذلك رأياً مثله رأى أن الفرصة لم تسنح كاملة بعد لتحقيق غرضه النهائي ، وذلك لأنه كان موقناً أن أعداءه المماليك لا بد مجتمعون للتحالف ضده والتخاصم منه ، وأن جنوده اللبنانيين لا يقوون لقلعة عديمهم على مقاومة تلك القوة المتحدة الخبيرة بأحوال البلاد وعاداتها . هذا إلى أن الباب العالي كان ساخطاً عليه يعتبره شريكاً قوياً للمماليك في القضاء على سلطة الدولة في مصر . فلكل هذا رأى إرجاء الخطوة الأخيرة حتى يحين حينها ، وعمد إلى القلعة وأخرج خسرو من سجنه وأعادته إلى الولاية . ولقد برهن للشعب بعمله هذا على أنه لم يكن يرمى إلى مصلحة شخصية من وراء أعماله السابقة وإنما كان يروم خير مصر في كل ما فعل . كذلك أظهر للباب العالي أنه إنما اتبع تلك السياسة لكي يتمكن من القضاء على سلطة المماليك بالحيلة والدهاء ، وهذا ما كانت تريده الدولة . ولكن خطته كادت أن تفشل لأن الجنود لم يرضوا بخسرو واليا عليهم ، وأرغموه بعد ثلاثة أيام على السفر إلى رشيد ثم الاقلاع إلى الاستانة ، ولم يعارضهم محمد على في ذلك . غير أنه اجتمع بالعلماء والأعيان وزعماء الجنود وتشاوروا في الأمر وقرروا عليهم على تعيين « خورشيد باشا »

حاكم الاسكندرية في منصب الولاية وقد حضر وتسلم منصبه الجديد بالفعل في أواخر مارس سنة ١٨٠٤ .

وفي أثناء ذلك كان المماليك قد اتحدوا وجمعوا قواهم لمناوأة الأتراك واستمرت الحرب بين الفريقين سجالات عدة أشهر حتى تراجع المماليك إلى الصعيد . وكان خورشيد يرى في شخص محمد علي منافسا قويا له من أول الأمر . ولهذا عزم على التغلص منه حتى يصفو له الجو ، فاستصدر فرمانا من السلطان يستدعي محمد علي وجنوده الألبانيين إلى بلادهم . وفهم محمد علي المكيدة فتظاهر بالخضوع والاذعان للأمر وأخذ يستعد للسفر ، إلا أن العلماء طلبوا منه البقاء بالحاح لأنه حاميتهم والمدافع عنهم ، فأعلن عزمه على البقاء إرضاء لهم ، وأخفق خورشيد في غرضه . ثم عزم على إبعاده من القاهرة فأرسله إلى الصعيد لمقاتلة المماليك حتى يصيب عصفورين بحجر واحد . وفي أثناء غيابه عن القاهرة أخذ خورشيد يدبر الوسائل للتخلص منه فأرسل إلى الاستانة يطلب منها جيشا يساعده على تحقيق غرضه ، فأرسلوا له جيشا من « الدلاة » وكان من أسوأ رجال الدولة وأردأ عناصرها . وقد تجمع هذا الجيش في سوريا ثم بهم وجهه نحو مصر وهو في حالة يرثى لها من الجوع والعري ، ولم يكديصل أرض وادي النيل حتى بدأ رجاله النهب والسلب وإتلاف الأملاك وإزهاق الأرواح .

ولم يكديصل خبر وصول هذا الجيش بأسماع محمد علي حتى علم أنه هو المقصود بهذا التدبير ، فقفل راجعا إلى القاهرة على عجل وتمكن من استمالة رجال هذا الجيش بالرشوة والهدايا وإفهامهم أنه إنما يعمل مثلهم على تعزيز سلطة السلطان والوالى في هذه البلاد ، وأنه لم يرجع إلا لطلب المؤونة والذخيرة الضرورية ، ولذلك لم يعترض هذا الجيش سبيله ، ودخل محمد علي القاهرة دخول المنتصر الظافر في ابريل سنة ١٨٠٥ ، وأصبح وجهها لوجه أمام خصمه ومنافسه . وأمر محمد علي جنده بأن لا يتركوا في أعمال السلب والنهب التي كان يرتكبها الدلاة ، والتي ضج الناس منها بالشكوى واعتبروا أن الوالى هو المسئول عنها ، وطلبوا إليه العمل على إيقاف الجند عند حد ، ولكنه لم يستطع إغضاب هؤلاء الجند وكان يعتقد أنهم عدته ضد محمد علي الذي مافىء يعمل للتخلص منه بكل الوسائل

وأخيرا وصل فرمان بتعيين محمد على واليا على « جدة » ولكنه فهم المقصود منه ولم يلتفت إليه .

أما الجنود الدلاة فاستمروا في طغيانهم وارتكاب جرائمهم حتى ضاق بهم الناس ذرعا . واتفقت كلمة زعماء الشعب من الأعيان والعلماء على عزل خورشيد وتعيين محمد على مكانه . وذهبوا جميعا إلى دار محمد على وأخبروه الخبر وطلبوا منه أن يكون واليا عليهم بشروطهم ، فأظهر محمد على شيئا من الامتناع في أول الأمر ، غير أنه عاد فقبل ، ونهض السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى وألبسوا « الكرك والقفطان » وهما شارة الولاية . وكان ذلك في ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ ، وبذلك تم انقلاب خطير في نظام الحكم في مصر .

وقام وفد بعد ذلك وذهب إلى القلعة يحمل إلى خورشيد القرار بعزله وتولية محمد على ، ولكنه احتقر شأنهم وأبى أن يعزل « بأمر من الفلاحين » ، وهو المعين من طرف السلطان ، فنشب القتال بين الفريقين ، واستمر كذلك حتى وصل إلى القاهرة في يوليو سنة ١٨٠٥ فرمان يتضمن تثبيت محمد على في الولاية على مصر « حيث رضى بذلك العلماء والرعية وأن خورشيد باشا معزول من ولاية مصر » . عند ذلك خضع خورشيد وسلم القلعة ثم رحل عن البلاد ، فكان آخر وال عثماني حكم مصر بإرادة الدولة .

الفصل الثالث

المصاعب الأولى

تمهيد : حقق محمد على غرضه الأول وهو الوصول إلى عرش الولاية ، ولكن كان بينه وبين استتباب سلطته عدة صعوبات كان لابد من تذليلها والتغلب عليها قبل أن يهدأ له بال . وهذه هي الصعوبة المالية وخطة الباب العالي وبغض الممالك وأطماع الانجليز .

الصعوبة المالية : تولى محمد على زمام الأمور في البلاد والخزينة خاوية

الوفاض بادية الا تفاض ليس فيها ما يمكنه من تسير دفة الامور والقيام بحكومة البلاد بطريقة مرضية تتفق مع موقفه بازاء الشعب وزعمائه . ناهيك بشدة ضرورة المال له في هذا الظرف ، إذ كان الممالك منتشرين في أنحاء البلاد يسيطرون على معظم أجزائها، بل كانوا محاصرين القاهرة نفسها، فكان من اللازم عليه أن يعد المعدات لدرء هذا الخطر الجسيم . ولكى يبقى في مركزه آمنا ثورة جنده ومعتمدا على معاونتهم كان من المحتم عليه أن يدفع لهم رواتبهم المتأخرة وإلا وقع في نفس الحيرة التي وقع فيها أسلافه . هذا إلى أن الباب العالي كان ينقم عليه ولا سبيل إلى الوصول إلى ترضيته خير من سبيل الهدايا وتضحية المال . ولما كان محمد على لا يستطيع أن يحصل على أموال عن طرق جباية ضرائب من الفلاحين إذ كانت معظم الأراضى في قبضة الممالك ، لجأ إلى المشايخ والأعيان يبسط لهم حرج الموقف وشدة حاجته إلى المال وبين لهم ضرورة الحصول عليه لنجاح قضيتهم جميعاً . ولهذا لم يتوان هؤلاء في إجابة مطالبه بل تشاوروا وتعاونوا وحصلوا له مبلغاً من المال قدموه اليه . وكذلك حصل على بعض المال من أقباط القاهرة، وذلك أنه لجأ إلى فحص دفاتر الحساب التي كانت في عهدتهم فوجد بها اختلاسا لا يقل عن عشرين ألف جنيه وأجبرهم على دفعها وبذلك تغلب على الصعوبة الأولى .

خطة الباب العالي : قبل الباب العالي على كره منه تعيين محمد على والياً على مصر بعد ما رأى من سياسته وخيانتة له . وإذا كان السلطان قد قبل الموقف على علاته فانما كان ذلك بصفة مؤقتة حتى يتحين الفرص المناسبة لطرده ، ولذلك فان أمير البحر التركي الذى أحضر فرمان التولية بقى بعمارتة فى المياه المصرية ينفذ تعليمات حكومته فى الاتصال بالممالك والعمل على تقويض سلطة الوالى الجديد . غير أن محمد على تمكن من تقديم الهدايا الكثيرة اليه فأرجعه من حيث أتى فى اكتوبر سنة ١٨٠٥ . ولكن لم يلبث طويلا حتى عاد هو نفسه ومعه «موسى باشا» والى سالونيك الذى صدر أمر السلطان بتوليته على مصر ونقل محمد على مكانه . وقد دهش محمد على لذلك ، ولكنه تظاهر

بالخضوع للأمر ، ولجأ في الوقت نفسه يحرك ضباط الجيش ومشايخ البلاد وأعيانها ليحولوا دون رغبة السلطان . وقد أقسم الضباط بالفعل بمين الاخلاص ، وعاهدوه على أن يدافعوا عنه ولو ضد السلطان نفسه . وأما العلماء والأعيان فانهم كتبوا إلى الباب العالي يرجون منه إبقاء محمد علي في منصبه ، ولهذا فان محمد علي أظهر للقبطان تعذر سفره في هذه الحالة . ولكن أمير البحر كان يشدد في الأمر ويلح عليه في تنفيذ الأوامر وذلك لأنه كان متصلاً بالألني الذي غمره بالهدايا الفاخرة وكان يقدمها إليه ليحقق أغراضه . ولكن سرعان ما تبين لأمر البحر أن المماليك منقسمون على أنفسهم فلا يستطيع أن يعتمد عليهم ، وبدأ ينصرف عنهم إلى تعضيد محمد علي الذي ساعد الحظ قضيته بنشوب حرب في ذلك الوقت بين روسيا وتركيا على أثر تقرب الأخيرة من فرنسا عام ١٨٠٦ ، إذ اضطر ذلك الأتراك إلى استدعاء عمارتهم إلى المياه التركية . فأجزل محمد علي العطاء إلى القبطان وأرسل الهدايا إلى السلطان متعهداً أن يقوم بدفع كل ما كان مطلوباً من المماليك . وضماناً لتنفيذ تعهداته بعث بابنه ابراهيم إلى الاستانة ، فوصل فرمان بتثبيته في ولاية مصر في نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، وهكذا أصبح محمد علي هو الحاكم الفعلي المتصرف في أمر البلاد .

خطر المماليك : كان المماليك يحاصرون القاهرة في مبدأ ولاية محمد علي ، فكانوا خطراً كبيراً على سلطته وحائلاً دون انتشار نفوذه وتثبيت سيادته في أنحاء البلاد . ولما كانت جنوده من المشاة لا يستطيعون الوقوف في وجه فرسان المماليك الذين حذقوا الكر والفر في القلوات رأى أن يلجأ إلى الحيلة للتخلص من شرهم ، فاتفق مع بعض أتباعه على أن يتصلوا بزعماء المماليك الذين كانوا في ضواحي القاهرة ويتظاهروا لهم بعزمهم على خيانة محمد علي والاتفاق معهم . وقد تم ذلك واتفقوا على أن تترك أبواب القاهرة دون قوة كبيرة في يوم الاحتفال بفتح الخليج فيدخل المماليك المدينة بسهولة ويستولون عليها بينما يكون محمد علي منصرفاً إلى أفراحه ولهو . ولما كان اليوم المعهود دخل المماليك المدينة من باب الفتوح بعد أن تغلبوا على حاميته الضعيفة

وقصدوا قلب المدينة عن طريق باب زويلة . فلم يستقر بهم المقام طويلا حتى تساقط عليهم الرصاص وانصبت عليهم النيران . ولما أيقن المماليك خطأهم ووقوعهم في الفخ لجأ أكثرهم إلى جامع برقوق ولكنهم اضطروا إلى التسليم وذبح منهم عدد كبير في أغسطس سنة ١٨٠٥ .

غير أن سلوك محمد علي هذا زاد في نار البغضاء المتأججة في صدورهم ، فاموا شعهم تحت زعامة الألفي والبرديسي واتحدوا مع البدو ثم أغاروا على قوات محمد علي في الوجه البحري وتغلبوا عليها . وأخيرا حاصروا دمنهور وأظهروا في ذلك الحصار كل شجاعة وإقدام ، ولكن الأهالي استماتوا في الدفاع عنها . وأخذ محمد علي يستعد استعداداً كبيراً للقضاء على عدويه العظمين ولكن الحظ كفاه مؤونة الاستعداد والنضال إذ أراحه الموت من الزعيمين ، فمات البرديسي بالحمى في أكتوبر سنة ١٨٠٦ ومات الألفي في يناير سنة ١٨٠٧ ، وكان موتهما نذيرا كافيا بتفرق أتباعهما وفرار معظمهم إلى الصعيد .

الحملة الانجليزية عام ١٨٠٧

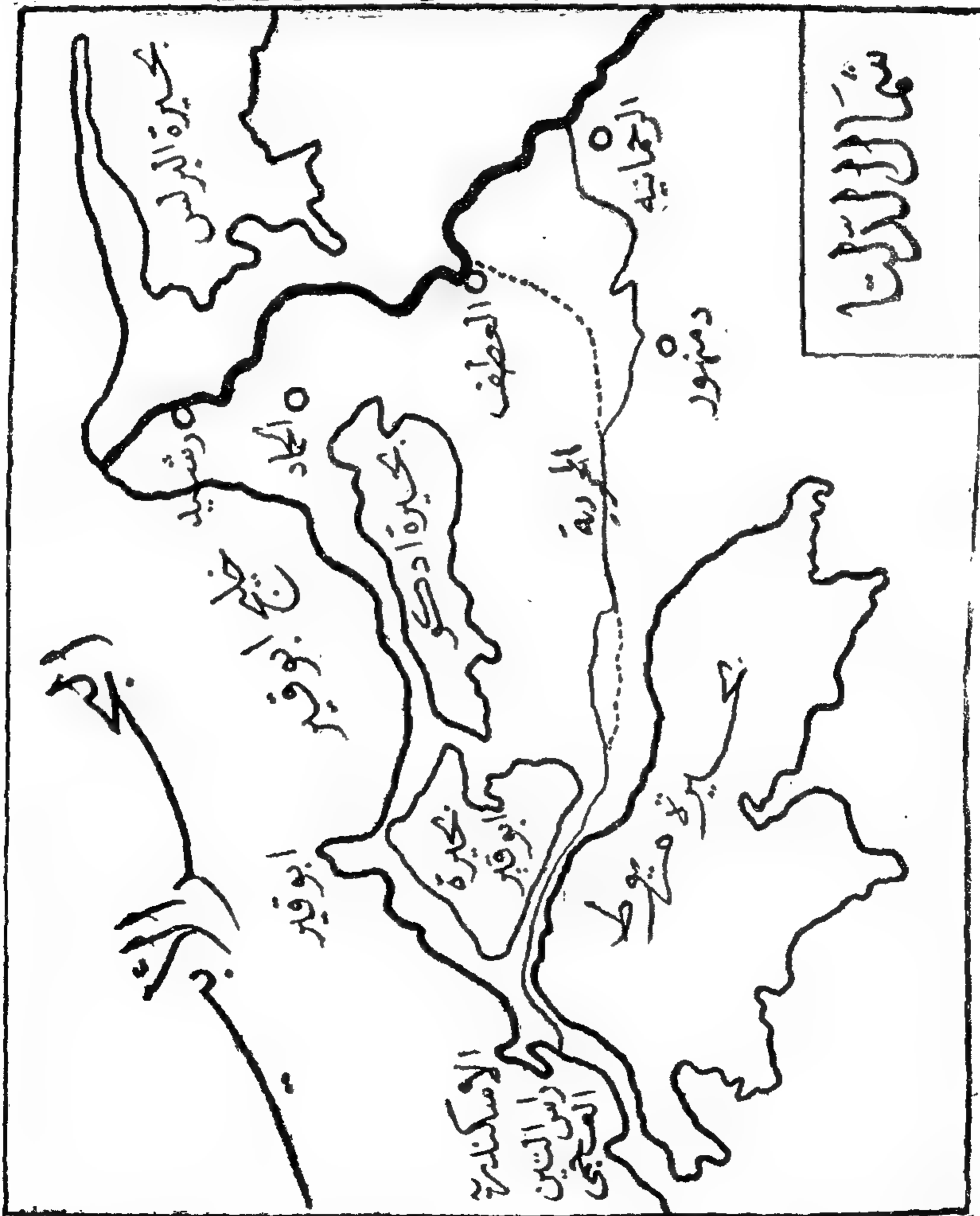
ظروف الحملة : يرتبط تاريخ هذه الحملة بتاريخ التطور الذي حدث في السياسة الأوروبية قبيل إنفاذها إلى مصر ، وذلك أن نفوذ فرنسا بدأ يزداد في الاستانة منذ أوائل سنة ١٨٠٦ بعد أن تفككت الرابطة الأوروبية ضد نابليون منذ موقعة « استرلتز » ، فساء هذا التقرب كلا من روسيا وانجلترا اللتين كانتا لا تزالان في حالة حرب مع فرنسا ، ولهذا فانهما حاولتا أن تقضيا على نفوذ فرنسا في تركيا وتضعفا الصلة أو تقطعاها بين الدولتين . فلما لم تجد محاولتهما السياسية نفعا تسرعت روسيا فأعلنت الحرب على تركيا ، أما انجلترا فانها رأت أن تحاول تنفيذ عزمها بطريق الارهاب أولا فأرسلت جزءا من أسطولها تحت قيادة أمير البحر « دكورث » (Duckworth) إلى المياه التركية ليقوم بمظاهرة حربية أمام الاستانة لارهابها . وكانت التعليمات التي يحملها هذا القائد تقضى بأن يطلب من الباب العالي طرد سفير فرنسا من تركيا ، فاذا

أجيب إلى طلبه كانت نهاية مهمته ، وإذا رفض طلبه كان في حل من مهاجمة الأراضى التركية وإرسال أمر في نفس الوقت إلى جزيرة صقلية يطلب من قائد الجيش الانجليزى المتجمع فى تلك الجزيرة أن يسير إلى مصر تحت قياده الجنرال « فريزر » (Fraser) ويحتل الاسكندرية . فلما قدم « دكورت » طلبه إلى السلطان ستولى على رجال الدولة الخوف والاضطراب أولا وكاد يجيبه السلطان إلى طلبه لولا الهمة التى أظهرها سفير فرنسا « سبستيانى » (Sebastiani) فانه شجع الأتراك على رفض طلبات القائد الانجليزى وأخذ هؤلاء يستعدون استعدادا حريا عظيما لمقاومة الانجليز ، واتجهت فسكرتهم إلى تحصين الدردنيل وسد طريق الرجعة أمام الأسطول البريطانى . أما القائد الانجليزى فانه كان قد بعث بأوامره إلى جيش صقلية ، غير أنه عندما رأى ما يقوم به الأتراك من إقامة الحصون والاستحكامات قرر أن يفلت من هذا المأزق الحرج فقفل راجعا بأسطوله من المياه التركية ، وقد أصاب بعض سفنه شىء من العطب عند انسحابه بعد فشله فى مهمته .

أغراض الحملة : هذه هى الظروف التى دعت إلى الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ . وأما غرض هذه الحملة فكان موضع خلاف بين كثير من المؤرخين . ولكن ما يمكن استخلاصه من الوثائق التاريخية يدل على أن الحكومة الانجليزية كانت عاقدة النية على احتلال الاسكندرية إذا أدت الظروف السياسية التى ذكرناها إلى ذلك خوفا من وقوعها أو وقوع مصر كلها فى يد الفرنسيين مرة أخرى ، وهذا هو الغرض الأساسى للحملة . ولا يتنافى هذا مع قول بعض المؤرخين إنها كانت ترمى إلى فتح مصر واحتلالها ، فالمراسلات التى بين أيدينا ترينا أنها كانت تريد ذلك « إن أمكن » بطريق الاتصال بالماليك الناقمين على السلطة الحاكمة فى البلاد .

الحملة : وصلت الحملة بقيادة « فريزر » أمام الاسكندرية فى مارس سنة ١٨٠٧ وأنزلت جنودها بالمدينة واحتلتها بسهولة . ولكن قنصل انجلترا فى الشغل أفهم القائد أن الاسكندرية وما حولها لا تستطيع أن تقوم بتموين

السكان والجيش معا وأنه لابد لذلك من احتلال رشيد ، فأرسل الانجليز جزءا من الجيش لاحتلال هذه المدينة . وقد نجح في مهمته أول الأمر إذ أخذت خامية المدينة على غرة فعجزت عن المقاومة ، ولكن ما كاد يستقر بالانجليز المقام حتى انصبت عليهم النيران من البيوت والنوافذ فقتل عدد كبير منهم وفر الباقون ، وأرسلت الأسرى ورؤوس القتلى إلى القاهرة لتشهد على ما أحرزوه من نصر .



كانت هذه الحوادث تجري في شمال الدلتا بينما كان محمد علي في الصعيد يقاتل المماليك . وهناك بلغه خبر هذه الحملة فجزع له ، وكاد اليأس يتسرب إلى قلبه

وفكر في الهرب إلى سوريا لاعتقاده أنه لن يقوى على مقاومة الانجليز والمماليك . غير أنه مالبث أن هدأ روعه وأخذ في مفاوضة المماليك لعقد صلح معهم على شرط أن يقاتلوا الانجليز معه ، ثم ترك العلماء وبعض الفرنسيين ليتموا شروط الصلح وبدأ يستعد للملاقاة الانجليزية فأخذ ينظم الجيوش ويبنى الاستحكامات ويهيء العدة التي تضمن له الانتصار . وقد كانت لارشادات « دروفتي » (Drovetti) قنصل فرنسا في مصر أحسن الأثر في القيام باستعدادات صديقه محمد علي على أساس النظم الحديثة .

وفي أثناء ذلك لجأ الانجليز إلى إرسال حملة أخرى تحت قيادة القائد « ستيوارت » (Stewart) لكي تنتقم للحملة الأولى وتستولي على رشيد . غير أنه كان نصيبها الفشل التام وقد هزمت عند « الحماد » جنوبي رشيد ، وتقهقر رجال الحملة إلى الاسكندرية حيث أمر « فريزر » بقطع سد بحيرة مريوط وأحيطت الاسكندرية بالماء الملح كما حدث سنة ١٨٠١ . وبقي الانجليز بالشعر ينتظرون مايقوم به ممالك الألفي الذين انتخبوا « شاهين بك » خلفا له . غير أن هؤلاء كانوا منقسمين على أنفسهم وكانوا يكرهون بعضهم البعض أكثر من كراهيتهم لمحمد علي ، ولهذا أفلح العلماء والفرنسيون في إقناعهم بضرورة الصلح ومقاومة عدو البلاد . ومع ذلك فإن انهزام الانجليز في شمال الدلتا كان أكبر مشجع للمماليك على عقد الصلح مع محمد علي . وما كاد يتم هذا حتى سارت جيوش الوالي إلى الشمال تقصد الدفاع عن البلاد ضد الانجليز حتى وصلت دمنهور ، ولشد مدهش محمد علي ثم طرب عندما وصلت رسال الانجليز تطلب عقد صلح بين الطرفين . وبالفعل تم هذا الصلح « باتفاقية دمنهور » ، وأبى الوالي أن يأخذ فدية عن الأسرى الذين كان قد أحسن معاملتهم من جميع الوجوه ، فترك بذلك أثراً حسناً في نفوس الانجليز من جهته . وفي سبتمبر سنة ١٨٠٧ أقفلت الحملة من الاسكندرية .

أما الذي دفع الانجليز إلى طلب هذا الصلح فهو خروج روسيا من صفهم بعقدها صلح « تاسيت » (Tilsit) مع نابليون في يولييه سنة ١٨٠٧ ، وقد أعقب

ذلك صلح بين أنجلترا وتركيا على أساس الجلاء عن مصر .
نرى من ذلك أن الحظ قد خدم محمد على خدمة كبيرة . وكان لجلاء الانجليز
عن البلادنة فرح عظيمة وظهر محمد على في نظر الأهالي بمظهر المنقذ للبلاد
والحامي ذمارها فأولوه لذلك محبة أزيد وإخلاصاً أكثر . أما الباب العالي فانه
سر لهذه النتيجة وأظهر رضاه عن محمد على بأن أهداه خلة وسيف شرف
وأمر بارجاع ابنه ابراهيم اليه وكان معتقلا في الاستانة ، كما منحه حكومة السواحل
المصرية وقد كانت حتى ذلك الوقت تحت حكم السلطان مباشرة . ولا يخفى ما كان
لهذه المنح من أثر في تثبيت أركان سلطته في ولايته .

الفصل الرابع

الطريق الى الحكم المطلق

كان محمد على يطمح أن يكون هو الحاكم المطلق المتصرف في شئون
البلاد المصرية ، فلا يدع مجالاً لأي فرد آخر مهما علا قدره وكبر نفوذه أن
يتدخل في تصرفاته أو يشاركه في السلطة مشاركة أيا كان نوعها . وقد زادت
تلك الرغبة في نفسه بعد أن ساعده الحظ في التخلص من الحملة الانجليزية الاخيرة .
ولكى يصل إلى غرضه هذا رأى أنه يتحتم عليه التخلص من ثلاث قوات كان
من الواضح أنها تعكر صفو آماله إذا ما بقيت قائمة بجانب سلطته ، وهذه هي الجند
والزعامة الشعبية والمماليك : وسرى فيما يلي كيف أنه عمل على القضاء على كل
منها ، وإلى أي حد نجح في مجهوداته .

الجند : بعد أن تخلص محمد على من الحملة الانجليزية عزم على إنفاذ قوة
كبيرة إلى الصعيد للقضاء على سلطة المماليك هناك والتخلص من شرهم ، ولكنه
علم وهو في الاسكندرية أن الجنود قد نزعوا إلى التمرد والعصيان ولجأوا إلى
السلب والنهب والقتل في القاهرة والأقاليم ففزع لهذا الخبر وصمم على تأديب
جنوده أولاً وتطهيرهم من هذه النزعة السيئة ، فأسرع في الحضور إلى القاهرة

حيث تقدم اليه الناس بشكاويهم المختلفة عن أعمال الجند الخارجة عن حدود النظام والقانون ففكر في التخلص منهم سيما وأنه كان قد تخلص من قبل من أشد عناصرهم جنوحاً إلى التمرد بارسالهم إلى سوريا .

والواقع أن العناصر الغير النظامية في جيوشه كانت خطراً دائماً يهدد النظام والأمن والطمانينة بل يهدد الوالي في شخصه وحياته وملكه . فقد حدث في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٠٧ أن تجمهر جم غفير من الجنود الأرنأوط أمام سرايه وطلبوا رواتبهم المتأخرة فوعدوا بالدفع ولكنهم لم يركنوا إلى ذلك بل أخذوا في إطلاق رصاص بنادقهم على أبواب القصر ووافقده حتى نفدت ذخيرتهم فأنصرفوا . ولم يمض على ذلك أكثر من ثلاث ساعات حتى حضر عدد كبير من الجنود الدلاة وفعلوا كما فعل الآخرون حتى خاف « محمد علي » على حياته منهم ففر إلى القلعة ليلاً دون أن يروى ، واستمروا هم ينهبون البلد ويسلبون الناس ويقتلونهم سبعة أيام متوالية حتى انزعج السكان وتدخل السيد عمر مكرم والعلماء ونصحوا الوالي بإعطائهم جزءاً من مرتباتهم المتأخرة . ولما كانت خزينة الحكومة خاوية إذ ذاك قاموا هم بدفع المبالغ واستطاعوا أن يخمدوا الفتنة . وانتهز محمد علي هذه الفرصة وأمر بنى زعمائهم وبذلك تخلص من تلك الرؤوس التي كانت تدبر المؤامرات ضده . وأما بقية الجند فإنه استرضاهم على أن يعمل على التخلص منهم في أقرب فرصة .

الزعامة الشعبية : عرفنا كيف أن زعماء الشعب كانت لهم اليد الطولى في رفع محمد علي إلى منصب الوالي ، بل كان لهم الفضل في إنقاذه من عدة مواقف صعبة ومساعدته على الخروج منها ظافراً ، غير أن هؤلاء الزعماء أنفسهم كانوا بمثابة مراقبين أشداء على أعماله في بداية حكمه ، وهو الوالي الذي ولوه عليهم بشروطهم ، فرأى محمد علي أن بقاء هذه الرقابة عليه معرقل لأعماله ومقيد لسلطته ، ولذلك عزم على إقصاء هذه الزعامة عن الميدان .

وقد ساعده الحظ في مهمته إذ قدمت تلك الزعامة نفسها إلى مذبح الوالي

ليسفك دمها دون مقاومة . وذلك أن ألا عيب النفس البشرية تسربت إلى نفوس هؤلاء الزعماء ، فدبت بينهم عوامل التنافس وكثر بينهم التشاحن ، فبدأت تنزع أركان هذه الزعامة منذ أواخر سنة ١٨٠٥ ، وأخذت عوامل الانحلال تبدو حيناً وتختفى أحياناً حتى بلغت مداها سنة ١٨٠٩ ، إذ أخذ بعض العلماء يوقعون ما بين محمد علي والسيد عمر مكرم وانتهى الأمر بنفى ذلك الزعيم الطاهر النفس إلى دمياط فطنطا . وبنفيه وإقصائه عن الميدان ، دكت صروح الزعامة وأضحى الفضاء فسيحاً أمام سلطة الوالى التى لا حد لها . أما بقية العلماء فقد انصرفوا إلى جمع الثروة واقتناء الدور والقصور مقلدين المماليك فى الترف والبذخ .

المماليك : كان محمد علي موقناً أنه لا يصفو له الجو إلا إذا استطاع التغلب على المماليك وأخضعهم لسلطته وقلم أظافرهم الجارحة . وكان يبلغ عددهم فى ذلك الحين نحو ٢٥٠٠ مقاتل ، لهذا ركن إلى استعمال الحيلة والتودد حتى أمكنه استمالة « شاهين بك » خليفة محمد بك الألفى على أن يمنحه إيراد إقليم الفيوم وجزء كبير من الجيزة وبنى سويف وأن يقيم له فى قصر أعد له بالجيزة فى ديسمبر سنة ١٨٠٧ . ثم استمر فى استمالة غيره من زعمائهم ونجح إلى حد كبير فى مهمته حتى أصبحت الحالة فى الصعيد هادئة نسبياً . غير أن نفوسهم الشريرة لم ترضخ كل الرضوخ لهذا النظام الجديد الذى قبلوه فتألبوا على الوالى فجرد عليهم حملة فى الصعيد فى سبتمبر سنة ١٨٠٩ وتمكن من إخضاعهم وعقدوا صلحاً سلبهم شبه السلطة التى كان تركها لهم محمد علي من قبل وحضر معظمهم إلى القاهرة صاغرين ، غير أنهم مالبثوا أن جمعوا صفوفهم ولموا شعهم سنة ١٨١٠ ، وانسحبوا إلى الصعيد ومعهم « شاهين بك » وبدأوا يشنون الغارة على محمد علي ، فجرد جيشاً كبيراً تعقبهم فى الصعيد وشتت شملهم وعاد شاهين وغيره من الأمراء يطلبون العفو ، فعفا عنهم وسمح لهم بالاقامة فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٨١٠ ، وأخذوا ينصرفون منذ ذلك الحين عن حياة القتال والنضال إلى حياة المسرات والأفراح حتى لا قوا حتفهم فيما بعد .

الباب الرابع عهد التأهب والولاء

(من ١٨١١ إلى ١٨٣٠)

الفصل الأول

الحروب الوهابية

(١٨١١ - ١٨١٩)

المذهب الوهابي : في سنة ١٦٩٦ ولد في «العيننة من إقليم» العارض»
ببلاد نجد رجل ظهر على يديه مذهب ديني جديد في منتصف القرن الثامن
عشر ، ذلك هو « محمد بن عبد الوهاب » ، وكان أبوه متفقه فلقنه ما استطاع
من علمه تبعاً لتعاليم المذهب الحنبلي ، وقصد محمد بعد ذلك معظم بلاد الشرق
التي اشتهرت بأوساطها العلمية وخاصة البصرة للدرس والتحصيل على يدي
علمائها ، وزار مكة والمدينة في أثناء طوافه ، ثم عاد إلى بلاد نجد حيث أزمع
الاقامة وحيث اشتهر بين الناس بشدة صلاحه وتقواه . وقد لاحظ عبد الوهاب
أن الدين الاسلامي قد داخلته بعض البدع التي لا تنتمي اليه في شيء ، فأراد
أن يرجع بالدين إلى فطرته وبساطته الأولى ، وأن يعمل لذلك على تنقيته مما علق
به من البدع وما تقش فيهِ من الخرافات . ويتلخص مذهبه في توحيد الله
والرجوع إلى القرآن والسنة للأخذ بتعاليمهما وأحكامهما مع رفض جميع
تفسير القرآن التي لم تأت من طريق السنة ، فالمذهب في جوهره وأصله مذهب
معقول دفعت اليه عاطفة شريفة إلا أن ما يؤخذ عليه هو غلوه في تطبيق مبادئه
وبث دعوته . فمن ذلك اعتباره كل مخالف للمذهب وتعاليمه مشركاً بالله تعالى ،
فيعتبر الوهابيون أن من الشرك بالله أن يتوسل الناس اليه بوساطة الأنبياء
والأولياء والصالحين ، فهم يعتقدون أن هؤلاء جميعاً قد انقطعت صلّتهم

بالعالم بموتهم وأن كل الناس عند الله سواء ، ولذلك لا يلفظون بلفظ سيد للنبي صلى الله عليه وسلم في صلاتهم ، ويعتقدون أنه إنسان أدى ما فرض عليه من إبلاغ الرسالة . كذلك يحرم مذهبهم إقامة التناصيب على القبور وتشيد القباب وماشا كلها لأن في هذا مظهراً من مظاهر الوثنية . ومن دعوتهم تحريم لبس الحرير والذهب وحلق الرأس والنحيب على الميت وكذلك تحريم جميع أنواع المسكرات وشرب الدخان وارتكاب الموبقات ولعب القمار وحياة الترف والبذخ بوجه عام .

انتشار المذهب : أخذ محمد بن عبد الوهاب يحض من حوله على التمسك بأهداب الدين الصحيح والعمل بقواعده وأصوله الأساسية حتى حنق عليه الكثيرون وأرادوا قتله ، ولكنه لم ينثن عن عزمه بل استمر في طريقه ينشد الإصلاح حسب ما يراه ويعمل على نشره بكل الوسائل . وبالرغم من المعارضة التي لاقاها من كثيرين فإنه استطاع أن يضم له عدداً كبيراً من الأتباع والأُنصار وخاصة في «الدرعية» التي كان يحكمها «محمد بن سعود» ، فاستدعاه هذا الحاكم إلى بلده عام ١٧٤٦ واعتنق مذهب في الإصلاح الديني وعمل على نشره بقوة رجاله وسلاحه متخذاً هذا وسيلة لبسط نفوذه السياسي في جميع أنحاء شبه جزيرة العرب . وكذلك تزوج محمد بن سعود من بنت محمد ابن عبد الوهاب فأنجبت له ولداً سماه عبد العزيز وهو الذي تولى الحكم بعده عام ١٧٦٥ .

وكان «عبد العزيز» يطمع في بسط نفوذه في وادي الفرات ودجلة ولكن والى بغداد كان شديد المراس فهزمه وردّه خائباً ، غير أنه مالبث أن هاجم «كربلاء» عام ١٨٠١ وارتكب فيها الفظائع من قتل وسبي وتخريب مما أثار حقد الناس عليه وخاصة طائفة الشيعة ، لأنه تناول قبر الحسين بالسلب والتخريب . وقد تمكن كذلك من الاستيلاء بسهولة على مكة المكرمة ومفاتيح الكعبة عام ١٨٠٢ وكان شريف مكة قد ترك المدينة وانحاز إلى جدة خوفاً من قوة عبد العزيز التي سبق لها أن حطمت جيوشه عام ١٧٩٨ حينما حاول

قهر الوهابيين وصد تيارهم . ولكنه لم يعمر طويلا بعد ذلك إذ قتل في نفس العام بالدرعية .

وتولى بعده ابنه « سعود الثانى » وكان شجاعا تقيا ويعبد أعظم رجال الأسرة ، فقد استولى على المدينة المنورة عام ١٨٠٣ ، ولكنه هدم قبة قبر النبى وسلب ما وجد هناك من كنوز ، وأخذ يعمل على توطيد سلطته في أنحاء البلاد بل إنه فكر في غزو العراق والشام ، وقد انتشرت فكرة بين العرب أن الله سينشر هذا المذهب في العالم على يديه . ولقد تغالى في جمع الضرائب وأرهق حجاج بيت الله حتى جعلهم ينصرفون عن أداء الفريضة الواجبة . ويدلنا هذا على مقدار ما وصلت اليه سلطة العثمانيين من الضعف في تلك البلاد، كما يتبين لنا صعوبة المهمة التى وكل أمرها إلى منشىء مصر ألا وهى إخضاع بلاد العرب الثائرة وإرجاعها تحت سيطرة الدولة وسلطانها .

موقف محمد على : إزاء شدة وطأة الوهابيين في بلاد العرب تكررت طلبات الباب العالى وأوامره إلى محمد على تأمره بأعداد حملة قوية لينازلهم بها ويقضى على سلطتهم ويعيد البلاد إلى سيرتها الأولى . وإزاء هذه الطلبات المتكررة لم ير محمد على بداً من إجابة الباب العالى إلى رغبته لاسيما وأنه لم تكن قد ثبتت قدماءه في مصر بعد . لم يكن عنده القوة الكافية التى يستطيع بها منازلة السلطان حتى يمكنه أن يشور في وجهه ولا يذعن لأوامره ، ولذلك أخذ محمد على يستعد استعدادا كبيرا لتنفيذ حملة إلى بلاد العرب يكون نصيبها النصر . ولما كان الطريق البرى إلى تلك البلاد لا سهل معه نقل الجيش ومعدات القتال ، رأى أن الضرورة تحتم عليه تكوين أسطول لنقل جيوشه ومعداتهما عن طريق البحر ويكون ذلك الأسطول حلقة اتصال سريعة بينه وبين ميدان القتال . لهذا طلب من الاستانة إرسال الأخشاب اللازمة لعمل السفن ، وأصدر أوامره إلى عمال الحكومة بجمع كل ما يمكن جمعه من أخشاب في أنحاء القطر المختلفة ، فأخذوا يقطعون الأشجار ويرسلون بأخشابها إلى ساحل بولاق حيث أقيمت دار صناعة كبيرة تم بها صنع أجزاء خمس عشرة سفينة . وكانت ترسل هذه الأجزاء على

ظهور الأبل إلى السويس بعد أن توضع على كل منها عمرة خاصة وهناك تبني السفن بسهولة ، وكان محمد على يشرف بنفسه على هذه العملية في السويس ، في حين كان أعوانه يقومون بأعداد الجيش ولوازمه . وتقرر أن يسير الفرسان عن طريق النيل فالقصور ويسير المشاة عن طريق السويس .

مذبحة القلعة : أقبل محمد على على هذه المهمة التي وكلت إليه إقبالا شديدا وأخذ في الاستعداد للقيام بها ، ولكن الوسواس الكثيرة أصبحت تخامره من جهة المماليك الذين نازعوه السلطة سنينا والذين ما انشكوا يضمرون له السوء ، ففكر في التخلص من شرورهم وانتهى به تفكيره إلى وجوب الفتك بهم عن طريق الحيلة والغدر ، فاتخذ من الحملة الحربية وسيلة إلى تنفيذ غرضه ، وذلك بتوجيه الدعوة إلى كبار رجال الدولة الملكيين والعسكريين وإلى زعماء المماليك واتباعهم للحضور إلى القلعة في يوم الجمعة أول مارس عام ١٨١١ للاشتراك في الاحتفال بتقليد ابنه أحمد طوسون باشا رئاسة الحملة إلى بلاد العرب . فلما كان ذلك اليوم اجتمع المدعوون وبينهم نحو خمسمائة من المماليك مرتدين أنخر الملابس ، وكان محمد على قد أسر نياته إلى أربعة من أتباعه فقط ، وهم حسن باشا قائد الجنود الأرناؤوط وصالح قوج أحد الضباط والكتخدا بك محمد لاظ أوغلي وإبراهيم أغا حارس الباب . ولما اكتمل عدد المجتمعين نظم الموكب على أن يتقدمه عساكر الدلاة ثم تتبعهم عساكر الانكشارية ثم الجنود الألبانية فالمماليك فبعض الجنود النظامية وعدد كبير من المدعوين . ثم سار الموكب ميمما « باب العزب » ومخترا طريقا ضيقا وعرا قد نحت في الصخر . فلما خرج الدلاة والانكشارية أمر صالح قوج بإغلاق الباب ثم أشار إلى أتباعه بالمقصود فأعملوا بسيوفهم في رقاب المماليك وأخذوا يمحطونهم وأبلا من الرصاص من كل صوب إذ قد تسلق عدد كبير من الجند الصخور والأسوار وأخذوا يقضون على كل من حاول الخلاص والفرار من تلك الهاوية الضيقة التي انحصروا فيها ولم يستطيعوا النكوص على أعقابهم أو الإفلات من أيدي الجند المسلحة ، فكانت القاضية عليهم .

ولم يكد يصل خبر هذه المجزرة إلى الجمهور حتى فر الجميع من الأماكن العامة وأغلقت المنازل وقفلت المتاجر وعم السكون ، غير أن كثيراً من الجنود انسابوا في المدينة ينهبون ويقتلون ويرتكبون جميع أنواع الفظائع تحت ستار البحث عن المماليك . واستمرت هذه الحالة المفزعة طيلة يوم الجمعة إلى يوم السبت ولم يوقف الجند عند حدٍّ إلا نزول محمد علي وابنه طوسن إلى شوارع المدينة وأنحائها ينزلان أشد العقاب بأي جندي يعيث بالآمن والأرواح ، فبدأت الحالة عند ذلك في القاهرة . وأما في الأقاليم فكانت الأمر قد صدرت للحكام باقتفاء أثر المماليك وقتل كل من يعثرون عليه ، ولم ينج منهم إلا من فر إلى بلاد النوبة فدنقلة أو إلى بلاد الشام ، ويبلغ عدد من قتل من المماليك في هذا الظرف نحو ألف مملوك . وبذلك قضى على طائفة شريرة ظالمات في الأرض فساداً ، بل كانت الحجر العثرة في سبيل تقدم البلاد ورفاهية أهلها . أما أولادهم فقد أدخلهم محمد علي في خدمته في حين أن زوج نساءهم لا أعوانه وضباط جيشه .

وقد اختلفت آراء المؤرخين عن هذه المذبحة ، فيعتبرها البعض نقطة سوداء في تاريخ محمد علي وإن بررتها الظروف السياسية ، في حين يعدها آخرون ضرورة من الضروريات الحتمية التي لا بد من قضائها حتى يستقيم مجرى الأمور ، وفي الحقيقة لا يجب أن ننحو باللائمة على محمد علي ونشوه من سمعته لهذا الحادث مهما كان منافياً للإنسانية والحقوق البشرية ، لأن في هلاك هذا العدد المحدود صلاحاً للمجموع من حاكم ومحكوم ، فطالما أفسد هؤلاء المماليك في الأرض وكان بقاؤهم مقلقا لراحة الوالي على الدوام ومهددا كل إصلاح بالتدهور وعدم الثبات ، فكثيرا ما شنوا الغارة على الحماكم ودمروا القرى وسلبوا ما بها رغم صاحب يعقد ووعود تعطي ، فكانوا فئة لم يفلح معها الوعد ولم يرهبها الوعيد . وكان حقا على رجل طموح ميال للسلطة والإصلاح أن يقضى على هذه الفئة الطاغية بأية وسيلة يراها عملاً بعبداً بعض السياسيين القائل « إن الغاية تبرر الوسيلة » وهل يعتبر الجراح مجرماً إذا هو بتر ساق شخص إنقاذاً لحياته ؟

وكيف كان يستطيع محمد على إتخاذ قواته الحربية إلى بلاد العرب وهذه الفئة الناقصة لا تزال باقية بأرض مصر تتربص به الفرص لتغتال حياته وملكه؟! فقد سبق أن رأينا أنهم كانوا على الدوام في قتال معه وهم يعلمون ما كان لديه من موارد وقوات لمنازلتهم ، فماذا يكون حالهم معه إذا أيقنوا أنه جرد نفسه من قواته؟! وماذا كان يصبح مركزه إذا هم طعنوه في دياره من الخلف وجنوده تقاتل في بلاد خارجية؟! من ذلك نرى أن الظروف تبرر موقف محمد على إزاء هذه الطائفة ولا يسجله التاريخ إلا كمجهود من مجهوداته الطيبة في سبيل تكوين مصر الحديثة .

الحملة المصرية ضد الوهابيين

حملة طوسون : بعد أن تخلص محمد على من المماليك أخذ يستعد لأخراج الحملة ، وكان في أثناء ذلك قد كاتب الشريف غالب أمير مكة وأيقن أنه يناصر الباب العالي فزاد من توثيق الروابط معه . وبعد ذلك خرجت الحملة بقيادة ابنه طوسن وكان لا يزال شاباً لم يناهز الثامنة عشرة من عمره ولكنه كان شجاعاً محبوباً من جنده . ولم تلبث الأساطيل طويلة حتى بلغت « ينبع » واستولت عليها بسهولة لأن « غالباً » سلمها لهم طوع إرادته وقابلهم أهلها بالبشر والترحاب ، ثم تقدمت الجيوش المصرية نحو « المدينة » فصادفت في أول الأمر نجاحاً إذ استولت على قريتي « بدر » و « الصفراء » ولكن ما كات الجيوش تتقدم شرقاً حتى قابلها العدو في درب ضيق للغاية عند « الجديدة » وأخذوها على غرة حتى كادوا يقضون عليها ، ولكن جزءاً من الجيش استطاع الفرار والعودة إلى « ينبع » . وترجع أسباب هذه الهزيمة إلى جهل المصريين بمسالك الطرق في تلك الجهات الصحراوية المترامية الأطراف وإلى عدم محبة العرب للمصريين وعلى الأخص لترفع طوسون عن استمالتهم إليه .

وما كادت تصل هذه الأنباء إلى محمد على حتى أرسل مدداً كبيراً إلى ابنه عام ١٨١٢ استطاع معه التقدم بنجاح بعد أن استمال القبائل المختلفة في طريقه

حتى وصل «المدينة المنورة» وحاصرها ثم دخلها عنوة بعد أن فر الوهابيون منها. وبعد ذلك تقدمت القوى المصرية نحو «جدة» «فسكة» واستولت عليهما، وقابل شريف مكة المصريين بكل ترحاب وإكرام وسلمهم مفاتيح السكعبة، فأرسلها طوسون هي ومفاتيح الحجرة الشريفة إلى والده الذي سر كثيراً لهذه النجاة الباهرة وأرسل المفاتيح توا إلى الباب العالي مع أحد ضباطه المدعو لطيف باشا يبشره باندحار الوهابيين ورجوع الحرمين تحت سيطرته. أما الجيوش المصرية



فإنها استمرت في مقاتلة الأعداء واستولت على الطائف، غير أن «سعود الثاني» عندما رأى ما حل به من الهزائم أخذ يستجمع قواه ويشحذ هم أنصاره حتى كانت موقعة «طره» شرق الطائف بينه وبين المصريين، فدارت الدائرة على القوات المصرية وبدأ سعود يهدد المواقع التي احتلها المصريون ومنها المدينة نفسها.

فلما رأى طوسون ماصارت اليه الأمور أخيراً أرسل إلى والده يطلب المدد .

حملة محمد على : لما وقف «محمد على» على مجرى الأحوال وسير القتال صمم على الذهاب بنفسه إلى بلاد العرب وتسلم القيادة العامة . وفي شهر أغسطس سنة ١٨١٣ كان على تمام الاستعداد للقيام بهذه المهمة فسافر عن طريق السويس إلى جدة ، وكان وصوله مشجعاً للجيش وباعثاً لروح الثقة في ضباطه وجنوده . وهناك درس الحالة عن كثب ووضع الخطة التي عزم أن يسير عليها للتغلب على قوات أعدائه ، ثم قصد مكة فأدى فريضة الحج ، وبدأ أعماله باعتقاله الشريف غالب لما سمع عنه من عدم الثبات على مبدئه في مناصرة المصريين وتذبذبه بين الفريقين المتقاتلين ، وأرسله إلى القاهرة ومن هناك أرسل إلى سالونيك حيث توفي بها سنة ١٨١٦

بعد ذلك أصدر محمد على أوامره إلى ابنه طوسون وإلى بعض ضباطه بمهاجمة قوات الوهابيين ، ولكن لم يكن لذلك نتيجة مرضية ، فأرسل محمد على يطلب المدد من مصر وأخذ يستعد لمقاتلة الوهابيين بنفسه . وبينما هو كذلك إذا بالموت يخلصه من خصمه العنيد الشديد المراس « سعود الثاني » فانه مات بالدرعية في ابريل سنة ١٨١٤ . وكان من حسن حظ محمد على أن خلفه ابنه « عبد الله بن سعود » وكان رجلاً ضعيفاً لبن العريكة لا يميل إلى القتال وكان أقل ذكاء وجراًة من أبيه . وقد خالف خطة سلفه في القتال فقابل جيوش محمد على في العراق ورقعت بين الفريقين موقعة هامة عند « بسل » « بين الطائف وتربه » ، وفي يناير سنة ١٨١٥ دارت الدائرة عليه . وبعد ذلك تقدمت الجيوش المصرية واحتلت عدة أماكن حصينة هامة . وعند ذلك بعث الوهابيون إلى « طوسون » يطلبون الصلح ، فعقد معهم هدنة لكي يتسنى له في خلالها أن يتصل بوالده لينفوضه في الأمر .

وفي أثناء هذه الهدنة كانت قد وصلت إلى محمد على وهو في بلاد الحجاز أخبار مقلقة أثارت وساوسه ومخاوفه فقرر العودة إلى مصر حالاً ، وأسل إلى ابنه طوسون بذلك وترك له قوات كافية لمواصلة القتال . أما هذه الأخبار فهي

أولا خبر مؤامرة قيل إن « لطيف باشا » (وهو الضابط الذي كان قد أرسله محمد علي إلى الباب العالي يحمل البشرى بانتصاراته على الوهابيين) كان يدبرها لاغتيال محمد علي وعزل أسرته من الولاية والاستئثار بالعرش لنفسه . وسواء أكانت هذه المؤامرة حقيقية أم خيالية فإن « محمد لاظ أوغلي » نائب محمد علي في مصر إذ ذاك أمر بالقبض عليه ومحاكمته ، وحوكم بالفعل وأعدم . وأما الخبر الثاني فهو الخاص بفرار نابليون من جزيرة « إلبا » في ذلك العهد ورجوعه إلى فرنسا وقيام النزاع والحروب بينه وبين الدول الأوروبية الأخرى ، فإن هذا الخبر أزعج محمد علي خوفا على مركزه في مصر ، لأنه اعتقد أن الارتباك الدولي قد تؤدي إلى تفكير إحدى الدول في احتلال مصر والاستيلاء عليها كما حدث منذ عهد قريب ، ولهذا آثر أن يكون موجودا بنفسه في وسط البلاد في مثل هذه الظروف العصيبة والأعاصير السياسية الجائحة ، حتى يدافع عن بلاده ويقبض على ناصية الأمور فيها ويشرف على تطور الحوادث .

لهذا عاد محمد علي مسرعا إلى مصر عن طريق القصير فقنا ووصل القاهرة في يوم ١٨ يونية سنة ١٨١٥ وهو اليوم الذي حدثت فيه موقعة « ووترلو » (Wnterloo)

وبعد وصوله بقليل هم بتنفيذ الفكرة التي طالما خامرتة ، وهي تنظيم جيشه على أحدث الطرق الحربية على النسق الأوربي ، فأبى عليه الجند ذلك وهبوا لمقاومته حتى اضطر أن يتنازل مؤقتا عن فكرته . ولكن خبر هذا العصيان البسيط وصل إلى طوسون مبالغا فيه إلى حد أنه عاد إلى مصر في الحال تاركا مسألة الوهابيين معلقة ، ولكنه لم يلبث أن أصيب بمرض لم يمهله أكثر من عشرة ساعات قيل لأتھماكه في الملذات ، ومات في سبتمبر سنة ١٨١٦ مبكيا عليه من الجميع .

حملة ابراهيم : لم يشأ محمد علي أن يبقى ببلاد العرب أثرا لقوة الوهابيين وتفوذهم ، ولهذا شدد في شروط الصلح فلم يقبل « عبد الله » كل

الشروط المعروضة ، ولهذا بدأ في مهاجمة القوات المصرية من جديد . أما محمد علي فانه أخذ في إعداد حملة جديدة للآضاء عليهم وبسط نفوذ مصر في بلاد العرب وأسند رياستها إلى ابنه « ابراهيم باشا » ، فسار ابراهيم بالحملة في سبتمبر عام ١٨١٦ عن طريق قنا والقصير ثم إلى ينبع فالمدينة التي عزم أن يتخذها قاعدة لحركاته الحربية .

تقدم ابراهيم بقواته لملافاة الوهابيين ، ولكن لم يصادفه النصر في أول أمره ، فانه حاصر « الرئيس » وكانت منيعة حصينة فاستعصى عليه فتحها غير أن هذا لم يفت في عضده بل تركها إلى غيرها فلاقى نجاحا كبيرا ولم يلبث ان عاد فاستولى عليها وأخذ في إخضاع المدن والقرى التي كانت في طريقه إلى « الدرعية » عاصمة الوهابيين حتى تمكن من حصارها في ابريل سنة ١٨١٨



وهي تبعد عن المدينة بنحو أربعائة ميل . ومكث ابراهيم عدة أشهر يحاصر هذه المدينة ولكنه كان مثال الشجاعة والنبات أمام العقبات التي كانت تعترضه . وانتهى الأمر باضطرار عبد الله إلى الخضوع وطلب الصلح ، فسلم المدينة

عبد الله يسلم نفسه إلى ابراهيم
لأبراهيم في سبتمبر سنة ١٨١٨ ، كما أنه سلم نفسه إليه ، فأحسن ابراهيم

استقباله ثم أرسله إلى القاهرة حيث أكرم محمد علي مشواه ثم أرسله إلى الاستانة حيث أمر السلطان بإعدامه فقتل بعد قليل . أما الدرعية فان ابراهيم رأى في بقائها أثراً ورمزاً لقوة الوهابيين البائدة ، فأمر بتخريبها حتى لا تبقى ملجأً حصيناً لأعدائه وتركها أثراً بعد عين ، ثم أقام ابراهيم ببلاد العرب بعد ذلك ببسط نفوذ مصر في أنحائها ويثبت مركزه فيها . وفي أواخر عام ١٨١٩ عاد إلى مصر فبلغها في أوائل ديسمبر واستقبل أنخم استقبال وأقيمت الزينات واستمرت الأفراح سبعة أيام متواليات .

نتائج الحروب الوهابية : (١) كان لنجاح محمد علي في هذه الحروب أثر كبير في توطيد سلطته بمصر حيال الباب العالي ، فانه بالرغم من الحسد الذي أشعلته هذه الانتصارات في صدر السلطان ورجال الدولة اضطر السلطان إلى إظهار رضائه التام عن محمد علي ، كما أنه بدأ في نفس الوقت يهابه ويخشى قوته ، فلم يكن من المنتظر إذاً أن يفكر في خلعه .

(٢) اتساع نفوذ مصر فقد بقيت الجنود المصرية ببلاد العرب بعد هذه الحروب تسيطر على معظم أجزائها حتى امتدت سلطتها إلى شاطئ الخليج الفارسي . وقد كان في إسناد السلطان ولايتي جدة ومكة إلى ابراهيم أثر كبير في توطيد ساطة مصر في تلك الجهات .

(٣) هيأت هذه الحروب الفرصة لتكوين أسطول مصري كان النواة لعظمة مصر البحرية في المستقبل كما أنها ساعدت على تكوين قوى برية كبيرة .

(٤) اضطرت ظروف هذه الحروب محمد علي أن يفكر في التخلص من المماليك حتى كانت مذبحة القلعة التي فيها نخلص من هذه الفئة الضالة التي عرقلت سبيل الإصلاح في مصر عدة قرون .

(٥) كانت فرصة للتخلص من جزء كبير من جنوده الأرناؤوط في حروب استفاد من نجاحه فيها ، فكأنما كان يضرب عصفورين بحجر واحد ،

إذ أن هؤلاء الجنود كانوا يأبون إدخال أى إصلاح حديث فى الجيش وكثيرا ماتمردوا عليه وأرادوا الفتك به .

(٦) كان لنجاح محمد على فى هذه الحروب أثر كبير فى رفع منزلة مصر واسم أسرته فى العالم الاسلامى لأنه نجح فى فتح طريق الحج من جديد حيث فشل السلطان .

(٧) قضت هذه الحروب على نفوذ الوهابيين العربى والسياسى وانتزعت البلاد من سيطرتهم .

(٨) أنفق محمد على فى سبيل هذه الحروب أموالا طائلة تحملت ثقل وطأتها مصر بدفع الضرائب المختلفة المرهقة حتى ضجرت النفوس واستاء الناس من سياسة محمد على المرهقة . ونرى فى الواقع أن الظروف اضطرته الى سلوك هذا السبيل الشائك للاتفاق على حروب طويلة فى بلاد صحراوية جرداء لم يكن من المنتظر أن يجد فيها ثروة تعوض عليه ما كان ينفقه فى سبيل الاستيلاء عليها . هذا وإن السلطان لم يتقدم اليه بأية مساعدة مالية .

(٩) قيام علاقات تجارية بين بلاد العرب ومصر ففتحت بذلك أسواق تجارية جديدة فى وجه المصنوعات المصرية .

الفصل الثانى

فتح السودان

أسباب فتح السودان : لم يكد يفرغ محمد على من الحروب الوهابية حتى أخذ يفكر فى ميدان آخر يعود عليه انتصاره فيه بالمنافع الجمة ، فاتجهت أنظاره بطبيعة الحال نحو بلاد السودان ، وتجمعت أمامه أسباب عدة بررت فى نظره فتح هذه البلاد . واليك أهم هذه الأسباب :

(١) تخلص محمد على من جزء كبير من المماليك فى مذبحه القلعة وذيولها غير أن عددا كبيرا منهم فر الى الجنوب وعبر الحدود المصرية وأقام فى بلاد

«دنقله» ، وهناك أقاموا المعقل والحصون وأصبحوا مصدر شر وقلق لدولة محمد علي بمصر ، وحاول كثيرا أن يصلحهم فلم يفلح فرأى أنه بتوجيه حملة إلى تلك البلاد يتسنى له إبادة البقية الباقية من هذه الطائفة المستبدة.

(٢) أعطت الحروب الوهابية فرصة لمحمد علي ليتخلص من جزء كبير من جنود الالبانيين ، ولكن هذه الحروب انتهت ولم تنته شرورهم ، فقد بقي لديه عدد كبير منهم وهؤلاء كانوا معارضين أشد المعارضة في إدخال النظم الحديثة في الجيش سواء أكانوا جنداً أم ضباطاً . ولهذا رأى أن يتخلص منهم بارسالهم إلى ميدان جديد يحني منه النفع ويلقون فيه الهلاك .

(٣) رأى محمد علي أن مصر بلاد زراعية تعتمد في خصبها و ثرائها على النيل ، ورأى أنها مع ذلك لا تشغل إلا جزءه الأدنى ولا تسيطر على منابعه وروافده ، فرأى أنه لضمان ورود المياه الكافية للرى والزرع يجب على القوة الحاكمة في مصر أن تبسط نفوذها على بقية أجزاء النهر بعد أن تعمل على كشف منابعه ومصادر مياهه ، ولهذا فكر في القيام بهذه الحملة لكي يكشف منابع النيل وروافده ويسيطر عليها .

(٤) رغبة محمد علي في تجنيد السودانين لأنهم حسب اعتقاده إذ ذاك كانوا أقوى على احتمال الشدائد .

(٥) تكاثرت الاشاعات عن وجود كميات كبيرة من الذهب في بلاد السودان فشجعت هذه الاشاعات محمد علي على إرسال حملة عليه يعثر على الكثير من هذا المعدن فيعوض عليه ما خسره في حروبه .

(٦) كان محمد علي يطمع في إعادة فتح سبل التجارة بين السودان ومصر وبذلك تجني الخزانة أموالاً طائلة من الضرائب والمكوس التي تفرض على هذه التجارة فتبقى مورداً ثابتاً من موارد خزائنه .

استعدادات محمد علي : أخذ محمد علي يعد العدة الكافية لتنفيذ الحملة ، ولكنه رأى قبل أن يسير جيشه لهذه الغاية أن يستولى على «واحة سيوه» حتى يأمن على حدوده الغربية وحتى لا تكون مصدر شرله وشوكة في جنبه ، فبعث

اليها بحملة صغيرة استولت عليها في فبراير سنة ١٨٢٠ دون كبير مقاومة ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الواحة جزءا من مصر .

أما الحملة فقد تم إعدادها في خلال ذلك ، ولم يحل شهر يولييه سنة ١٨٢٠ حتى سارت الحملة من القاهرة جنوبا وأخذت تتجمع قواها في أسوان وقد أسندت قيادة الحملة إلى اسماعيل باشا ثالث أنجال محمد علي ، وصاحب الحملة بعض العلماء الفرنسيين لكي يساعدوها بنتائج أبحاثهم ومعلوماتهم ، وكان أشهرهم المسيو « كايو » (Caillaud) .

الحملة : عبرت الحملة الحدود المصرية وهي على تمام الاستعداد . ولم يكن خبر وصولها إلى دنقله يصل إلى آذان المماليك حتى اضطربوا له وانقسموا فريقين ، فريق سلم أمره إلى الجيش المصري صاغراً وفريق استعد للمقاومة . ولكن الجيوش المصرية شتتت شملهم وأنزلت بهم الهزائم ، ففروا إلى كردفان وغيرها من جهات السودان فكان هذا آخر أمرهم في التاريخ .

تقدمت الحملة بعد ذلك جنوباً ولم يلق الجيش مقاومة تذكر في طريقه حتى وصل مدينة « كورتى » ، وهناك تصادم مع قوة القبائل المعروفة بعرب « الشائقية » فقاوموه مقاومة عنيفة ولكنه تمكن في النهاية من إنزال الهزيمة بهم . ثم تقدم نحو « بربر » و « شندى » واستولى عليهما بدون مقاومة . وبعث اسماعيل بعد ذلك وجهه نحو الجنوب حتى وصل إلى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق . وهناك سار الشطر الثانى حتى وصل مدينة « سنار » وهي عاصمة الدولة المعروفة « بالدولة الزرقاء » وكانت في الماضى دولة قوية لها نفوذ عظيم ، غير أنه أصابها الضعف والانحلال في أواخر القرن الثامن عشر ، فلما جاء اسماعيل شهد نزاعاً قائماً بخصوص الملك بين سلطانها « بادي » وأخيه فانضم إلى السلطان وساعده على تثبيت عرشه ، فاعترف « بادي » بسلطان محمد علي ونفوذ وقيل أن يحكم البلاد باسمه . أما اسماعيل فإنه أخذ يجمع العبيد من تلك الأصقاع وأرسل آلافاً منهم إلى أسوان حيث أعدت لهم الممدات لتدريبهم على النظم الحربية الحديثة . وكان « محمد علي » قد أرسل جيشاً آخر بقيادة صهره « محمد بك الدفتر دار »

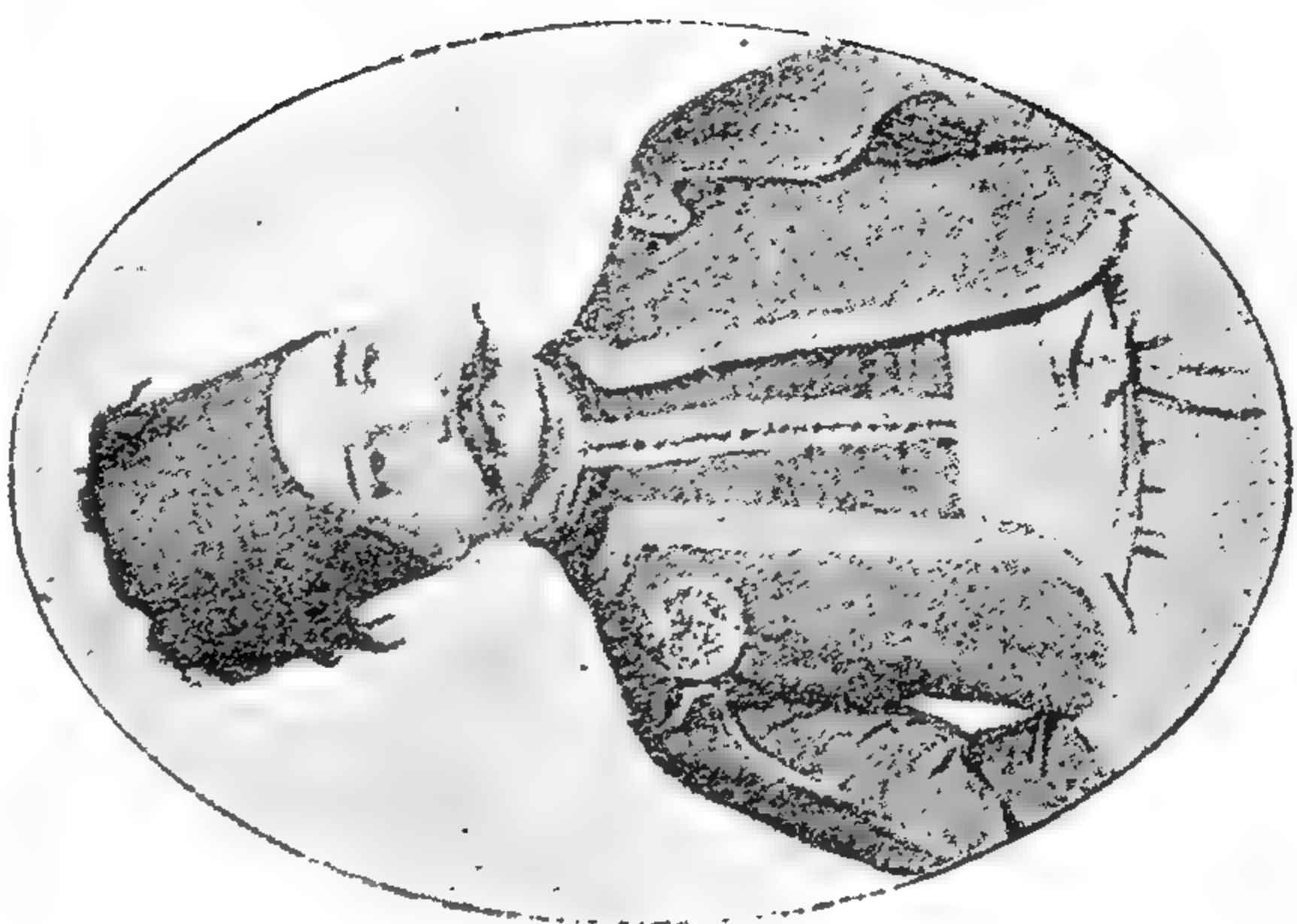
لفتح كردفان وكانت تابعة اسماً لسلطان دارفور . وقد نجح هذا الجيش في مهمته نجاحاً تاماً إذ انتصر على قوى القبائل القاطنة هناك عند « بارا » ثم استولى على « الأبيض » وضم كل الأقليم الى مصر .

هكذا انتصرت جيوش مصر في أصقاع السودان غير أنها وجدت عدواً عنيداً في تلك الأمراض والأوبئة التي أخذت تقتك برجال الجيش ولم يكن لديهم من الماء كل والملبس ما يقيهم شر هذه الغائلة ، بل لم يصحب الجيش العدد الكافي من الاطباء ولم يكن لديهم الأدوية اللازمة . ولهذا تفشت الأمراض في الجيش فأخذت تقتربهم رجاله وتسرب اليأس إلى قلوبهم وأخذت الاشاعات تنتشر عن سوء حالته حتى ثارت بعض القبائل على القوى المصرية في بعض المدن والقرى وقتلوا بعض جنودها وضباطها .

بازاء هذه الحالة السيئة أرسل اسماعيل يستنجداً بآه ويطلعه على مجرى الأحوال ، فهب محمد علي من ساعته وأعد جيشاً كبيراً أرسله لنجدة ابنه تحت قيادة ابراهيم باشا . فلما وصل المدد سر اسماعيل «روراً كبيراً واتجه نحو مصب النيل الأزرق حيث قابل أخاه عند ملتقى النيلين . وهناك اتفقا على تقسيم العمل والجيش معاً ، فكان على اسماعيل أن يزحف إلى أعلى النيل الأزرق بقدر الاستطاعة ، ويزحف ابراهيم إلى أعلى النيل الأبيض حتى يكشف منابعه . وقام الأخوان بتنفيذ الخطة التي رسماها ، فوصل اسماعيل بجيشه إلى حدود الحبشة ، وأخذ ينقب عن الذهب في تلك الجهات بمعاونة مسيو « كايو » ثم قفل راجعاً بعد قليل إلى « سنار » وكتب الى ابيه يستأذنه في الرجوع الى مصر . أما ابراهيم فلم يوفق الى تنفيذ خطته لانه أصيب بمرض لم يمكنه معه الاستمرار في فتوحه فعاد الى مصر بعد أن وصل الى تلال « دنكا » قرب مصب نهر سوباط .

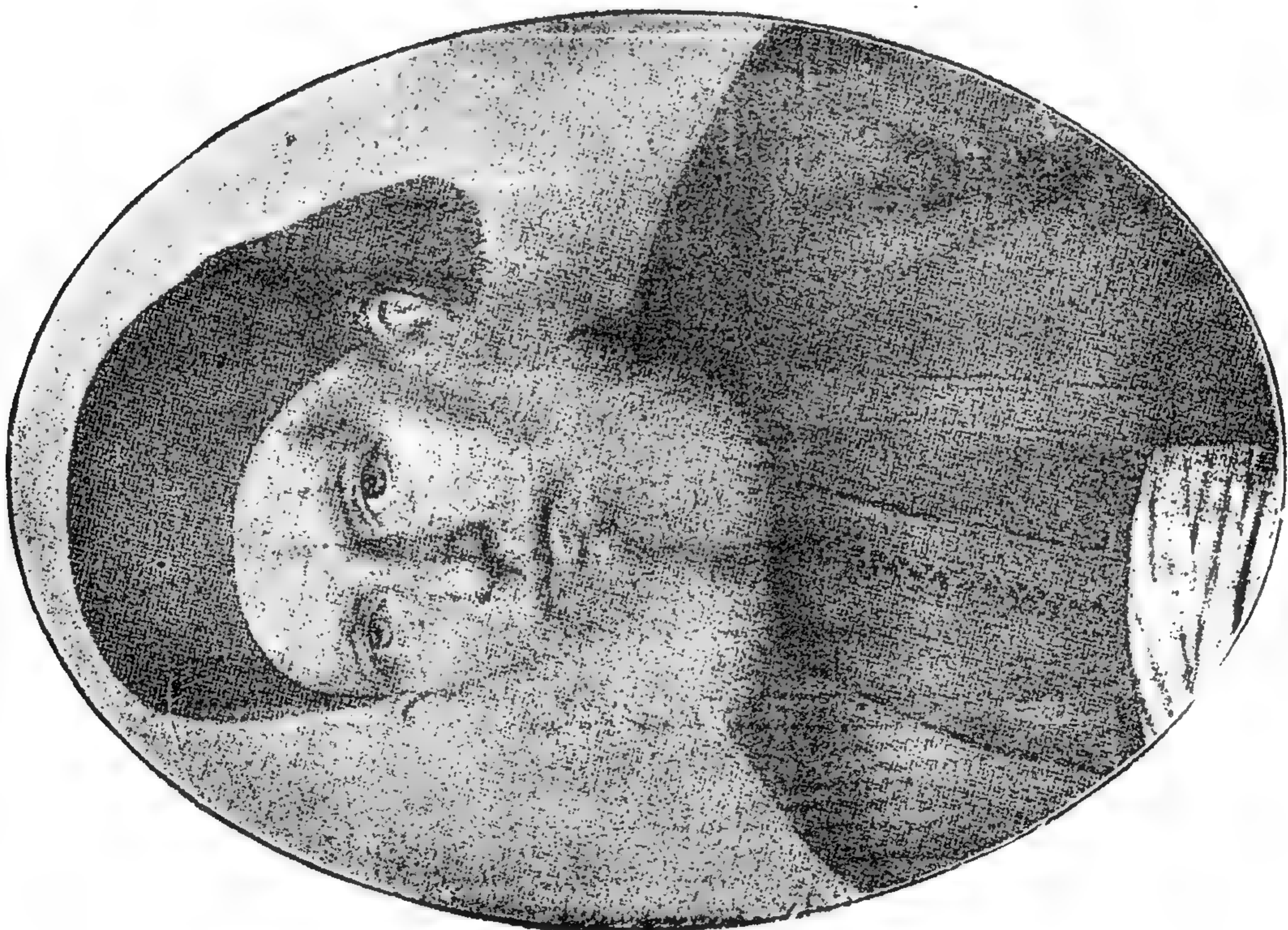
ولكن شاءت الظروف السيئة ان لا يعود اسماعيل الى ابيه ، فانه وهو في طريقه الى مصر أهان « نمر » ملك شندى إهانة عظيمة ، فحنق هذا عليه وصمم على الانتقام منه ، فدعاه إلى وليمة فاخرة أعدها له وللكبار أتباعه ، ولبي الجميع الدعوة دون علم بما بيته لهم القدر . وبينما هم في ضيافته أمر « نمر »



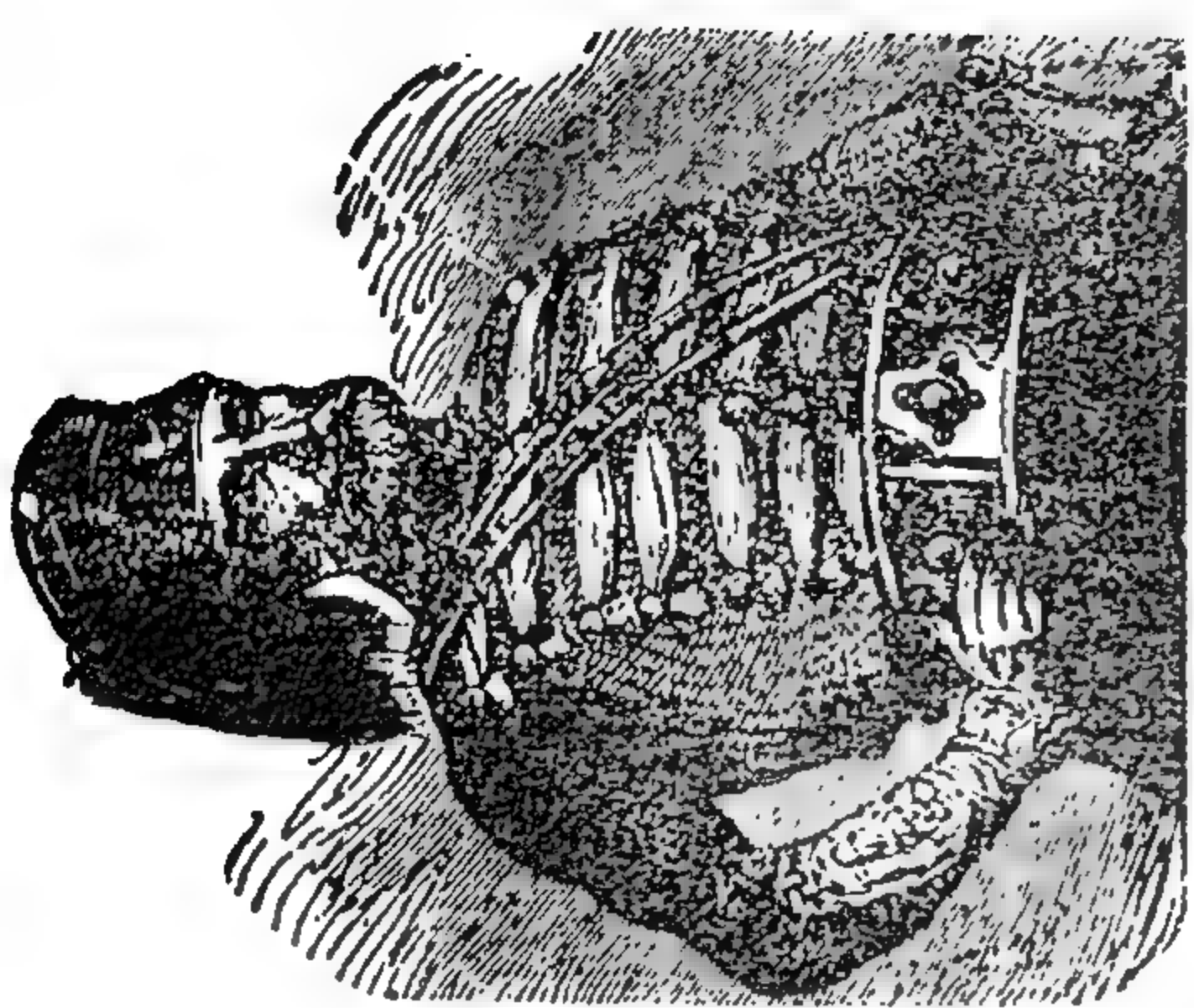


سليمان باشا القر نساوي

ابراهيم باشا



ابراهيم باشا
ملايكة العسكرية



أتباعه بجمع أكداس من الحطب وكميات من التبغ فكدسوها حول النزل ، ثم أمر بإشعال النار فيها فالتهمت كل ما كان حولها ووقف رجال مسلحون يمنعون القريسة من الهرب ، فاحترق الجميع ومن بينهم اسماعيل . وقد كان لهذا الخبر أسوأ الأثر في نفس محمد علي وصهره الدفتر دار أئذى أقسم أن ينتقم لمقتله أشد الانتقام . وبالفعل توجه بجيشه إلى جهة « شندى » فأحرق المدينة وقتل مالا يقل عن عشرين ألف نفس من أهلها ، ولكنه لم يظفر بقتل « نمر » لأنه فر هارباً . وبعد أن نفذ وعيده ، قام بإنشاء مدينة الخرطوم سنة ١٨٢٣ وجعلها حاضرة بلاد السودان .

نتائج الحملة : نرى مما تقدم أن الحملة لم تحقق كل الأغراض التي أرسلت من أجلها ، ولو أنها ضمت أملاكاً واسعة إلى مصر وفتحت أسواقاً جديدة لتجارها وأعطت فرصة لإبادة البقية الباقية من المماليك وإفناء عدد كبير من الجنود اللبنانيين ، فلم يستطع محمد علي أن يحصل على الذهب الوفير الذي كان يعنى به نفسه ، إذ وجد أن نفقات استخراج تربيعة على قيمة المستخرج منه ، وفشلت في النهاية فكرة تجنيد السودانيين ، كما أن طرق القوافل التي نجح في إعادتها أولاً لم تأت بالثمر المطلوب لسكرة ما كان يفرض عليها من الضرائب على الحدود المصرية . ولا ننسى أن نذكر أن ازدياد الرابطة بين مصر والسودان كان سبباً في ازدياد تجارة الرقيق زيادة كبيرة مما أدى إلى تدخل إنجلترا في الأمر حتى أن « محمد علي » نفسه اضطر إلى إصدار الأوامر بمنع هذه التجارة المنافية للإنسانية ارضاء لإنجلترا ، ولكن بالرغم من ذلك بقيت هذه التجارة منتشرة إلى زمن ليس ببعيد .

الفصل الثالث

إصلاحات محمد علي في مصر

تمهيد : قام « محمد علي » بعدة إصلاحات عظيمة الشأن جليلة الفائدة واسعة النطاق كانت أساسا لتقدم البلاد وطريقا لتحسينها . ولا بدع إذا عد محمد علي منشيء مصر الحديثة ، فإن مصر في عهد المماليك لم تخرج عن كونها كانت دولة في العصور الوسطى في جميع مناحي الحياة ، فلما جاءت الحملة الفرنسية أخذت تهدم ما وجدت من صروح بالية ، إلا أن عصر تلك الحملة لم يطل ، فلم تكن المدة التي أقامتها كافية لتنظيف الأرض تماما وإقامة صروح جديدة تتفق مع روح العصر الحديث . وقد وقعت هذه المهمة على عاتق « محمد علي » فقام بها خير قيام وانتقل بمصر شوطا كبيرا في سبيل المدنية ، ولذلك نستطيع أن نعتبر عصر الحملة كقنطرة انتقلت عليها مصر من العصور الوسطى الى الحديثة . ومن هنا نعرف أن مهمة « محمد علي » في الإصلاح كانت مهمة وعرة شاقة .

رأى « محمد علي » أن آماله لا تتحقق إلا إذا استندت إلى قوة ثابتة هي قوة الجيش والأسطول ، فانه كان يعلم تمام العلم أنه مبعوض من السلطان وأن مركزه من هذه الوجهة مزعزع الأركان ، وأنه لم يبق على عرشه إلا نظرا لضعف الدولة واعتقاد السلطان أنه أضعف من أن ينزله عن ملكه . فما دام الباب العالي لا يفهم إلا لغة القوة عول « محمد علي » على إيجاد هذه القوة ، فبذل جهده في تكوين جيش وأسطول يستطيعان أن يردا عنه عادية الأعداء ، ولكن هذين يحتاجان إلى عدة أمور ، منها الضباط والأطباء والمستشفيات والملابس والدخائر والمعدات الحربية وما شا كل ذلك . وهذه بدورها تحتاج إلى إنشاء المدارس على اختلاف درجاتها وأنواعها وإلى إنشاء المصانع والمعامل وهلم جرا . ولكن هذه لا تقوم إلا بقوة المال . إذاً كان لا بد له من المال ، وكان لا بد له أن يحصل على هذا المال من مصر . ومصر المفلسة المتأخرة لا تستطيع أن تمد له يداً إذا

بقيت على حالتها التي كانت عليها . إذاً كان لا بد من إدخال عدة إصلاحات تنمي ثروة القطر وتبقيها مصدراً دائماً للغزينة . ففكر في الإصلاح ، وعمل بكل قوته على القيام بإصلاحات عدة في سبيل غايته ، فتناولت جهوده الزراعة والصناعة والتجارة .

الإصلاحات الإدارية : نجح « محمد علي » في إيجاد نظام للحكم في مصر بعد أن سادت فيها الفوضى واضطرب حبل الأمن ، فأنشأ المجالس والدواوين لتساعده في الحكم ولو أنه لم تكن لها أية سيطرة على إرادته ، بل كانت كلها مجالس استشارية لا تقيد شيئاً من سلطته ، فبقى هو الحاكم المطلق المصرف للأُمور طول مدة حكمه .

ولما كان يميل إلى مشاورة مستشاريه في الأُمور قبل تنفيذها أنشأ « الديوان العالي » ، وجعل مقره القلعة ، وكان يرأسه الوالي أو الكتبخدا أي نائبه . وقد أنشأ كذلك ديواناً خاصاً لكل فرع من فروع الحكومة ينم اسمه عن اختصاصه ، فكان هناك ديوان المدارس وديوان التجارة وديوان دار الصناعة وديوان البحرية وديوان الحربية ، وكانت هذه تعتبر كفروع للديوان العالي .

وبجانب هذه المجالس الحكومية أنشأ « مجلس المشورة » وكان يختار أعضائه بنفسه من كبار رجال الحكومة والأعيان والعلماء . وكان ينظر في شئون البلاد الهامة برياسة إبراهيم باشا ، وأسس سنة ١٨٢٩ ، ولكنه لم يبق طويلاً . وأنشأ كذلك المجلس « الخصوصي » وهو بمثابة مجلس الوزراء الآن ، وكان ينظر في شئون الحكومة الكبرى وإصدار القوانين والتعليمات لمصالح الحكومة .

وأمر محمد علي بمسح أراضي القطر ثم قسمها سبع مديريات يحكم كلا منها مدير ، ثم قسم كل مديرية مراكز يحكم كلا منها مأمور ، وكل مركز نواحى يرأس كلا منها شيخ البلد ، وكان يساعده في عمله « الخولى » لمسح الأُطيان « والصراف » لجمع الأموال الأُميرية « والشاهد » وهو المعروف الآن بالمأذون ، وجعلت كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس محافظة .

الإصلاحات الزراعية : إن أولى الأمور الجديرة بعناية الحاكم في مصر هي الزراعة لأنها مصدر ثروة البلاد وقوام حياة سكانها ، ولهذا كانت الزراعة أول ما نال قسطاً وفيراً من إصلاحات محمد علي ومجهوداته ، فكانت أول خطوة هامة في هذا السبيل أن جعل نفسه المالك لجميع الأراضي المصرية تقريباً والمشرف على زراعتها ، فعمل على نزع ملكية الأراضي من أيدي أصحابها بحجة أنه نائب الخليفة المعتبر بحكم الفتح الإسلامي القديم مالك الأرض ، فاستولى على أراضي المماليك في الوجه البحري بعد أن طردهم إلى الوجه القبلي عام ١٨٠٧ . أما الأراضي الموقوفة التي كانت تحت رعاية المشايخ فانه لم يتعرض لمبدأ الوقف وإنما حل هو محل العلماء في نظارته ، وعارضه هؤلاء معارضة شديدة دون جدوى . أما الأراضي التي كانت في أيدي عامة أفراد الأمة فانه طالب أصحابها بتقديم مالدتهم من حجج تثبت ملكيتهم ، ولما أبرزوها أظهر بطلان أكثرها ووعد البعض باعطائهم تعويضاً مالياً عن أرضهم ثم أحرق جميع الوثائق والحجج الخاصة بهذا الشأن . أما الالتزام فانه قرر الغاءه وأعطى الملتزمين راتباً سنوياً تعويضاً لهم .

وأمر محمد علي مديري البلاد بمسح الأراضي التابعة لكل منهم وتعيين مقدار الأفدنة الخاصة بكل قرية ، ثم أمر بتوزيع الأراضي على الفلاحين بنسبة تتراوح بين ثلاثة أفدنة وخمسة للفلاح يقوم بحراثتها وزرعها والعناية بها والاستفادة بخيراتها نظير دفع الأموال الأميرية المطلوبة ، فان الفلاح يبقى حراً في استثمار أرضه ويرثها عنه أولاده وأحفاده مادام قادراً على سداد الخراج وإلا طرد من الأرض . ولذلك كان الفلاح محروماً من حق امتلاك الأراضي وبقي كذلك حتى أيام سعيد باشا .

وكان محمد علي يقسم الأراضي مناطق يخصص كل منطقة منها لزراعة محصول خاص ، وفي النهاية كانت تجمع المحصولات وتوضع في مخازن (شون) الحكومة ، ثم يأتي عمالها ويقدرون أثمان كل نوع من المحصولات ، ويؤخذ جزء نظير الضرائب المطلوبة وتشتري للحكومة الباقي فتستعمل بعضه في مصانعها

وتبيع الباقي إلى التجار الأجانب ، وبهذا احتكر محمد علي التجارة فأصبح التاجر الوحيد ، وجنى من هذه الطريقة أموالا طائلة مكنته من القيام بإصلاحاته العظيمة وحروبه الكثيرة .

وكان لهذه الخطة التي جرى عليها « محمد علي » مزايا كبيرة إذ أمكنه أن يدخل عدة تحسينات في طرق الزراعة ، وكان باستطاعته أن يشتري الآلات الحديثة لاستعمالها وأن يزود الفلاح بما كان في حاجة إليه من ماء أو مواش أو إرشادات . كذلك أمكن محمد علي أن يدخل محاصيل جديدة في مصر ما كان في استطاعة الفلاح لو ترك لنفسه أن يفكر في الحصول عليها أو زراعتها . وأهم هذه القطن مصدر ثروة البلاد اليوم ، فقد أشار بزراعته « جيميل » (Jumel) عام ١٨٢٠ ، وهو نساج فرنسي كان في خدمة الحكومة المصرية وقتئذ ، وكان قد قام بعدة تجارب في زراعته فنجحت نجاحا باهرا . وكان القطن يزرع في مصر قبل عصر محمد علي ولكنه كان من نوع رديء ، أما محمد علي فانه جلب بذوره أولا من الهند ثم جلب أجود أنواع البذور من أمريكا . وقد أدخل كذلك زراعة القنب والنيلة والخشخاش والغابات ثم زراعة الحدائق وشجر التوت .

ولكن من وجهة أخرى نرى أن الفلاح لم يستفد في ذلك الوقت من تلك الإصلاحات فائدة مباشرة ، لأن عمال الحكومة كانوا يغبنونه ، فكانوا يستعملون موازين مغشوشة ثم يبيعون ثمن المحاصيل ، ومع ذلك فكان الفلاح لا يتسلم قيمة محصوله نقدا بل كان في معظم الأحيان يرغم على استبدالها أو معظمها بمصنوعات معامل الحكومة . فترى من ذلك أن الفلاح لم يستفد شخصيا من خطة « محمد علي » هذه وإن كانت مصر نفسها قد استفادت كثيرا ، كما استفاد محمد علي نفسه أكبر الفوائد . وكان من نتائج إصلاحاته أن ازدادت مساحة الأراضي المزروعة حتى أصبحت في سنة ١٨٤٠ ما يقرب من ضعف ما كانت عليه سنة ١٨٢١ . وقد ساعد على ذلك ما كان يمنحه محمد علي من الأراضي البور الواحة لكبار رجال الجيش والحكومة والأعيان لكي يتعهدوها بالإصلاح نظير استثمارها بمقتضى من الضرر الذي يوجب مضى زمن وجيز أعطاه لهم ملكا خلافا لكي يتأثروا على إصلاحها وتحسينها وهنأهم

ما تعرف «بالأبعاديات» وسميت كذلك لبعدها عن الأماكن المسكونة المنزرعة. وكانت الأرض مصدر ثروة أخرى لمحمد على إذ فرض الضرائب على جميع الأراضى الزراعية ما عدا الأبعاديات والأراضى الموقوفة على أعمال الخير وكان مقدار الضريبة على الفدان يتفاوت ما بين خمسين قرشا وخمسة قروش حسب جودة الأطنان وريادتها ولو أن هذه القيمة كانت قابلة للتغيير .

ومن العوامل التى أدت إلى ترقية الزراعة وازدياد مساحة الأراضى المزروعة ما قام به محمد على من حفر الترعى الكثيرة وإقامة الجسور والقناطر . ومن أكبر هذه الترعى شأنا «ترعة المحمودية» نسبة إلى السلطان محمود الثانى، وهى تخرج من فرع رشيد قرب «الديف» وتجرى فى أراضى مديرية البحيرة حتى تصل إلى الاسكندرية ، واستخدم «محمد على» الألوف من العمال لحفر هذه الترعة عام ١٨١٩ بطريق السخرة حتى تمت فى وقت قصير . وبجانب فائدتها التجارية الكبيرة وأهميتها فى تقدم الاسكندرية فى الثروة العمران كانت سببا فى إصلاح مساحات واسعة من الأراضى التى تخرقها مما قوى حركة العمران فى تلك الجهات .

وأخذ أعمال محمد على ذكرا كذلك إنشاء «القناطر الخيرية» عند رأس الدلتا ولو أن هذا المشروع الجليل لم يتم فى عهده ، إلا أن له الفضل العظيم فى التفكير فيه والبدء بإنشاء القناطر ، فانه لما رأى أن الماء يقل فى النيل لدرجة كبيرة زمن التحريق ، وأن القطن الذى انتشرت زراعته فى الوجه البحرى ينمو وى فى فصل الصيف أخذ يفكر فى وسيلة لا يصال المياه اللازمة للأراضى المنزرعة فى ذلك الفصل ، فاقترح عليه «لينان بك» (Linant) «لينان باشا فيما بعد» إقامة قناطر على فرعى النيل قرب تفرعهما . وبدىء العمل فى هذا المشروع فى أواخر عام ١٨٣٣ ، ولكنه أوقف بعد قليل . وبقي كذلك حتى سنة ١٨٤٢ حينما استؤنف العمل من جديد تحت إشراف المسيو «موجيل» ولكن «محمد على» مات قبل أن يتم المشروع الذى تقلب فى أدوار كثيرة قبل أن يتم فى أواخر عهد سعيد عام ١٨٦١ . وبعد أن تم بناء القناطر وجد أنها لم تأت بالنتيجة المطلوبة منها ، وعلى ذلك أدخلت عليها عدة إصلاحات سنتكلم عنها فيما بعد .

وأما فائدة المشروع فواضحة للعيان لا يكاد يجهلها إنسان .

الاصلاحات الصناعية : كان محمد على يعتمد في بداية الأمر على الدول الأجنبية في شراء المصنوعات المختلفة ولوازم الجيش ومعدات الأسطول، ولكنه رأى أن يستغنى عن هذه الدول بإنشاء المعامل والمصانع في البلاد حتى يكون مسيطراً بنفسه على جميع الموارد التي يمد منها جيشه وأسطوله ، وحتى يظهر بمظهر المستقل عن غيره في جميع شئونه . وقد أغراه على ذلك وجود المواد الخام بمصر، ورخص أجور العمال بها، فصمم على تنفيذ فكرته دون أن يكثر بالعقبات التي كانت تقوم في سبيله من عدم وجود الفحم والحديد والآلات اللازمة للصناعة بمصر ، مع عدم وجود ما يقوم مقامها في البلاد إذ ذاك . يضاف إلى ذلك جهل العمال المصريين بهذا النوع الجديد من العمل مما اضطره إلى استخدام كثير من الأجانب في مصانعه حتى يتم تدريب المصريين ليحلوا محلهم .

قام محمد على بتنفيذ هذه الفكرة فتناولت مجهوداته جميع مناحي الصناعة، فأقام الكثير من معامل الغزل والنسيج ، وأنشأ معامل الجوخ والطرايش وكذلك معامل السكر ومعاصر الزيت ، وجلب الأغنام الجيدة الصوف من الخارج لتربيته ، ولو أن الفكرة فشلت لعدم ملائمة الجو لتلك الأغنام ، وكذلك زرع أشجار التوت بكميات وافرة وأحضر عدداً من الاختصاصيين في تربية دودة القز . هذا إلى المصانع الكثيرة التي كانت تقوم بصنع المعدات اللازمة للجيش والأسطول، فانتشرت المعامل والمصانع في أنحاء القطر . ولكن مما يؤسف له أن المشروع أخفق في النهاية عند ما ضعف الدافع الأساسي إلى القيام به ، ولذلك نرى أن جانباً كبيراً من هذه المصانع أهمل شأنه في المدة الأخيرة من أيامه حتى أضحي الكثير من المصانع خراباً . وما يسترعى النظر أن المشروع لم يحقق نهائياً في أيام « محمد على » ، وذلك لأنه كان يتولاه برعايته ، وكانت خزانة الحكومة تتحمل خسائره كما كان الوالي يجبر الفلاحين على استبدال حاصلاتهم بمصنوعات معامل الحكومة ، فبقيت هذه الحالة مابقيت الرغبة والدوافع ، وما كادت تضعف الرغبة وتنعدم الدوافع حتى بدأ صرح المشروع يتهدم أمام بانيه .

الاصلاحات التجارية : كان محمد علي يحاول إيجاد مورد مال ثابت يعينه على تحقيق أغراضه ، فاحتكر حاصلات البلاد وأصبح التاجر الوحيد كما كان الزارع الوحيد والصانع الوحيد . ثم إن عنايته بالتجارة ورغبته في الحصول على الأموال الطائلة دفعته إلى التفكير في الاستفادة من مركز مصر الجغرافي العظيم وهي الواقعة في ملتقى قارات ثلاث وحلقة اتصال هامة بين الشرق والغرب ، لأنه بالرغم من ذلك كانت التجارة قد كسدت في مصر ومواني البحر الأبيض المتوسط عامة منذ أن تحول طريق التجارة إلى المحيط الأطلسي وهو السبيل إلى أمريكا والشرق الأقصى .

أما محمد علي فانه كان شديد الرغبة في العودة إلى طريق مصر لما كان ينتظره من أرباح طائلة للخزينة ، ولهذا عمل على نشر الأمن واستتباب النظام وتسهيل المواصلات للتجار والسياح والمسافرين ، فقضى على لصوص البحر وكبح جماح عربان الصحراء الشرقية ، ثم أنشأ طريقا للنقل بين السويس والقاهرة على ظهور الابل ، وأقام في الطرق مباني خاصه ليستريح فيها المسافرين . وكذلك حفر ترعة المحمودية عام ١٨١٩ فأصبحت السفن تستطيع أن تسير من الاسكندرية إلى القاهرة مباشرة وبالعكس ، وأمر كذلك بتحصيل المكوس مرة واحدة بعكس ما كان في أيام المماليك من إرهاق التجار بالضرائب الثقيلة المتعددة . لهذا فكر كثير من الانجليز في أيام محمد علي في إعادة فتح هذا الطريق البري القصير ، ولكنهم لم يوفقوا إلى غايتهم ، غير أن اهتمامهم بالأمر لم يتناقص ، حتى كتب النجاح لضابط انجليزي كان في خدمة « شركة الهند البريطانية » وهو « توماس واجهورن » (Thomas Waghorn) ، وذلك أنه فكر في هذا الموضوع وعرض آراءه على الشركة عام ١٨٢٣ ولكنها لم تأخذ بها ، فلم يثن هذا من همته واستمر يناضل لا تفلح فكرته نحو من عشرين عاما ، وكان محمد علي يساعده في مجهوداته مساعدة جديده . وفي النهاية نجحت الفكرة بعد أن قاسى في سبيلها الشدائد ، ففي أول أكتوبر سنة ١٨٤٥ أبحرت باخرة من ممبائ تحمل بريدًا وقصدت السويس فوصلتها بعد تسعة عشر يوما ، ثم نقل البريد إلى الاسكندرية

ومنها إلى تريست ونهر الرين وبلجيكا فمدينة لندن ، ولم تستغرق هذه الرحلة إلا شهرا واحدا . وأخذت أهمية هذا الطريق تزداد بالتدريج ، والتجارة تتحول إليه حتى رأى محمد على ضرورة إنشاء مصلحة خاصة بهذا الطريق البرى الذى لم يعد بالربح الوفير على الخزينة فقط بل كذلك على الأهلىن الذين استفادوا مما كان يصرفه التجار والمسافرون من مصروفات ونقل وغذاء ومبيت وما شا كل ذلك .

ورأى محمد على أن ازدياد الحركة التجارية يتطلب اصلاح مرافق الاسكندرية حتى تتناسب مع أهمية الطريق الجديد وحتى يجذب اليها التجار الأجانب تسهيلا لبيع حاصلات البلاد ، فعهد إلى «موجيل بك» بهذه المهمة فقام بها . وبالفعل بدأ التجار يتكاثرون ويتنافسون فى شراء الحاصلات ، كما أنها أصبحت صالحة لبناء السفن وهذا ما عمل به محمد على عند ما أخذ فى تشييد أسطوله العظيم . وكان أهم أعوان محمد على فى المسائل التجارية والمالية «بغوص بك يوسف» ، وهو أرمنى كفء عينه محمد على على الادارة الخارجية والتجارة فأخلص فى خدمته .

الاصلاحات العلمية : كان لابد لمحمد على أن يعمل على نشر التعليم بين عدد كبير من أفراد الأمة كان فى حاجة إلى خدماتهم لتنفيذ إصلاحاته الواسعة وحروبه الكثيرة ، ولكنه لما هم بتحقيق هذه الغاية اعترضته عقبات كثيرة ، فلم تكن هذه المهمة سهلة فى بلاد ساد فيها الجهل والظفأ سراج العلم عدة قرون ، فكان الآباء يمنعون أبناءهم من الذهاب إلى المدارس التى أنشأها «محمد على» رغما من قيامه بايوأئهم وإطعامهم وكسوتهم ودفع رواتب شهرية لهم . وقد بلغ إحجام الناس عن التعليم إلى حد اضطر معه الوالى أن يسوق التلاميذ أحيانا إلى دور العلم مكبلين بالسلاسل والأغلال .

ولكن بالرغم من كل الصعوبات التى اعترضته فى هذا السبيل نجح إلى حد كبير فى تعليم عدد وفير من أهل البلاد كانوا خير عون له فى تنفيذ مشروعاته العظيمة ، فأسس المدارس على اختلاف درجاتها وأنواعها ، وكان من بينها مدارس ابتدائية وتجهيزية وخاصة . وأهم المدارس الخاصة مدرسة الطب التى

أسسها بأبي زعل عام ١٨٢٧ ، ويرجع الفضل في إنشائها إلى الدكتور « كلوت بك » (Clot Bey) الفرنسي الذي كان في خدمة الحكومة المصرية . وكان لهذه المدرسة فضل كبير في التقدم الصحي في البلاد وفي تخريج عدد كبير من الأطباء الذين التحقوا بالجيش . وقد أنشأ كذلك مدرسة للطب البيطري وأخرى للهندسة ومدرسة لتحسين الزراعة العملية ومدرسة الألسن . ولم يقصر همه على التعليم في هذه المدارس بل أرسل البعثات العلمية إلى أهم ممالك أوروبا وبالأخص فرنسا لكي يتلقى شبان مصر العلوم الحديثة ويحذقونها عمليا وعلميا ، كما يقتبسون كل ما حسن من عادات البلاد التي يعيشون فيها حتى يستطيعوا أن يدخلوا هذه التحسينات إلى بلادهم عند عودتهم . وقد أرسل نحو من أربعة وأربعين طالبا عام ١٨٢٦ وأخذ هذا العدد في الازدياد حتى أصبح أكثر من مائة وعشرين طالبا في سنة ١٨٤٢ . وقد أفاد هؤلاء الطلبة البلاد بما تعلموه وكانوا نعم الساعد لمحمد علي في أعماله .

واهتم محمد علي كذلك بترجمة كثير من الكتب الأوربية الى اللغة العربية . وساعدت المطبعة الأميرية ببولاقي على طبع عدد كبير منها ، كما أصدر « الوقائع الرسمية » عام ١٨٢٨ . وقد ساعده كثير من طلبة البعثات في تنفيذ اصلاحاته العلمية فخص بالذكر منهم « أدهم بك » الذي كان رئيسا لديوان المعارف في أيامه .

الاصلاحات الحربية (١) الجيش : رأى « محمد علي » ضرورة إيجاد جيش قوى يعتمد عذبه في تثبيت مركزه وتوسيع أملاكه ، كما أنه رأى ضرورة تنظيم هذا الجيش حسب الأنظمة الأوربية الحديثة .

فلما أتيج له أن يعتلي عرش البلاد بمساعدة جنده الألبانيين ، رأى أن هؤلاء الجند لا يصلحون لتحقيق أغراضه بالطريقة التي يرومها ، وهم جند لم يتعودوا الخضوع والطاعة بل كانوا أقرب الى الفوضى منهم الى النظام . وكانوا ينظرون الى محمد علي كواحد منهم لا يفترق عنهم الا برتبته العسكرية . ولهذا كانوا أقرب الى إطاعة أهوائهم منهم الى إطاعة رؤسائهم . وقد رأينا

كيف أنهم ثاروا على أسلافه وكيف شقوا عصا الطاعة عليه عام ١٨٠٧ .
كان « محمد علي » يعلم كل هذه النقائص الفاضحة فيهم ، ولكنه كان في حاجة إليهم في أول أمره وليس لديه قوة حربية أخرى يعتمد عليها فلم يشأ إغضابهم ، وإنما أخذ يتحين الفرص لادخال النظام الحديث في الجيش ليقتضى عليهم . وجاءت الحروب الوهابية فتخلص فيها من عدد كبير منهم ، وفي أغسطس سنة ١٨١٥ عزم على تنفيذ الفكرة التي اختمرت عنده من زمن ، فحاول أولاً إقناع رؤساء الجند بأفضلية الأنظمة الحديثة وضرورتها وحضهم على قبول الفكرة ، غير أنهم أبوا إلا البقاء على القديم فأمر بتنفيذ فكرته على الرغم منهم ، ولكنهم تآمروا عليه وأرادوا قتله ولم ينجيه منهم إلا اعتصامه بالقلعة . ولما فشلوا في قتله انقضوا على بعض جهات المدينة يسلبون وينهبون ويقتلون ، ولكن « محمد علي » تمكن بدهائه من ترضيتهم فأعطاهم المرتبات والمنح والهدايا وأظهر لهم أنه تنازل عن فكرته .

غير أن « محمد علي » لم يكن بالرجل الذي يتراجع أمام العقبات أو ينصرف عن غرضه نهائياً أمام التهديدات ، ولهذا استمر مصراً على رأيه يتحين أنسب الفرص لتحقيق رغباته ، وقد جاءت هذه الفرصة بعد أن عاد ابنه ابراهيم منتصراً من بلاد العرب ، فقد صمم « محمد علي » إذ ذاك على العمل ، وكان من حسن حظه أن وصل إلى مصر في هذا الوقت ضابط فرنسي يدعى « سيف » (Séves) قدم نفسه لمحمد علي بخطاب توصية ، فقبله في خدمته ووجد فيه ضابطاً قديراً وخادماً مخلصاً ، وعهد إليه بمهمة تكوين الجيش الجديد .

رأى « محمد علي » أن القاهرة لا تصلح مركزاً للمدرسة الجديدة وفيها كثير من العلماء يحرصون التلاميذ على عدم الانصياع إلى تعاليم الفرنجة ، وفيها كذلك كثير من الملاحى التي قد تصرفهم عن واجباتهم العسكرية ، كما يوجد بها عدد وفير من أعداء النظام الجديد . ولذلك اختاروا « اسوان » مقراً للمدرسة الحربية الأولى التي أنشئت بمصر ، فتوجه « سيف » إليها لمباشرة مهمته عام ١٨٢٠ ، كما توجه إليها نحو ألف من شبان الممالك أتباع محمد علي وبعض رجاله

وهناك جو هادىء أخذ « سيف » يدرب تلاميذه على الأنظمة الحديثة ليكون منهم النواة الأولى للجيش ، فيعهد الى هؤلاء الضباط بعد تخرجهم تدريب الجند وإعدادهم . وقد أظهر « سيف » همة تشكر فى القيام بأعباء وظيفته ، وتمكن بفضل ذكائه وشجاعته من إجتذاب تلاميذه نحوه فأحبوه حباً جماً ، وعلى الأخص عندما أعلن إسلامه وسمى نفسه « سليمان » وأصبح يعرف بين الناس باسم « سليمان باشا الفرنساوى » . وقد نجح سليمان نجاحاً كبيراً بإعداد ضباط أكفاء للجيش فى خلال ثلاث سنوات . أما هو فنال نصيباً كبيراً من عطف « محمد على » وحبه ووصل الى أعلى مراتب الجيش .

وليس الضباط وحدهم هم الجيش ، وإنما لابد من الجند فكان شغل محمد على الشاغل التفكير فى العنصر الذى يتكون منه جيشه الجديد . أما الألبانيون والأتراك فقد صمم نهائياً على عدم إستخدامهم فيه ، وأما المصريون فلم يشأ فى بداية الأمر أن يكون منهم جيشه خوفاً من إنقاص الأيدى العاملة فى الزراعة واعتقاداً منه أنهم لا يصلحون للجنديّة وقد مضت عليهم القرون وهم مرتبطون بالأرض وفلاحتها يتحملون كل ظلم وضميم بعيدين عن الجيوش وأعمال الحرب وميادين القتال ، ولذلك صمم على أن إستورد عدداً كبيراً من السودانيين لهذه الغاية ، وذلك لاعتقاده فى شجاعتهم وصبرهم على المصاعب وتحملهم آلام القتال . وقد حدث بالفعل أن استورد نحواً من ثلاثين ألف رجل من السودان وأخذ الضباط يقومون بتدريبهم على الأعمال العسكرية ببلدة « بنى عدى » قرب منفوط . ولم تأت سنة ١٨٢٤ حتى شهدت مصر جيشاً منظماً كامل العدة يستطيع خوض غمار القتال دفاعاً عن حاكم البلاد وأبنائها ، غير أن التجارب دلت على أن السودانيين لم يقووا على احتمال المتاعب بعيداً عن بلادهم ، كما لم يستطيعوا مقاومة البرد فمات منهم عدد كبير جعل « محمد على » يغير فكره نحو تجنيدهم ويلجأ الى تجنيد المصريين ملجئاً الأخير . وبالرغم من شدة كراهية المصريين للجنديّة وفرارهم إلى بلاد العرب وسوريا ، وتشويه أنفسهم تخلصاً منها ، استمر محمد على فى التجنيد منهم حتى أنه كان يقود الكثيرين

إلى ثكنات الجيش في السلاسل والأغلال . ولكن هذا الكره الشديد أخذ يقل بالتدريج ، لما رأى الناس أناقة الملبس العسكري ، وبروز شخصية الجندي ورغد عيشه بالنسبة لبقية الفلاحين . وقد أظهر المصري شجاعة وهمة في الحرب وحبا للنظام وطاعة للرؤساء حتى أصبح الجيش المصري من أحسن جيوش العالم نظاما وكفاية ورجالا .

ولم يسرع محمد علي في زيادة الجيش شأنه في إصلاحاته الأخرى ، وإنما كان يزيده زيادة تدريجية ، فمن ٢٥٠٠٠ في عام ١٨٢٣ ، بلغ ٩٠٠٠٠ في عام ١٨٢٦ و ١٥٠٠٠٠ سنة ١٨٣٢ . وأخذ في الزيادة حتى وصل ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠٠ ، وهذا عدد كبير جدا بالنسبة لعدد سكان مصر في ذلك الوقت الذي لم يكن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة .

واتبعا لنظام الجيوش الأوروبية ، أنشأ محمد علي مدرسة للعساكر المشاة وأخرى للفرسان بالجيزة ، وغيرها للمدفعية في طره ، ثم مدرسة للموسيقى العسكرية ، وأخرى لأركان الحرب وكانوا يتعلمون فيها اللغات والرسم والرياضة والهندسة بجانب الأعمال العسكرية . ولكي يغذى الجيش من مصر أنشأ دار صناعة بالقلعة حيث كانت تصنع المدافع والبنادق والذخيرة وجميع المعدات اللازمة . والواقع ان الجيش كان الدافع الأول لإصلاحات « محمد علي » الجمة .

وقد كان لتكوين الجيش المصري أثر كبير في داخل مصر وخارجها ، أما في خارجها فقد كان عماد « محمد علي » في حروبه المتعددة التي أحرز فيها النصر ورفع اسم مصر عاليا بين الأمم ، وبهذا الجيش استطاع « محمد علي » أن يوسع بالفعل أملاك مصر ويكون امبراطورية مترامية الأطراف . أما في الداخل فقد كفى البلاد شر تلك الفئات الطاغية التي كانت تتكون منها جيوش « محمد علي » الأولى ، تلك الجيوش التي لم يكن همها غير النهب والسلب والقتل . وقد كان تكوين هذا الجيش وما أحرزه من انتصارات في ميدان القتال سببا في تنبيه العقول إلى كفاية المصري والثقة به ، وتحريك روح

وطنية في أفراد الشعب ، روح الافتخار بأبناء مصر وعظمتها . ولا ننسى أن انخراط الفلاح في سلك الجندية وما يقتضيه هذا من أنفة ونظام وأناقة قد خرج به من حياة الضعف والاستكانة التي كان يحياها في قريته إلى حياة العزة والشجاعة التي أخذ يألفها في ثكنات الجيش وميادين القتال .

(ب) الأسطول : وضعت النواة الأولى للبحرية المصرية في عصر محمد علي أيام الحروب الوهابية ، إذ اضطرته هذه الحروب إلى إنشاء أسطول ينقل الجنود من السواحل المصرية إلى بلاد العرب ويكون حلقة اتصال بين مصر وميادين القتال . وقد استعان بهذا الأسطول على تطهير البحر الأحمر من إصوص البحر ، فساعد على انتشار التجارة فيه ، كما أنه لم يلبث أن رأى ضرورة إيجاد أسطول آخر في البحر الأبيض المتوسط للقضاء على القرصنة فيه . وقد بدأ تكوين أسطوله هذا بشراء السفن من البلاد الأجنبية .

غير أنه صمم بعد ذلك على بناء سفن هذا الأسطول بمصر ، مع إمدادها بكل ما تحتاج إليه من البلاد حتى لا يضع نفسه ومصدر قوته تحت رحمة الدول الأجنبية التي قد تنصرف عنه في أوقات الشدة ، فاستعان في مهمته الجديدة بمهندس بحري فرنسي هو المسيو « دى سريزي » (Cerisy) كان يشتغل في بناء السفن في « طولون » . فلما كان عام ١٨٢٩ بدأ « سريزي » في إنشاء دار صناعة بحرية في الاسكندرية ، وجعل بها أحواضا للسفن ولم يمض عليها إلا القليل من الزمن حتى بدأت الاسكندرية تضارع كثيرا من دور الصناعات البحرية في أوروبا . والواقع ان « سريزي » بذل جهود الجبابة في القيام بعمله بتدريب العمال المصريين على صنع جميع حاجات الأسطول من حبال وحديد ونحاس وأخشاب ، هذا إلى تدريب عدد وفير منهم ليكونوا بحارة في الأسطول الجديد . وقد استعان بكثير من العمال الأجانب في أول الأمر ليساعدوه في تعليم الصناع المصريين مختلف الصناعات والحرف المطلوبة ، كما ساعده رجل من أهل الاسكندرية ماهر في صناعة بناء السفن يدعى « الحاج عمر » وقد شهد الأجانب بكفايته . ولكن عدد العمال الأجانب أخذ يقل بالتدريج كلما حذق المصريون الصناعة وحلوا محلهم .

وقد صادف « سريزى » كثيرا من العقبات فى طريقه ، وأُحيط بالدسائس من جهات عدة ، ولكنه تغلب عليها واستمر فى عمله حتى ظهرت بوادر النجاح ثم استقال من وظيفته عام ١٨٣٤ . وكان من أكبر أعوانه مهندس فرنسى آخر يدعى مسيو « بسون » (Besson) أخلص فى خدمة محمد على حتى رقيه إلى أعلى المراتب . وأنزلت أول سفينة بحرية من الأسطول الجديد إلى البحر فى ٣ يناير سنة ١٨٣١ ، ومن ثم أخذ عدد السفن فى الزيادة حتى تكون أسطول مصر العظيم الذى كان خير عون للجيش فى مهمته الكبرى .

وأنشأ محمد على كذلك مدرسة بحرية لتخريج الضباط وجعل مقرها إحدى السفن الحربية . وقد تخرج فيها عدد كبير من الضباط المصريين الذين أظهرو نبوغا فائقا فى الحروب البحرية . ولم يقتصر « محمد على » على إنشاء هذه المدرسة بل أرسل البعثات إلى إنجلترا وفرنسا من خيرة الضباط البحريين ليتموا علومهم هناك علميا وعمليا . ولم يغب عن باله أهمية تحصين السواحل المصرية ، ولذلك استدعى بعض المهندسين الحربيين من الأجانب وعهد إليهم بهذا العمل فدرسوا حالة السواحل ، ثم أقاموا المعاقل والحصون وزودوها بالمدافع والعساكر مما رفع شأن مصر فى نظر الدول .

الفصل الرابع

حرب المورة

ثورة المورة : لم تكن بلاد اليونان فى أوائل القرن التاسع عشر فى حالة سيئة كما يتوهم البعض من ثورتها ، وإنما كانت اليونانيون أرفه حالا وأكثر مالا وأوسع تجارة وأعظم شأنًا من كثير من الممالك الأخرى . والواقع ان هذا هو الذى دعاهم إلى القيام فى وجه الأتراك ينشدون الاستقلال لبلادهم وتقع هذه الثورة فى دورين ، أما فى دورها الأول فقد هب اليونانيون فى شمال البلقان ينادون بطرد الأتراك من أوروبا وإعادة الدولة البيزنطية ، ولكنهم

فشلوا في ثورتهم . وأما في دورها الثاني فقامت في شبه جزيرة المورة موطن اليونانيين الأصلي ، وقاموا يرومون لاقصاال والاستقلال . واندلع لهيب الثورة في شبه الجزيرة في سنة ١٨٢١ واتخذ شكل مذابح فظيعة ، فقام اليونانيون يقتلون المسلمين والأتراك أينما وجدوهم ، وهاجموا المدن المحصنة واستولوا عليها ، ونخص منها بالذكر مدينة « تريبولتزا » مقر الحكومة . وكذلك في البحر فان السفن اليونانية المسلحة أخذت تتعقب السفن التركية وتغرقها بمن فيها وما فيها حتى سيطرت على بحر الأرخبيل . أما الأتراك فقد ثارت ثائرتهم للفظاعة التي ارتكبتها الثوار ، وشرعوا يعاملونهم بالمثل ، فشنقوا البطريق اليوناني في صبيحة عيد الفصح وأعدموا الكثير غيره من أئاقفة اليونان واستمروا يرتكبون الفظائع انتقاماً لأنفسهم . ولكن الثوار فازوا في النهاية ، ولم ينصرم عام ١٨٢٢ الا وحكومة الثوار كانت مسيطرة على بلاد المورة ولم يبق للسلطان أثر من السلطة . وقد ساعد على ذلك انشغال جزء كبير من جيش الدولة في محاربة علي باشا والى « يانينا » الذي كان ثائراً ضد الباب العالي . ولكن السلطان لم يسكت على هذه الهزيمة بل أرسل في عام ١٨٢٣ أكثر من جيش ضد الثوار لسحق قوتهم واستعادته سلطته ، غير أن سوء الحظ كان رفيق جيوشه ، ففشلت في مهمتها ولم تعد أمامه قوة يستنجد بها في شدته غير قوة وإلى مصر وقاهر اللوهابيين .

طلب السلطان إلى محمد علي في أول الأمر أن يخمد الثورة في جزيرة « كريت » وولاه عليها فوق ولايته لمصر ، فلبى الدعوة وأرسل حملة إلى الجزيرة قضت على الثورة في عام ١٨٢٢ ، كما قضت قوة أخرى على الثورة في جزيرة « قبرص » . وما كاد ينتهى من هذه المهمة حتى عهد اليه بمهمة أشق منها ألا وهى إخماد الثورة في بلاد المورة . وفي عام ١٨٢٤ عينه الباب العالي واليا عليها .

ورحب محمد علي بالفكره لأن فيها توسيعاً لأملاكه وفرصة لاثهار قوة جيشه الجديد أمام أعين الأوربيين ، كما رأى أنه إذا رفض تلبية دعوة السلطان فانه يعطى الفرصة لأعدائه من رجال الباب العالي فيعملون على خلعه ولم يكن « رسمياً »

حتى ذلك الوقت إلا واليا من الولاة العثمانيين يستطيع السلطان خلعهم حسب إرادته .
ابراهيم في المورة : جهز محمد علي جيشاً كبيراً يبلغ عدده ١٧٠٠٠
مقاتل وجهله تحت قيادة ابنه « ابراهيم » ، وتحرك الجيش والاسطول من ميناء



الاسكندرية في يولييه ١٨٢٤ قاصدين مياه جزيرة « رودس » . وهناك التقى
الأسطول المصري بالأسطول العثماني تحت قيادة خسرو باشا ، ومن ثم تحرك
الأسطول في مياه بحر الأرخبيل وحدثت بينهما وبين السفن اليونانية بعض
مواقع فر فيها الأتراك وثبت المصريون . ولكن « ابراهيم » رأى أن خير
وسيلة للقضاء على الثورة تكون في البر لا في البحر ، فليجأ إلى جزيرة « كريت » في
ديسمبر سنة ١٨٢٤ وبقي هناك يتحين الفرص ليفلت من السفن اليونانية ويبحر

بقواته إلى بلاد المورة ، وقد حانت هذه الفرصة بعد قليل وتمكن « ابراهيم » من ازال جنده في ميناء « مودن » في جنوب غرب المورة في فبراير سنة ١٨٢٥ ، وبذلك بدأت صفحة جديدة في تاريخ الثورة ، فقد تمكن المصريون من رفع الحصار عن ميناء « كورون » ثم بذلوا جهوداً عظيمة في الاستيلاء على ميناء « نوارين » بعد أن حاصروها براً وبحراً . ثم تقدمت الجيوش المصرية إلى داخل البلاد فكتسحت قوات الثوار في كل مكان واستولت على أمهات المدن مثل « تريبولتزا » و « بتراس » وأصبحت كل المورة في قبضة يد المصريين إلا « نوبليا » مقر حكومة الثوار . وكان ابراهيم يتغذ الأبهة لحصارها حينما بعث إليه « رشيد باشا » يطلب معونته في حصار « مسولونجى » . فلما وصل ابراهيم هذا الطلب بعث ينجي أباه ويطلب منه إرسال مدد فأجابه أبوه إلى طلبه وتقدم ابراهيم إلى الشمال نحو « مسولونجى » وكان رشيد باشا يحاصرها عدة أشهر دون جدوى ، فعبر خليج « كورنت » بنحو ١٠٠٠٠ مقاتل واستولى على الجزائر الواقعة عند مدخل الميناء ثم أقام فيها القلاع والحصون ، وبعد ذلك شدد الحصار على المدينة براً وبحراً ، فلم يجد استبسال أهلها أمام سطوة الجوع ونيران المدافع ، واضطروا إلى تسليم المدينة في ابريل سنة ١٨٢٦ ، وقد قتل ثلاثة أرباع سكانها ونحو ستة آلاف جندي من الجيش المصرى . وكان لسقوط المدينة دوى كبير في أنحاء أوروبا وتأثير سيئ في نفوس الثوار . وبعد قليل حاصر رشيد باشا « أثينا » واستولى عليها بعد مقاومة شديدة في يونيه سنة ١٨٢٧ ، ثم أخذ محمد على والسلطان في الاستعداد للقضاء على قوة الثوار الباقية وهى الأسطول الراسى عند « هيدرا » ولكن تدخل الدول حال دون الوصول إلى هذه الغاية .

موقف الدول بازاء الثورة : ما كادت تذاع أنباء الثورة والفظائع التى ارتكبت فيها وبالأخص ما كان منها ضد اليونانيين حتى قامت الشعوب الأوربية تندد بوحشية الأتراك ، وألفت في الممالك المختلفة (جمعيات أصدقاء اليونان) تعمل على مساعدتهم بكل الوسائل ، وتدافع عن قضيتهم بقوة القلم واللسان كما استمرت تحض حكوماتها على نصرتهم بقوة السيف والمدفع . وكان الدافع لهم على ذلك شعورهم بأن عليهم ديناً نحو بلاد الاغريق مصدر العلم والعرفان والحرية ، وأن الوقت قد حان للقيام بسداد جزء من هذا الدين بمساعدة الثوار ، جاھلين أو متناسين أن يونانى القرن التاسع عشر لا يمتنون بصلة كبيرة إلى الاغريق

الأقدمين لكثرة اختلاطهم بالأئمة الصقلية . ولكن بالرغم من عطف الشعوب الأوربية سلكت كل من الحكومات المختلفة بأزاء المسألة مسلكا يتفق مع مصالحها السياسية الخاصة .

كان الثوار يأملون كثيراً في مساعدة روسيا لهم ، وهذا ما كان يبغيه القيصر اسكندر جريا على سياسة روسيا التقليدية ، وهي تحطيم أركان الدولة العلية . غير أن القيصر في هذا الوقت كان قد ترك المبادئ الحرة وانصاع لأرادة (مترنيخ) مدير دفعة السياسة الأوربية حينذاك ، وهي التي كان من شأنها القضاء على ثورات الأحرار في كل مكان ومساعدة أصحاب الحقوق الشرعية ، فلما أظهر القيصر ميلا لمساعدة الثوار نجح مترنيخ في إقناعه بأن مسلكا مثل هذا يكون نكبة على انسياسة الأوربية ويظهر السياسة بمظهر التناقض ، ولهذا كف اسكندر عن مساعدة اليونانيين بالرغم من رغبة شعبه الشديدة في مساعدتهم .

ولكن حدث في أثناء ذلك أن مات « كاسلريه » (Castlereagh) وزير خارجية إنجلترا منتحراً سنة ١٨٢٢ وخلفه كاننج (CANNING) ، وكان هذا جريئاً في سياسته الى حد كبير ، فخرج عن إجماع الدول على التزام الحياد واعترف بحكومة الثوار في مارس سنة ١٨٢٣ بحجة أن هذا ضروري لحماية التجارة الانجليزية في البحر الأبيض المتوسط لأن السلطة الفعلية في البلاد كانت في يد تلك الحكومة . ولكن مسلك الحكومة الانجليزية أزعج القيصر لأن ذلك كان يؤدي إلى حصول إنجلترا على مركز ممتاز في بلاد اليونان ، وهذا ما كانت تريده روسيا لنفسها ، ولهذا اقترح القيصر في يونيه سنة ١٨٢٤ عقد مؤتمر في بطر سبرج للنظر في تسوية المسألة ولكنه فشل .

وفي عام ١٨٢٥ مات الاسكندر وتولى بعده نقولا الاول ، ولم يكن هذا مترددا كسلفه ، ولذلك اعزم من بداية الامر أن يتدخل في المسألة القائمة ، وخشيت الدول منه ذلك التدخل ، فبادرت إنجلترا بالاتفاق معه على الاشتراك معا في حل المشكل على أساس استقلال اليونان استقلالاً داخلياً ، وتم ذلك

في ابريل سنة ١٨٢٦ . ولما عرضت هذه الاتفاقية على الدول الاخرى وافقت فرنسا فقط على الانضمام اليها ، ثم عقدت « معاهدة لندن » بين الدول الثلاث في يونيه سنة ١٨٢٧ ، وهي تنص على التوسط في الحصول على تسوية تقضى بمنح اليونان استقلالاً داخلياً مع اعترافها بسيادة الدولة ، وعقد هدنة بين الفريقين للنظر في أمر التسوية ، وإرسال كل من الدول الثلاث أسطولاً تسد قيادته العامة إلى القائد الانجليزى « كدرنجتن »

وقد رحب الثوار بهذا التدخل وكانوا في أشد حالات الضيق وأعلنوا قبولهم شروط المعاهدة ، وقبل ابراهيم الهدنة وأوقف الاعمال الحربية . وأما الباب العالى فانه غضب لهذا التدخل وأعلن عدم قبوله للشروط المعروضة . وفى خلال تلك الهدنة حاصر الثوار مدينة بتراس فلما اتصل ذلك بابراهيم طلب من كدرنجتن أن يسمح له بالتوجه بالأسطول لانقاذ الحامية المصرية ولكنه لم يجبه إلى طلبه ، فلم يكثر ابراهيم بذلك وتوجه بجيشه إلى المدينة ليرد عنها الثوار ، كما افلت جزء من الأسطول من ميناء نوارين وأبحر لهذه الغاية . فلما رأى كدرنجتن ذلك أمر أسطول الحلفاء بالدخول فى الميناء على مقربة من الأسطول التركى والمصرى ، وكانت سفنهما راسية داخل الميناء على شكل نصف دائرة يرتكز أحد طرفيها على قلعة البلد والآخر على قلعة الجزيرة الواقعة عند مدخل الميناء . وسرعان ما حدث احتكاك بين الطرفين أدى الى حدوث تلك الموقعة البحرية الهائلة المعروفة « بموقعة نوارين » فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٢٧ . ولم تدم الموقعة أكثر من ثلاث ساعات دمر فى خلالها معظم الأسطول المصرى والتركى .

موقف الدول بعد الموقعة : أتت هذه الموقعة بعكس ما كان ينتظر منها بالنسبة لتركيا ، فانه بدلا من خضوعها لمطالب الدول المتحالفة ثارت ثأرتها وأعلنت مسخطها على الدول وطالبتها بتعويض كبير لتدميرها أسطولها ، وأعلنت الجهاد الدينى ضد الدول المسيحية وخاصة روسيا ، فتذرع القيصر بذلك وأعلن الحرب على تركيا فى أبريل سنة ١٨٢٨ .

أما انجلترا فان سياستها حيال تركيا قد تغيرت بموت « كاتنج » في أغسطس سنة ١٨٢٧ وتعيين « ولنجتون » (Wellington) مكانه ، لأن هذا كان يرى أن مصلحة انجلترا في المحافظة على كيان الدولة العلية ومقاومة أطماع روسيا فيها ، ولذلك أعلن أسف الحكومة الانجليزية لتحطيم الأسطول المصري التركي . وكانت رغبة انجلترا وفرنسا حسم النزاع وإيقاف الحرب ، ولهذا عملتا على إجبار « محمد علي » على سحب جيوشه من بلاد المورة ، فأرسلت فرنسا نحو ١٥٠٠٠ جندي لتحتل المورة في أغسطس سنة ١٨٢٨ ، ولم يدرينهم وبين المصريين قتال . أما انجلترا فانها أرسلت قوة بحرية بقيادة « كدرنجتن » الى الاسكندرية لترغم « محمد علي » على إخلاء المورة . ورأى « محمد علي » أن لافائدة تعود عليه من مناصبة الدول العداء في سبيل إرضاء السلطان ، لاسيما وأن الحكومة الانجليزية كتبت اليه تظهر أسفها لما لحق أسطوله من خسائر بسبب موقعة « نوارين » ، وتظهر له في الوقت نفسه رغبتها في أن تكون العلاقة بينها ودية حتى في حالة نشوب حرب بينها وبين السلطان فتعامله كقوة محايدة إذا هو لزم الحياد . وسر « محمد علي » من موقف الحكومة الانجليزية وما فيه من رفع شأن مصر ، ولذلك تم الاتفاق على إخلاء المورة في أغسطس سنة ١٨٢٨ بشروط أهمها ، أن يطلق « محمد علي » سراح الأسرى اليونانيين الذين كانوا بمصر ، كما تعهد « كدرنجتن » بإرجاع الأسرى المصريين ، وأن تنسحب الجيوش المصرية من المورة على أن تنقل في سفن مصرية يحميها الأسطول الانجليزي . وقد قام إبراهيم بإخلاء المورة في أكتوبر سنة ١٨٢٨ وأصبحت مصر في حالة سلم مع الدول الأوربية .

بعد ذلك عملت انجلترا وفرنسا على إيقاف الحرب بين تركيا والروسيا ، غير أن تركيا أصرت على الاستمرار فيها ، وكانت جيوشها منتصرة قرب نهر الدانوب ، ولكن ثقة السلطان بقوة أمام روسيا لم تلبث أن تبددت حينما ترك الروس حصون الشمال واخترقوا جبال البلقان وحاصروا « أدرنة » مفتاح القسطنطينية . عند ذاك ذابت شجاعة السلطان واضطربت أعصاب رجال الدولة ، ووافقوا على

إنهاء الحرب مع روسيا بمعاهدة أدرنة في سبتمبر سنة ١٨٢٩ ، وبها اعترفت الدولة باستقلال اليونان استقلالاً داخلياً ، غير أن هذه الحالة لم ترض الدول لأن فيها فرصة عظيمة لبسط نفوذ روسيا على اليونان ، ولذلك حدث اتفاق الدول في مايو سنة ١٨٣٢ على أن تستقل اليونان استقلالاً تاماً .

وكان السلطان قد طلب إلى محمد علي إرسال قوة حربية لمساعدته ضد روسيا ولكنه لم يجبه إلى طلبه بزعم أن المسافة بين مصر وميدان القتال طويلة براً ، ويتعذر نقل القوات إليه بحراً لتسيطر أساطيل الحلفاء على الطريق . هذا إلى انتشار الوباء في ذلك الوقت في مصر والشام . وقصر مساعدته على إرسال مبلغ مليون ريال للسلطان مما أثار حقه الكامن عليه .

نتائج حروب المورة بالنسبة لمصر :

(١) أظهر الجيش المصري مقدرة فائقة في بلاد المورة بانتصاراته الكثيرة حيث أخفق السلطان ، فكان هذا مدعاة لرفع مركز « محمد علي » في نظر الدولة وخوفها من سطوته ، وعدم النظر إليه كوال عادي من ولائها ، تستطيع خلعها متى شاءت ، بل أصبحت تنظر إليه نظرة الند للند بل نظرتها إلى دولة قوية يخشى بأسها .

(٢) كذلك كسبت مصر مركزاً دولياً ، فقد رأينا كيف أن الدول فاوضت « محمد علي » رأساً دون وساطة السلطان ، وعقدت معه اتفاقاً لا يرضاه الباب العالي ، بل رأينا كيف أن الحكومة الانجليزية ذهبت إلى أبعد من ذلك بإبداء رغبتها في جعل علاقتها بمصر ودية سلمية حتى لو أعلنت الحرب بينها وبين تركيا .

(٣) لم تكسب مصر شيئاً من الوجهة المادية اللهم إلا جزيرة كريت التي أبقاها السلطان لمحمد علي مكافأة له على ما تكبد من خسائر في حروب المورة . وكانت هذه الجزيرة لا يسكن ثورانها حتى أنها كانت على مصر غرماً لا غمماً .

(٤) كانت هذه الحروب وما تولد عنها سبباً في فتح باب النزاع بين « محمد علي » والسلطان .

الباب الخامس عهد النزاع والقتال (١٨٣٠ - ١٨٤١) الفصل الاول

حرب الشام الأولى (١٨٣١ - ١٨٣٣)
أسباب الحرب

أولا - موقف محمد علي : خرج محمد علي من حرب المورة دون أن يظفر بضم أملاك جديدة إلى مصر سوى « كريت » ، وكان حكمها يتطلب مجهودات كبيرة حربية ومالية لكثرة عصيان أهلها وتعدد ثوراتهم ، ولهذا تألم محمد علي لصغر شأن المكافأة التي نالها بعد أن ضحى بما ضحى من رجال وسفن ومال ، ورأى من حقه أن يطلب من السلطان مكافأة أجدى نفعا من هديته الصغيرة وعرض عليه بالفعل أن يمنحه ولاية عكا متواضعا في طلبه لأنه كان يرمى إلى الاستيلاء على كل سوريا . وقد نشأت لديه هذه الفكرة لأسباب سياسية وحربية واقتصادية ، فانه علاوة على توسيع أملاكه وتعزيز سلطانه بضم سوريا إلى مصر وجد أن هذا الضم ضرورى من الوجهة الحربية ، فان كثيرا من المهندسين الحربيين أفهموه أن حدود مصر الطبيعية ليست هى شبه جزيرة سيناء التى كانت طريق القاتحين والغاصبين فى عدة عصور وإنما جبال طوروس فى شمال الشام . وأما من الوجهة الاقتصادية فان سوريا بها من الأخشاب والفحم والنحاس والحريز والزيوت ما كانت مصر فى حاجة اليه لبناء السفن التجارية والحربية ، ولتزويد مصانع « محمد علي » بالمواد الخام اللازمة .

ثانيا - موقف السلطان : وكان السلطان من جهة أخرى متحفزا به

يريد الفتك بسلطانة بسبب رفضه إرسال حملة عسكرية لمساعدته في الحرب الروسية التركية كما قدمنا ولم يستطع السلطان أن يكتم حقه وغضبه ، ففي عام ١٨٣٠ أمره أن يسلم الموانئ المصرية لوضعها في دائرة نفوذ « القبطان باشا » ، هذا إلى أن « خسرو باشا » الذي كان واليا على مصر وأصبح قطب السياسة وصاحب النفوذ في الدولة استمر يوغر صدر السلطان عليه ويعمل على طرده من مصر انتقاما لنفسه وحبا في أن يخلفه على عرشها . وظهرت نيات الباب العالي نحوه بوضوح عند ما طلبت فرنسا من « محمد علي » في هذه الآونة أن يشترك معها في فتح بلاد الجزائر ، فان السلطان هده بالخلع إن هو أجابها إلى طلبها . ويقال إنه كان على وشك أن يخلعه بالرغم من رفضه الاشتراك مع فرنسا .

ثالثا - الظروف الملائمة : لهذا رأى « محمد علي » ضرورة محاربة الدولة تعزiza لمركزه ، وقد كانت الظروف ملائمة كل الملاءمة لغرضه فان الدولة كانت حينذاك منهوكة القوى بعد الحروب الأخيرة ، ولأنها كانت بلا جيش مدرب ولم تمض بعد فترة كبيرة على إبادة العساكر الانكشارية التي فتك بها السلطان عام ١٨٢٦ . زد على ذلك أن أهالي الشام كانوا متذمرين من الحكم التركي الجائر ، فلم يتوقع منهم « محمد علي » مقاومة لجيشه ، لاسيما وأنه كان قد ربط نفسه برباط الود وانصداقة بالأمر « بشير الشهابي » كبير أمراء لبنان ، كما استمال بعض الزعماء من السوريين .

رابعا - السبب المباشر : أما السبب المباشر للحملة فهو نزاع قام في ذلك الوقت بين « محمد علي » و « عبد الله الجزار » والى عكا ، وذلك أن عددا كبيرا من الفلاحين المصريين يبلغ ستة آلاف هاجر الى ولاية عكا فرارا من أعمال السخرة المرهقة ودفع الضرائب الفادحة وتخاصا من الخدمة العسكرية الاجبارية ، فرأى « محمد علي » أن هذه الهجرة تلحق بالبلاد ضررا اقتصاديا كبيرا ، فطلب إلى « الجزار » أن يرد اليه المهاجرين المصريين لأن مصر أولى

بخدماتهم ، ولكن « الجزائر » رفض أن يجيبه إلى طابعه ، يعززه في ذلك الباب العالي الذي كتب إلى « محمد علي » يخبره أن المصريين ليسوا عبيدا له ، وأنه من حقهم أن يسكنوا أى ولاية من ولايات الدولة . هذا إلى أن « الجزائر » كان يساعد المصريين على تهريب تجارتهم من الجمارك المصرية باتباع طريق صحراء سوريا مما أضر بإيراد الخزينة المصرية . وفضلا عن ذلك رفض الجزائر أن يمد « محمد علي » بالأخشاب التي طلبها منه لتجديد بناء أسطوله . لكل هذا غضب « محمد علي » غضبا شديداً وصمم على إرسال حملة إلى سوريا ، وقد أعد الحملة بالفعل وأعلن أنه ذاهب لتأديب « الجزائر » وتحقيق طلباته بالقوة ، ولم يظهر أنه يحارب تركيا أو خارجاً عليها بل كان يتظاهر بالولاء والاخلاص للسلطان في الدور الأول من الحرب ، وأنه لم يجرد الحملة إلا لتأديب وال متمرّد شبه مستقل .

الحرب

أعد « محمد علي » الحملة في أوائل عام ١٨٣١ وكان عدد الجند يتراوح بين الثلاثين والأربعين ألف ، ولكن تفشى الأمراض والوباء بمصر آخر سيرها حتى شهر أكتوبر . وفي ٢٩ من هذا الشهر تحرك معظم الجيش قاصدا سوريا عن طريق الصحراء إلى العريش ، فاستراحوا هناك يوما ثم اخترقوا الحدود السورية واستولوا على « غزة » ثم على « يافا » دون مقاومة . أما القائد العام « ابراهيم باشا » فانه أقلع في غضون ذلك بالأسطول من الاسكندرية ومعه أركان حربه وبينهم القائد الكفء « سليمان باشا الفرنساوى » وكان الأسطول يحمل الذخيرة والمؤونة والمدافع الضخمة . والتقى الجيش والأسطول في « يافا » ، ثم قصدت القوات « حيفا » التي اتخذها « ابراهيم » قاعدة لحركاته العسكرية .

بعد ذلك حاصر المصريون « عكا » برأ وبحرا وكانت متينة الاستحكامات ، ولذلك لاقى ابراهيم صعوبات جمة في حصارها الذي استمر ستة أشهر ، وكان « عبد الله الجزائر » يدافع عن المدينة دفاع المستميت . وفي خلال ذلك حاولت تركيا أن تفك الحصار عن عكا بأن أرسلت جيشا كبيرا تحت قيادة والى حلب

وقد كان لسقوط «عكا» أثر كبير في سوريا نفسها فأقبلت القبائل المختلفة فرحة تعان قبولها للحكم المصري ، وانضم « بشير الشهابي » صراحة لمحمد علي وساعد الجيش المصري مساعدة تذكر . وفي أثناء حصار عكا كانت القوات المصرية قد استولت على صور وصيدا وبيروت وطرابلس وبيت المقدس دون مقاومة .

أما السلطان فاشتد حقه على « محمد علي » وأعلن عصيانه وخروجه على إرادته ، وفي ٢ مايو سنة ١٨٣٢ أصدر فرمانا بعزله عن مصر وكريت وعزل ابنه ابراهيم عن بلاد العرب . وبالرغم من ذلك قال « محمد علي » عرض عليه بعد سقوط عكا أن يوقف القتال على أن يوليه سوريا علاوة على مصر ، ولكن السلطان رفض أن يسمع لما طلب وصمم على تأديبه وطرده من ولايته . وبازاء ذلك تقدم ابراهيم بجيوشه نحو «دمشق» فاستولى عليها كما استولى على « حمص » و « حلب » ثم تتبع الجيش التركي وقاتله مقاتلة عنيفة في « بيلان » انتهت بانهزام جيوش السلطان في ٢٩ يولية سنة ١٨٣٢ . وهكذا استولت الجيوش المصرية على كل بلاد سوريا في بضعة أشهر بفضل شجاعة رجالها ومقدرة قائدها العام « ابراهيم » ورئيس أركان حربه « سليمان الفرنساوى » . وعند ذاك عرض « محمد علي » شروط الصلح مرة أخرى على الباب العالي ، ولكن إصرار السلطان على الرفض جعل « ابراهيم » يتقدم بجيوشه نحو الشمال ، وأرسل ابن أخيه « عباسا » بقوة من الجند استولت على « أذنة » خلف جبال طوروس ، وكان هذا النصر إيذانا بانضمام الكثيرين من سكان آسيا الصغرى الى المصريين . وتقدم « ابراهيم » حتى وصل إلى « قونية » حيث كان الجيش العثماني الجديد معسكرا في شمالها تحت قيادة « محمد رشيد باشا » الذي اشترك مع ابراهيم في حصار « مسولونجي » . وسرعان ما حدثت بين الفريقين « موقعة قونية » في ٢١ ديسمبر وانتهت بتشتيت شمل الجيش التركي وأمر قائده ، فكانت نكبة شديدة الوقع على السلطان ، في حين كان وقعها حسنا لدى سكان الأناضول الذين بعثوا بتهانيهم إلى « ابراهيم » مظهرين ارتياحهم الى الحكم المصري . أما ابراهيم

فانه أرسل قوات مختلفة استولت على أكثر بلاد الأناضول وتقدم هو بجيشه نحو « كوتاهية » .

موقف الدول بعد قونية : كانت الدول الأوربية في شغل شاغل عن النزاع بين « محمد علي » والسلطان بمسائلها الخاصة فكانت هناك ثورة الأراضى المنخفضة وثورة بولندة وغيرها من جهات أوروبا والحروب الداخلية في « ألبانيا » وحركة الإصلاح النيابي في إنجلترا . فلما طلب الباب العالي المساعدة من إنجلترا لم تجبه إلى طلبه وإنما وعدته بالتوسط لدى « محمد علي » لا قناعه بالعدول عن خطته . أما روسيا فأنها فزعت لاقتضارات « محمد علي » المتوالية السريعة وخافت إن هي تركت السلطان وحيدا أمامه لا يلبث أن يستولى على الاستانة ويكون دولة قوية على أنقاض الدولة العلية المحطمة ، ولم يكن ذلك من صالح روسيا لأنه يحول بينها وبين تنفيذ خططها التقليدية وهي التسيطر على البوغاز مفتاح البحر الأسود ، ولهذا أسرع وعرضت على السلطان مساعدتها البرية والبحرية ، ولكن السلطان تمهل في قبول هذه المساعدة وبادر بمفاوضة « محمد علي » في شروط الصلح ، غير أن « محمد علي » أصر على ضم كل سوريا وولاية « أذنة » لمصر مما أساء السلطان ودعا إلى تدخل روسيا لنصح « محمد علي » بقبول شروط صلح السلطان غير أنه لم يغير شيئا من موقفه .

ولكن تدخل روسيا في المسألة أزعج الدول وخاصة إنجلترا وفرنسا ، لأن سياسة إنجلترا في ذلك الوقت كانت ترمى إلى المحافظة على كيان الدولة العلية ومقاومة نفوذ روسيا فيها ، كما أنها في الوقت نفسه كانت تكره « محمد علي » ولايسرها أن تراه مسيطرا على طريقى الهند ، وأما فرنسا فكان موقفها إزاء المسألة الشرقية هو عين موقف إنجلترا ولو أنها كانت ترغب في مساعدة « محمد علي » وتقوية مصر الناهضة . غير أنه بالرغم من هذا الخلاف الواضح بين سياسة إنجلترا وفرنسا نحو مصر نرى أنهما كانتا متفقتين بالنسبة لروسيا ، ولذلك تضامنت الدولتان لمقاومة النفوذ الروسى في الاستانة ، وتوسطتا بين الفريقين لعقد صلح يرضاه الطرفان ولكن بدون جدوى ، لأن « محمد علي » تشبث بطلباته

وأمر ابنه ابراهيم أن يتقدم نحو القسطنطينية إن لم يقبل السلطان شروط الصلح .

وفي غضون ذلك استولى ابراهيم على « كوتاهية » في فبراير سنة ١٨٣٣ ، فارتعدت فرائص السلطان وطلب المعونة من روسيا رسمياً . ولشد ما مرت روسيا لهذا الطلب الذي أعطاها مركزاً ممتازاً في تركيا والبوغاز ، ولذلك أسرع بارسال عمارة بحرية وجيش برى مؤلف من ١٢٠٠٠ مقاتل أقامت عند « أنكيارسكسكى » (هنكار اسكله مى) على شاطئ البسفور الأسيوى . ولكن هذا التدخل أزعج إنجلترا وفرنسا ، ورأتا أن الحل الوحيد لاجلاء القوات الروسية من البسفور هو إنهاء حالة الحرب بين « محمد على » والسلطان ، فلا يكون هناك إذ ذاك مبرر لبقائها في الأراضي العثمانية ، ولذلك شددتا على الباب العالي ليقبل شروط « محمد على » فقبلها وأبرم بين الطرفين « اتفاق كوتاهية » في مايو سنة ١٨٣٣ ، وهو يقضى بمنح « محمد على » بلاد سوريا وتعيين ابنه ابراهيم حاكماً على ولاية « أذنة » .

انتهت مخاوف إنجلترا وفرنسا بامضاء هذه الاتفاقية غير أنه لم يلبث أن حدث ما كادت تخشيانه ، وذلك أنه في ٨ يولية سنة ١٨٣٣ أبرمت معاهدة دفاعية هجومية بين روسيا وتركيا تعرف بمعاهدة « أنكيارسكسكى » ، وتنص أهم شروطها على تعهد روسيا بالدفاع عن البلاد العثمانية ضد أى دولة في نظير أن تغلق تركيا البوغازات في وجه أساطيل جميع الدول عند ما تدعو الضرورة . ومعنى هذا أن تصبح الدولة في مركز بواب يأتمر بأوامر روسيا التي تصدر هذه الأوامر حسب مصالحها الخاصة . ويدل هذا على مقدار الضعف الذي وصلت اليه الدولة حينذاك . وقد حفظ أمر هذه المعاهدة سرّاً ، غير أنه لم يلبث أن سرى خبرها إلى علم إنجلترا وفرنسا فاشتد حنقهما على روسيا وقدمتا احتجاجاتهما لدى الباب العالي والقيصر ، وازدادت الصلات بينهما وثوقاً .

الفصل الثاني

الهدنة المسلحة

(١٨٣٣ - ١٨٣٩)

حكومة محمد علي في سوريا : لم يكن « اتفاق كوتاهية » في الواقع إلا هدنة مسلحة ، فان الباب العالي أذن لطلبات « محمد علي » بالرغم منه ، فكان من المتوقع أن ينتهز أي فرصة للايقاع به واسترداد ماسلبه منه ، وكان « محمد علي » يعرف تمام المعرفة شعور السلطان ورجاله نحوه فرأى أن ما أخذه بالقوة يجب أن يحافظ عليه بالقوة ، ولهذا لم ينفك الطرفان عن إعداد كل عدة حربية ممكنة لتكون نصيره في تحقيق أغراضه إذا ما حان الوقت المناسب ، ولذلك أخذ السلطان يحرك عوامل الثورة في بلاد الشام ضد حكومة « محمد علي » ، ولما تجمعت الظروف لقيام ثورات مختلفة بالفعل في أنحاء سوريا رأى السلطان أن الفرصة قد سنحت لشن الغارة على والى مصر للأخذ بالنار واسترجاع البلاد المفقودة . وقد نجحت دسائس السلطان في إثارة روح البغضاء في نفوس السوزيين ضد حكامهم الجدد لغلطات ارتكبها « محمد علي » ، وذلك أنه ما كاد يستتب له الأمر في تلك البلاد حتى بادر ابراهيم بوضع حكومة منظمة عادلة يتساوى أمامها جميع الناس من مختلف المذاهب والأديان ، كما أنه عهد إلى كثير من السوريين أنفسهم بالأخذ بنصيب من الحكم ، وأخذ كذلك يقضى على عوامل القوضى التي كانت البلاد موبوءة بها ، فطهر البلاد من العصابات واللصوص وقطاع الطرق وكل فوضى لا يصطاد إلا في الماء العكر . وقد فرح أهالي سوريا بانتصارات ابراهيم كما أسلفنا ، واستمروا مرتاحين زمنا لحكومته يشنون على عدالة حكمه ، غير أن جزءاً من سياسته أغضب سكان البلاد وجعلهم ينفرون منه شيئاً فشيئاً . ويتناول هذا احتكاره لجميع أصناف الحرير وبعض المواد الأخرى طمعاً في الحصول على الأموال اللازمة التي يستطيع أن يمد بها جيشاً قويا كان يعتقد بشدة حاجته إليه لتيقنه من سوء نية الباب العالي نحوه أييه ،

كذلك أخذ ابراهيم يرغم السكان على زرع حاصلات وغرس نباتات خاصة مما سبب استياء الأهالي ودفعهم إلى الهجرة إلى بلاد الجزيرة وآسيا الصغرى .
وبينما كانت الأمور سائرة على هذا المنوال ودسائس الباب العالي والانجليز مستمرة في الخفاء إذا بمحمد على يصدر ثلاثة أوامر ويطلب من ابنه ابراهيم تنفيذها ، وتتناول هذه فرض ضريبة على كل رجل مهما كانت جنسيته أو ديانته ، وتنفيذ مبدأ التجنيد الاجبارى فى سوريا ، ونزع السلاح من جميع السكان .
وقد كانت هذه الأوامر شديدة الوطأة ثقيلة الوقع على نفوس سكان تـعودوا حمل السلاح والدفاع به عن أنفسهم من عادات اللصوص والمجرمين ، ولهذا تـدمر الأهالي وثاروا ضد الحكومة فى ربيع عام ١٨٣٤ ، وانتشرت الثورة فى عدة جهات حتى اضطر « محمد على » إلى التوجه إلى بلاد سوريا بنفسه على رأس قوة كبيرة ، وقد أفلح هو وابنه ابراهيم فى إخماد جذوة هذه الثورة التى ماتت يدها يظهر لهيبها بين حين وآخر حتى قضت الظروف بجلاء القوات المصرية عن البلاد نهائيا . والواقع أنه منذ قيام هذه الثورة تغير موقف السوريين نحو ابراهيم وأصبحوا يمجون حكمه ويتمنون زواله ، كما أن ابراهيم أصبح على حذر دائم منهم ، فاستبدل الحكام الملكيين بغيرهم من رجال الجيش ، ونشر عساكره فى أنحاء البلاد .

موقف الدول بعد كوتاهية : كان موقف السلطان بعد « اتفاق كوتاهية » موقف المتحفز يبغي الانتقام ، وكان موقف « محمد على » موقف المدافع عن ممتلكاته يبغي الذود عنها ، فانتـهز السلطان فرصة قيام الثورة فى سوريا وأعلن للدول عزمه على تأديب ذلك الوالى الثائر . واتصل هذا الخبر بمسامع « محمد على » فأعلن أنه مستعد لدفع القوة بالقوة . أما الدول فأجمعت على نصيحة الباب العالي بالمحافظة على نصوص الاتفاقية ، وعلى عدم مساعدته بأى حال إذا هو بدأ بالعدوان .

الروسيا : وكانت روسيا تبغى المحافظة على الاتفاقية لأن وقوع الحرب

يجعلها في مركز حرج، فاما أن تساعد السلطان تنفيذ المعاهدة «أنكيارسكسكى»، وفي هذه الحالة تتعرض لخطر محاربة «محمد على» والدول، ومن الراجح أنها تنهزم أمام تلك القوات المتضامنة، فتسقط هيبتها ويقل نفوذها في تركيا، ويضعف مركزها بين الدول، وإما أن تهجم على مساعدته، وفي ذلك ضياع لمركزها الممتاز في الاستانة وظهورها بمظهر الجبن أمام الدول.

فرنسا : وكانت فرنسا كذلك ترى المحافظة على الاتفاقية، ولكن لدوافع تختلف عن دوافع روسيا، وذلك لأنها كانت ترى أن «محمد على» صديقها قد حصل على امتيازات كبيرة بمقتضاها، فكان من صالحها، مراعاة لصالح صديقها، أن تبقى حالة السلم. وكانت ترى كذلك أن وقوع الحرب بين «محمد على» والسلطان يعطى فرصة لروسيا للتدخل تطبيقا للمعاهدة «أنكيارسكسكى» وهذا ما كانت تخشاه فرنسا، لأن ذلك معناه بسط نفوذ روسيا على تركيا وقد يؤدي هذا إلى حرب أوروبية كانت الدول في غنى عنها.

انجلترا : أما انجلترا فإنها كانت ترى عدم نقض الاتفاقية «موقتا» حتى يشتد ساعد تركيا حربيا، وتكون في مركز يمكنها من دخول الحرب والانتصار فيها، ولأن موقفها بازاء روسيا كان هو نفس موقف فرنسا الذي بسطناه. هكذا كان موقف الدول إزاء أزمة سنة ١٨٣٤ مما اضطر السلطان إلى التنازل عن فكرته موقتا وبذلك بقي السلم بين الطرفين بضع سنوات. وقد فكر «محمد على» في تلك السنة أن يعلن انفصاله عن الدولة ويبقى بعيداً عن دسائسها، غير أن الدول وقفت في وجهه ورفضت أن توافقه على فكرته فالصرف عنها مرغما. ولكن بالرغم من ذلك استمر الجانبان في القيام بالاستعدادات الحربية، فاستعانت تركيا بضباط من ضباط الأسطول الانجليزي ليصلحو أسطولها، وبقواد بروسين لاصلاح الجيش وتقويته، كما عين حافظ باشا حاكما على ما بين النهرين وعهد اليه بجمع جيش كبير وتدريبه، والعمل على إثارة القلاقل وتحريك عوامل الثورة ضد الحكم المصري في سوريا. وكان أكبر عون للسلطان في خطة الاصلاح والدسائس

سفير إنجلترا في الاستانة وهو اللورد « بنسنبي » (Ponsonby) ووزير خارجيتها « بالمرستون » (Palmerston).

ولم تكتف تركيا وإنجلترا بالقيام بهذه الاستعدادات وإنما عملتا من وجهة أخرى على إضعاف مركز « محمد علي » المالي ، فأخذت تركيا ترهق خزينته بكثرة طلباتها ، أما الحكومة الانجليزية فانها عقدت مع تركيا معاهدة تجارية في سنة ١٨٣٨ تقضي بالغاء احتكار التجارة في جميع ولايات الدولة ومن ضمنها مصر ، نظير زيادة ضريبة الواردات إلى ٨ ٪ ، وكانت هذه إضرية شديدة على مورد مهم من موارده المالية . ولهذا رأى « محمد علي » أن يضع حداً لمركزه بازاء الباب العالي ، وأبان لقناصل الدول في القاهرة عام ١٨٣٨ أن الوقت قد حان لوضع حد لمسألة الهامة المتعلقة بضمان حق الوراثة لذريته ، وأعلنهم في اجتماع خاص بعزمه على الانفصال والاستقلال ، غير أن الدول وقفت في طريقه للمرة الثانية وأعلنت عدم موافقتها على مشروعه ، فاستاء « محمد علي » استياء شديداً ولم يلبث أن ترك مصر سنة ١٨٣٨ وتوجه إلى السودان لتفقد مناجم الذهب به عليه يحصل على مال وفير يستعين به في نزاعه مع السلطان .

حرب الشام الثانية

والواقع أن الدول أخذت تفكر في حل مرضى للطرفين ولكن بينما هي تتبادل الآراء إذا بالسلطان يعقد مجلساً حربياً حافلاً بعظام رجال الدولة في يناير سنة ١٨٣٩ لينظر في مسألة تقرير الحرب أو السلم مع والى مصر ، وفهم المجلس نوايا السلطان وكان عند حسن ظنه به ، فقرر إعلان الحرب . وكان وقع هذا القرار أليماً في نفس سفراء الدول الذين ما انفكوا ينصحونه بالمحافظة على اتفاق « كوتاهية » ولو أن روح السفير « بنسنبي » كانت روحاً غامضة بازاء الموقف . وأسرع « محمد علي » في العودة من السودان عندما اتصل به خبر حشد الجيوش التركية على حدود سوريا وعمل الأتراك والانجليز على إثارة القلاقل بين سكانها . وعند ما وصل مصر أرسل منشوراً إلى قناصل الدول يبرئ نفسه من أى تبعة ، ويظهر لهم أنه مضطر إلى مقابلة القوة يمثلها ، فاستشاط السلطان المعتل غضباً وصرح بأنه يؤثر الموت على أن

يسكت عن كسر حدة ذلك العاصي الغاضب ، وأمر أن تتقدم جيوشه في الحال لمهاجمة المصريين وأخذت القناصل تتوسط لدى « محمد علي » لايقاف الاستعدادات الحربية ولكنه رفض أن يصغى لنصائحهم واكتفى بأن أرسل إلى ابنه « ابراهيم » يأمره بأن لا يهاجم الجيش التركي حتى يبدأه بالعدوان .

ولكن نصائح الدول وتهديداتها لم تجد نفعا لدى السلطان الغاضب الخائف فانه تراءى له أن لا ضير عليه إن هو غامر بالبقية الباقية له ، وأبى أن يرضخ للطامات والناثر ولذلك أصر على الحرب وأسرع بإرسال الأوامر إلى « حافظ باشا » ليتقدم بمجيئه ويفتك بالجيوش المصرية ، فأذعن القائد لأوامر السلطان وعبر نهر الفرات وتحصن عند قرية « نصيبين » . أما « ابراهيم » فانه نفذ رغبات والده ، ولما وردت إليه الأوامر برد عدوان الأتراك تقدمت الجيوش المصرية نحو الجيش التركي ، وكانت النتيجة « موقعة نصيبين » في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ ، ولم تدم الموقعة أكثر من ساعتين ، وانتهت بهزيمة الأتراك هزيمة منكرة ، وأصبحت الدولة بلا جيش للمرة الثانية في حروبها مع « محمد علي » . وقبل أن يصل خبر الموقعة إلى الامتانة سكن السلطان محمود الثاني قبره مزودا بخيبة الآمال ، وخلفه على العرش ابنه « عبد المجيد » ولم تزد سنه إذ ذاك على السادسة عشرة وأصبح كل النفوذ في يد « خسرو باشا » الذي تولى منصب الصدارة العظمى .

ولم تقتصر نكبة الدولة على جيشها وسلطانها بل أصابت كذلك أسطولها فبعد بضعة أيام من موقعة « نصيبين » أبحر أمير البحر التركي « أحمد باشا فوزي » بالأسطول العثماني الذي كان موكولا إليه مساعدة « حافظ باشا » إلى الجنوب قاصدا الاسكندرية حيث سلم الأسطول طائعا لمحمد علي ، فدوى ذلك الخبر في العالم دويا مزعجا إذ أضحت الدولة مهينة الجناح لا تستطيع أن تقاوم رغبات « محمد علي » مهما تغالى فيها . وقد اختلف الناس في الدافع الذي دفعه إلى ارتكاب هذا الجرم الفظيع فقيل الرشوة كانت الباعث الأكبر ، وقال « فوزي باشا » نفسه إنه فعل ذلك تخالفا من دسائس الروسيا وحزب الرجعيين وعلى رأسه « خسرو » عدوه اللدود ، وذهب إلى أن هؤلاء هم الذين دسوا السم للسلطان « محمود الثاني »

للتخلص منه ، ولو أنه ثبت كذب هذه الدعوى .

موقف الدول بعد نصيبين

تركيا : رأى خسرو باشا أن يفتح باب المفاوضات مع « محمد علي » بعد الموقعة ، فأسرع بإرسال رسول إلى الاسكندرية كانت مهمته في الظاهر إعلان الوالى بتولية السلطان الجديد، وفي الواقع كان يحمل شروطا للصالح تتضمن إعطاء محمد علي مصر وراثية ، ولكن الوالى تشبث بإضافة حكومة سوريا كذلك .

انجلترا : غضب « بالمرستون » غضبا شديداً لنتيجة الموقعة وأعلن عزمه على مقاومة رغبات « محمد علي » ، وأبدى رأيه في أن الموقعة لن تكسبه شيئاً وقد يخسر بسببها أشياء . وكانت أشد الحوادث وقعاً عليه حادثة الأسطول ، ولذلك فاتح الحكومة الفرنسية في شأنه ليتعاونوا على نزعه من يده بالقوة ، ولم يثنه عن عزمه إلا عدم موافقة فرنسا .

الروسيا : ولم تشترك روسيا في الحرب ضد « محمد علي » ، استناداً على أن السلطان هو الذى بدأ بالعدوان ، فتركته وحيداً أمام القوات المصرية . ولما دارت الدائرة عليه أعلنت أنها ترى عدم تدخل الدول في المسألة مادامت تركية أوربا بعيدة عن الخطر ، كما ترى أنه لا يصح للدول أن تتدخل في الأمر إلا في حالة فشل المفاوضات التى كانت جارية بين الطرفين .

فرنسا : ورأت فرنسا أن الفرصة مناسبة للحصول على أحسن الشروط لمحمد علي الذى أظهرت اهتماماً كبيراً بشأنه ، غير أن اهتمامها بسياستها إزاء روسيا كان أكبر ، فكانت تعمل دوماً على معاكسة السياسة الروسية في الاستانة ، ولذلك انتهزت فرصة إعلان روسيا لسياستها السابقة وعملت على جمع الدول ضدها في المسألة الشرقية ، فاقترح « سولت » (Soult) رئيس وزراء فرنسا على الدول أن تعلن الباب العالى بأن أية مفاوضة بينه وبين « محمد علي » رأساً تعد لاغية في نظر الدول ، فارتاحت انجلترا والنمسا لهذا الاقتراح واعتقدتا

أنه سوف يسهل على الدول حل المسألة الشرقية وكذلك المسألة المصرية . أما روسيا فإنها فطنت إلى أنها هي المقصودة بسياسة فرنسا ولهذا لم تعارض في الاقتراح المذكور ، واشتركت الدول الخمس في تقديم « المذكرة المشتركة » المؤرخة ٢٧ يولية سنة ١٨٣٩ إلى الباب العالي ، بقصد تفهيم السلطان أنها على أتم اتفاق فيما يتعلق بالمسألة القائمة ، وأنها لن توافق على أى صلح يبرم مع « محمد علي » دون علمها ، فقبل الباب العالي المذكرة خاضعاً شاكراً ، ولسكن « محمد علي » غضب عند تقديمها إليه غضباً شديداً لأنها في اعتقاده وضعت السولة تحت حماية الدول العظمى ، وأرسل إلى وكيله في الاستانة يأمره أن يهمل شأن المذكرة ويستمر في المفاوضة بخصوص شروط الصلح . أما فرنسا فانه ساءها اشتراك روسيا في تقديم المذكرة لأنه جاء على غير انتظار منها ، وكان لهذا الحادث أكبر الأثر فيما تلاه من الحوادث . ويعتبر اقتراح فرنسا المتقدم الذكر غلطة سياسية كبرى ، لأن آراءها في تسوية المسألة المصرية كانت تخالف آراء جميع الدول الأخرى .

الفصل الثالث

معاهدة لندن

(يولية ١٨٤٠)

موقف الدول بعد تقديم المذكرة المشتركة : فقبت فرنسا إلى غلطتها وأرادت أن تعمل على ملاقاتها ، فطلبت من إنجلترا أن تبين الأقاليم التي ترى منحها لمحمد علي ، وعلى هذه الصخرة تحطم الوفاق الذي كان سائداً بين الدولتين حتى هذه اللحظة ، فان الخلاف بدأ يدب بينهما لاختلاف وجهة نظر كل منهما إلى « محمد علي » . أما « بالمرستون » فكان من رأيه أن ينسكش « محمد علي » في ولايته مصر فقط على أن تمنح له وراثية لأنه رأى أن السلطان لا يكون في مأمن منه إلا اذا فصلت صحراء سيناء بين أملاكهما . ولكن فرنسا كانت غير راضية عن آراء « بالمرستون » ومقترحاته واقترحت أن يمنح مصر وسوريا وراثيتين . غير أن هذا الاقتراح

لم يرق في عين « بالمرستون » فلم يوافق عليه مع رغبته الشديدة في المحافظة على إبقاء العلاقات الودية مع فرنسا ، غير أنه عاد وأظهر شيئاً من التساهل فعرض على الحكومة الفرنسية أن يمنح « محمد علي » مصر وراثية وكذلك ولاية عكا إلى طرابلس ودمشق بشرط أن تتعهد فرنسا بالاشتراك مع الدول في إخضاعه بالقوة إذا رفض هذه الشروط . وما كان من فرنسا إلا أن وضعت نفسها موضع « محمد علي » ورفضت الشروط المتقدمة محتجة على استعمال القوة ضد والى مصر وأشارت إلى قوته في الشام ، وإلى أنه إذا سمع بهذه الشروط زحف على آسيا الصغرى بنجاح دون أن تستطيع الدول التعرض له في غير البلاد الواقعة على الساحل فيزداد المركز إذ ذاك حرجاً ودقة .

وعندما بدأ الخلاف يظهر بين إنجلترا وفرنسا في خلال هذه المفاوضات الطويلة انتهزت روسيا الفرصة للتقرب من إنجلترا ، وأرسلت بالفعل مندوباً إلى لندن فافض « بالمرستون » في المسألة القائمة وأظهر له موافقة القيصر على خطته بإزاء الأقاليم التي يقترح منحها لمحمد علي ، ولكنهما اختلفا بخصوص مركز روسيا الممتاز في تركيا ، غير أنه لما اشتد النزاع بين إنجلترا وفرنسا وأصرت كل منهما على رأيها ، جاء المندوب الروسي إلى لندن مرة أخرى وأعلن أن روسيا متفقة تمام الاتفاق مع الحكومة الانجليزية وأنها متنازلة عن شروط معاهدة أنكيار سكسكي . فأساء هذا التقرب الشعب الفرنسي وحكومتهم وقامت بحول ذلك ضجة كبيرة ، وسرت روح الاستعداد الحربي في أنحاء فرنسا وسقطت وزارة « سولت » وحلت محلها وزارة « تيير » (Thiers) الذي كان قد عقد النية على مساعدة « محمد علي » مهما كانت الظروف .

وكانت خطة « تيير » ترمى إلى أن يعمل على إبرام اتفاق مباشر بين محمد علي والسلطان ينال فيه الأول كل بلاد سوريا زيادة على مصر . وكان يرى أنه إذا تم مثل هذا الصلح فلا يكون للدول حق التدخل لالغائه ، ولو أنه كان يعلم أن ذلك مخالف لما يحوى المذكرة المشتركة . وقد استاء « بالمرستون » من سلوك فرنسا هذا وعزم على عقد مؤتمر من الدول لحل المسألة دون اشتراكها . غير أن

النمسا وبروسيا كانتا ترغبان في ضم نرفسا للدول ، فاضطر « بالمرستون » إلى عرض شروط جديدة غير أن « تيير » رفض قبولها في مايو سنة ١٨٤٠ وبذلك أضاعت فرنسا على « محمد علي » فرصتين كان يمكنه أن يستفيد منهما . ويظهر أن هذا التشبث من جانب فرنسا يرجع إلى حد كبير إلى تصورها قوة « محمد علي » على غير حقيقتها .

معاهدة لندن (١٥ يولييه سنة ١٨٤٠) : بازاء مسلك فرنسا السالف الذكر وعملها على عقد اتفاق مباشر بين محمد علي والسلطان لمير « بالمرستون » بدأ من الاسراع في عقد المؤتمر خوفا من ضياع الفرصة ، فاستطاع أن يضم اليه النمسا وبروسيا بسهولة . وبذلك اجتمع مندوبو الدول الأربع (النمسا وبروسيا والروسيا وانجلترا) في لندن وأخذوا يدرسون المسألة من جميع وجوهها . وفي النهاية أبرمت « معاهدة لندن » مع الدولة العثمانية في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بدون إشتراك فرنسا . وتتخاصم شروط هذه المعاهدة فيما يأتي :

(١) يمنح « محمد علي » مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ويتعهد باخلاء ما عدا ذلك من أملاك الدولة العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني إلى الاستانة .

(٢) إذا رفض « محمد علي » هذه الشروط يكون للدول الحق في إرغامه على ذلك بالقوة ، ويكون لها الحق في حصر الموانئ المصرية والسورية ومساعدة كل من يريد ترك أملاكه والاقامة في ولايات الدولة الأخرى .

(٣) إذا تقدمت قوات « محمد علي » نحو القسطنطينية وأصبحت هذه في خطر ، كان للدول الحق في إرسال سفنها إلى الدردنيل والبسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق مادامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

(٤) يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء الظروف ذلك .

(٥) تدرض شروط المعاهدة على « محمد علي » فاذا قبلها في مدة عشرة

أيام أعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته . وإذا رفض فمصر فقط ، وإذا رفض ذلك في مدة عشرة أيام أخرى ، نظر السلطان في الأمر من جديد مسترشداً بآراء الحلفاء .

أثر المعاهدة في فرنسا ومصر : ما كادت تصل أخبار هذه المعاهدة إلى فرنسا حتى ثارت ثائرة الفرنسيين من جميع الطبقات ، وشارك الملك وحكومته الشعور العام ، وازداد الصخب وعم الاستياء واعتبروا مسلك الدول جارحاً لعواطف الأمة الفرنسية وماساً بكرامتها ، وسرت الروح الحربية في جميع الأفراد حتى المعتدلين منهم ، وأخذ « لويس فيليب » يهدد أوروبا باطلاق العنان للثورة ، وبدأ « تيير » يفكر في اتخاذ الأهبة الحربية اللازمة لصيانة شرف فرنسا .

ولما عرضت الشروط على « محمد علي » في أرائل أغسطس حنق على الدول واستاء لصرامة الشروط التي عرضت عليه ، ولكنه قابل الخبر بثبات ورباطة جأش ، ورفض أن يرضخ لشروط هذه المعاهدة أولاً وآخراً ، وأخذ يعد المعدات الحربية استعداداً لدفع الطوارئ ، فأمر بجمع جيش كبير واستدعى جيش بلاد العرب وأصدر الأوامر بزيادة تحصين السواحل المصرية الشمالية ، كما أرسل إلى ابنه إبراهيم في سوريا يأمره بتحصين السواحل واتخاذ الأهبة اللازمة لدفع الأخطار . وقد شجع « محمد علي » على سلوك هذا المسلك أمه العظيم في مساعدة فرنسا له ، واعتماده على قوة جيش إبراهيم في بلاد الشام .

محمد علي والحلفاء : لما أصر « محمد علي » على رفض شروط الدول ، أمرت الحكومة الانجليزية أسطولها بمحاصرة موانئ الشام ومصر وقطع المواصلات بينهما ، وكان « بنسبي » قبل ذلك يعمل باستمرار على إثارة القلاقل ضد الحكم المصري في سوريا ، واستعان في هذه المهمة بأحد رجال سفارته وهو « رتشارد وود » (Richard Wood) ، وقد نجح هذا نجاحاً عظيماً فاستمال إليه كثيراً من رؤساء القبائل ووزع عليهم السلاح والمال وأقنعهم بالقيام في وجه إبراهيم . وبالفعل قامت ثورة كبيرة في لبنان استطاع إبراهيم إخضاعها في أول

لأمر ، ولكنها عادت فاشتعل لهيبها من جديد وأتسم نطاقها عند ظهور
ساطيل الحلفاء أمام الموانئ السورية ، فكانت أشد خطراً على الجيوش المصرية
من قوات الحلفاء ، وكانت أكبر سبب في الهزيمة التي لحقت بالجيوش المصرية .
وقد ساعد « وود » في مهمته نجاح « بنسبي » في إقناع السلطان بعزل « محمد
علي » ، وكان لإعلان ذلك أثر يذكر .

وصلت أساطيل الحلفاء بقيادة « ستيفورد » (Stopford) و « نابيير »
(Napier) الانجليزيين أمام « بيروت » في سبتمبر سنة ١٨٤٠ ، وأطلقت
القنابل عليها ، ثم أنزلت جيشاً عثمانياً بالقرب من المدينة . ودافع سليمان
باشا عن المدينة دفاعاً مجيداً ، ولكن سرعان ما وصلته أنباء الهزائم التي لحقت
بالجيوش المصرية وهي في طريقها لإمداد بيروت وغيرها من مدن الساحل ،
فأخلى المدينة وانضم بقوانه إلى إبراهيم ، ووقعت معظم الموانئ في أيدي
الحلفاء الذين حاصروا « عكا » بعد ذلك فسامت بعد ثلاثة أيام . وترجع
سرعة سقوطها إلى حدوث انفجار هائل داخل المدينة في أثناء حصارها مما أودى
بحياة جزء عظيم من قوات المدينة وتخریب جانب كبير من مبانيها . وعلى أثر
تسليم عكا سلمت بعض الثغور الأخرى وأصبح مركز الجيش المصري غاية في
الخرج لاسيما وأن مواصلاته البحرية مع مصر قد قطعت نهائياً وثورة الأهالي
متأججة في بعض الجهات . وقد حزن « محمد علي » حزناً شديداً عند ما بلغه
خبر سقوط عكا ، وكان قد أيقن قبل ذلك بانصراف فرنسا عن مساعدته وذلك
أنه في غضون هذه الحرب بدأت السياسة الفرنسية تتخذ لنفسها مجرى آخر
بالرغم من استمرار الشعور الحربي في البلاد وميل الرأي العام إلى مساعدة
« محمد علي » وتحدي الدول . ويرجع هذا إلى أن « لويس فيليب » لم يكن جادا
في الأمر ، فانه على أثر انتصار الحلفاء في سوريا وتهديدات « بالمروستون »
الشديدة التي كان يوجهها لشخصه وفرنسا إذا قامت ضد الدول ، هدأت ثورة
أفكاره الظاهرة وأسقط وزارة « تيير » وأخذ ينصرف بالتدريج عن
الاستعدادات الحربية ، وبذلك تخلت فرنسا عن « محمد علي » في أخرج الاوقات

بعد أن كانت السبب الأكبر في إصراره على رفض شروط الدول ودخوله في حرب معها .

الصلح النهائي : وبعد سقوط عكا أبحر الضابط الانجليزي « نابيير » بجزء من أسطول الحلفاء إلى الاسكندرية بقصد القيام بمظاهرة بحرية يرغم بها « محمد علي » على الخضوع ، فلما وصل هذا الضابط إلى مصر ، رأى أن يفتاح « محمد علي » في مسألة الصلح فعرض عليه أن يخضع للسلطان ويعيد إليه أسطوله ويأمر بإخلاء سوريا ، وفي نظير ذلك تضمن الدول أن يمنحه الباب العالي مصر وراثية ، ثم هددته بضرب الاسكندرية بالمدافع إذا هو رفض هذه الشروط. ولكن « محمد علي » كان قد استولى عليه اليأس من جراء انهزام جيشه في سوريا علاوة على تخلي فرنسا عن مساعدته وتركه فريسة أمام الدول ، فقبل الشروط المعروضة وأبرم الاتفاق بذلك في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٤٠ . وعلى أثر ذلك أمر ابنه ابراهيم بالاستعداد لإخلاء سوريا ، ثم بعث برسالة استعطاف إلى الباب العالي ، ومن ثم توسطت الدول لدى السلطان ليمنحه مصر وراثية ، فتم ذلك بإصدار فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

فرمان فبراير سنة ١٨٤١ : وتتلخص أهم شروط هذا فرمان في أن الباب العالي يختار إلى مصر من بين أفراد أسرة « محمد علي » الذكور وأولاد أولادهم الذكور وهكذا دون إعطاء أي حق لأولاد البنات ، على أن يذهب الوالي الجديد إلى مقر الخلافة لتسليم فرمان التولية بنفسه . وينص فرمان على أنه لا يجب زيادة عدد الجيش إلى أكثر من ١٨٠٠٠ في وقت السلم وأن ليس للوالي الحق في منح الرتب العسكرية إلا لغاية رتبة (صاغ) وأن يدفع ربع المتحصل من الضرائب إلى الباب العالي وتصرف الثلاثة أرباع الباقية في شئون مصر .

وصدر فرمان آخر في نفس اليوم بتولية محمد علي أقاليم السودان (النوبة وكردفان ودارفور وسنار وجميع ملحقاتها) مدة حياته على أن يقدم حسابا سنويا عن هذه الولايات إلى السلطان وأن يعمل ما في وسعه لإصلاح حالة هذه الأقاليم وساكنيها .

وتألم محمد علي كثيرا من شدة وطأة ماحواه هذا فرمان من قيود وطلب من الدول أن تتوسط لدى السلطان لتخفيف شروطه فقبلت الدول ذلك وأوعزت الى السلطان بالعمل على إرضائه ، وعلى ذلك صدر فرمان آخر في إريل سنة ١٨٤١ معدلا لبعض شروط فرمان السابق . وتناول هذا التعديل حق الوراثة فجعله لأكبر الأولاد الذكور سنا وتناول كذلك سلطة الوالي في منح الرتب العسكرية فأعطاه الحق في منحها لغاية رتبة « أميرالاي » وأوقف العمل بالمادة الخاصة بتقدير الجزية بربع دخل الحكومة إلى أن حددت قيمتها في يونيه من السنة نفسها بثمانين ألف كيس أي ٣٢٠ ر ٠٠٠ جنيه . وقد وافقت الدول على هذا التعديل فصدر فرمان في أول يونية سنة ١٨٤١ يتضمن مواد فرمان الأول مع ما أدخل عليه من تعديل ، وبذلك ترى أن محمد علي نجح في تثبيت أشرته على عرش مصر وإن لم يكن غير ذلك من حروبه وانتصاراته على السلطان . وأصبحت معاهدة لندن هي الوثيقة السياسية التي قام عليها استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٩١٤ ، ولو أنه كان استقلالا مقيدا ببقاء السيادة التركية .

وهكذا انتهت الأزمة في الشرق ، وحاولت الدول بعد ذلك إرضاء فرنسا ، فقبل « جيزو » (Guizot) رئيس وزرائها ذلك بشرط أن تنتهي مخالفة الدول الأربع . فوافق الجميع على ذلك ثم تم اتفاق الدول الخمس على « معاهدة المضايق » وبمقتضاها تقفل البوغازات في وجه جميع السفن الحربية .

سكون العاصفة : كان فرمان يونية حدا فاصلا بين عهدين ، إذ بعد صدوره انكمش محمد علي في ولاية مصر ولم يعد له أمل في فتح أو توسع . وبدأت العاصفة التي أثارها في مصر وفي الخارج تسكن حتى عم الانحطاط والحمول جميع مناحي الحياة في مصر ، من صناعية وتجارية وزراعية وعلمية ، فأقفل كثير من المدارس ونقص عدد المتعلمين من عشرين ألف إلى أحد عشر ألف وأهملت دور الصناعة وقل شأنها حتى أغلق عدد كبير منها ، وضعفت الحركة التجارية وأصاب الزراعة رشاش من فتور عزيمة الإصلاح . ويرجع السبب في وقوف دولاب الحركة الانشائية العمرانية الى ضعف الدافع

الأساسى إلى القيام بها ، وهو تكوين جيش قوى كامل العدد والعدة يستعين به على تحقيق آماله الواسعة . ولكن الأمل قد تحطم ، والجيش قد نقص ، فأصاب القوة المحركة الضعف وبدأ يعلوها الصدا ، وسرت فى جسم الدولة روح الاستياء والحمول .

وأخذ محمد على يحسن علاقاته بالدول الأوربية وظهر أثر ذلك عندما زار ابنه ابراهيم ايطاليا وفرنسا وانجلترا عام ١٨٤٥ للاستشفاء . فقد أحسن الجميع وفادته وقوبل بحماس شديد جدير بقائد عظيم مثله . كما أنه عمل على إزالة سوء التفاهم الذى خلقتة السياسة السابقة بينه وبين الباب العالى ، وأظهره لحسن نواياه سافر إلى الاستانة فى يونيه سنة ١٨٤٦ لتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان فقبول من الجميع بالاكرام الزائد والاجلال الفائق ، وهناك قابل عدوه القديم خسرو باشا فتصافيا ونسيا أحقادهما الماضية . وبعد إقامة قصيرة رجع إلى مصر بعد أن زار مسقط رأسه قوله ولكن حالته الصحية وما أصابه من ضعف عقلى وجثمانى جعله يترك زمام الحكم لحفيده عباس باشا لأن حالة « ابراهيم » الصحية كانت سيئة ولذلك أشار عليه الأطباء بالسفر إلى أورباللمرة الثانية . وفى أثناء غيابه سافر « محمد على » إلى مدينة نابلى « بايطاليا » وهناك وصلته أخبار ثووة عام ١٨٤٨ بفرنسا وخلع الملك « لويس فيليب » من العرش فتأثر لها كثيرا . ولم يلبث أن عاد « ابراهيم » إلى مصر ، وفى يولية سنة ١٨٤٨ صدر فرمان بتوليته بدلا من أبيه ، ولكن المرض لم يعمله على العرش طويلا إذ فاضت روحه فى شهر نوفمبر من السنة نفسها ، وآلت الولاية بعده إلى ابن أخيه « عباس باشا » الذى عاد من مكة وتسلم مقاليد الحكم فى البلاد .

أما « محمد على » فانه بقى بالاسكندرية يعانى آلام المرض ويقاسى ضعف الشيخوخة ومما زاد فى ألمه خبر وفاة ابنه الأكبر « ابراهيم » . واستمر على هذه الحالة الماضية عدة شهور حتى لحقته منيته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، فاتته بموته حياة عظيم من عظماء الشرق ونقلت جثته إلى القاهرة حيث دفنت بمسجده الشهير بالقلعة .

الباب السادس عباس وسعيد الفصل الاول

عباس باشا الاول (١٨٤٨ - ١٨٥٤)

نشأته : هو ابن طوسون بن محمد علي ، تولى الملك في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ ، وكان يبلغ السادسة والثلاثين من عمره ، وقد اهتم جده بأمر تربيته

وتعليمه اهتماماً شديداً
لعظيم محبته له . زوَّج
نشأ كعظم أفراد
الأسرة نشأة حربية ،
ورأينا أنه رافق عمه
ابراهيم باشا في حملته
على سوريا واشترك في
أكثر الوقائع الحربية ،
وأظهر فيها تفوقاً
وشجاعة . غير أن طبيعته
العسكرية وأخلاقه
الجافة كانت من الصنف
الذي لا يتهذب مع السلم ،
فظل جامداً فظاً ،
ومتكبراً متغطرساً
طول حياته .



عباس باشا الأول

سياسته وأعماله :

كان عباس حاكماً مطلقاً مستبداً ، قانونه إرادته ودوافعه هواه ، ولذلك أصبح لشخصيته الجامدة ذات النعرة الجنسية أثر عظيم في طريقة حكمه للبلاد المصرية . وإذا تصفحنا تاريخه رأينا أن سياسته كانت قائمة على قواعد ثلاث ، هي حبه للأتراك وبغضه للأجانب وانصرافه عن الإصلاح .

حبه للأتراك : كان عباس الأول تركيا قبل كل شيء ، فكان تركي في نشأته وشعوره ، تركيا في طباعه وعاداته . والواقع أن عباساً لم يخرج في شعوره هذا وحبه للأتراك عما كان يشعر به نحوهم جده « محمد علي » نفسه ، فانه هذا الرجل العظيم قد بذل جهود الجبابة في رفع شأن المصري ، واسكنه بالرغم من ذلك لم يحل بمخاطره يوماً أن يفضل المصري على التركي ، ولذلك كان جل اعتماده في المهمات الكبيرة على أبناء جنسه ، وهذا بخلاف شعور ابنه « ابراهيم » الذي أصبح بمضى الزمن مصرياً في شعوره وميوله ، وكان لا ينفك يمتدح شجاعة جنوده المصريين وجراتهم ويفخر بأعمالهم ويشيد بذكورهم ، وينسب كل تردد وجبن للضباط الأتراك .

أما عباس فقد دفعه حبه للأتراك إلى جعل أغلبية الجيش المصري منهم ، وذلك لأن كان يعتقد أن المصري لا يصلح للجنودية وأعمال العظمة بل خلق ليلازم الأرض ويفلحها ، ويبقى راضخاً لأوامر الأتراك أسياده وحكامه . وكانت لاعتقاده هذا أثر واضح في حياته الخاصة والعامة ، أما في حياته الخاصة فقد أحاط نفسه بأنظمة تركية بحثة وبحيش من الخدم والمحاسب والموظفين والأتباع الأتراك حتى بات بلاطه بيئة فاسدة للدس والنخيمة والجري وراء المصالح الشخصية البحتة . أما حياته العامة ، وهي حياته الحكومية ، فقد كانت متأثرة بحياته الخاصة التي وصفناها ، إذ لما آلت الأحكام إليه ترك الإدارة ، تتخبط دون مرشد ومعين . وبالرغم من أنه أهمل خطة « محمد علي » وأحل هواه وإرادته محل الدواوين فانه لم يشرف على الإدارة الاشراف الواجب الذي يؤدي إلى حسن سير العمل ، بل إنه بقي في عزلة عن الناس ، وترك الأمور تجري كما تشاء أو يشاء كبار الحكام الذين أخذوا يستبدون بالرعية .

وانتشرت الجاسوسية فأفسدت الأخلاق والأُنظمة الموضوعية . وكان عباس يتحاشى مقابلة المصريين ويرصد العيون على الأشخاص البارزين منهم لأنه كان يسيء الظن بهم ولا سيما عمه وولى عهده سعيد باشا ، ولذلك فقدت الطمأنينة وتعددت السعايات وكثرت الدسائس حتى بات الناس فى خوف وقلق على أرواحهم وأموالهم وأملأهم ، وهاجر كثير منهم بالفعل الى الاستانة . ولما قامت حرب « القرم » بين تركيا وروسيا فى أواخر عام ١٨٥٣ وطلب منه السلطان إرسال حملة عسكرية تشترك مع جيوش الدولة ، قام بأعداد حملة كبيرة لهذه الغاية . ولما أخذت أهبتها للسفر من بولاق ذهب « عباس » بنفسه لوداعها أمام حشد كبير من الناس وألقى فى الجماهير خطابا حماسيا .

كرهه للأجانب : كان عباس الأول شديد الكره للأجانب . وقد يعزى ذلك إلى شدة حقه عليه وقد شاهد بنفسه أنهم يتدخلهم بين « محمد على » والسلطان قضوا على آمال جده الواسعة وحرموه ثمرة انتصاراته العظيمة وتضحياته الجسيمة . ومما زاد حقه عليهم من هذه الوجهة كذلك ما فقدده هو نفسه من الآمال إذ كان قد اشترك مع عمه « ابراهيم باشا » فى حروب الشام وانتصر فى عدة مواقع ، وكان هو القائد للجيش الذى استولى على « أذنة » فولدت تلك الظروف السياسية الضعيفة فى نفسه من جهة الأوربيين ، ولهذا لم يرغب أن يفيد اليوم من حرموه الفائدة بالأُمس . فضلا عن أنه رأى عدم حاجته اليهم لأنه لم يكن يرى ضرورة للأخذ بأسباب المدنية الغربية التى كان يعتقد أنها تسربت إلى مصر قبل أوانها ، فاذا هو لم يكن فى حاجة لتلك المظاهر أصبح فى غير حاجة كذلك الى من كانت مهمتهم الأولى فى نظره القيام بها ، وعلى الأخص عند ما أيقن أن معظم أولئك الأجانب الذين كانوا بمصر حينذاك لم يكونوا إلا من أحتل الأوساط ولا هم لهم إلا جمع الثروة من حوله بكل الوسائل ، ولو أدت شراحتهم إلى خراب البلاد الاقتصادية . واذلك كان يعمل على الدوام على طردهم من البلاد وحرمانهم من الرخص التى كانت تعطى لهم . ثم جعل نفسه بمعزل عنهم لا يقابل

إلا عدداً محدوداً من قناصل الدول مما جعل الكثيرين يذمونهم ويرمونهم بالتعصب،
ومما أحاط حياته بسياج من الغموض .

انصرافه عن الإصلاح . وقفت الدول كما أسلفنا في وجه أمرته ،
فحطمت منهم الآمال وخيبت الأحلام ، ولم يصبحوا بعد فرمان ١٨٤١
وفيههم تلك الروح العالية التي تملى عليهم صنوف الإصلاح ، لأن القوة الدافعة
إليه قد وهنت كثيراً ، فالمطامع الشخصية التي كانوا يبنون منها قصوراً في
الفضاء لم تلبث أن عصفت بها العواصف الدولية فدكت منها البناء . ولما لم
يعد ذلك البناء قائماً لم تعد هناك حاجة إلى دعايمه القوية وهي الجيش . فالجيش
الذي كان محور إصلاحات « محمد علي » والدافع الأول إلى التفكير في تحسين مصر
قد أنقص عدده حسب فرمان المذكور إلى ١٨٠٠٠ ، ولم تعد هناك حاجة حتى
إلى مثل هذا العدد أثر الصدمة القاتلة التي سلبت منهم الغنائم وبذلك ضعفت
القوة المحركة للإصلاح فهبطت تبعاً لذلك حمى هذا الإصلاح في أواخر أيام
محمد علي ، في الفترة ما بين ١٨٤١ و ١٨٤٨ ، فأهملت المدارس وأغلق الكثير من
المصانع وأهمل شأن المعامل حتى أضحي معظمها خراباً . وما عصر « عباس » إلا
متهم لهذه الفترة من حكم جده ، فانه لما تولى أزمة الملك في تلك الظروف القلقة
لم تكن قد استقرت شئون الدولة بعد . ورأى عباس أنه لا يستطيع مقاومة دول
أوروبا فلم يكن حينئذ في حاجة إلى جيوش جرارة يحارب بها ، ولا إلى ترقية
حال الأمة والبلاد ترقية كان لابد منها إذا كان في حاجة ماسة إلى جيش قوي .
لذلك عزم على أن يسلك طريق الهدوء والراحة والسكينة التي كان يعتقد أن
مصر في حاجة إليها بعد تلك الأنواء السياسية المقلقة المفزعة ، ولهذا كله
لم يكثر بالمصريين وأصبح اعتماده على الأتراك والشراكسة ، فتراه أنقص عدد
الجيش كما أنه أغلق المعامل والمصانع والكثير من المدارس ليصرف المصريين
إلى فلاحه الأرض .

وكان « عباس » يرى أن المصري خلق لفلاحة الأرض قبل كل شيء . ويقال
إنه كان في عزمه القيام بمشروعات واسعة لتحسين حال الأرض والفلاح ، غير

أن موته الفجائي بعد حكم قصير لم يمكنه من تنفيذ ما كان يجول بصدوره من رغبات ، ولذلك استمر الفلاح المصري مقيماً على أطيان لا يملك منها شيئاً ، واستمر يزرع مالا نصيب له في اختياره ويجني محصولاً لا يستطيع التصرف فيه ، ولهذا أخذ يقل اهتمامه بالأرض وتضعف رغبته في العمل ويزداد انصرافاً عن الانتاج لاسيما وقد كانت على رأس البلاد حكومة ظالمة ووال مستبد يعصر جسم الفلاح ليحصل على ما يريد من مال يصرفه على ملذاته وتحقيق رغباته الخاصة .

اصلاحاته : غير أنه بالرغم من ذلك قام «عباس» ببعض الاصلاحات في البلاد ، وما يذكر له بالفخر قيامه بمد الخط الحديدي الذي يربط القاهرة بالاسكندرية والذي لم يكن الأول من نوعه في مصر فقط بل في الشرق أجمع . وتعهد بعمله « روبرت ستيفنسن » (Robert Stephenson) مخترع القطر البخارية ، فبدأ أعماله في سنة ١٨٥٢ وأتم المشروع في عهد «سعيد» عام ١٨٥٦ . والحكومة الانجليزية هي التي أوجت اليه بهذا المشروع لمصلحة المسافرين والبريديين أوروبا والهند ، ولهذا عارضت الحكومة الفرنسية فيه ، ولكن بالرغم من ذلك استمر إنفاذه حتى النهاية .

وبلى ذلك تمهيد الطريق بين القاهرة والسويس ، وذلك أن اللجنة التي تألفت سنة ١٨٤٦ لدرس مشروع وصل البحرين الأبيض والأحمر بترعة تخترق برزخ السويس قد وصلت في أبحاثها إلى إمكان تنفيذ المشروع دون خطر ، ولكن بالرغم من ذلك رفض عباس الأول أن ينفذ الفكرة خوفاً من نتائجها السياسية الخطرة ، غير أنه تسهلاً للسفر بين الشرق والغرب عن طريق مصر قام برصف الطريق ما بين القاهرة والسويس رصفاً متيناً ، وجعل عرضه ثلاثين متراً كما أعد على الجانبين اتساعاً قدره متران لسير المشاة ثم حفر بعض الآبار وبني بعض أماكن للاستراحة ، وبذلك أصبح الطريق سهلاً وريحاً تستطيع أن تعبره عربات المسافرين بسرعة .

وقد شجع «عباس» المسيو «ماريت» (Mariette) على البحث والتنقيب عن الآثار ، فوجه هذا عنايته نحو آثار سقارة وكشف بها مدافن العجول

سنة ١٨٥١ ، وبفضل مجهوداته زادت أهمية دار الآثار وكانت مهمة الشأن حتى ذلك الوقت، وأخذت محتوياتها في الزيادة ما بين ١٨٥٣ و ١٨٥٤، ولكن حدث أن زار مصر حينذاك « الأرشيدوق مكسمليان » النمساوى وطلب من الوالى أن يهديه شيئاً من العاديات المصرية فسمح له أن يأخذ ما شاء منها ! فسر الأمير وحزن « مريت » .

وراثه الملك : كان في نية « عباس » أن يغير مجرى الوراثة فيحرم عمه « سعيد » من الملك ويولى ابنه « الهامى باشا » ، ولكن المقادير شاءت غير ما أراد ، إذ قتل في قصره ببنها وكان ابنه غائباً خارج القطر، ولما حاول « الألفى بك » محافظ القاهرة أن ينفذ رغبة سيده فينادى بالهامى باشا والياً على عرش مصر ، اعترضه القناصل واحتجوا عليه ففشل مشروعه وانتهى الأمر بتولية « سعيد » الملك في ١٢ يولييه سنة ١٨٥٤ . وبالرغم من مقاصد الألفى السيئة نحوه فانه صفح عنه وأكّد له ذلك ، ولكن ما كاد الألفى يسمع أول طلقة من المدافع المؤذنة بتولية « سعيد » حتى خر مغشياً عليه وفارق الحياة .

مقتل عباس : تضاربت الاشاعات الكثيرة عن مقتل عباس ، فينسبها بعضهم إلى أسباب سياسية في حين يسنده آخرون إلى تأمر بعض أفراد الأسرة على قتله للتخلص منه . ويقال إن إحدى قريباته — وكان قد أساء إليها — بعثت بخصيين إلى قصره حيث اختبأ ثم انقضا عليه وهو نائم في فراشه فقتلاه خنقاً . وقد أخفى خبر موته عدة أيام ، ونقلت جثته على اعتبار أنه لا يزال على قيد الحياة إلى قصره بالعباسية التى سميت باسمه ، ولم يلبث أن أعلن خبر موته رسمياً ودفن بقرافة الامام الشافعى بالقاهرة .

الفصل الثانى

مجل سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣)

نشأته : ولد « سعيد » فى الاسكندرية سنة ١٨٢٢ ، وهو ابن محمد على وكان فى حدادته موضع عناية والده وحبّه ، لذلك اعتنى بتربيته اعتناء فائقاً قل

أن حطى به غيره من أفراد الأسرة، فأرسله إلى مدارس فرنسا حيث تنقفت مداركه وتربى تربية أهله لتولى زمام الملك. وقد عهد محمد علي إلى المسيو فردنند ديلسبس بأمر الاعتناء به في حدائقه، فقام بالمهمة خير قيام، وكان سعيد في حاجة شديدة إلى الرضاة الدنية لأنه كان بدينا عظيم الجنة.



محمد سعيد باشا

سياسته : وتولى زمام الأحكام عام ١٨٥٤ بعد وفاة ابن أخيه « عباس الأول ». ولم يكن ذا شخصية قوية بل كان سهلا لين المربكة لاسباب مع الأجانب الذين عرفوا كيف يستغلون هذه النقطة الضعيفة في أخلاقه لمصلحتهم . غير أنه بالرغم من ذلك نستطيع ان نعتبر عصره بوجه عام عصر تقدم ورفق ، وإن كان خلوا مما يستلفت النظر لعظمته أو خطورته ، خلوا من كل مظاهر الأبهة والظهور فكان عصر هدوء وسكون ونحسن بطنه ، لأن « سعيد » لم يكن كأي يه بروم

العظيمة والتوسع ولكنه كان يحب الشعب والبلاد ، ولذلك اجتهد في عمل كل ما يؤدي إلى سعادة القطر ، وأخذ يعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى تدمير الشعب وأناته ، ويجتهد في تخفيف العبء الثقيل الذي رماه « محمد علي » على كاهل الفلاح بسبب حروبه المستمرة وشدة حاجته إلى الجند والمال. وجرى « سعيد » في طريقة حكمه للبلاد على سياسة هي نقيض سياسة سلفه « عباس » فكان يحب المصريين ويكره الأتراك ويميل للأجانب .

حبه للمصريين . وقد نشأ حبه للمصريين من اختلاطه بهم كثيراً منذ حداثته ، لأن أباه كان يعدّه لقيادة البحر واستدعى ذلك اختلاطه بطائفة من أبناء الشعب منذ صغره فولد هذا الاختلاط في نفسه ميلاً شديداً للبلاد وأبنائها . وكان لذلك ينخر بمصريته ويعمل كل ما في وسعه لترقية البلاد وتهذيب العنصر الوطني وتقويته ليحل المحل اللائق به في بلاده ولهذا كانت اصلاحاته الواسعة بعيدة الأثر متينة الأساس حتى عد عصره بحق عصر الفلاح الذهبي .

وقد عبر « سعيد » عن هذا الشعور في إحدى خطبه قائلاً : « ... إني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجدته مظلوماً مستعبداً لغيره من أمم الأرض . فقد توالى عليه دول كثيرة وبما أنني أعتبر نفسي مصرياً رأيت أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذه حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل » .

كرهه للأتراك : كان « سعيد » ينقم على الأتراك والشراكسة أشد النقمة . ويروى عنه أنه قال مرة : « إني أود أن أعرف ماهي العروق والشرابين التركية والشركسية في لا أفتحها وبذلك أخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت ! » . وقد يعزى هذا إلى الأثر السيء الذي تركه في نفسه ذلك النزاع المقلق بين أبيه والسلطان ، وكان لا يزال شاباً يجري في دمه حماس الشباب وتهوره ، ولهذا استغنى عن كل بطانة « عباس » التركية واتخذ له حاشية خاصة من المصريين . وللسبب عينه جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية بعد أن كانت التركية ،

وطهر الجيش من العناصر التركية والشركسية ما أمكن وصبغه بالصبغة الوطنية، وكان أول حاكم نظر بعين العطف الى رجال الجيش من المصريين وقرر إباحة ترقية العسكري من تحت السلاح الى أرقى مناصب الجيش، وبهذه الوسيلة استطاع «عرايى» ومن على شاكلته أن ينفذوا إلى أعلى المراتب فى الجيش وهى التى كانت قاصرة على الأتراك والشراكسة .

ميله للأجانب: أما الأجانب فكان «سعيد» يكرم مشواهم ويحسن وفادتهم ويميل إلى عشرتهم مما كان سببا فى إضاعة شىء من هيئته . وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تربيته الفرنسية وكذلك إلى رغبته الخاصة فى الاستعانة بهم لتحسين أحوال البلاد ، فزاد عددهم عن ذى قبل وكثر اختلاطهم بأفراد الشعب وقد شجعهم هو نفسه على ذلك بالاكتاف من مقابلاته لهم والتحدث معهم فى مختلف الشؤون ، غير أن معظم تلك الطوائف الأجنبية التى نزحت إلى مصر فى ذلك الوقت لم تكن من الصنف الذى يتعفف عن السلب واستغلال الظروف لمصلحته الشخصية دون الاكتراث بالمصلحة العامة ومصلحة أبناء البلاد ، لهذا فانه يعاب على سعيد تساهله فى معاملة أولئك الأجانب الذين بدأوا منذ عصره يعملون على استنزاف الثروة المصرية بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة .

أهم أعمال سعيد

الإصلاحات الإدارية : وتتلخص هذه الإصلاحات فى الإشراف على الحكام الذين كانوا يستبدون بالرعية ويسومونهم الخسف وسوء العذاب بحكم مراكمهم . ولكى يحصر سلطة مشايخ البلاد ويبيد الطائفة فى نفوس الناس جعل الخدمة العسكرية حسب «ترتيب المواليد» كما أنه جعل مدتها قصيرة لكيلا يحرم الأرض من الأيدي العاملة . ولم يشأ أن يترك الناس تحت رحمة الحكام فى جمع الضرائب والعوائد فأمر بتحديد المطلوب من كل فرد وتقييده فى دفاتر خاصة ، وتوحي هذا الإصلاح بالغاء وظائف المديرين وجعل المأمير ومشايخ البلد تحت سلطة وزارة الداخلية مباشرة .

وفي فبراير سنة ١٨٥٧ أصدر « سعيد » أمرا بتحويل بعض دواوين أبيه الى نظارات، فأنشأ نظارات ثلاث هي الداخلية والمالية والحربية ، كما أنه أنشأ « مجلس الحكومة » وأسند رياسته إلى الأمير اسماعيل ، وتتناول دائرة اختصاصاته وضع اللوائح الادارية وفحص جميع القرارات والأعمال المهمة قبل أن تعرض على الوالى . وحصل « سعيد » على إذن من السلطان يعطيه حق تعيين القضاة فى أنحاء البلاد ، وكان هذا من حق قاضى القضاة التركى ، وبهذه الطريقة استطاع وضع القضاء تحت رقابة الحكومة فبدأت تتحسن حالته نسبيا . وفى الواقع أخذت حالة الادارة العامة فى التطور والتقدم بعد أن اختل درلابها فى أيام « عباس » .

الجيش والبحرية : وكان اهتمام سعيد بالجيش شديدا ، ويعزى هذا الى اعتقاده أنه ما هر فى فنون الحرب وأساليب القتال ، ولذلك كان على الدوام يستصحب معه جيشه فى تنقلاته من جهة الى أخرى ، واتخذ نقطة القناطر الخيرية معسكرا للجيش لاعتقاده أنها مناسبة للدفاع عن البلاد فى حالة أى هجوم عداوى ، كما أنه كان كثيرا ما يقيم بجيشه فى صحراء مريوط . ومن حسناته أنه حافظ على صبغة الجيش الوطنية التى كاد يقضى عليها « عباس » كما يرجع اليه الفضل فى فتح الطريق واسعا أمام المصريين ليترقى الاكفاء منهم إلى أكبر مناصب الجيش . وكان شديد الحرص على صحة جنوده وراحتهم فكان يقدم لهم أجود الطعام وأنخر الملابس ، « وكان دائما يغير أزياءه إلى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أفخر الملابس من قطنية وصوفية ونخيش بالقصب ومخلى بالفضة والذهب ، وعلى طرايدشهم الفرجيات . وكانت مناظر فرسانه المدرعة والمزودة تشبه أنخر جنود أوروبا » . ولا شك أن النفقات الباهظة التى صرفها على الجيش ومعداته كانت سببا هاما من أسباب ارتباك الحالة المالية فى عهده .

أما اهتمامه بالبحرية فلم يكن أقل من اهتمامه بالجيش وهو الذى كان يعده والده لقيادة البحر ، ولذلك انتهز فرصة عودة الأسطول المصرى الذى اشترك فى حرب « القرم » وعزم على إنشاء بحرية قوية ترفع شأن مصر ، فأراد إصلاح

السفن العائدة وبناء سفن جديدة ولكن الدول أوعزت إلى الباب العالي بمنعه من إنشاء بحرية مصرية لما عسى أن يكون فيها من خطر على سيادته كما حدث بالفعل في أيام « محمد علي » ، فأصدر السلطان أوامره بمنع « سعيد » من تنفيذ مشروعه وإخلاء سبيل ضباط أسطوليه .

الملاحة وطرق المواصلات : عمل « سعيد » جهده في تسهيل وسائل المواصلات في أنحاء القطر فهد كثيرا من الطرق الزراعية ، وبني الجسور والقناطر وزاد في طول السكك الحديدية المنشأة في القطر ، وعمل على تسهيل الملاحة في النيل والترع الكبرى ، وعلى الأخص ترعة المحمودية التي شقها « محمد علي » عام ١٨١٩ ، فانها كانت إذ ذاك في حالة سيئة من جميع الوجوه ، ونظرا لأهميتها للزراعة والملاحة وال عمران اهتم بشأنها وأمر بنزحها فنزحت في مدة شهر .

ولكن اتساع نطاق التجارة الداخلية وكذا الخارجية دفعه الى تأسيس شركتين احدهما نيلية والأخرى بحرية . أما الأولى واسمها « الشركة المصرية لقيادة السفن بالبخار على النيل والترع المصرية » فصدر أمر الوالي بتأسيسها في ٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤ ، وكانت مهمتها جر السفن التي تحمل صادرا أو واردا في النيل والترع المصرية بناء على رغبة أصحاب الشأن وبأجور خاصة تقررها الحكومة . ونظير الحصول على هذا الامتياز تعهدت الشركة بإنشاء طلمبات نارية في العطف ، لتمد ترعة المحمودية بالمياه التي تجعلها صالحة للملاحة على الدوام ، وتروى عشرين ألف فدان ريا صيفيا ، ثم لتزويد الاسكندرية بالماء اللازم . وأما الثانية ودعيت « المجيدية » إكراما للسلطان « عبد المجيد » فانها تأسست بفرمان سلطاني صدر في سنة ١٨٥٧ وكان الغرض منها نقل المتاجر في البحر الأحمر حتى الخليج الفارسي ، ثم نقل الحجاج نقلا سريعا منظما ، وكذلك للاتصال بالسفن التجارية التي بالبحر الأبيض المتوسط ، وبذلك تقوم بربط سواحل الدولة وينقل البريد والبضائع والمسافرين بين نفورها .

بدأت الشركتان العمل وكانتا أول ما تأسس من نوعهما في القطر المصري ، ولكن للأسف لم تلبثا طويلا حتى تطرق اليهما الخلل وارتبكت أحوالهما وخسرتا

بالفعل جانباً كبيراً من رأس مالهما ، وكانت حالتهما تنذر بالخراب عند ماتسليم اسماعيل زمام الحكومة .

وعرضت شركة « المساجيرى ماريتيم » (Massagerie Maritimes) على «سعيد» مشروع اصلاح كبير فى ميناء السويس ، وإنشاء حوض عائم لتصليح السفن ، وبعد تردد قبل الفكرة واتفق معها على القيام بتنفيذها عام ١٨٦١ ، وبدأ العمل بالفعل فى الميناء عام ١٨٦٢ ولكنه لم يتم إلا فى عهد اسماعيل ، وفتح الحوض المذكور سنة ١٨٦٦ .

الزراعة والفلاح : وأهم إصلاح قام به «سعيد» خدمة للفلاح والزراعة إصداره «قانون الأراضى» عام ١٨٥٨ ، وهو الذى وزعت بمقتضاه الأراضى على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ليتصرفوا فى زرعها حسب ما يشتهون . ثم أمر «سعيد» بتقييد هذا التوزيع فى سجلات خاصة لمعرفة أصحاب الأراضى وإثباتاً لملكيتهم ، ولو أن الملكية التى منحها لهم لم تكن كملكية اليوم ، لأن الاعتقاد السائد حينذاك يشير إلى أن المالك الحقيقى لكل الأراضى هو السلطان . ولكنه منحهم حق التصرف فيها بالبيع أو الرهن على أن تكون «أثريتها» لاهى نفسها موضوع ذلك التصرف . وكان طبيعياً أن ساعد هذا القانون على إنعاش الزراعة وأدى إلى اعتناء الفلاحين بأراضيهم ، لأنهم أصبحوا يستفيدون من كل إصلاح يقومون به فيها على الدوام .

ولكى يخفف العبء عن كاهل الفلاح ويقيه شر الطماعين من الجباة وخلافهم ، أمر سعيد بتعديل أوقات جمع الضرائب وجعلها تتناسب مع زمن المحاصيل ، كما أمر بتحديد قيمة الضرائب نفسها وتقييدها فى سجلات خاصة . وكذلك ألغى «سعيد» النظام التضامنى لما كان فيه من غبن وظلم ، فقد كان يقضى هذا النظام بوجوب تضامن أهل القرى والمراكز المتجاورة فى دفع الضرائب للحكومة بحيث إذا عجز سكان قرية أو مركز عن دفع ما عليهم منها قام جيرانهم بدفع ذلك على سبيل التضامن . وتنازل عن جميع المتأخرات التى كانت على النواحي ، كما تنازل أخيراً عن الاحتكار التجارى وأصبح الفلاح يزرع ما يشاء ويبيع محصوله

انى شاء ، على أن يدفع الأموال الأميرية نقداً . ثم اتبع طريقه التجاوز عن الضرائب السنوية المقررة على أى بقعة لم تبلغها مياه النيل . ولكن بجانب ذلك نرى أن سعيداً قصر في الاعتناء بوسائل الري . ويظهر أن جسامه المشروع من تطهير الترعى التى أنشأت في أيام أبيه ، إلى وجوب شق ترعى جديدة ، جعلته يحجم عن التوسع في هذا الباب ، ولذلك كانت الزراعة عند موته في حاجة شديدة إلى العناية والاصلاح .

التجارة : أصبحت التجارة حرة منذ أن ألغى « سعيد باشا » الاحتكار ، فانه سمح للفلاح أن يزرع أى محصول يختاره لنفسه ، وهو حر في بيع محصوله أنى شاء ولمن يشاء ، كما أنه جعل التجار أحراراً في اختيار الوسائل التى ينقلون بها محصولاتهم براً وبحراً . وألغى عموم الدخوليات والجمارك الداخلية التى كانت عقبة في سبيل انتشار التجارة ، لأنها ترفع أثمن البضائع . ثم أنشأ بورصة مالية في الاسكندرية كثرت المضاربات فيها بسبب صعود أسعار القطن عام ١٨٦٢ نتيجة لنشوب الحرب الأهلية بأمريكا ، فسببت هذه السياسة رواجاً كبيراً كان من نتائجه انتقال التجارة الداخلية إلى أيدي الوطنيين الذين استطاعوا أن يحلوا محل التجار الأجانب في داخلية البلاد ويضعوا أيديهم على مجرى التجارة . وقد ساعدتهم على ذلك معرفتهم لغة البلاد وطباع أهلها وعاداتهم ، ثم قناعتهم في الماء كل والملبس والكسب ، فكانت معظم المراكب التى تجتاز المحمودية والنيل أو كلها مشحونة ببضائع لتجار من الوطنيين ، الذين كانوا يبيعونها نقداً للتجار الأجانب بالاسكندرية . ومما يدل على انتعاش حالة الفلاح إذ ذاك تحسن حالته المالية ، فقد روى أحد التجار الأوربيين في أواخر عام ١٨٥٦ أنه دفع أربعة جنيه إلى امرأة مصرية رثة الملابس حافية القدمين ثمناً للسلع التى اشتراها منها .

وكانت مصلحة الجمارك في حالة مختلة لأنها كانت تعطى في عهد « محمد على » التزاماً نظير مبلغ معلوم يدفعه الماتزم ، فرأى سعيد أن يصلح من شأنها بجعلها مصلحة أميرية مستقلة وإلغاء نظام الالتزام . غير أنه بالرغم من ذلك لم تستقم

أمور المصلحة ، لأن وظائفها كانت تباع ، وكانت مرتبات الموظفين صغيرة يدفعهم إلى قبول الرشوة ، ولأن التهريب كان كثيراً ومنظماً . وقد ساعد على ذلك جسارة المهربين من الأجانب واحتماؤهم بالامتيازات .

السودان : فكر « سعيد » كذلك في إصلاح شئون السودان ، فترك مصر في نوفمبر سنة ١٨٥٧ للقيام برحلة في أنحائه يتفقد فيها أحواله بنفسه ، وما كاد يدخل أرض السودان حتى أنهالت عليه العرائض منفعمة بالشكوى من جميع طبقات السكان ، فأثر ذلك في نفسه تأثيراً شديداً جعله يبكي لسوء حال الرعية ، بل جعله يفكر في وقت من الأوقات في التخلي عن السودان . ولكنه عاد وتشجع ، وعزم على السير به في طريق التقدم . وواصل سيره حتى بلغ الخرطوم في ١٠ فبراير سنة ١٨٥٨ ، وقابل أعيان البلاد وأظهر لهم نواياه الطيبة ورغبته الشديدة في الإصلاح . وبالفعل أمر بأجراء عدة تعديلات إدارية ، فقسم السودان خمس مديريات ، وجعل كل مديرية مستقلة عن الأخرى وترجع في أحكامها إلى مصر . كما أمر بتنظيم البريد بين الخرطوم والقاهرة على الهجن بطريق كروسكو ، وبتخفيض الضرائب وعدم جمعها إلا بعد الحصاد واهتم « سعيد » بأمر إبطال تجارة الرقيق فأمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سوباط لمراقبة هذه التجارة والوقوف في وجهها . ولكن النخاسة كانت منتشرة في هذا الوقت انتشاراً كبيراً فلم تأت مجهوداته بالثمره المطلوبة . واستمرت هذه التجارة بالرغم من إبطال الحكومة المصرية أسواق الرقيق الرسمية بالقاهرة والاسكندرية وطنطا وغيرها من البلاد .

وفي أواخر عهد « سعيد » تحسنت أحوال السودان نسبياً ، وأخذت إدارته تنتظم والأمن ينتشر والطمانينة تسود نوعاً ما ، فتشجع الكثير من الأوربيين على القيام برحلات علمية جغرافية في ربوعه . وأهم هذه الرحلات الرحلة التي قام بها « صمويل بيكر » (Samuel Baker) « وسبيك » (Speke) « وجرانت » (Grant) إلى منابع النيل سنة ١٨٦٢ . وقد وصلوا إلى البحيرتين ولتين سموها « ألبرت » و « فسكتوريا » إكراما لفكتوريا ملكة إنجلترا وزوجها البرنس ألبرت .

غلطات سعيد

اهمال التعاليم : مما يلفت النظر في عصر سعيد ، انصرافه عن تعليم الشعب مع ما عرف عنه من شهيد محبته له ، ومن تقديره للعلم في ذاته والمتعلمين . ويعزى هذا إلى نزعته الأوتوقراطية ، وحبه جمع السلطة في يده والتصرف في شئون البلاد بنفسه دون مكابرة أو معارضة من رعاياه . ويدل على ذلك ما أجاب به يوماً مربيه السويسري عند ما طلب إليه إعادة فتح المدارس التي أغلقها عباس قائلاً : « لماذا نعلم الشعب ؟ السكى يتعذر علينا حكمه ؟ دع القوم في جهلهم ! فالأمة الجاهلة أسلس قياداً من الأمة المتعلمة » . ويظهر أنه كان يعتقد أن مهمة الإصلاح تكون سريعة وهينة إذا تركت له وحده للقيام بها ، ولذلك ألغى « ديوان المدارس » عند توليه الحكم . غير أنه عاد وأظهر اهتماماً خاصاً بمدرسة الطب ، فوضع لها أنظمة جديدة ، واحتفل بافتتاحها احتفالاً عظيماً في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٦ ، كما أنه كان يساعد المدارس الأجنبية التي أسستها الارسانيات المذهبية في البلاد . ولما كان مغرماً بالجيش والفنون الحربية لم يسعه أن يهتم بالتعليم العسكرى ، ولذلك نظم مدرسة القلعة الاعدادية في أغسطس سنة ١٨٥٦ . وفيما عدا ذلك لم يكثر بأمر التعليم حتى ساءت حالته كثيراً عما كانت عليه في زمن سلفه ، وأصبح عدد المتعلمين في أواخر عهده لا يتجاوز بضع مئات ، في حين أن ميزانية التعليم انحطت في أيامه فلم تكن أكثر من ستة آلاف جنيه عام ١٨٦٢ .

المبالغة في إكرام الأجانب : كان « سعيد » يميل إلى الأجانب ويختلط بهم كثيراً ، مما شجع عدداً كبيراً منهم على النزوح إلى مصر لاستغلال الوالى وحكومته ، فكثيراً ما كان يمنحهم امتيازات ، لهم منها الغنم ولمصر الغرم . ولم يكن لهم ضماير تؤنبهم على ما يأتون من نهب وافتئات على حقوق البلاد التي يعيشون من خيراتها ، فكانوا قطيعاً من الذئاب ، همهم إشباع أطماهم الاقتصادية . من ذلك أن شكاه يوماً أحد أصدقائه الفرنسيين من أن

الحكومة قدرت نمن أعمال قام بها بليرات إيطالية وأن هذا مجحف بحقوقه ويلحق به ضررا بليغا ، فقال له سعيد «دعهم يقدرون لك إداً بليرات انجليزية!» غير مكترث بأن الليرة الانجليزية تساوى الايطالية خمسا وعشرين مرة ! وكان المتعهدون بتوريد حاجات الحكومة أو حاجاته الخاصة يغشونه ويسرقونه ، وهو لا يتحرك لا يقاف تيار أطماعهم وجشعهم .

وقد شجع مسلكه هذا على تدخل القناصل في شئون الدولة بطرق مختلفة ، فأصبحوا يشجعون السفلة من رعاياهم على اقتناص الأموال من الحكومة بكل الوسائل . ومن غريب الأمر أن معظم القناصل في ذلك الوقت كانوا يقتسمون هذه الأرباح المسلوقة مع هذه الفئة الطاغية ، حتى كثرت مطالبة الأجانب للحكومة على السنة قناصلهم بتعويضات عن أضرار وهمية ، وأصبح المتعهدون عند التعاقد مع الحكومة على إنجاز عمل من الأعمال لا يرمون إلى القيام بهذا العمل ، بل إلى انتحال المعاذير وخلق الأسباب لوقفه ومقاضاة الحكومة بتعويضات جسيمة تدر عليهم الربح الوفير .

الدين : كان سعيد أول من فتح باب الاستدانة المشؤوم من البيوت المالية الأجنبية ، ففي أواخر حكمه عقد قرضا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، هذا إلى جانب دينه السائر الذي بلغ حوالى العشرة ملايين جنيه . ويرجع ذلك إلى سوء إدارته المالية ، وإلى شدة إصرافه وتبذيره ، فما يروى عنه أنه أتفق أكثر من سبعة ملايين من الفرنكات في زخرفة حجرة واحدة . وفي سنة ١٨٥٩ ذهب لزيارة سوريا وأقام في بيروت ثلاثة أيام كان فيها ضيفا على عظماء المدينة ، وكان ينثر الذهب على الناس في الطرقات . وقد أتفق الأموال الطائلة على جيشه وعلى شراء المعدات الحربية المختلفة التي لم يكن هناك دافع شديد إلى اقتنائها . وقد أدى سوء إدارته إلى ارتباك الحالة المالية في أواخر أيامه ارتباكا اضطره إلى بيع أثاث بعض قصوره ، وإلى التوقف عن دفع مرتبات الموظفين . والتجأ في آخر الأمر إلى طريقة غريبة في بابها ، وهى إصدار أوراق مالية كانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية . ولسكن عندما كان يذهب حاملا هذه

الأوراق إلى الخزينة لتحصيل قيمتها كانوا يعاملون معاملة قاسية ، وكانت تتوقف الخزينة عن الدفع لعجزها ، مما أدى في النهاية إلى هبوط قيمة هذه الأوراق في السوق ، وأخذ عددها في الازدياد حتى أصبحت لها سوق خاصة بها.

القناة : في سنة ١٨٥٤ منح « سعيد » المسيو « فردينند ديلسبس » امتياز شق قناة في برزخ السويس ، توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر وكان لهذا العمل الجريء أثر سيء في حالة مصر كما سيجىء . وبالرغم من هذه الغلطات التي يؤسف لها ، والتي كان لها أثر بعيد في تاريخ مصر الحديث ، يعتبر عصر سعيد بوجه عام عصر هدوء وإصلاح انتهى بموته في ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ بالاسكندرية حيث سكن مقره الأخير .

الفصل الثالث

قناة السويس

فكرة توصيل البحرين : إن فكرة توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر فكرة قديمة ظهرت في كل عصور التاريخ ، فان نظرة بسيطة إلى موقع البحرين تؤدي بالطبيعة إلى هذه الفكرة ، ولكن يظهر أن فكرة توصيلهما مباشرة بقاء واحدة كانت صعبة التحقيق في العصور الأولى ، ولذلك لجأ الحكام في العصور القديمة والوسطى إلى توصيل البحرين بطريق النيل ، ففي أيام « سيتي الأول » في عام ١٣٨٠ ق.م. حفرت ترعة « سيزوستريس » لتحقيق هذه الغاية ، فكانت تخرج من النيل عند « بوسطه » وتجرى مخترقة وادي الطميلات الواقع في مديرية الشرقية ثم تصب في البحر الأحمر . وبقيت هذه الترعة مستعملة زمنا ، ولكنها أهملت بعد ذلك حتى غدت غير صالحة للملاحة ، وبقي هذا شأنها حتى أتم « بطليموس الثاني » حفرها من جديد إلا أنها مالبثت أن أهملت وطمس مجراها ، واستمرت كذلك إلى أن استولى « عمرو بن العاص » على مصر سنة ٦٤١ ، ولما طلب اليه « عمر بن الخطاب » إرسال الميرة إلى الحجاز لتخفيف وطأة القحط هناك ، استأذنه في توصيل البحرين من « الفرما » إلى

« السويس » فلم يأذن له بذلك ، وإنما أذن له بإعادة فتح الترع القديمة ، فأتم حفرها وسماها « خليج أمير المؤمنين » واستمرت مسلوكة حتى أمر « أبو جعفر المنصور » بدمها عام ٧٧٠ م.

من هذا نرى أن الفكرة القديمة تحققت بتوصيل البحرين بطريق النيل فقط . أما الفكرة الحديثة فكانت ترمى إلى وصلها بطريق مائية مباشرة . وأول من اهتم بتنفيذ هذه الفكرة جدياً « نابليون بونابرت » بعد استيلائه على مصر بحملته الشهيرة عام ١٧٩٨ ، فانه ذهب بنفسه إلى البرزخ الواقع بين البحرين ليشرّف على أعمال الفحص والدرس . غير أنه لم يقدر له أن ينفذ المشروع لغلطة وقع فيها مهندس الحملة « لاير » (Lépère) أدت إلى اعتقاده بأن سطح البحر الأحمر أعلى من سطح البحر الأبيض بتسعة أمتار ، وشاعت هذه الغلطة وآمن بها الكثيرون ، حتى أنهم فكروا في عدة مشروعات أخرى لتنفيذ الفكرة باعتبار أن رأي « لاير » صحيح . ولكن « محمد علي » رفض أن يأخذ بهذه الاقتراحات خوفاً على البلاد من الخطر الأجنبي . غير أن تلك الغلطة الشائعة أصححت نهائياً في أواخر عهد « محمد علي » ، عند ما حضرت إلى مصر لجنة فنية من أوروبا عام ١٨٤٦ لإعادة درس الموضوع ، ووجدت أن البحرين في مستوى واحد ، غير أن « محمد علي » كان يخشى مغبة المشروع فلم يعمل على تنفيذه .

مشروع « ديلسبس » (Ferdinand de Lesseps) : كان المسيو



« فرديناند ديلسبس » نائبا للقنصل الفرنسي بالاسكندرية في عهد « محمد علي » وكان شديد الميل لتنفيذ مشروع قناة تشق برزخ السويس لتوصيل البحرين ، وكانت له صلة متينة بسعيد باشا ، فلما ولي هذا حكم مصر أقبل عليه ديلسبس وأخذ يحسن له فكرة القناة ، والفوائد الجمة التي تعود على مصر من إنشائها ، فأعطاه إذنا ابتدائياً بحفر القناة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، ولكنه كان

كثير التردد في الموضوع ، ولهذا كان ديلسبس يلازمه كثيرا ليبعد عنه التأثيرات الأخرى العدائية . واستشار « سعيد » قنصل إنجلترا في الموضوع ليرى موقف حكومته بازائه ، غير أنه لما كانت فرنسا وإنجلترا في هذا الوقت حليفين في حرب القرم ، لم يستطع القنصل إعطاءه رأيا صريحا . ولما كان ديلسبس دائم الإلحاح عليه ومتين المصلحة به ، نجح في رغبته ، وأمضى عقد الاتفاق في يناير سنة ١٨٥٦ .

وتتلخص أهم شروط هذا الاتفاق فيما يأتي : (١) تمنح الشركة حق الانتفاع بالقناة لمدة تسعة وتسعين سنة من السنة التي تفتح فيها (٢) تصبح القناة بعد ذلك ملكا للحكومة المصرية بكل محتوياتها (٣) تتعهد الشركة بحفر قناة تستمد ماءها من النيل قرب القاهرة وتمد جهات القناة بالماء العذب على أن تعطى الحكومة نظير ذلك كل الأراضى اللازمة للعمل والبناء دون مقابل وتكون معفاة من الضرائب ، كما أنه يكون للشركة الحق في أن تتقاضى أجرا ممن ينتفعون بماء هذه الترع (٤) يكون للشركة حق استغلال مناجم الحكومة ومحاجرها بلا أجر (٥) تعفى واردات الشركة من كل مكوس وضرائب جمركية (٦) تتعهد الشركة بانجاز الترع في مدة ست سنوات إلا إذا طرأ طارئ قهرى حال دون ذلك (٧) تقدم الحكومة المصرية أربعة أخماس العمال اللازمين للعمل على أن يعمل الترتيب اللازم لتغيير العمال كل ثلاثة أشهر (٨) تكون الشركة مصرية خاضعة لقوانين البلاد (٩) تتقاضى الشركة رسم المرور في القناة باعتبار عشرة فرنكات عن كل مسافر ، ومثلها عن كل طن من حمولة السفن (١٠) يخصم من الأرباح ٥٪ لفوائد أموال المساهمين ، ومثلها للاحتياطي ، ثم تقسم الأرباح الباقية بعد ذلك بنسبة ١٥٪ للحكومة المصرية و ١٠٪ لمؤسسى الشركة و ٧٥٪ للمديرين والعمال وما تحتاجه القناة من نفقات .

هكذا تم الاتفاق بين ديلسبس وسعيد ، ولكن كان من الضروري لسريانه من الحصول على موافقة الباب العالي ، ولذلك يعم ديلسبس وجهه نحو

القسطنطينية ، ولكنه وجد العقبات قائمة في طريقه. ويعزى ذلك إلى تحريض إنجلترا لعدم رضاها عن المشروع ، فلما كانت تعتقد أنه يلحق ضرراً بليغاً بمصالحها في الشرق ، لأن حفر هذه التربة يجعل كل الممالك الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أقرب منها إلى الشرق ، في حين أن طريق رأس الرجاء الصالح يجعل إنجلترا أقرب الدول إلى الهند إذا استثنيت إسبانيا والبرتغال وهما ليستا ذاتي قوة يعتد بها ، ولهذا كانت شديدة الخلق على المشروع ، وبفضل معاضدتها رفض الباب العالي الموافقة على الاتفاق .

غير أنه حدث في أثناء ذلك ثورة سنة ١٨٥٧ في الهند ، وكانت ثورة هائلة هددت السلطة البريطانية في تلك البلاد بالانحلال والتدهور . وحينذاك رأى كثير من كبار ساسة الانجليز فائدة التربة لمصالح العالم عامة ، وللمصالح البريطانية خاصة ، لأنها تقرب المسافة بين إنجلترا والهند بقدر عظيم ، ولهذا بدا اهتمام الدوائر الصناعية والتجارية بالمشروع وهبوا يعضدونه ، وبذلك تهيأ لديلسبس جو صالح في إنجلترا لنشر الدعوة فيها وبسط فوائد التربة للرأي العام البريطاني . ولما ذهب إلى إنجلترا لهذه الغاية وللتغلب على معارضة الحكومة البريطانية قوبل أحسن استقبال وصادف نجاحاً كبيراً في كسب عدد كبير من الشخصيات البارزة إلى جانبه . ولكن « بالمرستون » كان صعب القناة لا يلين ، واستمر يعارض المشروع إلى حد أن صرح لديلسبس نفسه أنه وسيلة تريد أن تتخذها فرنسا للتدخل في الشرق .

عاد « ديلسبس » من إنجلترا وكله حزم وعزم لمواصلة السعي في أوروبا لتنوير الرأي العام ، وكان لقرابته من الامبراطورة « يوجيني » أثر كبير في نجاحه في الحصول على موافقة الباب العالي على المشروع عام ١٨٥٨ . عند ذلك بادر « ديلسبس » بفتح باب الاشتراك في أسهم شركة القناة التي جعلها ٤٠٠.٠٠٠ سهم ، وجعل ثمن كل منها خمسمائة فرنك . وكان إقبال الناس على شراء هذه الأسهم عظيماً حتى أن معظم الأسهم بيعت في أقل من شهر واحد .

وفي أبريل سنة ١٨٥٩ بدأ العمل في القناة غير أنه سار ببطء شديد وأل في

الأمر وذلك لقلّة تدرب عمال السخرة وعدم وجود المياه العذبة الكافية . فلكى يعالج هذا النقص استطاع « ديلسبس » أن يغرى الوالى على زيادة عدد العمال الذين يشتغلون فى حفر القناة ، فأخذ الجنود يسوقون الآلاف من الفلاحين إلى العمل حتى أصبح عدد المشتغلين منهم لا يقل عن ٢٥٠٠٠ رجل يعملون بطريق السخرة ويحل محلهم مثلهم كل ثلاثة أشهر ، وكان هؤلاء المساكين يعاملون معاملة قاسية ليس فيها شىء من الشفقة والرحمة ، فكانوا يعملون طيلة اليوم ، ولا يتناولون من الغذاء إلا أقله وأردأه ، وكانوا عرضة للجوع القاتل ، والبرد القارس ، والحر اللافتح ، حتى مات منهم عدد كبير تحت تأثير هذه العوامل القاسية . ولم تلبث أن انتشرت أخبار هذه الفظائع ، فأثارت غضب الناس داخل القطر وخارجه ، وقام المعارضون ينددون بأعمال الشركة ، وكان أشدهم تحمسا « بالمرستون » الذى استنفذته تلك الحوادث المؤلمة ، فأتخذها ذريعة للتشهير باستبداد الشركة وظلمها ، اذ ساءه أن يرى النفوذ الفرنسى سائدا فى مصر ، وأن يرى الفلاحين يعاملون معاملة الأرقاء ، ولهذا احتج لدى الباب العالى على هذا الضرب من الاسترقاق .

اسماعيل والقناة : استمرت هذه الحالة السيئة حتى تولى اسماعيل عرش مصر فى يناير سنة ١٨٦٣ ، فلفتت نظره تلك الامتيازات الواسعة التى نالتها الشركة من سلفه ، وفيها إجحاف كبير بحقوق مصر ، ومشاركة الشركة لحكومتها فى إدارتها ومالياتها ، فامتعض امتعاضا شديدا ، وود لو استطاع أن يحمل الشركة على التنازل عن المشروع له فيقوم باتمامه شخصيا ويحرز بذلك فخر إنجازه ، وتجنّى مصر فوائدها ، وقد عبر عن شعوره هذا بقوله « إني إنما أربد القناة لمصر ، لا مصر للقناة ! » ولما كان يعتقد أن هذه الرغبة صعبة التحقيق ، وجه مجهوداته نحو حرمان الشركة شيئا من امتيازاتها . ولكي يبرهن على حسن نيته نحو المشروع ، ويكسب رضى الشعب الفرنسى واهباطوره ، دفع للشركة مبلغ اثنين مليون من الجنيهات ثمنا للأسهم التى اشتراها « سعيد » وقدرها ١٧٧٢٤٢ ولم يدفع ثمنها ، ثم خاطب الباب العالى فى يونية سنة ١٨٦٣

بشأن موافقته على إنقاص عدد العمال المصريين الذين كانوا يشتغلون في حفر القناة بطريق السخرة ، وعلى إلزام الشركة بإعادة مأخذته من الأراضى المصرية في عهد « سعيد » إلى الحكومة . وصادف هذا الطلب هوى في نفس الباب العالى ، وكان قد وقع تحت تأثير انجلترا من هذه الناحية ، فوافق تواءم على ذلك وأندرت الشركة بإيقاف العمل إن لم تقبل هذه الشروط .

أما دياسبس فانه صعد لهذا النبأ لأنه كان معتمدا في عمله على الأيدى المصرية ولم يكن مركز الشركة المالى يسمح لها بالاستمرار في العمل بدون ذلك ، ولكنه لم ييأس من التغلب على هذه العقبة الجديدة اعتمادا على مناصرة الامبراطورة « يوجيني » وتعضيد الشعب الفرنسى ، فقد تمكن بذلك من الحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية له ، وأثار الحمية الوطنية واستفز حماس الساسة الفرنسيين باظهاره أن كل هذه العراقيل التى تقيمها الحكومة الانجليزية في طريق المشروع إنما ترجع إلى حسدها فرنسا . عند ذلك وجد اسماعيل نفسه فى مأزق حرج لأنه لم يشأ أن يغضب الشعب الفرنسى ولا حكومته وامبراطوره فاتفق الفريقان فى النهاية على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث فى الأمر .

فأمر الامبراطور بتشكيل لجنة من رجال بلاده للفصل فى هذه المسألة بعد درسها درسا دقيقا من جميع نواحيها ، واستعرت اللجنة قائمة بمهمتها ثلاثة أشهر متوالية ، ثم رفعت تقريرها إلى الامبراطور فأصدر حكمه فى ٦ يولية سنة ١٨٦٤ ، وأهم ما يقضى به منع السخرة ، واسترداد الحكومة المصرية الأراضى التى أخذتها الشركة على ضفتى القناة تاركها مائتى متر على كلا الجانبين . ونظير هذا وغيره تقرر أن يدفع اسماعيل للشركة غرامة قدرها ٣٦٠.٠٠٠ ر ٣٦٠ جنيه . وقد تم دفع المبلغ سنة ١٨٦٩ . وبهذا فاز اسماعيل بأغراضه رغم ذلك الحكم الجائر الذى كان موضع دهشة العالم ، كما فازت الشركة بهذا النجاح الذى كان فوق ما كانت ترجوه لنفسها ، فتوطد مركزها المالى بهذا المبلغ الجسيم وأصبحت قادرة على الاستمرار فى عملها دون عائق باستخدام عمال مدربين على العمل ، ووجدت الشركة فى اسماعيل أكبر معضد للمشروع بعد ذلك . ولما انتهى العمل

وحان وقت افتتاح القناة احتفل الخديوى بهذا الحادث العالمى الهام احتفالا فخما لم يشهد العالم الحديث له مثيلا .

وقد ضحت مصر كثيرا من ماليتها فى سبيل حفر هذه القناة ، فبجانب المبالغ التى دفعتها وأشرنا اليها سابقا دفعت غيرها وغيرها حتى قدر ما أنفقته الحكومة المصرية فى هذا السبيل بمبلغ ستة عشر مليون جنيه من مجموع النفقات التى بلغت ١٧ ونصف مليون جنيه حسب ما هو ثابت بدفاتر الشركة .

ولكن استعمال القناة فى بداية الأمر كان قاصرا على السفن الشراعية ، إذ ، كان يتعذر حينذاك على السفن البخارية مواصلة السفر من الغرب إلى الشرق لكثرة ما كانت تحتاجه من النجم ، ولهذا لم يأت المشروع بربح إذ ذاك . غير أنه ما لبثت أن استطاعت البواخر أن تواصل سيرها لاختراع الآلات المركبة التى قللت الفحم المطلوب إلى النصف . وبذلك اتسع نطاق التجارة المارة فى القناة ولكن نظرا إلى النفقات الكثيرة التى كان يتطلبها إصلاحها مع قلة قيمة الرسوم التى كانت تحصلها الشركة ، لم يكن الربح كبيرا مما أدى إلى تزعزع مركز الشركة فى سنتى ١٨٧١ و ١٨٧٢ وانحطاط ثمن أسهمها وتوقفها عن دفع أرباح للمساهمين ، فاضطرت الدول إلى النظر فى الأمر وعقدت لهذه الغاية مؤتمرا دوليا بالاستانة عام ١٨٧٣ ، وبعد أن درس الموضوع قرر منح الشركة الحق فى زيادة الرسوم التى تتقاضاها بمقدار ٤٠ ٪ إلى أن تتحسن حالتها المالية ، فكان لهذا القرار أحسن الأثر فى إنعاش مالية الشركة ونجاحها المطرد .

وكان فتح القناة من أهم الأسباب التى وجهت مطامع الدول نحو مصر وخصوصا إنجلترا وفرنسا ، فان هاتين الدولتين أصبحتا تكثران من مصالحهما الاقتصادية والسياسية فى مصر لتتخذها وسيلة للتدخل فى شئون البلاد وتمهيد الطريق للاستيلاء عليها ، فبعد أن كانت إنجلترا قاصرة سياستها على الوقوف فى وجه أى تقوذ عدائى لها فى مصر قبل فتح القناة أصبحت سياستها بعد فتحها ، وظهور أهميتها لها حربيا وسياسيا بالنسبة للهند ، وتجاريا واستعماريًا بالنسبة لأفريقيا ، ترمى إلى امتلاك مصر بكل الوسائل . هذا إلى الخسارة المالية الفادحة

التي تكبدتها مصر بسبب فتح هذه القناة لكثرة ما أنفقته في سبيل إنشائها ولتحول طريق التجارة بين الشرق والغرب إليها بعد أن كان يعبر القطر من السويس إلى الاسكندرية .

وفضلاً عما ذكر تنازلت الحكومة المصرية عام ١٨٨٠ عما كان يخصها من أرباح الشركة لشركة فرنسية نظير مبلغ ٧٠٠٠ ر ٠٠٠ جنيه كانت استدانته الحكومة منها وعجزت عن سداده . وعلى هذا أصبح لا يدخل خزينة الحكومة المصرية الآن أى مبلغ من أرباح القناة ، وستظل الحالة على ما هي عليه حتى تضع مصر يدها عليها حسب نص الاتفاق . ولما كان لجميع الدول مصالح في القناة تقرر جعلها على الحياد في عام ١٨٨٨ ، ثم كانت موضع نظر الدول في فرص أخرى بعد ذلك .

الباب السابع

اسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩)

الفصل الاول

نشأته وسياسته

نشأته : ولد اسماعيل في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ على أصح تقدير ، وهو ابن ابراهيم باشا بن محمد علي ، تربى في بداية الأمر في المدرسة الخصوصية التي أنشأها محمد علي في القصر العيني لتربية الأُمراء ، فتلقن فيها مبادئ العلوم وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية ، غير أنه لم يلبث أن اعتراه مرض في عينيه عجز الأطباء في مصر عن معالجته ، فأرسل إلى « فينا » وكان لا يزال في الرابعة عشرة من عمره ، وأقام فيها سنتين حتى شفى من مرضه ، فأرسله جده بعد ذلك إلى باريس ليتم تعليمه في المدرسة المصرية بها . وهناك استطاع أن يتقن

اللغة الفرنسية إتقاناً تاماً ، ثم عاد إلى القطر المصري يعد أن أنتم علومه المدرسية
وكان أبوه قد تسلم مقاليد الحكم غير أنه لم يلبث أن مات إبراهيم بعد
عودته بقليل .



اسماعيل باشا

دخل اسماعيل بعد ذلك في ميدان الحياة العملية ، فبدأ بالاهتمام بشئون
دائرته ، وقد صادفت إدارته لها نجاحاً عظيماً ، فكان يملك الأطباء الكبيرة

في الصعيد ، وكان يزرع بها قصب السكر ، فعمل على تحسين زراعتها وأنشأ
معملاً لتكرير السكر ، وبذلك تعددت موارده وزادت ثروته زيادة عظيمة .
وبينما هو مكب على عمله شديد الاهتمام بشئونه مات محمد علي العظيم . وما كاد
يسكن قبره حتى قام نزاع بين عباس وسعيد بخصوص تقسيم التركة ، وانضم بقية
الأمراء بما فيهم اسماعيل إلى سعيد . واشتد النزاع بين الفريقين حتى لجأ الأمراء
إلى الباب العالي يشكون أمرهم إليه . وتوسط السلطان في الصلح . ولما ساد الاتفاق
بينهم عاد الأمراء إلى مصر إلا اسماعيل فإنه بقي في الاستانة ، حيث شمله السلطان
برعايته وأنعم عليه برتبة الباشوية ، ولم يعد إلى مصر إلا بعد مقتل عباس ،
وكان على أتم ما يكون من الود مع عمه سعيد .

وحدث أن أقام سعيد بالاسكندرية حفلة حافلة في مايو سنة ١٨٥٨ ودعا
إليها جميع الأمراء ، فذهبوا جميعاً إلا اسماعيل لأنه كان متوَعك المزاج .
وبعد انتهاء الحفلة عاد الأميران أحمد باشا رَأفت وهو أكبر أولاد ابراهيم
وحليم باشا وهو أصغر أنجال محمد علي بقطار خاص إلى القاهرة . غير أنه حدثت
كوارثة كفر الزيات التي أودت بحياة رَأفت باشا ولي عهد السدة المصرية ، وذلك
أن القطارات كانت تعبر النيل إذ ذاك في معدية ، لأن كبرى كفر الزيات لم يكن
قد تم إنشاؤه بعد . وخير الأميران في ترك العربته أو البقاء فيها ففضلا البقاء .
وحدث أن الذين عهد إليهم بدفع العربته من الشاطئ إلى المعدية دفعوها بقوة
شديدة إظهاراً لنشاطهم فوقعت في النيل وتمكن حليم من النجاة . ولكن
رَأفت كان بديننا فلم يستطع الوثوب من النافذة فمات غرقاً ، وبموته أصبح
اسماعيل ولي العهد ، ولذلك تحركت الألسنة تنشر الاشاعات المختلفة عن سبب
وقوع هذه الحادثة وتتهم اسماعيل بالتآمر على حياة أخيه ، ولكنها فرية
واضحة لا يصح النظر فيها .

توليته وسياسته : جلس اسماعيل على عرش مصر في ١٨ يناير سنة
١٨٦٣ ، وبعد انتهاء مراسيم التهاني المعتادة أعلن عزمه على السفر إلى الاستانة
ليتسلم فرمان التولية . وقد لاقى عند وصوله إلى مقر الخلافة عناية زائدة واهتماماً

كبيراً بشخصه . ولما مثل بين يدي السلطان عبد العزيز قوبل بكل حفاوة
واكبار ، وانتهز هذه الفرصة فدعا السلطان إلى زيارة القطر المصري فوعده
باجابة طلبه . وعاد اسماعيل مغتبطاً اغتباطاً شديداً .

وكان اسماعيل عند توليته صادق العزم على رفع شأن مصر وتحسين حالتها
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبدأ حكمه وهو مفعم بهذا الشعور الحسن .
ويتجلى هذا العزم الصادق في خطبة الجلوس التي ألقاها بعد عودته من الاستانة
على مسامع جميع قناصل الدول وكبار الجاليات الغربية حيث يقول : « . . . إني
قد عازمت عزماً أكيدا على بذل كل ما أوتيت من همة وقوة لتحسين حالة هذا
القطر وزيادة رخائه . وبما أن النظام والاقتصاد في المالية هما أساس كل حكومة
صالحة ، فاني سأجعلها رائدى في كل أعمالى . ولكي أقدم دليلاً محسوساً على
هذه الرغبة الخالصة ، قد وطنت النفس على ترك طريقة أسلافي ، وعلى تخصيص
مرتب سنوى لى لن أتجاوزه مطلقاً ، وبذلك أستطيع أن أخصص جميع إيرادات
القطر لتحسين شئونه الزراعية وأملى وطيد باحضرات القناصل في
أنكم تقتنعون بهذه العواطف التي تملككت على مشاعري ، وتضعون أيديكم
في يدي باخلاص للعمل سوية على مافيه خير البلاد وأهلها » .

وكان اسماعيل يطمع في تحقيق آمال واسعة كانت تجول في صدره ، وكلها
ترمى إلى رفع ذكره وتخليد اسمه بترقية شأن مصر وانتشالها من حالة التأخر
التي كانت فيها ، فكان يرى أن أبهته لا تسطع وتبهر الأنظار بنورها إلا إذا
قامت حولها أبهة وعظمة في أنحاء البلاد التي يحكمها . رأى أنه لا يستطيع أن
يفخر بنفسه ويتحدث عن عظمته وعلو همته ورفيع قدره إلا إذا أقام الدليل
على ذلك بالإشارة إلى عظمة البقعة التي يسكنها ، وأظهر للملا أنها فتانة جذابة
لا تنقص في شيء عن غيرها من بقاع البلاد المتمدينة ، ولذلك وضع لنفسه
خطة ثابتة يجرى عليها ، وكان لهذه الخطة نواح ثلاث :

(١) السعى وراء الحصول على استقلال البلاد السيامى ، ويكون ذلك
بالمال والدهاء لا بالسيف والرماح ، لأنه كان على علم بما فعلته الدول الغربية

مع جده عندما جرد الحسام ونال أغراضه بالقوة ، فلم يشأ أن يضع نفسه في مثل هذا المأزق .

(٢) إدخال المدنية الحديثة في البلاد والقيام بكل الإصلاحات المختلفة في هذا السبيل حتى تصبح مصر قطعة من أوروبا .

(٣) تكوين إمبراطورية مصرية عظيمة بالتوسع جنوباً في أفريقيا حيث لا يحتمل تصادمه مع الدول الأوروبية والدولة العثمانية .
وسنرى فيما يلي إلى أي حد نجح في تنفيذ هذه الخطة المرسومة .

الفصل الثاني

إسماعيل والباب العالي

فرمان ١٨٦٦ : تولى إسماعيل عرش مصر وكانت العلاقة بينها وبين الباب العالي قائمة على أساس فرمان ١٨٤١ . وكان إسماعيل يعتقد أن هذا الفرمان يحتاج إلى تعديل في بعض مواده لكي يتناسب مع مصلحة البلاد التي يحكمها ، وكذلك مع مصلحته الشخصية ومصلحة أسرته من بعده . وكانت مسألة وراثته العرش أولى المسائل التي وجه إليها جهوده ، فبقتضى فرمان ١٨٤١ كانت وراثته عرش مصر محصورة في أكبر أفراد أسرة محمد علي من الذكور بشرط موافقة الباب العالي ، فرأى إسماعيل أن لهذه الطريقة عدة مساوي ، أهمها وقوع خلاف بين أفراد الأسرة ، وحدوث فتنة ونزاع ، وحسد وتأمر بينهم ، مما يؤدي إلى اضطراب في شؤون الدولة وأحياناً إلى انقسام بين أفراد الأمة ليشايعوا هذا أو يناصروا ذاك ، فضلاً عن أن الوالي الذي يعلم أن عرشه لن يؤول إلى أولاده لا يكثر كثيراً بمصالح الشعب ، ويحصر أكبر همه في جمع ثروة هائلة لأولاده على حساب أفراد الأسرة الحاكمة والأهالي معاً . لهذا ولأن إسماعيل كان يكره أخاه مصطفى فاضل وعمه حلیم باشا صمم على السعي لدى الباب العالي للحصول على فرمان يجعل الوراثة لأ أكبر أولاد الوالي بلا شرط ولا قيد . وانهز إسماعيل

فرصة زيارة السلطان عبد العزيز للديار المصرية بعد أن تولى شئونها بنبضة أسابيع ، وأخذ يتودد إليه ويبالغ في إكرامه واكتساب عطفه ليمهد الطريق لنيل أغراضه التي كانت مختمرة إذ ذاك في رأسه ، وكان المال أكبر واسطة له في مسعاه ، فلما عرض مسألة تغير قانون الوراثة حسب رغبته ، لم يصادف طلبه قبولا في بداية الأمر بدعوى أنه ينقص من نفوذ الدولة في مصر وأنها مزية لا تتمتع بها الأسرة المالكة في تركيا نفسها . ولكن هذا الطلب صادف في الواقع هوى في نفس السلطان عبد العزيز الذي كان هو نفسه يفكر في إحداث مثل هذا الانقلاب في نظام وراثة عرش آل عثمان . وكان يرغب في إجابة مطلب اسماعيل ليعتبر سابقة يستطيع أن يسير عليها ، ولكنه كان من وجهة أخرى يرمى إلى ابتزاز أكثر مما يمكن ابتزازه من أموال اسماعيل ، ولذلك تظاهر بالرفض أولا . غير أن هذا لم يثن من عزيمة اسماعيل الماضية ، ففتح باب خزائنه واسعا يصرف دون اكتراث لينجح في غرضه . وقد أفلح مسعاه فعلا وأصدر الباب العالي فرمانا في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ يجعل الوراثة في أكبر أنجال الوالي . وزيدت الجزية السنوية نظير ذلك من ٣٢٠.٠٠٠ جنيه الى ٦٠٠.٠٠٠ جنيه .

فرمان ١٨٦٧ : ورأى اسماعيل بعد ذلك أن يسعى في الحصول على لقب يجعله ممتازا عن بقية ولاية الدولة فيرتفع شأنه وشأن مصر تبعا لذلك ، فطلب أن يمنح لقب « العزيز » . ولما كان اسم السلطان متبوعه « عبد العزيز » لم يقبل أن يمنحه هذا اللقب . وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على منحه لقب « خديوى » في يونيو سنة ١٨٦٧ ، وهى كلمة فارسية معناها « الاله » وبذلك جاء اللقب الفخم الجديد أعظم قدرا وأكبر جلالا من لقب « العزيز »

فرمان ١٨٧٣ : وكان اسماعيل يرمى في الواقع إلى الاستقلال بمصر استقلال تاما ، لكي يكون له المركز الذي يريده لنفسه بين ملوك العالم وعظمائه ، ولكي يستطيع وهو مطاق السلطان السير بمصر إلى مدارج المدنية والارتباط بالدول الغربية المتمدينة دون مصاعب وعراقيل يخشاها على الدوام من جانب الباب العالي بصفته صاحب السيادة على البلاد . وكان يتحين الفرص

لتحقيق هذا الغرض الذى كان يجول فى نفسه ، غير أن سفن الحوادث لم تبحر حسب هواه ، ولهذا وجه همه للحصول على أوسع ما يكون من السلطان وتكسير القيود التى وضعتها الدولة على حاكم مصر فغلب يده عن العمل حسب مشتهاه. ولهذا الغاية صرف مبالغ طائلة فى رحلاته إلى الاستانة وتقديم الرشوة والهدايا للسلطان ووزرائه وكبار رجال الدولة والصحافة ، فوجد الأصفى الرنان سبيله إلى قلب السلطان وعقله ، فأصدر الباب العالى فرمان يونية سنة ١٨٧٣ ، وهو أهم وثيقة سياسية فى تاريخ مصر الحديث بعد فرمان ١٨٤١. وقد كان هذا فرمان واسعاً شاملاً ، فثبتت بمقتضاه جميع الحقوق الثابتة التى نالها اسماعيل ، ومنح الخديوى حق عقد قروض من الدول الأجنبية كما يريد دون الرجوع إلى الباب العالى ، كما منح حق عقد اتفاقات جمركية ومعاهدات تجارية ، وحق زيادة عدد الجيش كما يشاء ، وكذلك حق بناء سفن حربية على شرط أن لا يكون فى الأسطول مدرعات . وتعهد اسماعيل بزيادة الجزية إلى ٦٦٥٠٠٠ جنيه فى مقابل ذلك . ومن هذا نرى أن الباب العالى قد اعترف رسمياً باستقلال الخديوى استقلالاً تاماً فى إدارة شئون مصر الداخلية ، وأصبحت الرابطة بين مصر والدولة رابطة واهية لا تكاد تتجاوز الجزية السنوية ، وكان الخديوى يود من صميم فؤاده أن يقطع هذه الحلقة الأخيرة .

الفصل الثالث

اصلاحات اسماعيل

الاصلاحات الادارية : عرفنا كيف أن الادارة اختلت فى أيام « عباس » وكيف أن « سعيد » عمل على إصلاحها بالغاء وظائف المديرين لأنهم كانوا فى نظره جرثومة الاستبداد وأصل الفساد ، وبذلك أساء من حيث أراد أن يحسن ، فأصبحت حالة الادارة تتطلب إصلاحاً شاملاً عاجلاً من الوالى الجديد قبل أن تسير الأمور على خطة مثلى ، فقسم اسماعيل القطر ثلاثة أقسام

كبرى ، هي البحرى والمتوسط والصعيد ، وقسم هذه بدورها أربع عشرة مديرية وثمان محافظات ، وأبقى التقسيمات الفرعية الأخرى وهى تقسيم المديريات مرا كز والمرا كز أقسام : والأقسام نواح ، ثم عين مفتشين ورؤساء مفتشين للإشراف على إدارة الأقاليم . وكان أكبرهم شأنًا اسماعيل باشا صديق الذى عرف « بالصغير » « والمفتش » وسلطان باشا وعمر باشا لطفى . ووكلت إدارة النواحي إلى عمد ، وجعل المشايخ مساعدين لهم كما هو الحال الآن ، وأعطى للأهالى حق انتخاب عمدهم ومشايخهم .

وقد رأينا أن « سعيد باشا » حول بعض دواوين أبيه إلى نظارات ، فنشأت نظارة الداخلية والمالية والحربية . فلما جاء اسماعيل توسع فى هذه السياسة وحول باقى الدواوين الكبرى كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى نظارات كذلك كما أنشأ نظارة جديدة فى أوائل سنة ١٨٦٥ سميت نظارة الزراعة .

ولكن أكبر إصلاح أدخل على الإدارة فى عهده يتضمن إنشاء هيئات نيابية فى المرا كز والمديريات بتكوين مجالس إدارية يستعين بمأمورو المرا كز بآراء أعضائها فى إدارة أعمالهم ، كما يستعين المديرون بآراء مجالس محلية ينتخب الأهالى أعضاؤها لهذه الغاية . وكانت وظائف المديرين فى أول الأمر قاصرة على الأتراك لعدم وجود المصريين الا كفاء ملء هذه الوظائف الخطيرة ، ولكن بعد مضى بضع سنوات استطاع الخديوى أن يجد من بين المصريين الذين تخرجوا فى المدارس المصرية أو تدربوا على الأعمال الادارية رجالا يمكن الاعتماد عليهم وإسناد هذه الوظائف اليهم ولهذا أخذ يستبدل الأتراك بهم تدريجا حتى إذا ما أتى عام ١٨٧٧ كان معظم المديرين من المصريين بالرغم من أن هيبتهم كانت محدودة لاسيما لدى أهلهم وذويهم ، وأنهم كانوا ينحشون رجال العنصر التركى من مرءوسيههم .

الإصلاح النيابى : كان من أهم المجالس التى أنشأها محمد على لتساعده فى إدارة البلاد وتحسين أحوالها مجلسان ، « المجلس الخصوص » وكان أعضاؤه من

بين كبار رجال الحكومة ، و « مجلس المشاورة الملكي » وكان يتكون من العلماء والأعيان . وبالرغم من فائدة هذين المجلسين بطل عملهما في أيام عباس وسعيد . فلما تولى اسماعيل عرش مصر ، وكان لديه الكثير من المشروعات الخطيرة التي تحتاج إلى درس وتفكير ، قرر إعادتهما ووسع في دائرة عملهما ، أما المجلس المخصوص فقد وكل إليه فحص جميع المشروعات التي كان يريد تنفيذها ، حتى أصبح يشبه مجلس الوزراء الآن ، وكان يرأس جلساته بنفسه غالباً . ولكن لا يجب أن يتطرق إلى الذهن أن هذا المجلس كان يشاركه في السلطة أو أنه كان عقبة في سبيل أغراضه ، إذ الواقع أن الخديوى كان مطلق التصرف في جميع الشؤون وقضى الجزء الأول من حكمه وهو الحاكم الفعلي للبلاد ، لا يستطيع كائن من كان من أهلها معارضته في شيء ما . غير أن تغير الظروف السياسية والمالية أدى في أواخر حكمه إلى التدخل الأجنبي كما سيجيء . وكان من نتيجة هذا التدخل أن أرغم الخديوى على التنازل عن سلطته لنظاره ، فشكل نظارة مسئولة برياسة « نوبار باشا » في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وكان من بين أعضائها اثنان من الأجانب ، فزادت بذلك سلطة المجلس ، ويعتبر هذا أول مجلس نظار أنشئ في مصر .

أما المجلس الثانى فسماه « مجلس شورى النواب » وكان أعضاؤه ينتخبون من أهل البلاد . غير أن المديرين كانت لهم كل السلطة في انتخاب هؤلاء الأعضاء ، فكان عدد كبير منهم ينتخب لجأه وماله لالعلمه وذكائه . وكثيرا ما كان يمتنع الكثيرون عن قبول ترشيح أنفسهم خوفا من إغضاب المدير أو غيره من الحكام حتى كانت الحكومة تضطر أحيانا إلى انتخاب بعض الأعضاء بالقوة . وقد افتتح هذا المجلس لأول مرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ . ولهذا يعتبر المؤرخون هذه السنة مبدأ الحياة الدستورية في مصر ، وبذلك تكون مصر قد سبقت جميع ممالك الشرق في هذا السبيل . وكان هذا المجلس يجتمع مدة شهرين كل عام فتعرض عليه حالة البلاد المالية ومشروعات الحكومة التي تمت أو المزمع عملها ، وعلى العموم كل ما يتعلق بشئون البلاد مما ترى الحكومة عرضه عليه . غير أن الخديوى لم يشأ قط أن يقيد سلطته بإنشائه أو يسمح له

بالتدخل في أمور البلاد ، وإنما كان يقصد أن يلتقى على عاتقه جزءا من المسؤولية ، ولكي يظهر للملأ أن مصر كغيرها من الدول الراقية تتمتع بمجلس نيابي .

غير أنه بالرغم من هذه المظاهر الخلابية كان المجلس في أول أمره أضحوكة المجالس وآلة في يد الخديوى يستعملها لتنفيذ أغراضه ، فقد بلغ جهل الأعضاء إذ ذاك حداً يدعو إلى الضحك والسخرية ، إذ لما أقبل عليهم « شريف باشا » ينههم أن العادة جرت في المجالس النيابية الأوروبية أن ينقسم المجلس حزبين ، حزباً يناصر الحكومة ويجلس على مقاعد اليمين ، وحزباً يعارضها ويجلس على مقاعد اليسار ، تسابق الجميع إلى مقاعد اليمين وهم يصيحون : « نحن عبيد أفندينا فكيف نقاوم حكومتنا !! » غير أن هذا المجلس المزرى في بدايته لم يلبث أن أخرج لمصر رجالاً أكفاء عاملين من بين أعضائه ، وسرى كيف أنهم لعبوا دوراً هاماً في شئون مصر منذ أواخر عهد اسماعيل وكيف أنهم تجرأوا من ذلك الوقت على معارضة الحكومة ونقدها وهم يعللون أنها تنطق بلسان الخديوى وتعبر عن رغباته .

الاصلاحات القضائية : (١) الامتيازات الأجنبية : يرجع تاريخ هذه الامتيازات في مصر إلى ما قبل الفتح العثماني ، يرجع إلى أواسط القرن الثالث عشر حينما عقد انقديس لويس ملك فرنسا معاهدة امتيازات مع سلطان مصر عام ١٢٥١ أصبح له بمقتضاها حق تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لينظر في مصالح الرعايا الفرنسيين ويطبق عليهم القوانين الفرنسية في حالة قيام نزاع بينهم . وصار لهذه المعاهدة أهمية فيما بعد حينما كثر الرعايا الفرنسيون بمصر على أثر ازدياد الرابطة بين مصر وفرنسا وموانئ البحر الأبيض المتوسط الهامة نتيجة للحروب الصليبية التي ساعدت على انتشار التجارة في هذا البحر . وأدت هذه الحالة إلى عقد معاهدات أخرى بين الطرفين صدق عليها جميعها السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ والسلطان سليمان القانوني عام ١٥٢٨ ثم تمت اتفاقات نهائية بين السلطان وفرنسا الأول ملك فرنسا عام ١٥٣٥ شملت جميع

الامتيازات ووضعت لها نظاما خاصا وأصبحت سارية في جميع أجزاء الدولة العثمانية وأدخلت عليها بعض تعديلات عام ١٥٨١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠ . وكان الغرض من منح هذه الامتيازات تشجيع الأجانب على الإقامة في أملاك الدولة لنشر التجارة واستخدام أموالهم في استغلال موارد الثروة في الامبراطورية . وقد نجحت الفكرة بالفعل وغامر كثير من الأجانب بأموالهم لاستثمارها في بلاد الدولة ، وانتشرت التجارة بفضل ذلك انتشاراً كبيراً ، غير أن هذه الامتيازات التي كانت منحاً من طرف واحد لترقية الحالة الاقتصادية أصبحت معاهدات بين فرنسا وتركيا سنة ١٨٠٢ وبذلك أخذت شكلا دولياً ، وأقدمت الدول الأخرى تطلب لرعاياها مثل ما كان للرعايا الفرنسيين وقد تم لها ما أرادت . وكان من شأن هذه الامتيازات أن تنعش الحالة الاقتصادية في بداية الأمر حينما كانت الدولة قوية ، وكانت هذه الامتيازات بالتالي «دفاعية» محضة ، فلما أخذت الدولة في الضعف بدأ يظهر تغطرس الدول واستغلال قناصلها الظروف لتفسير نصوص الامتيازات بطريقة تكسبهم سلطة واسعة ، وتضعف بالتالي من السلطة المحلية ، حتى صارت «هجومية» تعمل لمصالح الأجانب البحتة في معظم الأحيان دون اكتراث بما يصيب البلاد وأهلها من جراء ذلك .

وبدأت المصالح الأجنبية تتكاثر في مصر وتتعددنواحيها في أيام «سعيد» . ولما كان الوالي لين الجانب شديد الاكرام للأجانب ، ولم تكن له قوة أبيه وإرادته الحديدية ، أخذ قناصل الدول يستغلون هذه الظروف ويغتالون حقوق السلطة المحلية التشريعية والقضائية حتى هدموا كل أركانها ، فلم يعودوا يقنعون بالنظر في شؤون رعاياهم المدنية والتجارية ، وبحمايتهم من أي ضيم قد يقع عليهم من الحكومة ، بل تعدوا ذلك إلى الاختصاص دون الحكومة بالنظر في المخالفات والجناح والجنايات التي يرتكبها رعايا دولهم ، وإلزام الأهالي بالحضور أمام المحاكم القنصلية إذا كانت لهم دعاوى ضد أحد الأجانب ، وقد تطفروا في مسلكهم هذا إلى حد أنهم استدعوا نفس الحكومة أمام هذه المحاكم ليقاضوها ، وكانوا غالباً ما يحكمون عليها بتعويضات جسيمة في مصلحة رعاياهم . وقد قدرت

التعويضات التي دفعتها الحكومة ما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وذلك بدعوى فسخ الحكومة لعقود أبرمتها مع بعض الأجانب أو عمل مادعا إلى فسخ تلك العقود . ومما هو جدير بالنظر أن كثيرا من القناصل في ذلك العهد كانوا لا يأتقون من مشاركة رعاياهم في الغنيمة .

ومما زاد الطين بلة وأدى إلى اضطراب مجارى العدالة في البلاد أن تلك المحاكم القنصلية التي كان عددها سبعة عشر لم تكن متضامنة في تشريعها وأحكامها ، وكانت كل منها لا تعترف بأحكام الأخرى . وأسوأ من ذلك أن تلك المحاكم كانت تضع مصلحة رعايا دولها في المكان الأول ولو أدى ذلك في معظم الأحيان إلى ضياع معالم الحق ، فضلا عن أن هذه المحاكم كانت ابتدائية فقط ولا تستأنف أحكامها إلا إلى إحدى محاكم وطن المدعى عليه ، وفي هذا من الارهاق وبذل الأموال وتوقيف حركة التجارة والعمل مافيه . فكانت الحالة إذا استدعى سرعة النظر فيها ، وعدم السكوت طويلا على شرورها ، وساء « اسماعيل » أن يرى تعدد السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في بلاده ، فأخذ يعمل على هدم هذه السلطات حتى لا تشاركه في حكم البلاد وحتى يضمن سير العدالة بين رعاياه والأجانب النازلين بينهم .

(ب) المحاكم المختلطة : وكانت فكرة إصلاح النظام القضائي في مصر مختمرة في رأس اسماعيل منذ أن أصبح ولي العهد بعد موت أخيه ، ولكن اهتمامه بمسألة الفرمانات وقناة السويس لم يمكنه من توجيه جهوده نحو تحقيق غايته بتأسيس المحاكم المختلطة ليضمن العدالة للجميع ، ويضع الوطني والأجنبي في مستوى واحد أمام القضاء ، ويقضى على المحاكم القنصلية وعيوبها الفاضحة . وما لبث أن أتيحت له الفرصة لدرس الموضوع ومفاوضة الدول في شأنه عام ١٨٦٧ . وكان ساعده الأكبر في ذلك وزيره « نوبار باشا » الذي قضى عدة سنوات يجاهد في سبيل إنشاء هذه المحاكم . وتقدم « اسماعيل » في ذلك العام بمشروعه إلى الحكومة الفرنسية ، فشكلت لجنة في باريس لدرس الموضوع وإبداء ملاحظاتها على التغيير المطلوب ، غير أن اللجنة رفضت المشروع ورأت

ضرورة إبقاء الحالة كما كانت . وبذلك صدم « نوبار » صدمة عنيفة في آماله . ولم تكن فرنسا هي العدو الوحيد للمشروع الجديد حسب اقتراحات « نوبار » بل إن تركيا كذلك كانت معارضة له وأخذت تضع العراقيل في سبيل تنفيذه ، فإن السلطان رأى أن تحقيق هذا المشروع يعطى مصر مركزاً ممتازاً عن بقية ولايات الدولة وهذا ما لم يرق في نظره . وقام السلطان والعلماء في القاهرة بمعارضة هذا الإصلاح معارضة شديدة بحجة أنه مخالف للشرع ، وقد كانوا موقنين أن فيه افتياتاً على حقوقهم . أما الباب العالي فاستطاع اسماعيل ببذله وسعائه وقوة دهبائه من التغلب على معارضته والحصول على موافقته . وأما العلماء فاكتمى بعزل المفتي الذي أفتى بذلك ، وعين مكانه آخر أفتى بعدم مخالفتها للدين .

كذلك كان الأهالي والأجانب غير راضين عن المشروع وبالأخص قناصل الدول الذين رأوا فيه القضاء المبرم على جزء كبير من سلطتهم ، ولهذا لاقى « نوبار » صعوبات جمة في سبيل تحقيق غايته وغاية سيده ، ولكنها لم تشه عن عزمه لاسيما وأن انجلترا كانت راغبة في الإصلاح المطلوب لكثرة عيوب الحالة الموجودة ومضارها على الأهالي والأجانب سواء بسواء ، ولذلك كانت دائماً على استعداد لمديد المساعدة اليه .

واستمر « نوبار » في كفاحه في هذا الميدان بمعاونة « اسماعيل » حتى نجح في الحصول على موافقة الدول على اجتماع لجنة دولية بمصر عام ١٨٦٩ للنظر في الموضوع . ولما اجتمعت اللجنة وفحصت المشروع فحوصاً دقيقاً وافقت على وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، غير أن قيام الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠ أوقف كل مفاوضة في هذا السبيل . ولكن ما كادت الحالة تستقر حتى استأنف « نوبار » جهوده ومساعدته الدول وكانت فرنسا أشدها معارضة فاستمرت تضع العراقيل في سبيله ولكن بالرغم من مسلكها هذا أصدر « اسماعيل » أمراً بتشكيل هذه المحاكمة في أول يناير سنة ١٨٧٥ ، غير أنه نظراً لاعتراضات فرنسا والعقبات التي كانت تخلفها تأخر افتتاحها حتى شهر فبراير سنة ١٨٧٦ بعد أن تنازلت فرنسا عن معارضتها .

ومع ما رأيناه من رغبة « اسماعيل » الشديدة في إنشاء هذه المحاكم والجهود الجبارة التي بذلها وزيره « نوبار » في هذا السبيل تحت إشرافه وإرشاده ، لم تأت هذه المحاكم بكل النتائج التي كان يصبو إليها الخديوى ، فقد كان يرى في المحاكم القنصلية قوة تشاطره شيئاً من السلطة في حكم البلاد فأراد القضاء عليها ، ولكنه وجد في هذه المحاكم الجديدة التي أنشأها قوة تناهض سلطته . وبرهنت الحوادث على أن لها سلطاناً يعلو سلطانها . غير أنها بجانب هذا حققت شيئاً من أغراضه في الإصلاح ، فكانت هذه المحاكم مع ما كان فيها من نقائص وقت إنشائها خيراً من محاكم الأقسام التي كانت تستعمل الارهاب والتعذيب في إجراءاتها مع اضطراب ميزان العدالة بين جدرانها ، حتى أن كثيراً من الأهالي كانوا يتقاضون أمام المحاكم المختلطة بمحض اختيارهم .

وقد انشئت ثلاث محاكم من الدرجة الأولى في القاهرة والاسكندرية والمنصورة ثم محكمة استئناف عليا بالاسكندرية . وأكبر نقص في هذه المحاكم أن دائرة اختصاصها لا تتعدى القضايا المدنية والتجارية ويقتت الجنايات منها كما كانت من اختصاص المحاكم القنصلية ولها حق النظر في بعض المخالفات إذا كان أحد الخصمين أجنبياً ، أو في حالة ما إذا كان الخصمان من الأوربيين أو الأمريكين واختلفت جنسيتهما ، أما إذا كانا من جنسية واحدة فلا يصح لها حق الفصل بينهما إلا في المسائل العقارية . وأصبح لأى أجنبي الحق في مقاضاة الخديوى نفسه أو الحكومة المصرية أمامها وكان على الحكومة تنفيذ أحكامها ، وفي هذا ما فيه من افتيات على سيادة الدولة .

والمحاكم المختلطة مستقلة عن الحكومة تمام الاستقلال ، تعين قضاتها اثنتا عشرة دولة أوربية والولايات المتحدة ، ويجدد هذا النظام مرة كل خمسة أعوام ، ولقضاتها سلطة واسعة ، فهم الذين يقررون ما لهم من سلطة ، ولا تستطيع الحكومة تعديل قانون من قوانينها إلا إذا وافقت على ذلك جميع الدول المختصة ، فهي بذلك حكومة داخل حكومة .

الإصلاحات العالمية : تسلم اسماعيل زمام الحكم في البلاد وحالة

التعليم فيها متأخرة للغاية ، وذلك راجع إلى عدم ميل عباس وسعيد إلى فكرة تعليم المصريين كما أسلفنا ، فأقفلت المدارس إلا القليل منها ، وبذلك كان ميدان العمل من هذه الوجهة مفتوحا فسيحا أمام مجهودات اسماعيل . أما هو فلم يقصر في بذل أقصى مجهوداته لنشر العلم بين جميع طبقات الأمة لاسيما وأنه كان يعتقد أنه لا يستطيع القيام بإصلاحاته العدة ومشروعاته الواسعة إلا بتعليم أبناء البلاد ليبذر البذور في تربة صالحة يتأصل فيها نبات الإصلاح ، فهو كان إذاً يريد نشر العلم لذاته حتى ترقى مدارك أفراد الشعب ، في حين كان جده يرمى بالتعليم إلى الحصول على عدد وفير من الضباط والموظفين ليحقق بهم أغراضه . وكان اسماعيل يصرف عن سعة في سبيل هذا الإصلاح حتى بلغت ميزانية نظارة المعارف في عهده نحو ثمانين ألف جنيه بعد أن كانت ستة آلاف فقط في عهد سعيد . زد على ذلك أنه أوقف على التعليم أراضي الوادي التي اشتراها من شركة قناة السويس .

وقد استعان « اسماعيل » في تنفيذ برنامج إصلاحاته العلمية بنخبة من رجال



الغرب وكذلك بعدد من المصريين المتعلمين أمثال « شريف باشا » « ورياض باشا » وأخصهم جميعا بالذكر « علي مبارك باشا » الذي يرجع إليه الفضل الأكبر في قيام النهضة العلمية الحديثة بمصر ، وقد أمر اسماعيل بتشكيل لجنة تحت رئاسة « مبارك باشا » لوضع قانون أساسي للتعليم العام ، ونظام خاص للمدارس المختلفة . واهتمت اللجنة بالأمر ، ونتيجة لمجهوداتها صدرت اللائحة المعروفة باسم « لائحة

« علي مبارك باشا »

رجب سنة ١٢٨٤ هـ . وتكون هذه

من أربعين مادة بنيت على أساس توحيد النظام ومنهج التعليم في جميع مدارس

القطر التي من درجة واحدة، وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية ، وذلك خلاف المدارس الخاصة ، وجعل لكل نوع من هذه الأنواع منهج تعليم خاص يتناسب مع عقلية التلاميذ في كل طور من أطوار الدراسة . وأهم المدارس العالية والخصوصية التي كانت في عهده مدرسة الطب والصيدلة والولادة ومدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ومدرسة الألسن ومدرسة الحقوق ومدرسة دار العلوم ومدرسة النورمال . وكان التلاميذ يقبلون على التعليم في هذا العصر بمحض رغبتهم حبا في الحصول على مركز رفيع وجاه كبير لا بالقوة الجبرية كما كان الحال في عصر محمد علي . وقد زاد عدد المدارس والتلاميذ زيادة عظيمة ، فبجانب مدارس الحكومة كانت توجد المدارس والكتاتيب التابعة للأوقاف ثم المعاهد الأجنبية والأزهر الشريف والمدارس الحربية .

وكان من أوجه النقص في التعليم أن لا يترك الطالب يختار المدرسة العالية التي يعتقد أنها تتناسب مع ميله الشخصي ، بل كانوا يختارون حثالة التلاميذ للمدارس الحربية وأحسنهم لمدرسة الطب والهندسة ، ويختارون الطلبة لهذه أو تلك بطريقة الاقتراع . ولما كانت مراتب رجال الجيش عالية ، ومعظم الترقية قاصرة عليهم كان في هذه الطريقة غبن فاحش لأذكاء الطلبة .

وبذل « اسماعيل » مجهودا كبيرا في نشر التعليم بالبلاد بترقية العقلية العامة ، غير أنه وجد أن أكبر العقبات في سبيله قلة المال وندرة الرجال ، أما المال فلأن التلاميذ كانوا يتعلمون مجانا والقليل منهم من كان يتعلم على نفقته الخاصة ، فكانت الحكومة تقدم لهم بجانب مجانية التعليم الكسوة والطعام والمسكن ثم المراتب الشهرية لبعضهم ، وكانت هذه المصاريف تثقل كاهل الميزانية لا سيما وأن الحكومة كانت تقوم في نفس الوقت بعدة اصلاحات أخرى تتطلب المبالغ الوفيرة . وأما الرجال فكان عدد الأكفاء منهم لمباشرة شئون التعليم في أول عهد « اسماعيل » قليلا للغاية ، لأن الفترة ما بين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ قد انقضت كثيرا من عددهم . ولتلافي هذا النقص أنشئت مدرسة دار العلوم ومدرسة

النورمال . أما الأساتذة الأوربيون فقليل منهم من كان يحسن العربية ، ولذلك كانوا يدرسون بواسطة مترجمين ، ولا يخفى ما فى هذه الطريقة من نقص معيب . ولم يهمل « اسماعيل » مسألة البعثات العلمية فانه أرسل عددا كبيرا من المصريين للدرس والتحصيل بجامعات أوروبا الشهيرة .

وأظهر « اسماعيل » اعتناء زائدا بتعليم أولاده وأمرائه أسرته ، فكان بذلك قدوة ومشجعا لأعيان البلاد على تعليم أولادهم . وخير ما يذكر عن مجهوداته الطيبة فى سبيل نشر التعليم توجيه همته إلى تعليم البنات فأنشئت ، لهذه الغاية فى عهده مدرسة خاصة على نفقة إحدى زوجاته ، وكانت الأولى من نوعها فى جميع أجزاء الامبراطورية العثمانية بل فى أنحاء العالم الاسلامى بأسره .

ولم تقف همّة « اسماعيل » فى ترقية طبقات الشعب عند إنشاء المدارس ووضع الأنظمة والمناهج بل سلك لذلك عدة طرق أخرى ، فأخذ يعمل على تنشيط الصحافة ونشرها وترقية الأدب وتهذيبه وإنشاء الجمعيات العلمية والخيرية لنشر الثقافة وتوليد روح البحث العلمى واليقظة الفكرية ، فسهل السبل لكثير من أدباء السوريين الذين كانوا يفتدون إلى مصر فى أيامه للاشتغال بالأدب والصحافة ، وكانت لهم حرية الكتابة والنقد فى أى موضوع يشاءون إلا ما كان متعلقا بشخصه . ولم يبخل على الجمعيات الخيرية والعلمية بتعويضه المالى والأدبى ، فتأسست الجمعية الجغرافية الخديوية سنة ١٨٧٥ وكذلك الجمعية الخيرية الاسلامية سنة ١٨٧٨ وغيرها كثير . وأرسل أكثر من عشرين بعثة علمية إلى مجاهل افريقيا الوسطى والشرقية لأغراض علمية بحثية . ونشط الأدب باكرام أهله وإيجاد أسباب الرزق لهم فى خدمته أو فى خدمة الحكومة وبتعويضه الشخصى لهم ، وكان يعمل على ترقية التمثيل ومساعدة المشتغلين به بكل الوسائل وهكذا طرق « اسماعيل » كل باب لتثقيف الأذهان وتنوير العقول .

دار الكتب : ولما كان اسماعيل شديد الرغبة فى إحياء العلوم والمعارف بمصر وتكوين نهضة علمية أدبية فيها ، تولدت عنده فكرة إنشاء مكتبة عامة تجمع شتات المخطوطات والمطبوعات المبعثرة هنا وهناك ليستفيد

الناس بالاطلاع عليها ، ولهذا أمر بجمع الكتب القيمة والمصاحف المزخرفة الموجودة في المساجد والتكايا بالقاهرة وغيرها من جهات القطر فجمعت ووضعت في مكان واحد تحت اشراف « على باشا مبارك » . ثم أصدر أمراً خديوياً بإنشاء المكتبة عام ١٨٧٠ وقام « مبارك باشا » بتنظيمها ووضع قانوناً لها . ولما مات أخوه الأمير « مصطفى باشا فاضل » سنة ١٨٧٦ اشترى مجموعة كتبه النفيسة ببلغ ٠٠٠ ر ١٣ جنيه وأهداها إلى دار الكتب . وأخذ يجمع في اقتناء الكتب المكتوبة بعدة لغات حتى غدت الدار حافلة بمجموعات نفيسة من المخطوطات والمطبوعات ، وأصبحت تضارع كثيراً من مثيلاتها في عواصم أوروبا .

وأصدر « اسماعيل » أمره كذلك في سنة ١٨٦٩ بإنشاء دار الآثار العربية ليجمع بين جدرانها ما هو مبعثر في المساجد وغيرها من الآثار العربية والإسلامية بجميع أنواعها ، غير أن الظروف حالت دون انفاذ هذه الفكرة في أيامه . ولم تتحقق إلا في عهد ابنه توفيق باشا .

دار الآثار المصرية : لم تكن آثار مصر القديمة موضع الدرس والعناية إلا بعد مضي شطر كبير من القرن التاسع عشر ، فكانت قبل أن فك « شمبليون » رموز الكتابة القديمة سرّاً غامضاً ، وأبنية مهملة لا يكثر لها سكان البلاد ولا حاكموها . وبقي الحال كذلك حتى حضر « شمبليون » بنفسه إلى مصر عام ١٨٣٠ لمواصلة أبحاثه العلمية في تعرف طلائع النقوش الهيروغليفية ، فعرض على « محمد علي » فكرة إنشاء مصلحة خاصة للعناية بالعماديات المصرية وحفظها والبحث عنها لأنه وجد أن الحكومة مهملّة شأنها حتى أضحت نهباً للقناصل والتجار الأجانب الذين أخذوا يرسلون كل ما يقع في أيديهم منها إلى دور الآثار ببلادهم ، ولذلك حرضوا « محمد علي » على عدم الأخذ بمشروع شمبليون فأهمّل أمره واستمرت الحالة على ما كانت عليه ، غير أنه لم تمض على ذلك خمس سنوات حتى أصدر محمد علي أمراً بإقامة حراس على الآثار ومنع تصديرها إلى الخارج ، ثم أنشأ مصلحة خاصة بها جعل مقرها أمام بركة الأزبكية ، وأصبحت مهمتها

الإشراف على الآثار والمحافظة عليها والبحث عنها ، ولكن ذلك لم يؤد إلى تحسين الحالة كثيراً ، فبقيت الآثار نهبا للسرقة والمبشرين حتى آخر أيام محمد علي ، ونقل الموجود منها إلى القلعة في أيام عباس الأول .

وكان من حسن حظ مصر أن قدم إليها عام ١٨٥٠ « المسير مريت » (Mariette) وهو فرنسي من المشتغلين بالآثار أرسلته حكومته إلى هذه البلاد لمشتري مخطوطات قبطية . ولكنه لما رأى أن الميدان واسع أمامه في مصر للدرس والتحصيل ومواصلة أبحاثه العلمية ترك مهمته الأصلية وآثر البقاء بمصر ، ثم وجه جهوده نحو « سقارة » يكشف عن الآثار فيها ، ووفق بالفعل إلى كشف « السرايوم » بها عام ١٨٥١ وإذا به قبور ٦٤ عجلاً من العجول المعروفة باسم « أيس » ، كما تسنى له كشف الكثير من التماثيل وأبي الهول والنقوش الهامة المختلفة . وبفضل جهوده المتواصلة أخذت محتويات دار العاديات تزداد زيادة عظيمة ، ولكن خطراً عظيماً داهمها فأفقد البلاد معظم ما حوته هذه الدار إذاً ذاك ، وذلك أنه زار مصر عام ١٨٥٤ « الأرشيدوق مكسمليان » النمساوي ، ولما شاهد العاديات وسر بما رأى طلب إلى عباس الأول أن يهديه شيئاً منها ، ولجهل الوالي بقيمتها الفنية والتاريخية سمح له بأن يأخذ ما أراد من القلعة فازدانت متاحف « فينا » بما سابه الأرشيدوق من متحف القاهرة !

وكان هذا التصرف من جانب الوالي صدمة أليمة لذلك الباحث المنقب « مريت » ، لأنه رأى ثمرة جهوده ونتيجة أتعابه نقلت من البلاد التي كرس حياته لخدمتها وهو ينظر ويتألم ولا يستطيع حراً ، إذ لم تكن له علاقة رسمية وقتذاك بمصلحة الآثار ، ولهذا أخذ يسعى للحصول لنفسه على صفة رسمية حتى يضمن المحافظة على دار الآثار وما فيها ، ونجح مسعاه عند « سعيد باشا » فعينه مأموراً لأعمال العاديات في يولييه سنة ١٨٥٨ ، واستمر يجهد في عمله بهمة لا تعرف الكلل ونفس لا يصيبها الملل حتى استطاع أن يملأ دار العاديات من جديد ، ثم أخذ في نقلها إلى أماكن خاصة أعدت لها في بولاق .

وتأثر « مريت » لموت « سعيد » ، وخشى أن لا ينال مشروعه تعضيداً من الوالي

الجديد فيكون في ذلك القضاء على آماله ، غير أنه ما لبث أن وجد كل مساعدة من « اسماعيل » الذي أمر بإصلاح دار الآثار ببولاق وتوسيعها ، ثم افتتحها بحفلة رسمية حافلة في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ . واستمرت الدار تسير في طريق التقدم السريع المطرد وازدانت بكثير من الآثار النفيسة شكلاً وفناً وتاريخاً . ولما أقيم معرض باريس سنة ١٨٦٧ أمر اسماعيل بأعداد جانب مصرى فيه يكون مفخرة لمصر وأهلها وخديويها ، فنقل « مريت » أجل آثار مصر إلى فرنسا حيث عرضت بالمعرض فكانت موضع إعجاب الجميع مما دفع « الأمبراطورة يوجينى » إلى أن تطلب من « اسماعيل » أن يهدى تلك العاديات إلى فرنسا . وكادت تخسر مصر تلك التحف النفيسة لولا شدة مقاومة « مريت باشا » .

ولكن الأزمة المالية التى أصابت الحكومة المصرية فى آخر عهد « اسماعيل » ظهر أثرها واضحاً كذلك فى أعمال الحفر والتنقيب ، غير أن « مريت » لم يجعل الصعاب تقف دون إتمام عمله ، بل ثابر بكل همة ونشاط فى سبيل الغرض الذى أوقف عليه حياته ، فخلق لمصر داراً للعاديات تضارع أفخر دور للعاديات فى العالم ، ومات وهو قرير العين بنجاح مشروعه فى يناير سنة ١٨٨١ ، وبقيت الدار ببولاق حتى نقلت إلى الجيزة سنة ١٨٩١ ثم إلى مقرها الحالى سنة ١٩٠٢ . وهى سائرة فى طريق التقدم والنجاح . وقد زادت بها بهجة وعظمة تلك الآثار البديعة المدهشة التى كشفت حديثاً فى مقبرة « توت عنخ آمون » .

الاصلاحات الاجتماعية : وبذل اسماعيل مجهودات واسعة النطاق لادخال التغييرات الضرورية على الحياة الاجتماعية المصرية فتطورث من ذلك الحين تطوراً مستمراً . وقد رأينا كيف أن « اسماعيل » عمل على رفع مستوى عقلية الأمة بالطرق المختلفة ثم أخذ يقلل من الجفاء الموجود بين المصريين والغربيين ، ويردم الهوة السحيقة التى كانت تفصل الفريقين حتى يختلط المصريون بأفاضل الأجانب فيقتبسوا منهم ما حسن من عادات وأخلاق وعلم

وطرق تفكير ، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير ، وكان يسمى « اسماعيل » أن يرى الخرافات متسلطة على عقول الأمة ، وكثيرا من البدع « كالدوسة » والأذكار والسحر والتنجيم منتشرة بين أفراد الرعية ، ولذلك بذل ما في وسعه للقضاء عليها جميعا ، ولكنه لم ينجح إلا في تخفيف شرورها وتقليل انتشارها . وكذلك عمل اسماعيل على تغيير عقلية رعاياه بإنشاء شرطة مختلفة منظمة بدلا من نظام « القواصة » الذي كان كله شرا ووبالا على الأمن والعدالة ، ثم بنزع السلطة القضائية من رجال الإدارة وإسنادها إلى هيئة قضائية خاصة .

وقد شمل التغيير الحياة المنزلية كذلك ، فأدخلت عليها بعض العادات الغربية ، فتغيرت طرق الجلوس والأكل والنوم واستقبال الضيوف وأصبحت كلها على الطريقة الغربية ، كما استبدلت الطرق المعمارية الحديثة بالطرق القديمة وشيدت القصور الفخمة والأبنية الضخمة ، وكان أمام الجميع في ذلك الخديوى نفسه بما بنى من قصور وشيد من بنيان . وأدت الحركة الفكرية والحياة العلمية والنهضة القومية التي ظهرت في أيامه إلى تغيير عقول المصريين من الوجهة السياسية ، وبدأ كثير من الناس نساء ورجالا يستبدلون الملابس والأزياء الغربية بالشرقية وأخذت الملاهي الحديثة في الانتشار فأقبل عليها الأهالي بشغف عظيم .

منع تجارة الرقيق : ومن أهم الإصلاحات الاجتماعية التي أراد اسماعيل القيام بها محاولته منع تجارة الرقيق ، وكانت هذه المسألة موضع نظر الدول المختلفة منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكانت انجلترا في مقدمة المنادين بفضاعة هذه التجارة ومخالفتها لأبسط مبادئ الانسانية ، وكانت هي أسبق الدول إلى إبطال الرق في جميع الممتلكات البريطانية واقتدت الدول الأوربية الأخرى بها فقررت إبطاله ، ثم وجهت الدول الغربية نظرها نحو الشرق تعمل فيه لتحقيق هذه الغاية فقصدت اسماعيل في مصر تطلب اليه باسم الانسانية المعذبة أن يعمل على إبطال الرق في بلاده . وكان اسماعيل نفسه شديد الرغبة في ذلك ، وناقما أشد النعمة على النخاسة وأهلها ، وكان عازماً عزمياً أكيداً على القضاء عليها بكل

ما أوتى من قوة ، لا كما فعل محمد على وسعيد من قبله بمناهضة هذه المهنة بالقول لا بالعمل .

وكان النخاسون في أواسط أفريقيا يرتكبون الفظائع في سبيل غاياتهم ، ويطاردون العبيد بالرصاص كما يطاردون الوحوش الكاسرة ، ويهجمون على القرى الآمنة المطمئنة ويسبون أهلها رجالاً ونساء وأطفالاً ثم يسوقونهم إلى أسواق الرقيق وهم في أشد حالات البؤس والألم . وكانت هذه الأرواح البشرية لا تماوى في نظرهم شيئاً ، فكثيراً ما كانوا يقتلون الأرقاء أو يعذبونهم أو يشوهون وجوههم أو أجسامهم لأتفه الأسباب أو للتسلية أحياناً ولم تصل هذه الفظائع مجسمة إلى مسامع الدول الأوربية إلا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر بفضل ما كتبه كبار المستكشفين من الانجليز في الموضوع أمثال « ليفنجستون » (Livingstone) و « بيكر » (Baker) و « ستانلى » (Stanley).

وحدث أن زار مصر ولى عهد إنجلترا في أوائل عام ١٨٦٩ وانتهز هذه الفرصة وأخذ يجذب إلى اسماعيل التشديد في إبطال النخاسة والرق وإرسال حملة عسكرية إلى أقاصى السودان لهذه الغاية . واقترح عليه إسناد هذه المهمة إلى « السير صمويل بيكر » فرحب اسماعيل بأراء زائره العظيم وعزم على القيام بهذا الإصلاح بالرغم من معارضة الأئمة وكثرة النفقات التى كان يعلم أنها ستثقل كاهل الميزانية ، فاستدعى اسماعيل السير صمويل بيكر وأنعم عليه برتبة باشا وعينه حاكماً على البلاد الاستوائية لمدة أربع سنين تبتدىء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ ، وزوده بحملة بحرية وبفرمان من قبله يعهد إليه فيه فتح تلك الأقاليم وتحسين زراعتها وموارد ثروتها وإبطال تجارة الرق فيها .

سار « بيكر » بحملته في السودان حتى وصل إلى أعلى النيل الأبيض ، وهناك قرب التقائه بنهر سوبا ط أنشأ محطه عسكرية سماها « التوفيتيه » ثم تقدم جنوباً حتى وصل « جندوكورو » على بحر الجبل ورفع العلم المصرى عليها وجعلها مركزاً لحكومته . ثم أخذ يبسط نفوذ الحكومه المصرية في تلك الأقاليم

الاستوائية حتى « بحيرة فكتوريا » واستمر ينشئ النقاط العسكرية المتعددة ليستطيع إبقاء البلاد في قبضته ولتساعد على منع تجارة الرقيق . وفي سنة ١٨٧١ أعلن رسمياً ضم الأقاليم الاستوائية إلى الحكومة المصرية ، إلا أن هذه السياسة لم ترق في أعين كبار التجار في تلك الجهات فعمدوا إلى تشييد المعاقل الحصينة وتسلح عدد كبير من الزنوج حتى يستطيعوا مقاومة الحكومة والاتجار فيما يريدون وبالأخص في الرقيق لأنها كانت تجارة تدر عليهم الأرباح



« الزير »

الوفيرة . وقد عظم نفوذهم في تلك الجهات حتى هال الخديوى أمرهم ، فبعث إلى حكامدار السودان يأمره بالاتفاق معهم على تسليم هذه المعاقل للحكومة نظير تعويض يدفع لهم لترك هذه المهنة ، فقبل البعض ورفض البعض الآخر وعلى رأسهم « الزير » رئيس تجار الرقيق هناك ، غير أنه بعد كفاح طويل مع الحكومة رضخ لها وعينه الخديوى مديراً لبحر الغزال .

استقال بيكر في أغسطس سنة ١٨٧٣ ، وخلفه في عمله الكولونيل « غردون » (Gordon) ، وقسم اسماعيل بلاد السودان قسمين ، القسم الشمالى وهو الممتد جنوباً حتى منطقة « فاشودة » ويسمى السودان الحقيقى ، ووكل إدارة شئونه إلى حاكم السودان العام ، والقسم الثانى ويشمل الجهات الواقعة جنوب الآخر ويسمى الأقاليم الاستوائية ، ونصب الخديوى « غردون » حاكماً عليه ، فسار هذا إلى السودان فى فبراير سنة ١٨٧٤ ، ثم تسلم منصبه وأظهر الكثير من النشاط والحزم والعزم فى تنظيم البلاد ، والعمل على مقاومة

تجارة الرقيق ، ونجح نجاحاً كبيراً في مهمته ولكنه كان نجاحاً وقتياً لأنه ما كاد يغادر تلك الأقاليم حتى عادت النخاسة وهذه التجارة إلى أشد مما كانتا .

نرى من ذلك أن كل الجهود التي بذلت في هذا السبيل لم تأت بالنتيجة المطلوبة ، وإنما وضعت العراقيل فقط في وجه هذه التجارة فقللت من شدة تيارها الجارف . والواقع أنه كان من الصعب القضاء عليها دفعة واحدة لا سيما وأن شيخ الجامع الأزهر وكبار العلماء في مصر كانوا يقولون بمخالفة هذا العمل لتعاليم الدين الحنيف . ولكن بالرغم من كل ذلك استمر اسماعيل بجاهد جهاد الأبطال في هذا السبيل وأقدم على عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ لمنع الاتجار بالرقيق . ثم أبرم معاهدة أخرى معها للغرض نفسه في يناير سنة ١٨٧٨ . وقد أثار « اسماعيل » بذلك إعجاب كبار الكتاب والساسة في الغرب .

الاصلاحات المادية — (١) الزراعة : لما كانت مصر بلاداً زراعية ، وجل اعتمادها في ثروتها على الزراعة ، نالت هذه قسطاً وافراً من عناية « اسماعيل » ، ونجح بالفعل في تحسين أحوال البلاد الزراعية . ويكفيه فخراً أنه أصلح ما لا يقل عن ١٥٠٠٠٠٠ فدان وجعلها صالحة للزراعة ، فقد حفر نحو مائتي ترعة ، وسهل طرق المواصلات بمد الطرق الزراعية ونشر السكك الحديدية وإقامة الكبارى الكثيرة . ولما كانت الحرب الأهلية مشتتة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل حكمه ، فقد امتنع تصدير القطن منها إلى أوروبا ، وارتفعت أثمان القطن في العالم فاستفادت مصر من ذلك فائدة مالية عظيمة . ولذلك أقبل « اسماعيل » على زيادة الأراضى المنزرعة قطناً ، وحذا الأهلالي حذو أميرهم حتى كثرت الثروة في البلاد كثرة لم يسبق لها مثيل ، فبعد أن كانت قيمة الصادرات أربعة ملايين من الجنيهات عام ١٨٦٢ أصبحت أربعة عشر مليوناً من الجنيهات عام ١٨٦٤ ، ولكن ما لبثت أن عادت الأثمان إلى حالتها الأولى بعد أن وقعت ربحى الحرب عام ١٨٦٥ .

لم ير « اسماعيل » بدا من توجيه عنايته بعد ذلك إلى تحسين زراعة قصب السكر وأنفق على ذلك أموالاً طائلة ، واحتكر زراعته في أطيانه الواقعة على ضفة النيل اليسرى بين القاهرة وأسيوط . ولهذا الغاية أنشأ خطأً حديدياً يخترق هذه الأقاليم ، وحفر ترعة الابراهيمية التي تعتبر من أكبر ترع العالم ، وقد عادت على الزراعة في مصر بأجل الفوائد .

(ب) التجارة : واعتنى « اسماعيل » كذلك بتحسين حال التجارة وتوسيع نطاقها ، فبنى خمس عشرة منارة في البحرين الأبيض والأحمر لتهتدى بها السفن التجارية التي تقصد البلاد المصرية ، كما أنه وكل إلى شركة فرنسية إصلاح ميناء السويس وإلى شركة انجليزية إصلاح ميناء الاسكندرية ولو أن هذه الشركة الأخيرة خدعته فتقاضت منه مليونين ونصف مليون من الجنيهات في حين أن تكاليف العمل لم تتجاوز مليوناً ونصف مليون .

وكانت الشركتان المساهمتان اللتان أسستا في عصر « سعيد » قد ساءت حالتهما في أواخر أيامه ، فلما جاء « اسماعيل » صنى الشركة المجيدية ، وأنشأ مكانها « الشركة العزيفية » . وكانت سفنها تنقل المتاجر والبريد بين مصر والبلاد الواقعة على شواطئ البحر الأبيض الشرقية والبحر الأحمر . وفي سنة ١٨٧٣ اشترى « اسماعيل » جميع أسهم الشركة وسميت من ذلك الوقت « شركة البوستة الخديوية » التي بيعت إلى شركة انجليزية بثمن بخس سنة ١٨٩٨ . واهتم الخديوى كذلك بشركة الملاحة النيلية فنظمها من جديد وخصص جزءاً من سفنها لخدمته الخاصة .

(ج) الصناعة : حاول « اسماعيل » ترقية الصناعة في البلاد كما حاول ترقية الزراعة والتجارة وغيرها . ولكنه لم يصادف نجاحاً في هذا السبيل ، فانه اشترى آلات كثيرة من الخارج لتشجيع المعامل والمعاصر في مزارعه بمصر الوسطى والصعيد غير أنه لم يشيد منها إلا جزءاً فقط مما كان طارماً عليه وأخفق المشروع في النهاية .

غير أنه أنشأ معامل أخرى لنسج القطن والتيل والصوف ، كما أنشأ معامل لعمل الأبسطة والبفتة والورق . وقامت بجانب هذه معامل لصنع المدافع والبنادق والذخيرة والزجاج كما وسع نطاق المطبعة الأميرية لتقوم بطبع كل ما تحتاج إليه حكومة البلاد .

الأعمال العامة : وجه «اسماعيل» عنايته إلى كل ما يكسب البلاد مظهراً خلافاً ويجعلها تجارى البلاد الأوربية في تمدنها وحضارتها ، فوجه عناية خاصة لتحسين طرق المواصلات والمخبرات ، فازدادت في مدته السكك الحديدية في أنحاء القطر وانتشرت الأسلاك البرقية ، واشترت الحكومة مصلحة البريد من جماعة الطليان «شيني وإخوانه» عام ١٨٦٥ ، وكانوا قد أنشأوها حوالى سنة ١٨٢٠ لتوزيع الرسائل والقيام مقام البنوك في إرسال النقود إلى جهات القطر المختلفة فلما أصبحت تحت إدارة الحكومة انتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد في البلاد ونجحت في أعمالها نجاحاً أدى إلى قبول مصر في «الاتحاد البريدي» عام ١٨٧٤ .

ولكى يكسب البلاد مظهر المدنية الغربية اعتنى بتحسين مدن القطر الكبيرة وبالأخص القاهرة والاسكندرية ، فوسع الحواري وهدم الأزقة واختط الشوارع الفسيحة وشيدت بها القصور البديعة وانتشرت الأبنية الجميلة وأُنيرت العاصمتان بالغاز ومدت بهما أنابيب المياه ، فأصبحتا بفضل هذه العناية عروس الشرق .

افتتاح قناة السويس : رأينا فيما سبق عند الكلام على قناة السويس أن «اسماعيل» نجح في تحقيق أغراضه من الشركة بإزالة بعض الشروط من الاتفاق الذى تم بين «سعيد» و «ديلسبس» ، ورأبنا كيف أنه أقبل يشجع المشروع ويعمل على سرعة إتمامه حتى ينال فخر هذا العمل العظيم بين ملوك العالم . فلما قارب العمل الانتهاء عزم «اسماعيل» على إقامة حفلة حافلة على تفقته الخاصة بمناسبة افتتاح الترع ، حتى تضارع فى فخامتها وعظمتها جلال الغرض الذى أقيمت من أجله . وأقيمت حفلة الافتتاح بالاسماعيلية وحضرها كثير من الملوك والأمراء

والعظماء والأدباء والعلماء ممن دعاهم «اسماعيل» بنفسه في رحلة قام بها في أوروبا لهذه الغاية . وكان في مقدمة الحاضرين الامبراطورة «يوجيني» زوجة نابليون الثالث وامبراطور النمسا وولي عهد بروسيا .

ولم يدخر «اسماعيل» وسعاً في إرضاء ضيوفه ، والاتفاق عن سعة في إقامة الزينات وإعداد المعدات ، وقد شيد قصرأ فخراً بالاسماعيلية على شاطئ بحيرة التمساح لكي تقام فيه حفلة راقعة إكراماً لامبراطورة فرنسا ، وهي الدولة صاحبة المشروع . ولهذه المناسبة كذلك شيد بالقاهرة ما يسمى «الأوبرا» حيث مثلت رواية «عايدة» التي ألقت بطلب خاص من «اسماعيل» ، وأنشأ طريقاً من القاهرة إلى قاعدة الهرم الأكبر في أقل من ستة أسابيع لكي تسير عليه العجلات إذا رأت الامبراطورة زيارة الهرم . وقد غالى الخديوى في إظهار الكرم والحفاوة بزائريه إلى حد يفوق الوصف ، وبلغ مجموع ما أنفق على هذا الاحتفال النادر النظير ما يقرب من مليون ونصف مليون من الجنيهات .

الفصل الرابع

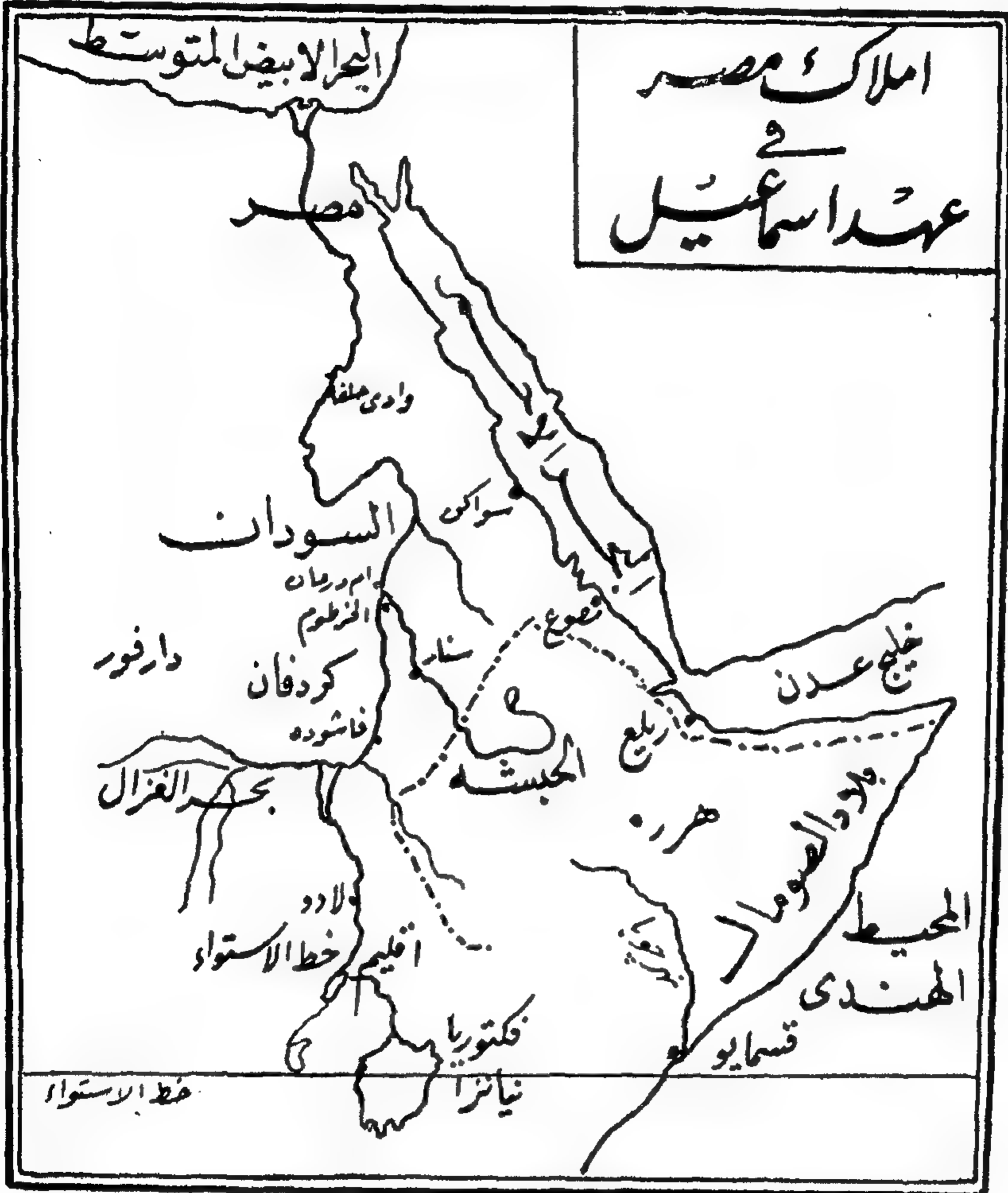
الامبراطورية

تمهيد : وضع «اسماعيل» الخطة التي عزم على السير عليها أمامه في كل خطوة من خطواته فكان يعمل على تنفيذها بحذافيرها مهما كانت العقبات في سبيله . وقد رأينا كيف أنه حقق الجزءين الأولين من سياسته بعزم ثابت وهمة نادرة وسنرى فيما يلي إلى أي حد نجح في تحقيق الجزء الثالث منها .

ولما كانت فكرة الامبراطورية الافريقية لا تخرج إلى حيز الواقع إلا على أسنة الرماح وقوة الجيوش ، عكف على تكوين جيش كبير منظم على أحسن الطرق الحديثة ، واستعان في ذلك بكبار الضباط من الأوربيين والأمريكيين ، وأخصهم بالذكر «ستون باشا» (General Stone) الأمريكي رئيس أركان حربه .

السودان الشرقي : وقد وكل «اسماعيل» أمر توسيع أملاك مصر في

السودان الشرقى إلى ضابط سويسرى ماهر يدعى « منزجر » (Munzinger) فعينه محافظاً على « مصوع » عام ١٨٧٠ ، وكان قد اشتراها اسماعيل من تركيا هى و « سواكن » عام ١٨٦٦ نظير دفعه ضريبة سنوية قدرها ثلاثون ألف جنيه



وقد أظهر « منزجر » همة عظيمة فى تحقيق أغراض اسماعيل فى تلك الجهات ونجح فى ضم « بلاد البوغوس » و « بركة القصارف » إلى أملاك مصر فى السودان .
الأقاليم الاستوائية : وقد عرفنا عند الكلام على منع تجارة الرقيق كيف ضمت تلك الأقاليم إلى أملاك مصر على يد « بيكر » وكيف حاول « غردون » تنظيمها عند ما عين حاكماً عليها عام ١٨٧٤ .

دارفور : وبقيت بلاد دارفور مملكة مستقلة خارجة عن أملاك مصر حتى عام ١٨٧٣ حينما عرض « الزبير » على الخديوى أمر فتحها ، فحاز اقتراحه قبولا لدى « اسماعيل » ، فساعدته الحكومة المصرية فى اعداد حملة قام بها إلى تلك البلاد ، فهزم جيش سلطانها المرة بعد المرة ودخل « الفاشر » عاصمتها فى نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، وانتهى الأمر بضمها منذ ذلك الحين إلى أملاك مصر فى السودان . وعهدت الحكومة المصرية إدارة الجهات الجنوبية من تلك البلاد إلى « الزبير » مكافأة له على خدماته ، كما منحه الخديوى لقب باشا . ثم رأى « الزبير » أن يحضر بنفسه إلى مصر لمقابلة الخديوى والاتفاق معه على خير الطرق لحكم تلك الجهات حتى يبقى أهلها راضين مطمئنين خاضعين ، فأذن له الخديوى بذلك ، وبعد أن أناب عنه ابنه « سليمان » فى الحكم حضر إلى القاهرة محملا بالهدايا ، ولكن اقتراحاته لم تحز قبولا لدى الحكومة المصرية ، ولهذا لم تسمح له بالعودة إلى بلاده بل أبقته بالقاهرة اتقاء لشربه إذا عاد غاضبا .

هرر : وفى سنة ١٨٧٥ اشترى الخديوى مدينة « زيلع » ومنحقاتها من تركيا نظير دفع مبلغ سنوى لها قدره ١٣٣٦٥ جنيه . وقد وجه ضم هذه البلاد إلى الحكومة المصرية نظرها إلى الأقاليم المجاورة وبالأخص « هرر » فأخذت تتعرف الطرق المؤدية إليها وتستطلع أحوالها ، ولما تم لها ما أرادت أرسلت حملة عسكرية فى سبتمبر سنة ١٨٧٥ لاحتلالها فنجحت فى مهمتها واستولت عليها بسهولة ثم أعلنت ضمها للحكومة المصرية .

الصومال الجنوبي : لما تم « لاسماعيل » توسيع أملاكه فى السودان على النحو الذى بيناه ، دفعته نفسه الطموحة إلى التفكير فى فتح بلاد الصومال الجنوبية وضم الجهات الواقعة على نهر « جوبا » إلى مصر لكي تمتد أملاكه من الجهات الامتوائية إلى شواطئ المحيط الأطلسى ، فأعد حملة بحرية لهذه الغاية فى فبراير سنة ١٨٧٥ وأسند قيادتها إلى « ما كيلوب باشا » ، فسارت هذه الحملة بطريق البحر واستولت على بلدة « براوة » وتركت حامية فيها ، ثم تقدمت إلى « قسمايو » عند مصب نهر جوبا ، وحاول الجنود السير فى النهر بالقوارب غير أنهم لم يستطيعوا

ذلك فغادوا إلى «قسمايو» واتخذتها الحملة مركزا لها ، ثم أخذت تستكشف الجهات الواقعة على النهر ، غير أن الحكومة مالبت أن استدعت الحملة حتى لا تقع في نزاع مع حكومة زنجبار التي كانت تحت الحماية الانجليزية ، ولأن مصر كانت قد دخلت في حرب مع الحبشة حينذاك .

الحبشة : لما امتدت أملاك مصر في السودان الشرقي كما رأينا رأيت الحكومة المصرية أن تعين الحدود بين أملاكها في تلك الجهة وبين أملاك الحبشة على أن تضم إليها بعض مقاطعات جديدة حتى تستطيع أن تصل الخرطوم ومصوع بخط حديدى يمر «بكسله» و «التاكة» ، ولكن الحبشة رفضت أن تجيب مصر الى طلباتها فجرت حملة عسكرية على بلاد الحبشة بقيادة «أرندروب بك» (Arendrup) عام ١٨٧٥ لتحقيق هذه الغاية ، فلما بدأت الحملة أعمالها الحربية تقهر النجاشى بقواته أمامها ليخضعها حتى يستطيع أن يفتك بها في داخلية بلاده ، ولكن قائد الحملة المصرية اعتقد أنه إنما يقهر عن ضعف ، فأرسل اليه يطلب منه الموافقة على أن يكون «خور الجاش» الحد الفاصل بين أملاك الطرفين ، ولكن النجاشى أبى أن يتنازل عن أى جزء من بلاده ، فهاجمه الجيش المصرى لارغامه بالقوة ، غير أنه فشل أمام جيش النجاشى الذى كان يبلغ أضعافه فى العدد ، وهزم هزيمة شنعاء ، واضطرت فلوله إلى التقهر إلى الحدود الأصلية . وفى إبان ذلك كانت الأوامر قد صدرت عام ١٨٧٥ إلى «منزجر» حاكم السودان الشرقى ليخرج بحملة إلى بلاد الحبشة عن طريق «غندار» غير أنه لم يكن أسعد حظا من زميله ، إذ هاجمته بعض القبائل فى طريقه ففتكت بالجيش وقائده .

لم يسكت «اسماعيل» على هذه الهزيمة التى ألحقت العار بمجنوده ، فعزم على الانتقام من الحبشة والفتك بمجوشها ، وأعد لهذه الغاية جيشا كبيرا جعل على رأسه «راتب باشا» وعين الجنرال «لورنج باشا» الأمريكى رئيس أركان الحرب له . وسرعان ما نقل الجيش ومعداته إلى «مصوع» حيث كان مزعما الزحف على الحبشة من جهة الشرق . وفى يناير سنة ١٨٧٦ وصل الجيش إلى «قرع» وعسكر فيها وأقام الإستحكامات حولها ، ولكن مالبت أن هاجمه جيش جرار من الأحياس يقوده

النجاشى نفسه . فتشتت شمل الجيش المصرى ، ودارت الدائرة عليه بعد أن تكبد الطرفان خسائر جسيمة . وعلى أثر ذلك عقد صلح بين المملكتين فى إبريل سنة ١٨٧٦ على أن تكون التجارة متبادلة بينهما .

تنظيم الفتح والاستعمار : فى عام ١٨٧٧ رأى الخديوى أن يستعين بخدمات « غردون » فى تنظيم بلاد السودان وكان قد اعتزل خدمة الحكومة المصرية قبل ذلك ، فعينه حاكماً عاماً على جميع أملاك مصر فى السودان ، ولما كانت هذه الأقطار شاسعة مترامية الأطراف وطرق المواصلات فيها عسيرة ، رأى أن يستعين ببعض الأكفاء ممن يثق فيهم حتى يعينوه على النجاح فى مهمته ، ولذلك قسم الأقاليم الاستوائية قسمين ، قسماً سماه « مديرية خط الاستواء » وجعل مقره « لادو » وعين « أمين باشا » وهو من مشاهير المستكشفين حاكماً عليه ، وقسماً سماه « مديرية بحر الغزال » وأسند إدارة شئونه إلى « جسى » (Gessi) الإيطالى .

وقد أظهر « جسى » مقدرة فائقة فى إدارة المديرية التى عهدت إليه شئونها ، ويرجع إليه الفضل الأكبر فى كشف مجاهلها ، فقد اتبع فى حكمه سياسة اللين والرفق بالأهالى حتى مالوا إليه ، وأخذ يدرهمهم على الأعمال العسكرية ويشجعهم على استثمار وارد بلادهم والاشتغال بالتجارة ، فاستاء تجار الرقيق لهذه السياسة التى كانت ترمى إلى القضاء على تجارتهم وعزموا على الخروج على الحكومة ، وجمعوا لذلك جيشاً كبيراً تحت قيادة « سليمان بن الزبير » ، فوجه اليهم « غردون » جيشاً تحت قيادة « جسى » أنزل بهم الهزيمة ، وقتل « سليمان » فى الموقعة فتبدد شمل الثائرين ، وتوطدت سلطة الحكومة فى تلك الجهات النائية ، واستمر غردون يعمل بمجد للقيام بأعباء مهمته إلى أن استقال فى أوائل حكم « توفيق » .

الفصل الخامس

المسألة المالية والتدخل الأوربي

تمهيد : تولى « اسماعيل » زمام أمور البلاد وكانت الثروة متدفقة فيها نظراً لنشوب الحرب الأهلية بأمريكا وارتفاع أسعار القطن المصرى ، فأقبل ينفذ سياسته فى الداخل والخارج فى آن واحد ، ويصرف عن سعة وكرم . وبالرغم من النقص الذى حل بالثروة الأهلية استمر « اسماعيل » سالكا نفس الخطة مما كان سببا فى ارتباك حالة البلاد المالية والسياسية فى أواخر عهده ، وكان لهذا أكبر الأثر فى تسرب الخلل إلى الإدارة المصرية ، فشلت حركة التقدم والعمران ، وأصاب البلاد خمول شديد ظهرت آثاره فى إغلاق المدارس الكثيرة وإهمال المشروعات النافعة وخمود حركة الإصلاح عامة . غير أن هذا العسر المالى والعنق السياسى ولد روحا جديدة فى الشعب وجعله يحس بما حوله من الأمور بعد النوم وعدم الاكتراث الذى أصاب أهل مصر دهورا ، فظهر فى البلاد زعماء أقوياء استطاعوا أن يجعلوا لأنفسهم أثرا حميدا فى تطورات هذه الفترة السياسية ، وكان هذا مبدأ الغيث الذى فاض فى أوائل حكم « توفيق » وأدى إلى الثورة العربية .

ديون اسماعيل : كانت ديون اسماعيل على ثلاثة أنواع :

(١) الديون الثابتة (Funded Debts) : وهى التى كان يقترضها من البيوتات المالية الأوربية نظير تقديم الضمان الكافى لسدادها كدخل بعض المصالح الحكومية أو الضرائب التى تجبى من بعض المديرىات .

(٢) الديون السائرة (Floating Debts) : وهى التى كانت تبقى ديناً عليه عند ما كان يكل إلى شخص أو شركة القيام بمشروع من مشروعاته ولا يستطيع أن يدفع المبلغ المتفق عليه فوراً .

(٣) الديون الداخلية (Internal Debts) : وهى ديون أهلية تقترضها الحكومة من أهالى البلاد .

مجمال الديون

(١) بلغت الديون الثابتة في الفترة ما بين ١٨٦٣ و ١٨٦٨ نحو عشرين مليوناً من الجنيهات ، وتكاثرت الديون السائرة الصغيرة إلى حد لم يستطع معه « اسماعيل » سدادهما عند ما حان ميعاد دفعها ، فكان يضطر إلى تأجيل الدفع نظير دفع فوائد باهظة أصبحت الديون بسببها ثلاثة أو أربعة أمثال المبلغ الأصلي . وقد نجم عن هذه الخطة ارتباك شئون الحكومة المالية في أواخر هذه الفترة حتى عجزت عن دفع مرتبات الموظفين ، واضطرت إلى جباية الضرائب قبل مواعيدها مما كان له أسوأ الأثر في نفوس جميع الطبقات لاهلها الأهل وظلمها الموظفين . وبازاء ذلك أقدم الباب العالي على إصدار فرمان عام ١٨٦٨ يحرم فيه على الخديوى عقد قرض من الدول الأجنبية بغير استئذانه ، ولكن « اسماعيل » تمأى هذا القيد الثقيل باقدامه على رهن إيرادات أملاكه الخاصة بدلا من إيرادات الحكومة .

ويلاحظ أن « اسماعيل » إنما عقد هذه القروض وحلت به هذه الديون لشدة إسرافه ثم لقيامه باصلاحات واسعة النطاق في هذا الجزء من حكمه ، ولم يكن بخزينة الدولة من الأموال ما يساعد على القيام بها ، هذا فضلا عن المبالغ الطائلة التي أنفقها اسماعيل في سبيل الحصول على فرماني ١٨٦٦ و ١٨٦٧ . (٢) وفي سنة ١٨٧٠ عقد اسماعيل قرضاً جديداً مقداره سبعة ملايين من الجنيهات بفائدة ١٣ في المائة مع مصرف « بشوفسهايم » (Bischoffsheim) . وكان من نتيجة ذلك أن احتج الباب العالي لدى الحكومة الانجليزية بصفتها ممثلة لكبار الدائنين .

وإنما اضطر اسماعيل لعقد هذا القرض نظراً لحاجته الماسة إلى المال لتسيير دولاب الأعمال والقيام بنفقاته الشخصية الكثيرة بعد أن أنفق مبلغاً طائلاً في الاستعداد لفتح قناة السويس في السنة التي قبلها .

(٣) ولما كان ولا يزال في حاجة شديدة إلى المال بعد ذلك لاستمراره في سبيل تنفيذ سياسته الداخلية والخارجية ، اقترح عليه « اسماعيل باشا صديق »

وهو المعروف « بالمفتش » ، وكان وزير المالية منذ ١٨٦٨ ، فكرة « المقابلة »



وأنشأت لها الحكومة ديوانا مخصوصا
عام ١٨٧١ . وتتلخص الفكرة في أن
من يدفع من الأهالي ضرائب ستة اعوام
يعنى في مقابل ذلك من نصف الضريبة
المطلوبة منه على الدوام ، وله أن يدفع
هذا المبلغ إما دفعة واحدة أو على ستة
أقساط سنوية ، غير أنه في الحالة الأخيرة
يستمر في دفع الضريبة الأصلية كاملا
حتى يتم تسديد الأقساط . ومن
الواضح الجلى أن هذه الطريقة كانت

غنيا شديدا للحكومة التي

ضحت بهذه السياسة العقيمة الآجل في سبيل العاجل ، ومع كل لم تتمكن
الحكومة إلا من جمع مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات فقط بتنفيذ هذا القانون .
(٤) وبالرغم من ذلك اشتدت حاجته إلى المال مرة أخرى ، فعقد سلفة
جديدة في ابريل سنة ١٨٧٢ مقدارها أربعة ملايين من الجنيهات مع مصرف
« أو بنهايم » (Oppenheim) الانجليزي .

وما كاد يتسلم هذا القرض حتى فكر في الذهاب إلى الاستانة للحصول على
فرمان جديد يوسع سلطته ، وقد ذهب بالفعل وحصل على فرمان ١٨٧٣ بعد
أن فتح باب خزائنه على مصراعيه .

(٥) ولم تلبث أن حلت بالحكومة ضائقة أخرى ، فتفاوض اسماعيل مع
« أو بنهايم » في عقد قرض يبلغ ٣٢ مليون جنيه لاسيما أنه كان يفكر إذ ذاك في
إعداد حملة حربية على بلاد الحبشة . ولم يتمكن من عقد القرض إلا في مايو
سنة ١٨٧٤ وكان صفقة خاسرة للحكومة ، إذ أزمأ تسلمته بالفعل من هذا المبلغ
يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فقط ، وضاع الباقي في سبيل النفقات والخسائر والسمرة ،
وحتى هذا المبلغ لم يدفع كله نقداً للحكومة بل كان منه تسعة ملايين من

الجنيهاً من سندات الخزينة المصرية. وجعات فائدة القرض ٨ في المائة ، وتقدر هذه بنحو مليون ونصف جنيه سنوياً . ووعد اسماعيل عند عقد هذه السلفة أن يكف عن الاقتراض مدة عامين .

(٦) فلما اشتدت حاجته الى المال ، جمع قرضاً من الأهالي وهو ما يعرف « بدين الرزنامة » ، فقد أعلنت الحكومة أن كل من يدفع لها مبلغاً من المال يتقاضى عنه سنوياً ٩ في المائة ، وبهذه الطريقة جمع مبلغ ٣٤٢٠٠٠٠ جنيه ، ولكن الحكومة لم تدفع من الفوائد إلا جزءاً من دفعة السنة الأولى فقط .

(٧) وبالرغم من كل هذه القروض والعمليات المالية الأخرى لم تزد الحالة إلا سوءاً ، وما وافى عام ١٨٧٥ حتى وجد الخديوى نفسه فى عسر مالى شديد ، وأصبح لا يستطيع أن يحصل على مبالغ كافية من القروض الداخلية فعرض للبيع نصيب مصر فى أسهم قناة السويس وكانت تبلغ ١٧٦٠٢ رطل (من مجموع الأسهم وقدرها ٤٠٠٠٠٠) ، فبادر « دزرائيلى » (Disraeli) رئيس وزراء إنجلترا إذ ذاك واشترى الأسهم لحكومته ، وكان لهذا الحادث دوى شديد فى الدوائر السياسية .

وقد ارتكب اسماعيل بعمله هذا خطأ فاحشاً كان له أسوأ العواقب المالية والسياسية . أما المالية فلا أنه باع الأسهم بشمن بخس لم يبلغ أربعة ملايين من الجنيهاً ، وأسوأ من هذا أنه تعهد بدفع ٥ في المائة فوائد سنوية لهذا المبلغ حتى أول يولييه سنة ١٨٩٤ لأن أرباح الأسهم التى كانت تملكها مصر كانت تخصم تسديداً لبعض ديون على الحكومة ، فخسرت مصر بذلك أسهمها وأرباحها وأموالها . وقد بلغت قيمة هذه الأسهم ثلاثين مليون جنيه عام ١٩١٥ . وأما السياسية فلأن شراء هذه الأسهم جعل لإنجلترا مصالح مالىة كبيرة فى القناة بعد أن كانت مصلحتها فيها قبل ذلك سياسية فقط ، فهذه المصلحة المزدوجة أخذت تدفع بإنجلترا أكثر من ذى قبل للتدخل الفعلى فى شئون مصر ، ولما كانت مصلحة فرنسا مالية فقط أخذت كفة السياسة الانجليزية فى الرجحان وقام بين السياستين تنافس شديد انتهى بتغلب إنجلترا .

العوامل التي أدت إلى ارتباك الحالة

(١) لم يكن اسماعيل شديد الحيلة ، ولذلك سهل على الأجانب اصطياذه في الأحبولة التي نصبوها له فقد كان بطبعه مسرفاً يحب الظهور مما دفعه إلى إنفاق الأموال الطائلة في سبيل إكرام ضيوفه من الأجانب وبذل العطايا وتقديم الهدايا وإقامة الحفلات الراقصة وتشيد القصور الباذخة .

(٢) وكان يميل إلى الحكم المطلق بحكم نشأته وبيئته وعصره وشعبه ، ولذا كان يأنف أن يخضع لمشورة وزرائه إذا خالفت هوى نفسه . وقليل منهم من كانت له الحرية الكافية في إبداء آرائه له بصراحة ، وقد كان في ظروفه أحوج ما يكون إلى وزارة مالية منظمة لكي تضبط حساباته ، وتساعده على الوقوف بدقة على موقفه المالي ، غير أنه ما كان يود أن يرى أى مرشد ناصح يقف في سبيل تنفيذ أغراضه .

(٣) أظهر اسماعيل تسرعاً كبيراً وعدم روية في طريقة تنفيذ سياسته لأنه عمل على تحقيق سياسته الكبرى في الداخل والخارج في آن واحد كما رأينا ، وطفق ينفذ مشروعاته العظيمة دون النظر إلى ما قد يصيب البلاد وماليتها . قال « كيف » (Cave) في تقريره عن حالة مصر سنة ١٨٧٦ : « نستطيع أن نقرر أن مصر في دور انتقال . وهي تعاني نقائص النظام الذي هي خارجة منه وعيوب ذلك الذي تحاول الدخول فيه . تعاني ما أصيب به الشرق من جهل وخيانة واضمحلال وتبذير . . . كما تعاني النفقات التي تتطلبها السرعة والاعتساف في الأخذ بأهداب المدنية الغربية » . وقال السير صمويل بيكر : « قد عقد اسماعيل النية على أن ينجز في زمن قصير ما يستدعي إنجازه الزمن الطويل في أناة وصبر » . فنرى أنه صرف جزءاً كبيراً من المال دفعة واحدة في تنفيذ إصلاحات عامة لا تنسك أنها مفيدة غير أنها لم تكن لتأتي بشمر سريعاً ، فكان من نتيجة ذلك أن جزءاً كبيراً من الأموال التي اقترضها بفوائد باهظة بقيت دون استثمار . وكما ذكرنا من الأسباب الهامة التي أدت إلى العسر المالي .

(٤) كذلك تأمرت الظروف عليه ، فقد شجعه على سياسته المتقدمة

ازدياد الثروة في البلاد في أوائل حكمه ازديادا هائلا بسبب الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي سببت ارتفاع ثمن القطن المصري ارتفاعاً عظيماً ، فدخل اسماعيل الغرور بثروة البلاد ، وكان يعتقد كمعظم رجال عصره إن الحرب باقية طويلاً ولذلك أقبل على عقد القروض وأسرع في تنفيذ سياسته . ولكن الحرب وقعت فجأة في سنة ١٨٦٥ ، فارتبكت أحوال الحكومة المصرية على أثر ذلك ، واختل ميزان مالياتها ، فلم يمنع ذلك الخديوى من السير في طريقه ، واستمر على ذلك مستعيناً بالقروض تلو القرض يعقده بشروط فادحة حتى أثقل كاهل البلاد بدين أصبحت عاجزة عن تسديد فوائده .

(٥) ولانستطيع أن نخلى تركيا من المسؤولية في هذا الارتباك فانها ساعدت عليه بطريق غير مباشر إذا كان الجميع من السلطان إلى رجال السراى إلى الوزراء وغيرهم يقبلون منه الرشاوى والهدايا ويشجعونه على الاسراف ، ويتندر ما أنفقته في سبيل الحصول على الفرمانات الثلاثة التي أشرنا إليها بعشرين مليون جنيه على الأقل فضلاً عن زيادة قيمة الجزية السنوية .

(٦) وكان لسوء حظ اسماعيل ومصر أن الظروف السياسية والاقتصادية في عصره وجهت أنظار أوروبا إلى مصر تبغى اتهامها اقتصادياً وسياسياً ، فقد كان من أثر الانقلاب الصناعى في أوروبا في القرن التاسع عشر أن تسكاثرت رءوس الأموال وتأسست الشركات وانتشرت البيوتات المالية ، فكان أكبر غرض لأصحاب الأموال البحث عن الأرض التي تصلح لاستثمار أموالهم حتى تدر عليهم الربح الوفير ، فأتم مصر عدد كبير منهم في أوائل عهد اسماعيل وبدأوا يؤسسون الشركات ويستغلون ظروف البلاد . وبجانب هؤلاء نزح كثير من الأجانب إلى مصر في ذلك العهد ممن لفظتهم أوروبا وكانوا من أخط الأوساط وأسفل العناصر ، فاتخذت الدول من هذه المصالح المالية ومن وجود عدد من رعاياها في البلاد وسيلة لتنفيذ سياستها بدعوى المحافظة على أرواح هؤلاء الرعايا ومصالحهم .

كما أن فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ أثار أطماع الدول الاستعمارية نحو مصر لاسيما فرنسا وإنجلترا . أما فرنسا فكانت تطمح أن تضع يدها على مصر يوماً ما .

وكانت سياسة إنجلترا نحو مصر حتى فتح هذه القناة لا ترمى الى امتلاكها وانما كانت تعمل دواما على عدم وجود أية قوة معادية لها فيها .
غير أن فتح القناة وظهور أهميتها العظمى بالنسبة للمواصلات الامبراطورية جعل إنجلترا تغير من سياستها وتروم الاستيلاء على مصر بقنواتها حتى تسيطر على قلب مواصلاتها النابض ، وحتى تستطيع أن تنافس الدول الأخرى بسهولة في استعمار أفريقية ونشر تجارتها فيها . ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر فريسة تعمل على اختطافها كل من إنجلترا وفرنسا الواحدة قبل الأخرى ، فأخذت كل منهما تستغل ظروف البلاد السيئة لصالحها وهي ترقب عن كثب مجهودات الأخرى .

(٧) وكانت الامتيازات الأجنبية أعظم عقبة في سبيل الإصلاح ومن الأسباب الهامة التي أدت إلى سوء الحالة وارتباكها . وقد تكلمنا عنها فيما سبق .

الفصل السادس

البعثات المالية وانتهاء حكم اسماعيل

بعثة كيف (The Cave Mission)

كان من جراء هذه الديون الكثيرة وفواؤها الباهظة ، وعدم وجود أموال مدخرة في البلاد ، وسوء نظام الادارة الحكومية ، أن ارتبكت الحالة المالية ارتباكا شديداً ، غير أنها تعقدت واد ارتباكها حوالى عام ١٨٧٥ ، فلجأ اسماعيل إلى الحكومة الانجليزية يستعين بها في إمداده بموظفين انجليزيين يكون لهما إلمام بالشئون المالية ليساعده على إصلاح مالية مصر . غير أن شراء إنجلترا لأسهم مصر في القناة في هذا الظرف جعل اهتمامها يزداد بشأن مصر ، فانهزت هذه الفرصة لتتدخل تدخلا صريحا في شئونها الداخلية ، ولهذا بعثت تخبر الخديوى أنها سترسل لجنة انجليزية لفحص الحالة في مصر ، وأنها قد أسهبتت رياستها إلى « كيف » ، فأذعن الخديوى لرغبة إنجلترا ووافق على خطتها ، ولذلك

يعتبر عام ١٨٧٦ ، وهو العام الذي باشرفيه « كيف » مهمته في مصر ، بدء التدخل الفعلي الأجنبي في البلاد ، كما تعتبر هذه البعثة أول حلقة من سلسلة البعثات واللجان المختلفة التي كانت ترمى بأبحاثها وتقاريرها إلى وضع الإدارة المصرية تدريجاً تحت المراقبة الأوربية كشرط أساسي لاصلاح الخلل الذي تسرب إلى فروعها . وهذه الفكرة عينها هي التي كانت تؤلم اسماعيل أشد الألم . وقد عبر اسماعيل عن شعوره هذا في حديث له سنة ١٨٧٦ قائلاً . « لم يكن يجوز بمخاطري قط أن أنجلترا بشرائها أسهم قناة السويس وإيفادها أحد موظفيها لدرس ماليتي ترمى إلى وضع يدها على مصر » ، فكانت النتيجة الطبيعية أن حدث احتكاك بين الخديوى « وكيف » أدى إلى سرعة عودة اللجنة إلى أوربا حيث وضع « كيف » تقريره الشهير عن حالة مصر التي شاهدها ، وفيه قدم بعض الاقتراحات لاصلاح الأمور ، غير أن الخديوى لم يعمل بها .

وكانت هذه الاقتراحات ترمى إلى توحيد جميع الديون المصرية على أساس فائدة معقولة تتمشى مع حالة البلاد ، وتأجيل دفع الكوبونات المستحقة الدفع بالنسبة لحالة البلاد المالية السيئة ، وهو يرى في هذه الخطة خير ضمان للدائنين أنفسهم فانها تمنع تدهور البلاد المالي الذي يلحق بهم خسارة جسيمة . واقترح في النهاية وضع الادارة تحت رقابة « رفرس ولسن » (Rivers Wilson) أحد رؤساء المالية الانجليزية ، وقد كان في طريقه إلى مصر . غير أن هذا الاقتراح الأخير أزعج اسماعيل كثيراً لأن فيه تعدياً صريحاً على سلطته ، ولذلك عارض فيه أشد المعارضة .

ويرجع إخفاق البعثة إلى عوامل ثلاثة ، هي الخديوى ومستر كيف والحكومة الفرنسية ، فالخديوى لم يوافق على رغبة أنجلترا في إرسال بعثة لفحص ماليته إلا مكرها ، ويظهر أنه لم يفهم بالضبط المهمة التي ندب لها « كيف » فذا لبث أن اختلفت وجهة نظر الاثنين ووقع النزاع بينهما . أما « كيف » فلم يكن بالسياسي الذي تتفق طبيعته مع طبيعة المسألة التي اختير لمعالجتها ، فقد كان شريف النفس طاهر الخلق صريحاً في آرائه وأعماله . وأما الحكومة الفرنسية فانها ما كادت تسمع بنحبر البعثة الانجليزية حتى قررت سد الأبواب في وجهها بقدر الاستطاعة

بارسال مندوب عنها إلى مصر يعمل على معاكستها ويحاول إرضاء الخديوى بكل الوسائل . وقد أحسن هذا المندوب القيام بالمهمة التى عهدت اليه ، فكان ذلك أكبر مشجع للخديوى على إهمال شأن « كيف » والتصريح له بأن فى استطاعته أن يعمل دون إرشاد إنجلترا .

صندوق الدين العمومى : زادر « كيف » البلاد فى أول فبراير سنة ١٨٧٦ وكان اسماعيل قد أقبل على الفرنسيين يفاوضهم للوصول إلى طريقة مرضية يخرج بها من هذا المأزق الحرج ، فتم الاتفاق مبدئيا على إنشاء « مصرف وطنى » لمصر يتولى إدارته مندوبون عن فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ، ولكن هذا المشروع لم يرق فى نظر إنجلترا فعارضت فيه فأخفق . غير أن الفرنسيين كانوا جادين فى عماهم ومفاوضاتهم ، فأسفر نشاطهم عن فكرة تقضى بتأليف لجنة خاصة بالدين العمومى وحده ، تعين أعضاؤها حكومات مختلفة ، وتكون مهمتها تسلم الإيرادات التى تخصص لدفع الكوبونات ، كما أنها تقضى بتوحيد جميع الديون المصرية سائرة وثابتة بشروط خاصة ، على أن تقدم الحكومة المصرية ضمانا لها بعض موارد دخلها ، ولكن هذا المشروع لم يكن أحسن حالا من أخيه فلم يحز قبولا لدى الانجليز . ولهذا لجأوا إلى قوه الارهاب ليرجعوا الخديوى عن قبوله وتنفيذه . وبأشر هذه المهمة وزير خارجية إنجلترا إذ ذاك « اللورد دربى » (Lord Derby) . فى ٢٠ مارس فاجأ اسماعيل بعزمه على نشر تقرير « كيف » ، فلم يسع الخديوى إلا أن احتجاج على ذلك لأن فيه أعظم الأضرار بثقة المالىين به ، فأوقف نشره تبعا لذلك . غير أنه لما سئل « دزرائيلى » فى البرلمان عن موعد نشر التقرير أجاب بأن ليس لديه شخصا مانع من نشره ، ولكن الخديوى لا يرضى بذلك وهو يعارض أشد المعارضة فى ذلك النشر ، فكان لهذا التصريح نتيجة الطبيعىه السريعة إذ ألقى فى روع الناس أن تقرير « كيف » تقرير سىء ، فهبطت قيمة السندات المصرية فى الأسواق المالية ، وبذلك حدث ما كان يخشاه اسماعيل ، فرأى أن لا مندوحة من التصريح بنشره على يبدد هذه السحابة السوداء التى خلقها كبير وزراء إنجلترا ، فسمح بنشره بعد عشرة أيام من

تصريح « دزرائيلي » . غير أن ذلك لم يجد نفعا ، وأصر الجمهور على سوء ظنه بمالية مصر ، فلم يسع اسماعيل إلا التعليق على هذه السياسة الماكرة بقوله : « لقد احتفروا الى القبر ! » (Ils ont creusé ma fosse) .

وكان هذا التلاعب السياسى سببا فى نقمة الخديوى على انجلترا ، ودافعا إلى قبول المشروع الفرنسى ، ففى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ أصدر أمراً بإنشاء لجنة يقال لها « صندوق الدين » ، تعين أعضاؤها بعض الدول الأوربية ، وتصبح مهمتها إدارة شئون الديون المصرية فتعمل على دفع الأوفاد فى مواعيدها المقررة كما تعمل على تنظيم تسديدها . وفى ٧ مايو أصدر أمراً آخر يقضى بتوحيد جميع الديون المصرية وجعلها ديناً واحداً قدره ٩١ مليون جنيه وربحه ٧ ٪ . وينتهى تسديده فى ٦٥ سنة . وقد وافقت الدول على ذلك إلا انجلترا فانها أصرت على معارضتها للمشروع ، وأبت إرسال مندوب يمثلها فى صندوق الدين ، وذلك لأنها رأت أن هذه الطريقة مجحفة بحقوق رعاياها إذ كان معظم الدائنين من الانجليز يحملون سندات مضمونة بموارد ثابتة ، فى حين أن معظم أموال الآخرين كانت ديونا سائرة .

بعثة جوشن — جوير (Goschen - Joubert)

أصبح الخديوى بعد هذه الخطوة فى مركز يستطيع معه أن يهمل مطالب انجلترا اعتمادا على مساعدة فرنسا فاما أن تقبل انجلترا المشروع كما هو أو تفعل ما تشاء ، فأثار هذا العمل ضجة وقلقا فى سوق سندات لندن ، وأخذ حملة السندات المصرية يجتمعون لدرس الموقف واتخاذ خطة معينة نحو الحالة الجديدة ، فاحتجوا على مسلك الخديوى الاستبدادى وعلى سياسة الحكومة البريطانية التى أفلت الموقف من يدها بسبب ضعفها . فما كان من الحكومة أمام هذه الحملات الشديدة إلا أن رأت أن تسوى الأمور مع فرنسا حتى تستطيع أن تعمل على حفظ مصالح الدائنين من رعاياها . ولكنها رأت مع ذلك أن لا بد من إرغام الخديوى على الأخذ ببعض الشئ بمبدئها فى الموضوع حتى لا تظهر

بمظهر الهزيمة . وانحصر المشكل بعد هذا القرار في اختيار الشخص الذي يصلح لانقاذ الموقف ، وقد حل هذا بظهور المستر جوشن « اللورد فيمابعد » في ميدان العمل .

وترجع أهمية المستر جوشن إلى أنه كان إذ ذاك عضواً بالبرلمان الانجليزي نائباً عن دائرة ذوى الأعمال بلندن . كما كان عضواً في وزارة الأحرار السابقة ، وهو فوق ذلك شريك في مصرف « فرهلجج » (Fruhling) وجوشن الذي قترض منه اسماعيل ديونه الأولى . ومن هذا ترى أنه جمع في شخصيته عدة صفات أهله لتولى هذه المفاوضات الخطيرة في ذلك الوقت العصيب ، فكان يستطيع أن يعمل بصفة رسمية لمصلحة الدائنين ، ويعمل بصفة غير رسمية لتحقيق أغراض انجلترا السياسية والمالية دون أن تتحمل الحكومة تبعه عمله ، ولهذا ارتاحت جميع الدوائر السياسية والمالية في انجلترا الظهور .

وبدأ جوشن أعماله بالسفر إلى باريس عدة مرات قام في خلالها بمفاوضات طويلة مع الدائنين الفرنسيين ، وقد كللت أعماله بالنجاح آخر الأمر إذ قبل الفرنسيون النزول عن مشروعهم وقبول آخر فيه توفيق بين مطالب الفريقين ، ثم اتفقت الآراء على إرسال بعثة جديدة يكون على رأسها « جوشن » ممثلاً للدائنين الانجليز « وجوير » للدائنين الفرنسيين ، لاجراء تصفية عامة . وأرسلت الدولتان في نفس الوقت رجلين من ذوى الخبرة السياسية ، وهما اللورد « فيفيان » (Vivian) « والبارون دى ميشيل » (Baron des Michels) لتمثيلهما في مصر ومساعدة رجال البعثة في أعمالهم وفي وضع قواعد المراقبة الثنائية (Condominium) . وفي خلال ذلك كان الخديوى يفكر في الاقتداء بتركيا ويعلن إفلاس الحكومة المصرية ، غير أنه لم يستطع ذلك أمام اتفاق الدولتين ، لأنه كان يجد خلاصه حتى هذه الساعة في التنافس الذي كان بين الدائنين الانجليز والفرنسيين ، والآن وقد اتفق الفريقان أصبح من المتعذر عليه أن يقاوم طويلاً .

أهم نتائج البعثة

النتائج المالية : (١) إيجاد دين ممتاز مقداره ١٧ مليون جنيه بفائدة ٥ ٪ ، ويكون ذلك قيمة سندات جديدة يصرف ثمنها في تسديد الديون السائرة . وترغيباً في شرائها جعل دخل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ضامناً لسدادها .

(٢) اعتبار الديون التي اقترضت سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ ديناً قائماً بذاته ويسدد من أقساط المقابلة .

(٣) إنقاص الدين الموحد إلى ٥٩ مليوناً بفائدة ٦ ٪ وتسديد ١ ٪ من أصله سنوياً .

النتائج السياسية : تلخص هذه في « النظام الثنائي » الذي أصبح لـ إنجلترا وفرنسا الحق بمقتضاه أن تشتركا في إدارة مصر . وقد صدر بذلك مرسوم في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو يقضى بالنظام الآتي :

(١) تعيين مراقبين عامين للمالية المصرية ، أحدهما انجليزي لمراقبة دخل الحكومة والآخر فرنسي لمراقبة مصروفاتها ، ويشترك الاثنان في إعداد الميزانية دون أن يكون لهما حق التدخل في أعمال النظار ، وأعطى الخديوى حق تعيينهما وعزلهما .

(٢) تعيين مندوبين أجانب لصندوق الدين العمومي بموافقة الحكومة المصرية ، وتكون مهمتهم تسلم إيرادات الجهات المرهونة ، وعمل الترتيبات اللازمة لاستهلاك الديون المصرية تدريجياً .

(٣) تعيين خمسة مندوبين لإدارة مصاحتي السكك الحديدية وميناء الاسكندرية وتسليم إيرادها إلى مندوبي صندوق الدين .

ولما تم الترتيب على الوجه السابق عينت كل من فرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا مندوبيها وبادر « جوشن » بتعيين الميجر « بيرنج » (Baring) (وهو

اللورد كرومر فيما بعد) مندوبا عن إنجلترا في صندوق الدين فوصل مصر في ٢ مارس سنة ١٨٧٧ .

عيوب هذا النظام : قام هذا النظام الثنائى على قواعد متداعية من الوجهتين السياسية والمالية . أما من الوجهة السياسية فلاحظ أنه قام على غير رغبة صادقة من إنجلترا ، لأنه قام على قاعدة المساواة بين الدولتين ، ولذلك عملت إنجلترا على هدمه حتى تجد فرصة تمكنها من أن يكون لها النفوذ الأول أو كل النفوذ فى مصر .

وأما من الوجهة المالية فلم يكن من المتوقع نجاحه لأن نسبة فوائد الديون كانت لاتزال عالية ، وكان من الواجب إقناع حملة السندات بقبول فوائد معقولة تتناسب مع حالة البلاد المالية كأن تكون بنسبة ٥ ٪ مثلا ، وهذا ما كان يراه الخديوى ووزير ماليته « اسماعيل المفتش » الذى قتل غيلة لمقاومته رغبات « جوشن » وتساهل « اسماعيل » معه ، وقيل إن « كلف » نفسه كان يرى هذا رأى . ومما يدل على تعسف هذا النظام من الوجهة المالية وإرهاقه للبلاد وأهلها أن بلغ مجموع الفوائد المستحقة الدفع سنويا ستة ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا أى ٦٦ ٪ من الإيرادات العامة . وكان من الواجب كذلك أن يؤجل دفع الكوبون حتى تكون لدى الأهالى فرصة لانعاش حالهم وتنمية موارد ثروتهم ، فيصبحوا قادرين على تحمل هذا العبء الثقيل الذى ألقت به أسوأ الظروف على كواهلهم المرهقة .

وكان الظروف قد تأمرت على هذا النظام لقلبه ، فاشتركت الطبيعة فى هدمه وأصبحت مصر هدفا لظلم الطبيعة والانسان ، ففي عام ١٨٧٧ أصاب البلاد قحط شديد وانتشرت بها المجاعة وعم الموت بسبب نقصان فيضان النيل فى ذلك العام نقصانا لم تصب البلاد بمثله . وزاد البؤس وتراكت أسباب التعاسة عند ما أعقبه فى العام الذى بعده فيضان قضى على ثروة البلاد الزراعية . وفى خلال ذلك قامت الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ فأرغمت مصر وهى فى أسوأ الظروف المالية على إرسال حملة والاتفاق عليها لمساعدة تركيا وقد كانت

الخريئة خاوية والشعب في هاوية من الافلاس ين من مطرقة الظلم ، والموظف الوطنى يعمل ولا مرتب يدفع له ، في حين أن عدد الموظفين الأجانب أخذ في الازدياد المستمر وكانوا يتقاضون المرتبات الضخمة دون تلسكو أو تأخير .

لجنة التحقيق أو بعثة « رفرس ولسن »

ارتبكت الأمور وساءت حالة البلاد في ظل النظام الثنائى وظهر للعيان أن اتفاق سنة ١٨٧٦ بشأن تسديد الدين كان شديد الشروط لا يتناسب مع حالة البلاد ، فاضطر أعضاء صندوق الدين أن يطلبوا إلى الخديوى أن يأمر بتشكيل لجنة تقوم بفحص شئون البلاد المالية من جميع وجوها فحفا دقيقا شاملا عاها تستطيع أن تقف على أسباب العجز في دخل الحكومة ، وتعمل على إزالتها ، فرفض الخديوى في بداية الأمر تشكيل لجنة يكون لها كل هذه الحقوق الواسعة ، ولكنه رضح في النهاية أمام مشيئة الدول التى عضدت طلبات لجنة صندوق الدين ، وأمر بتشكيل « لجنة التحقيق » (وكانت تسمى كذلك ديوان التحقيق) في ٤ أبريل سنة ١٨٧٨ ، ومنحها الحق المطلق في جميع تصرفاتها من بحث وتحقيق وأسندت رئاسة اللجنة إلى الميسو « ديلسبس » وعين رياض باشا والسير رفرس ولسن وكيلين لها ، كما صدر الأمر بتعيين مندوبى صندوق الدين أعضاء فيها ، ولكن الرئيس ترك مصر في ٩ مايو وعلى ذلك لم يشترك اشتراكا فعليا في أبحاث اللجنة ، وكان الرئيس الفعلى لها هو السير « رفرس ولسن » .

باشرت اللجنة أعمالها بجد ونشاط ، وأخذت تفحص كل شىء يختص بالمالية المصرية ، فدرست أنظمة البلاد الحكومية ووقفت على أنواع الديون وأصلها ، وأخذت أعضاؤها يطوفون الأقاليم ويتجيبون إلى الأهالى وينصتون إلى شكواهم ، واستمروا في عملهم بهمة حتى وقفوا على موضع النقص وسبب الفساد والارتباك في المالية . ومن أهم العيوب التى كشفوها أنه لم يكن هناك حد فاصل بين ما هو مطلوب من الحكومة وما هو مطلوب من الأسرة الخديوية ، وكذلك إصراف الخديوى في شراء أشياء لا تدعو لها الضرورة وإنما ترومها رغبته الخاصة ، ثم نهب المتعهدين الأجانب يتقاضى أجور باهظة عن الأعمال التى كانوا يقومون

بها ، فقد بلغت نفقات إصلاح ميناء الاسكندرية مليونين ونصف مليون جنيه مع أنها في الواقع لا توازي أكثر من مليون ونصف مليون ، فضلا عن أن أصحاب البيوت المالية كانوا يقرضونه الأموال بفوائد جسيمة لا يقبلها العقل . ورأت اللجنة من جهة أخرى أن الفلاحين مرهقون بالضرائب إلى حد كبير ، وأن الحكومة حصلت منهم على أموال بمقتضى قانون « المقابلة » ودين الرزنامة بشروط يستحيل العمل بها وأن من بين الدائنين عددا كبيرا من الحمارين والحمالين والحلاقين ومن شاكلهم ، وليس لدى الكثير منهم من الحجج القوية ما يثبت به دعواه .

استطاعت اللجنة أن تقف على كل هذه العيوب ، وأخذت تفكر في إزالتها ، غير أنها رأت أنه لا يمكن أن تقوم الإصلاح المنشود إلا على أساس ذي ركنين ، هما وجوب تنازل الخديوى عن جميع أملاكه للحكومة نظير أخذ راتب سنوى معقول ، ثم تنازله كذلك عن سلطته المطلقة بأن يشرك معه في الحكم وزراء مسئولين . ثم رأت اللجنة أنه بعد قبول هذين الطلبين يمكن العمل باقتراحات أخرى تقضى على الفوضى المنتشرة ، فاقترحت وجوب دفع مرتبات موظفى الحكومة قبل كل شيء لأنه يتوقف عليهم حسن سير الإدارة ، وفي هذا خير للدائنين وضمان لتسديد ديونهم وفوائدها ، وكذلك ضرورة معاملة جمهور الفلاحين بالرفقة والرحمة وإيجاد نظام تشريعى للضرائب يكفل لهم راحتهم ويؤمنهم على أموالهم ، فكثيراً ما أرهق الفلاحون واضطروا إلى بيع مواشيهم وحاصلاتهم وأرضهم بأبخس الأثمان في سبيل تسديد هذه الديون العارخة . وضمانا للعدل وحماية لمصالح جمهور الأمة اقترحت اللجنة إنشاء محاكم تستطيع أن تقف في وجه السلطة الجائرة باسم القانون .

الوزارة المسئولة : وفي شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوى . وبعد أن درس مطالبهم بامعان عزم على إجابتها ، وعهد إلى « نوبار باشا » أمر تشكيل وزارة مسئولة بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ومما جاء فيه :

« إنى أريد أن أؤكّدك أنى وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية فى مصر والمبادئ التى تقوم عليها الادارات فى أوربا ، وأريد أن تحمل



مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى إدارة الشؤون العامة ولكنها تجد نقطة توازنها فى مجلس الوزراء ، وعلى ذلك أريد من الآن فصاعداً أن أقوم بشؤون الحكم فى مجلس وزرائى وبواسطته . فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يبتوا فى الأمور بأغلبية الأصوات بينهم » .

فمرسوم ٢٨ أغسطس إذاً هو

نوبار باشا

الذى قرر مسؤولية الوزراء وأصبح قاعدة

الحكم فى مصر ، بعد أن كان الخديوى مطلق السلطة والسلطان بحكم مصر مباشرة حسبما يشاء ، كما أصبح تعيين الموظفين منذ ذلك الوقت بيد مجلس الوزراء بعد أن كان بيده .

ومما يلفت النظر فى الوزارة الجديدة أن أصبح للأوربيين وزيران فيها ، فتعين السير « رفرس ولسن » وزيراً للمالية ومسيو « دى بلنيير » (M. de Blignières) وزيراً للأشغال العمومية . ولما لم يعد هناك فائدة من وجود المراقبة الثنائية فى هذه الحالة تقرر إلغاؤها ، وبذلك حققت انجلترا رغبتها فى مصر بأن أصبح لها النفوذ الأول فى الوزارة الجديدة بتعيين ولسن فى المالية .

وبهذه الطريقة سلب « اسماعيل » كل سلطة فى إدارة شؤون بلاده كما سلبت الأسرة الخديوية معظم أملاكها ، وفى ١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ أصدر الخديوى أمراً بالنزول عن معظم أملاك أسرته للحكومة ، وجعلت هدم الأملاك وهى « المسماة الدومين » ضمانة لدين جديد مقداره ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه

رأت اللجنة اقتراضه لاستخدامه في القيام ببعض المشروعات الضرورية النافعة وتسديد بعض الديون الثابتة ، ويعرف هذا الدين الجديد بدين « روتشلد » الذي أتمت الحكومة تسديده سنة ١٩١٣ وبذلك ألغيت « مصلحة الدومين » وأصبحت هذه الأملاك ضمن أملاك الحكومة العادية

الوزارة المسئولة وقوى المعارضة : اشترأت الاعناق تنظر الى عمل الوزارة الجديدة وما مننت به الناس من خير عميم ، وعدل مقيم وأخذت تتوقع على يدها حالة جديدة يودع فيها الناس عهد الظلم ويستقبلون عهد النعيم واليسر ، ولكن مضت الأيام والأسابيع والحالة لم تزل كما كانت أو أضحت أسوأ مآلاً ، فبدأ الناس يتذمرون وأخذوا يبدون شعورهم على صفحات الصحف التي كانت آخذة في الانتشار في تلك الفترة ، وظهرت فيها في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨ فكرة ترمي إلى تنظيم مجلس النواب القديم على أن يكون واسع السلطة غير مقيد الحرية حتى تكون الوزارة مسئولة أمامه « لأنه لا تصير وزارة مسئولة إلا به فانه مامعنى كون الوزراء مسئولين عن تصرفاتهم في الحكومة بدون وجوده فهل المقصود أن انجلترا وفرنسا وأرباب ديون مصر تسأل الوزارة عن تصرفاتها »

وكان من نتيجة هذه الحملة أن أجابت الوزارة طلب الزعماء واجتمع المجلس بالقلعة في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ . ومنذ ذلك التاريخ اشترك المجلس اشتراكاً فعلياً في الحركة الدستورية والقومية ، وأصبح على رأس المعارضة لوزارة « ولسن - نوبار » التي لم تفتأ تستبد بالأهالي وتلجأ إلى الطرق الاستبدادية القديمة التي كانت قد شنت الغارة عليها

ثورة الضباط : ولسوء حظ الوزارة أنها لجأت في النهاية إلى خطة كانت المسمار الأول في النعش الذي شيعت جنازتها فيه ، فانها قررت فصل ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش جرياً وراء الاقتصاد دون أن تدفع لهم المتأخر من رواتبهم ، فنارت ثائرة الضباط لهذا الحادث الأليم ، وقاموا بمظاهرة خطيرة في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية حيث حاضروا « نوبار وولسن »

بعد أن صبوا عليها جام غضبهم بالضرب واللكم ، واستمرت الفتنة وساد الهياج إلى أن جاء الخديوى بنفسه وأعاد السكينة إلى مجراها الطبيعي . واختلف المؤرخون فيما إذا كان لاسماعيل يدفى هذه المظاهرة ، وانواق انه لم يكن له ضلع فيها وإنما هى الظروف دعت إليها ، غير أن ذلك لا يتنافى مع الاعتقاد والسائد انه كان يشجع المعارضة سرا .

والواقع ان الخديوى كان يعمل على إسقاط الوزارة الأوربية مستخدما المعارضة لتحقيق هذه الغاية ، لأنه كان يكره نوبار بعد ما أيقن أنه كان يعمل على سلب السلطة من يده وتوطيد نفوذ إنجلترا فى مصر ، فانهز فرصة هذه الفتنة وأعلن لهندوبى إنجلترا وفرنسا فى مصر أنه لا يعتبر نفسه مسئولا عن النظام والسكينة فى البلاد إلا إذا كان فى يده شىء من السلطة ، واشترك فى حكم البلاد ، وكان له الحق فى انتخاب رئيس وزارة يثق به أو يسمح له برأس مجلس الوزراء ، وصرح بأنه يرفض أى اتفاق إذا لم ينسحب نوبار من الوزارة حالا ، فاضطر نوبار بازاء ذلك أن يقدم استقالته ، وعقد ولسن قرضا قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه من بيت روتشيلد لدفع ما كان متأخرا من رواتب ضباط الجيش دون أن يلحق أى واحد من الثارين أذى . وبذلك وقف الجيش على جوهر قوته ، وأيقن أنه يستطيع أن ينال أى مطالب يريد لها بنفس هذه الطريقة الناجعة ، وأصبح منذ ذلك التاريخ إحدى قوى المعارضة التى يعتد بها ويخشى بأسها ، فشد أزرار المجلس كقوة أخرى فى المعارضة . وبعد مفاوضات فى الموقف وافق الجميع على تعيين « الأمير توفيق » ولى العهد رئيسا للوزارة الجديدة على أن لا يحضر الخديوى جلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال : وعلى أن يمنح الوزيران الأوربيان الحق فى إيقاف تنفيذ أى قرار لا يريان تنفيذه .

ازدياد المعارضة وانضمام الخديوى إليها : لم تكد الوزارة الجديدة تباشر أعمالها حتى واجهتها صعوبة مالية . أثارت ثائرة الرأى العام للحل الذى اقترحه وزير المالية الانجليزى للتغلب عليها ، فقد اقترح السير رفرس ولسن

عمل تصفية نهائية وإلغاء المقابلة ومعنى ذلك أن يخسر الأهالى مبلغاً كبيراً من المال كان ديناً لهم على الحكومة ، كما اقترح تأجيل دفع المطلوب فى أول ابريل وضرورة إنقاص فوائد الدين إلى ٥ فى المائة .

كانت خطة « ولسن » هذه منيرة لخواطر المصريين ، وجعلتهم يوقنون أن الادارة الأوربية عجزت عن القيام بالاصلاح المطلوب . وبراء هذا قام فريق كبير من أغنياء الوطنيين ، وأخذوا ينظمون فيما بينهم ضمانة يتقدمون بها إلى الدائنين ويتعهدون بدفع فوائد الديون فى الأوقات المقررة وحسب قيمتها الأصلية على أن تكف الأصابع الأوربية عن التدخل فى إدارة القطر المالية والسياسية . وثار مجلس النواب على الحكومة ينبغى توسيع سلطته حتى يكون لرأيه وزن فى حوادث البلاد السياسية والمالية ، وسرت فى البلاد روح دستورية قوية كان زعيمها فى المجلس « عبد السلام المويلحى » وزعيمها فى مصر « شريف باشا » واستمر المجلس رافعاً لواء الحركة الوطنية يدافع عن مصالح البلاد بكل ما أوتى من قوة .

فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ رفع المجلس عريضة إلى الخديوى يسجل فيها احتجاجه على مسلك الوزارة نحوه ، لأنها « مافتئت منذ شكات تعتبر أعضاءه كأنهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان » وكذلك على مشروع ولسن الذى يقرر افلاس الحكومة المصرية وإلغاء المقابلة ، وأكد النواب للخديوى فى عريضتهم أنهم على تمام الاستعداد لمعاونة الحكومة على تسوية الحالة المالية إذا أخذ رأيهم فيها . فلما رأى الخديوى قوة المعارضة وبأسها عزم على الانضمام إليها علانية والعمل على استرداد سلطته المغتصبة . وفى ٥ ابريل استقر رأى النواب والوجهاء والعلماء وكبار الموظفين ورجال الجيش على تقديم مشروع لتسوية الحالة المالية يعارضون به مشروع ولسن وطلبوا من الخديوى فى نفس الوقت إسقاط الوزراء الأوربية وتأليف وزارة وطنية محضة مع إعادة المراقبة الثنائية . ولما كان الخديوى يملك هذا الحق بمقتضى الاتفاق الذى كان بينه وبين انجلترا وفرنسا ، لم يدع الفرصة تفلت من يده ، فأعلن لجميع هيئات الأمة فى ٥ ابريل أنه موافق على

مشروعها، وأكد للجميع « أنه يرفض كل فكرة تريد العودة إلى نظام الحكومة الشخصية، ويطلب من أوربا أوسع رقابة ممكنة على الإدارة المالية، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسئول حقا أمام مجلس النواب » فاستطاع الخديوي بسياسة الاتفاق مع الوطنيين أن يعمل على التخلص من براثن الأجانب الذين اكتسبوا لأنفسهم سلطة سياسية في البلاد، وعلى الأخص منذ تأليف الوزارة الأوربية، وأن يحصر تدخلهم في دائرة مالية محدودة، ففى مساء ٧ أبريل أعلن الخديوي أن الأمير توفيق قدم استقالته من رئاسة الوزارة وأنه عين مكانه « شريف باشا ».



شريف باشا

وزارة شريف باشا : كانت الوزارة الجديدة وزارة وطنية بحثة كل أعضائها من المصريين . وقد وضعت نصب أعينها خطة إصلاح واسعة ، وبدأت أعمالها بالعمل المتواصل لتنفيذ هذه الخطة، غير الدول الأوربية التي ساءها عزل الوزيرين الأوربيين ناصبتها العداء من أول الأمر وأبت أن تعترف بها، وعزمت على اتباع سياسة عدم التعاون معها . وفي ١٠ أبريل رفع أعضاء لجنة

التحقيق العليا استقالتهم فقبلها الخديوي في ١٢ منه، واستمرت انجاستا وفرنسا على خطتها العدائية للوزارة ولم تتنازلا عن طلب إرجاع الوزيرين الأوربيين . فلما رأى « شريف باشا » منهما هذا الاصرار أرسل إلى قنصليهما في ٧ مايو مذكرة عدد فيها الأغلاط الشائنة والمساوىء الفاضحة التي حدثت في عهد الوزارة الأوربية من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وختمها بقوله « إن الوزارة مصممة على بذل أقصى الجهد في تحسين أحوال البلاد، وأن التجارب قد دللت على أن جهود

العنصر الأجنبي في وزارة مصرية لا يتفق والدعور الوطنى بحال من الأحوال، ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لا يصح الرجوع اليها .
وبالرغم من معارضة أوروبا وسياساتها العدائية استمرت وزارة « شريف » في تنفيذ خططها الاصلاحية الحكيمة ، فزادت من عدد الجيش حتى بلغ ستين ألف جندي ، وأخذت تعد مشروع دستور جديد يجعل مجلس النواب آله نافعة للاصلاح ، ودعت المجلس إلى الانعقاد في شهر مايز . ولكن سياسة إهمال مطالب الدول التي سار عليها الخديوى وحكومته بجانب القيام بهذه الاصلاحات أثارت كامن أحقادها ، وأظهرت لها استحالة القيام بعمل أية تسوية مالية في مصر لضمان حقوق رعاياها مادام « اسماعيل » جالسا على عرش وادى النيل ، لأن طبيعته تأبى إلا أن يكون المهيمن المطلق على شئون بلاده ، لذلك تفاوضت الدول فيما يجب عمله بازاء هذه الحالة فقر الرأي على عزله ، وعرضت عليه الدول أن يستقيل فأبى وأحال الأمر إلى الاستانة ، فأخذت الدول تستعمل نفوذها لدى السلطان حتى نجحت في الحصول على موافقته على عزله ، وفي ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ وصل نبأ برقى إلى مصر بذلك ، فأذعن اسماعيل لحكم القدر ، وخرج من مصر في ٣٠ يونية ، وأبحر من الاسكندرية في سفينة « المحروسة » قاصداً « نابلي » بإيطاليا ، وهناك أقام زمناً حاول فيه عبثاً استرداد عرشه ، ثم قصد الاستانة وأقام فيها حتى أدركته منيته في مارس سنة ١٨٩٥ ، وبعد أسبوع من وفاته نقلت جثته إلى الاسكندرية ومنها إلى القاهرة حيث وادوها التراب .

الفصل الثانى

نشوء الرأى العام فى مصر

بدء تكون الرأى العام : بدأ الشعب فى مصر يتحرك للحوادث فى أيام الحملة الفرنسية وما بعدها حتى ولى « محمد على » ملك مصر فبطش بالزعماء كابطش بالأعداء ، وقضى على كل سلطة للشعب ، وأصبح هو الحاكم المطلق لا يجرأ أحد على معارضته والقيام فى وجهه ، وظل الشعب راضخا لايدى

هرا كما حتى أيام « اسماعيل » . ولما كان عام ١٨٦٩ حدثت مسألتان تستوقفان النظر ، ونستطيع منهما أن نقول إن الرأي العام في مصر بدأ يتكون حوالى ذلك الوقت . أما المسألتان فهما تمرد بعض جنود الجيش في تلك السنة نتيجة للمعاملة السيئة التي كانوا يعاملون بها من استخدامهم في السخرة إلى عدم إعطائهم أجورهم وتزويدهم بأردأ أنواع الطعام ، ثم بدأ الفلاح المصرى إظهار شعور استيائه لما كان فيه من حالة سيئة ، وقد ظهر ذلك في بعض الصحف التي كانت تصدر في تلك السنة .

وإنما بدأت هذه الشكوى في أيام « اسماعيل » لأن الجمهور بدأ يشعر بسوء ما كان فيه ، ولو أن الحالة لم تكن أسوأ بكثير مما كانت عليه في أيام « محمد على » ويرجع ذلك إلى عصر « سعيد » بما كان فيه من حسنات وإصلاحات لفتت نظر المصريين ونهت أفكار الشعب إلى الفرق ما بين حلاوة الإصلاح ومرارة الاستبداد ، فإن الظلم في ذاته لا يسبب قيام الثورات وإظهار الأثام ولكن هو الاحساس بالظلم يقيم الشعوب ويقعدها ، فلما لجأ « اسماعيل » إلى طريقة جده في التجنيد والسخرة وفرض الضرائب الفادحة والتغاضى عن استبداد الحكام وفساد المحاكم والأحكام ضاربا بإصلاحات عمه عرض الحائط بدأ الشعب يتململ ويتضجر وأخذ الرجل بنفس عن نفسه بمكاشفة غيره بما يداخل سريرة نفسه .
العوامل التي ساعدت على نمو الرأي العام : وفي الفترة ما بين ١٨٦٩

و ١٨٧٧ وقعت حوادث وجدت أمور كانت من أهم العوامل التي ساعدت على نمو الرأي العام وتقويته . وأولى هذه كانت الأزمة التركية المصرية التي حدثت عام ١٨٦٩ فإن وقوع نزاع بين الخديوى والسلطان إذ ذاك دفع الباب العالى إلى التشهير بأعمال الخديوى وإظهار عيوبه ومظالمه أمام رعاياه حتى يجعله موضع كراهتهم واستيائهم فقد أرسل الصدر الأعظم إلى الخديوى عدة احتجاجات في شكل خطاب وأمر بترجمته إلى اللغة العربية ونشره للجمهور وقد ذكر فيه عن اسماعيل أنه أثقل الولاية بالنفقات الباهظة الناشئة من سياحاته المديدة في أوروبا والتوصية على مدرعات رغبة منه في إعلان استقلاله

وأنه أرهق بضرائبه سكان الولاية التي نيطت به إدارتها وأنه دعا باسمه ملوك أوروبا لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس . وأنه أرسل شخصا يدعى بغير حق أنه وزير خارجية مصر للمفاوضة في عقد معاهدات تجارية وتعديل نظام الامتيازات وهذه كلها حقوق يملكها السلطان صاحب السيادة وحده وأنه استمر في استعداداته الحربية بغير مسوغ وكل ذلك مضاداً لفرمانات الامبراطورية وضار بمصالح سكان الولاية الذين وقعوا في البؤس والفاقة » . فلما قرأ الجمهور هذه الاحتجاجات وأخذ يطبقها على الحالة التي يعانيها ليتعرف مبلغ صدقها وجد أنها تطابق الواقع وتفتحت العيون تترقب مجرى الحوادث وتطوراتها .

وكان لاشتداد وطأة حكم « اسماعيل » بعد سنة ١٨٦٩ أثر كبير في ازدياد الاستياء العام ، فالشعب عامة كان يتألم من سوء حالة البلاد المالية والادارية والسياسية ، في حين أن الطبقات المتنورة منه كانت تتألم من حرمانها من الوظائف العالية في الادارة والجيش بعد أن تمتعت بهذه الوظائف فعلا في أيام « سعيد » . وقد ساء الجميع وقوع هذه الوظائف في يد الأتراك والأجانب الذين كانوا يتنازعون السلطة والسيادة بشكل أدى إلى كوارث مالية وحربية واجتماعية ، وهذا إلى أن العنصر المصري في الجيش كان شديد الاستياء والتذمر من سوء معاملة رؤسائه من الأتراك والشركس ، وبالأخص منذ حملة الحبشة عام ١٨٧٦ ، فانهم كانوا يحكمون على المصريين بأشد الأحكام قسوة ومن بينها حكم الاعدام لا وهي ما ينسبون إليهم من أسباب ، كذلك أخذ المصريون عامة يشعرون بثقل وطأة التدخل الأجنبي وبالأخص منذ عام ١٨٧٦ وماجره على البلاد من خراب اقتصادي وسياسي .

جمال الدين الافغانى : وأهم العوامل أثرا في إيقاظ العقول ونمو الرأي العام في البلاد النهضة العسكرية التي ظهرت في أواسط حكم اسماعيل ، وكان زعيمها الأكبر « جمال الدين الأفغانى » . ولد هذا الزعيم الشرقي في مدينة « كابل » بأفغانستان عام ١٨٣٩ ، وتلقى علومه العليا في مدينة بخارى وغيرها من مدن الشرق ، غير أن مواهبه الراقية ومداركه السامية ، ارتقت به إلى درجة

عالية من الفلسفة والحكمة وملأت نفسه بحب الأمم الإسلامية الشرقية فجعل غايته الكبرى في حياته العمل المتواصل لتحسين حال تلك الأمم ورفعها إلى مستوى الأمم الغربية الراقية وتخليصها من السيطرة الأجنبية وتدخل الدول الغاصبة في شئونها . وقد اشترك بالفعل في حوادث بلاده الأصلية وكان يروم أن يرقى بها إلى مدارج العظمة ، غير أنه اشتبك مع القوة الحاكمة فيها فهجرها



(السيد جمال الدين الأفغاني)

وأخذ منذ ذلك الحين يتنقل في البلاد الإسلامية المختلفة يبذر بذور الإصلاح ويغرس نبات لوطنية والبقومية ، ويغذي الحركات الدستورية ، فهبط مصر عام ١٨٦٩ وبعد أن مكث بها أربعين يوماً تعرف في خلالها بعدد كبير من العلماء والمفكرين غادرها إلى الأستانة سنة ١٨٧٠ حيث أحسن الجميع استقباله في بداية الأمر وعيّنته الحكومة عضواً في مجلس المعارف الأعلى وأستاذاً في الجامعة ، فكانت هذه فرصة نفيسة عزم على استغلالها لبث مبادئه الحديثة بين الطلبة ومن

على شاكتهم ممن أقبلوا يتلقون العلم عليه ، فأخذ يفسر القرآن تفسيراً ينطبق على العقل ولا يتنافى مع العلوم الحديثة والمدنية الصحيحة ، واستمر ينور الأذهان ويفك العقول من عقالها ، غير أن هذه الخطة الحميدة لم ترق في أعين الرجعيين وعلى رأسهم إمامهم شيخ الإسلام ، فأخذوا يكيدون له ويدسون الدسائس حوله حتى اضطر إلى مغادرة الأستانة والرجوع إلى مصر سنة ١٨٧١ .

وكان جمال الدين يرمى إلى تحقيق أغراضه الدينية والسياسية بوسياتين ، أما الأولى فترمى إلى ضرورة تجديد الإسلام بتخليصه من البدع والخرافات التي

علقت به ويكون ذلك بنشر تعليم اللغة العربية وترقية أساليبها ، والعمل على تشجيع الكتابة والخطابة والتأليف حتى يستطيع الناس بذلك أن يقرأوا لأنفسهم ويفهموا لأنفسهم ، دون الاعتماد على المشعوذين من الفقهاء الجهلاء الذين لا يفهمون الدين على حقيقته . وأما الشانية فترمى إلى وجوب إدخال النظم الدستورية الحرة في الممالك الإسلامية والعمل على ترقيتها حتى يتشبع الشعب بروحها ولا ينقاد إلا للحكومات العادلة ولا يخضع إلا لما فيه صالح البلاد . واستقبل « جمال الدين » في مصر عند عودته إليها استقبالا حميدا من جميع الهيئات فرحب به الخديوى ورياض باشا وكذلك جميع الكتاب والمفكرين وكثير من العلماء ، وقد منحته الحكومة مساعدة مالية سنوية قدرها مائة وعشرون جنيها ، وسمحت له بالقاء محاضرات في الأزهر . غير أنه ما لبث أن نفر منه الرجعيون فشنوا الغارة عليه ، وتلافياً للفتنة نصحه الخديوى بالكف عن إلقاء محاضراته في الأزهر ، ولكن هذا لم يحل دون استفادة الكثيرين من علمه الفياض وآرائه الصائبة ، إذ أصبح بيته كعبة العلم يحج إليه الشبان المثقفون والموظفون ليتلقوا على ذلك الزعيم الفيلسوف ضروب الحكمة وأصول الفلسفة ومبادئ الإصلاح وفنون الكتابة والتأليف والخطابة . وأخذ « جمال الدين » يبت في من حوله الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادئ الوطنية الحق ، وقد صادفت البذور أرضا خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر . وقد ساعد على ذلك سريان الروح الدستورية بقوة في ذلك الوقت في أوروبا ، وظهور حركة دستورية بزعامة « مدحت باشا » في تركيا نفسها سنة ١٨٧٦ ، هذا إلى أنه كان بمصر ذاتها منذ عام ١٨٦٦ مجلس نواب يمثل هذه الفكرة ، ولو أنه كان وقتئذ ضعيف الإرادة لا يجزأ على المعارضة .

الصحافة الحرة : وكان من أكبر العوامل التي ساعدت « جمال الدين » على غرس آرائه ، كما ساعدت على قيام النهضة الفكرية في البلاد ظهور الصحافة الحرة في تلك الفترة ، فقد كان لها نصيب وافر في تكوين الرأي العام الذي أصبح قوة يعتد بها في حوادث البلاد السياسية والمالية في أواخر حكم أمبا عيل ، وكان

للخديوى يد كبرى فى انتشار الصحف التى شجعت على ظهور الحرية الفكرية تدريجيا ، فكان يقدم لمؤسسيها أكبر المساعدات والخدمات حتى سهل عليهم السير فى هذا السبيل ، وكان يرمى بذلك إلى ظهور مصر بمظهر البلاد المتمدينة كما كان يرمى إلى الاستفادة من الروح الجديدة الوثابة للقضاء على السلطة التى استحوذ عليها الأجانب . غير أن الحرية الفكرية التى نشأت عن ذلك ما لبثت أن سارت فى طريقها الطبيعى تعمل للصالح العام وتقاوم كل حيف يقع على البلاد مهما كان مصدره .

ظهور الرأى العام بشكل محسوس : وقد بدأ الرأى العام يظهر بشكل محسوس لأول مرة عام ١٨٧٧ . حينما نشبت الحرب الروسية التركية ، فان المصريين أظهروا اهتماما شديدا بهذه الحرب ، وأخذوا يتتبعون حوادثها بقلق زائد لأنها كانت خطرا يهدد كيان الدولة العثمانية التى ترتبط سلامة مصر بسلامتها ، فضلا عن أن الشعور الدينى الذى كان له أكبر سلطان على القلوب والعقول فى ذلك الزمن ، جعل المصريين يهتمون بوقائع الحرب ويرجون انتصار الخليفة وسلامة الخلافة الاسلامية . وقد كان لاحتلال إنجلترا جزيرة « قبرص » والمناقشات التى ثارت حول ذلك فى الصحف الانجليزية ، أثر كبير فى تنبيه عقول المصريين لمجرى الحوادث السياسية الدولية وبالأخص ما كان متعلقا منها بمصر وتركيا .

تكوين الرأى العام : ويتجلى تكوين الرأى العام فى ظهور المعارضة القوية منذ سنة ١٨٧٨ . وترجع هذه إلى ثلاثة عوامل هامة ، فان سياسة أوربانحو مصر منذ تدخلها صراحة فى شئونها عام ١٨٧٦ بإرسال البعثات ، وفرض المراقبة الثنائية ، وتشكيل لجنة التحقيق العليا ، وتعيين وزيرين أوروبيين ، كل ذلك سبب استياء أهل البلاد وحرك فيهم عواطف الضغينة وروح النقد والمقاومة . وقد ازدادت كراهية الناس للدول الأوربية عندما رأوها تصر على دفع المكوبونات فى مواعيدها مع ما كانت تقاسيه البلاد من فقر ومجاعة وهلاك فى سنة

١٨٧٧ و ١٨٧٨ ، ومع استعمالها أشد الوسائل قسوة في تحصيل الضرائب . وكان لقضايتهم على سلطة الخديوي المطلقة أثر في تحفز الزعماء بالسلطة الحاكمة ، ونقد أعمال الوزارة ومعارضتها جهره . وقد ازدادت قوة هذه المعارضة وقوى شأنها في زمن الوزارة الأوربية وما بعدها كما فصلنا ذلك في الفصل السابق .

الباب الثامن خلفاء اسماعيل الفصل الاول

السنوات الأولى من حكم توفيق (١٨٧٩ - ١٨٨١)



(محمد توفيق باشا)

ولد محمد توفيق في سنة ١٨٥٢ ، وهو أكبر أنجال الخديوي اسماعيل وتعلم في صغره عدة علوم وكثيراً من اللغات الحية مما أهله لتولى عدة مناصب هامة في عهد أبيه ، كان آخرها منصب رئاسة مجلس النظار كما أسلفنا ، وتزوج بنت الهامي باشا ورزق منها بابنه الأكبر عباس باشا حلمي الخديوي السابق عام

١٨٧٤ ، وتسلم زمام الحكم في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ يوم أن عزل اسماعيل . تولى توفيق إدارة البلاد وهي في حالة سيئة للغاية ، فالخزينة خاوية ، والجند

متذمر ومتألم مما كانت يقاسيه من استبداد رؤسائه من الأتراك والشركس والأجانب ، وأعيان البلاد وزعمائها مضطربون قلقون من جراء اضطراب الحالة المالية والسياسية المفزعة التي أدت إلى تحكم الدول في مستقبل مصر ومصير حكمائها ، وعامة الشعب في حالة بؤس وفقر من شدة وطأة ما حل بهم في حكم اسماعيل ، في حين أن الأوربيين كانوا متذمرين لما أصاب تجارتهم من كساد بسبب اضطراب الحالة وعدم استقرارها على حال ، ولأن الدائنين منهم كانوا في قلق متزايد على مصير ديونهم . فكانت هذه الحالة المفزعة المقلقة في حاجة إلى ربان ماهر يدير دفة البلاد فيها بين تلك الأنواء العاصفة والمساويء الصارخة ، غير أن الظروف لم تعط القوس باريها باسناد أمور البلاد إلى توفيق ، لأنه لم يكن رجل الموقف ، إذ كان ضعيفاً مستسلماً متقلباً في آرائه ، ومع ذلك كان ميالاً إلى الاستئثار بالسلطة .

وقد واجهته في مبدأ حكمه أربعة أمور كان لابد من الوصول إلى حلها قبل أن ينجلي الموقف ويمهد طريق الحكم والاصلاح ، وذلك أنه كان من الواجب تقرير علاقته بالباب العالي ثم بالشعب وكذلك بالدول الأوربية والدائنين . الخديوى والباب العالي : أما علاقة الخديوى الجديد بالباب العالي فكان من المتظر أن تقوم على مواد فرمان ١٨٧٣ ؛ ولكن السلطان انتهر فرصة عزل اسماعيل فألغى هذا فرمان وعزم على استرداد جميع الحقوق التي نالها اسماعيل والعودة إلى فرمان ١٨٤١ ، ولكن انجلترا وفرنسا احتجتا على ذلك لأنهما كانتا ترميان إلى جعل العلاقة بين مصر والدولة علاقة واهية ، إذ لم يكن من مصلحتهما أن تعود سلطة الباب العالي كما كانت . وأهم الامتيازات التي شملها فرمان ١٨٧٣ أربعة ، فهو يقرر أن يكون الوارث للخديوى هو أكبر أولاده وأن يكون لمصر حق عقد معاهدات تجارية مع الدول كما تشاء وحق عقد قروض كذلك ، ثم حق زيادة عدد الجيش حسب ما يترأى للخديوى . أرادت تركيا أن تلغى جميع هذه الحقوق ؛ ولكن انجلترا أصررت على إبقاء حق الوراثة للابن الأكبر منعاً للفرنسيين والدسائس ، كما أصررت فرنسا على عدم إلغاء حق عقد المعاهدات

التجارية ، فأجابهما الباب العالي إلى رغبتهما ، وأصدر التقليد بذلك في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ وفيه تعديل لفرمان ١٨٧٣ في نقطتين فقط ، الأولى أن لا يزيد عدد الجيش على ١٨٠٠٠ في وقت السلم ، والثانية أن لا تعقد الحكومة المصرية قروضا من الدول الأجنبية إلا بعد موافقة الدائنين الحاليين ، ويكون ذلك منحصرا في تسوية الحالة المالية الحاضرة .

الخديوى والشعب : ويتناول هذا نظام الحكم الذى عزم توفيره على اتباعه ، وكان « شريف باشا » قد استقال من منصبه عند عزل اسماعيل فاستدماه الخديوى في ٢ يولية وطلب منه تأليف الوزارة ، وقبل شريف ذلك على شرط أن يوجد فى البلاد نظام نيابى صحيح ، ورضى الخديوى بوجهة نظره ، وأرسل بالفعل إلى مجلس الوزراء فى ٣ يولية مكتوبا يؤيد فيه موافقته ورضاه حيث يقول : « إن حسر الادارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزراؤها مسؤولين ، ولن أحيد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتى . ويجب علينا تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع لأئحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور » . وبناء على ذلك ألف « شريف » الوزارة الجديدة وجدد فى وضع لأئحة دستورية جديدة لتحقيق رغبات الشعب ثم عرضها على الخديوى للتصديق عليها ، فرأى توفير أنها تمنح نواب الشعب سلطة واسعة ولكنه كان يود التصديق عليها بالرغم من ذلك لولا رغبة قنصلى انجلترا وفرنسا فى رفضها ، وكانت النتيجة أن رفض الخديوى الموافقة على اللائحة ، واضطر شريف بازاء ذلك إلى الاستقالة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

انتهز الخديوى هذه الفرصة لجمع مقاليد الأمور فى يده ، وألف وزارة جعل نفسه رئيسها وكان لهذه السياسة أثر سىء فى رأى العام المصرى ، وقام الكتاب بىنددون بالتدخل الأجنبى فى شئون البلاد ناسبين هذه الحركة الرجعية من جانب الخديوى إلى اليد الأجنبية . وكان على رأس هذه الحركة « جمال الدين الأفغانى » فأمر الخديوى بنفيه إلى جدة فى ٢٦ أغسطس . غير أن هذه السياسة

زادت النار لهيبا بدلا من اخماد أنفاسها ، فاضطر الخديوى بازاء ذلك أن يؤلف وزارة برياسة « رياض باشا » وتألقت الوزارة الجديدة في ٢٢ سبتمبر على أساس تصريح ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولكن مع منح الخديوى حق ترؤس مجلس النظر ، ومعنى ذلك إشراكه في حكومة البلاد .

الخديوى والدول : عرفنا أن المراقبة الثنائية التى فرضتها أوربا على مصر فى عهد اسماعيل ألغيت وحلت محلها الوزارة الأوربية وأن هذه ألغيت بدورها وقامت مكانها الوزارة الوطنية وكان من جراء ذلك عزل اسماعيل ، فكان من الضرورى إذا تقرير العلاقة بين الدول والخديوى الجديد على أثر توليته الحكم . واستقر الرأى على إعادة المراقبة الثنائية فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، ولو أن المراقبين لم يحضرا إلا فى نوفمبر . وصدر مرسوم فى ١٥ نوفمبر يبين سلطة المراقبة فى عهدها الجديد . ويتلخص هذا المرسوم فى إعطاء المراقبين سلطة واسعة فى التفتيش على جميع مصالح الحكومة وإدارتها من الوجهة المالية ، كما أنه أعطاها حق حضور جلسات مجلس النظر على أن يكون رأيها استشاريا ، ثم قرر أنه لا يجوز عزلها إلا بعد موافقة حكومتها . ومن ذلك نرى أن سلطة الدولتين ممثلة فى المراقبة الجديدة أصبحت أثبت أساسا وأوسع اختصاصا منها ممثلة فى سلطة الوزيرين الأوربيين المعزولين مما دعا إلى تسمية المراقبة الجديدة « بالحماية الثنائية » إذ أصبحت ذات صبغة سياسية بعد أن كانت صبغتها مالية فقط .

الخديوى والدائنون : كانت المسألة المالية هى المسألة الهامة التى كانت تستدعى اهتمام الحكومة والمراقبين والدول ، ولذلك لم يمض زمن طويل حتى قر الرأى على تشكيل لجنة فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٠ الغرض منها تسوية الحالة المالية على أساس متين . وسميت هذه اللجنة « لجنة التصفية » وأسندت رياستها إلى « السير ريفرس ولسن » وكان من بين أعضائها أعضاء صندوق الدين العمومى ، وبقي المراقبان خارج اللجنة ، ولكنها كانا يمدانها بكل مساعدة حتى تم الاتفاق أخيرا على حل المسألة وصدر به مرسوم فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ ، وهو المعروف « بقانون التصفية » وتتلخص أهم موادها فيما يأتى :

(١) يقدر دخل الحكومة بما يقرب من ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه، ويقسم هذا المبلغ قسمين متساويين تقريبا يخصص أحدهما لسد نفقات الإدارة والحكومة والمشروعات الهامة الضرورية، ويبقى الآخر لسد أقساط الديون وفوائدها.

(٢) تنقص فائدة الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٤ في المائة ويجعل الضامن لذلك دخل الجمارك وكذلك دخل مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة، على أن تدفع هذه الأموال الى صندوق الدين مباشرة، وكان هذا القرار في صالح الحكومة إذ نقص ما تدفعه نحو مليون جنيه في السنة.

(٣) يعقد قرض ممتاز بمبلغ ثمانية ملايين وثلاثة أرباع مليون جنيه تقريبا ويخصص لدفع جميع الديون السائرة.

(٤) يلغى « قانون المقابلة » ويخصص مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه في السنة يدفع للملاك الذين اشتركوا في تقديم الأموال للحكومة نظير تخفيض الضرائب عن أرضهم كما سبق لمدة خمسين سنة.

ويعتبر هذا القانون حلا معقولا للمشكلة المالية التي سببت اضطراب الحالة في البلاد بالرغم من أنه أساء إلى الدائنين المصريين بالغاء المقابلة، فقد أصبح المستقبل المالي بعد ذلك واضحا، وأخذت الأمور تستقر من هذه الوجهة لولا تطور الحوادث واندفاعها في طريق الثورة.

وزارة رياض : عرف رياض باشا رئيس الوزارة الجديدة بالكبر والغرور، وكان مستبدا متعطرسا، فامناد الوزارة اليه في الظروف التي عرفناها كان تحديا ظاهرا للوطنيين، الذين أخذوا يتضافرون ضد وزارته وسياسته وكان من بينهم « شريف باشا وسلطان باشا وعمر باشا لطفي » وأطلق عليهم اسم « الحزب الوطني » واستمروا في مقاومته ومقاومة التدخل الأجنبي، وإثارة الخواطر ضد النظام الموجود مما جعله يرصد عليهم العيون ويحيطهم بالجواسيس، وأخذ يستعمل معهم العنف والشدة، وكم أفواه الصحف، ورفض بتاتا أن ينظر في وضع أي لائحة دستورية تاسب مع رغبات الشعب بل ذهب إلى أبعد من ذلك فلم يدع حتى مجلس النواب القديم للاجتماع فبقى معطلا مدة سنتين.

وفضلاً عن ذلك لم تقم الوزارة بالاصلاحيات الواسعة المطلوبة حتى كانت تخف وطأة النقد على أعمالها وترضى جمهور الشعب عنها ، فقد انحصرت أهم إصلاحاتها في إلغاء أربع وعشرين ضريبة كالعوائد الشخصية وضريبة الوزن ورسوم الأرضية في أسواق الزيف وعوائد الجمارك الداخلية ، كما أنها اهتمت بتحديد مواعيد دفع الضرائب مع مراعاة أن تكون في الأوقات التي تناسب المزارعين. وبديهي أن هذه الإصلاحات مفيدة وضرورية إلا أنها كانت قليلة بجانب ما كان يتمتع به الشعب ، وصغيرة الشأن بجانب سلب الأمة حريتها السياسية.

الوزارة والجيش : ولم تتناول الوزارة شؤون الجيش بأي إصلاح بالرغم من شدة تدمير الضباط المصريين من معاملة رؤسائهم الأتراك والشركس. ويرجع تدمير العنصر الوطني في الجيش إلى أيام اسماعيل حينما كانت الترقية والمرتبات العليا



(عراي باشا)

تلك تكون قاصرة على الأجانب والأتراك والشركس وحينما كانت سياسة هؤلاء الرؤساء تعمل على إخماد روح العظمة والحرية والتفكير في مرءوسيه من المصريين . مما أدى إلى تدمير هؤلاء وتآليف جمعية سرية برياسة « على الروبي » في أوائل حكم اسماعيل للدفاع عن مصالحهم ، وقد انضم « أحمد عرابي » إلى هذه الجمعية بعد حروب الحبشة ، لأنه عند ما كان مأمور الحملة في « مصوع » اهتم به الأتراك بالرشوة وفصلوه من الجيش ، وأصبح له النفوذ الأول في الجمعية منذ أن انحدرت في سلكها .

ومما ساعد « عرابي » على الاستئثار بالزعامة الفعلية امتيازته عن غيره من الضباط بفصاحة لسانه ومقدرته على الخطابة وكذلك بشدة إخلاصه وصرار جته وتصلبه

في الحق وحسن خلقه ، فضلا عن انتمائه للبنيان العلوي الشريف . وكان قبل دخوله الجيش يطالب العلم بالأزهر بعد أن تلقى علومه الأولى ببلدته وهي إحدى ضواحي « بوبسطة » بقرب الزقازيق ، فمكنته مواهبه وعلمه من الظهور على غيره من الضباط المصريين حتى كان الجميع ينظرون إليه نظرة إجلال وإكبار ، مما أدى إلى اعتراف الجميع بزمته وانقيادهم لسلطانه وتديراته ، وقد أخلص بدوره في عمله ، واجتهد هو وأنصاره في رنح مركز مصر والمصريين متفانين في ذلك بكل الوسائل ، ولكن ضعف الخديوي واستسلامه وسياسة التجار وفرنسا الاستعمارية وقفت في وجه إصلاحاتهم وأخذت تعرقل كل مجهوداتهم حتى كانت النتيجة احتلال البلاد بقوات أجنبية وتسيطر تلك القوى في الشؤون المصرية . وكان وزير الحربية في وزارة « رياض » رجل شر كسي جاهل عرف بالاستبداد وشدة التعصب لبني جنسه ، ذلك هو « عثمان رفقي » الذي كان يعمل دائما على معاكسة المصريين في الجيش وترقية الضباط الأتراك والشركس إلى أعلى مراتبه دون جدارة أو استحقاق ، فكان مسلكه هذا مثيرا لنفوس المصريين وباعثا إلى التآلم والتذمر ، ثم إلى الشكوى والانفجار ، فقد اتفق عرابي مع فريق من زملائه على رفع شكواهم إلى رئيس الوزارة ، وبالفعل قدموا عريضة إلى رياض في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ بثوا فيها شكواهم وبينوا أوجه الظلم النازل بهم وطلبوا منه النظر في إصلاح حالة الجيش ، فوعد رياض بالنظر في الأمر وهذا خواطرهم .

ولكن مسلك الضباط المصريين أثار شجون « عثمان رفقي » فصمم على الانتقام منهم وأمر أن تشترك فرق الجيش في حفر الترع ، غير أن عرابي رفض إطاعة هذا الأمر ودخل في نزاع مع وزير الحربية . ومما زاد في سخط الجيش « قانون القرعة » الذي أصدره عثمان رفقي وكان يقضي في الواقع بعدم الترقية من « تحت السلاح » ومعنى هذا حرمان المصريين من مناصب الجيش العليا ، فنارت ثائرتهم واتفقت كلمتهم على تقديم عريضة أخرى إلى رياض . وقد وكل أمر تقديم هذه العريضة إلى « عرابي وعبدالعالم حلمي وعلي فهمي » ، فتقدموا به

١٥ يناير سنة ١٨٨١ ، وتتنحصر مطالبهم في عزل عثمان رفقي وتعيين خلف
ن أبناء البلاد ، ثم تعديل القوانين العسكرية حتى تكفل العدالة ، وتشكيل
لس نواب .

وبدلاً من أن يعمل رياض على إزالة أسباب الشكوى وترضية الضباط طالب
م مراراً أن يسحبوا العريضة ويتركوا الأمر له ليعمل على تحقيق مطالبهم ،
كنهم أصروا على الرفض ، واتصل الأمر بالخديوي فاستشاط غضباً وأمر
سرب على أيدي هؤلاء العصاة ، واجتمع مجلس النظار في ٣٠ يناير للنظر في
هم فقرر القبض عليهم وإحالتهم على مجلس عسكري ، وقد اتصل خبر هذا
برجال الجيش فأخذوا للأمر عدته ، فلما طلب اليهم الحضور إلى نظارة
ربية في أول فبراير للنظر في بعض المسائل الهامة اتفقوا مع زملائهم على أن
ونوا على استعداد بفرقهم حتى إذا لم يعودوا بعد ساعتين حضروا جميعاً لتخليصهم
نوة وذهب الضباط الثلاثة إلى قصر النيل وهو مقر نظارة الحربية إذ ذاك ،
اكادوا يدخلون حتى أمر بالقبض عليهم ومحاكمتهم ، ومضت الساعتان ولم
ردوا فتحرّكت بعض فرق الجيش في الحال متجهة نحو قصر النيل وهناك
جمت قاعة المحكمة وأهانت أعضاء المحكمة ومن بينهم عثمان رفقي ، ثم أخرجت
نباط الثلاثة وتوجه الجميع إلى سراي عابدين وطلبوا إلى الخديوي عزل ناظر
ربية فرأى توفيق أن لا مناص من إجابة طلبهم فعزله وعين « محمود سامي
ارودي » مكانه ، ثم أمر بتشكيل لجنة للنظر في مطالبهم والعمل على مساواة
صريين في الجيش بغيرهم من الأتراك والجرالكسة .

وهكذا تمرد الجيش للمرة الثانية دفاعاً عن مصالحه ، وللمرة الثانية نجح في
قيق أغراضه ، فأكسبه هذا النجاح ثقة بالنفس وجرأة في المطالبة بدفع الظلم ،
ندفع يطلب الإصلاح وكله أمل في النجاح .

الفصل الثاني

الثورة العرابية (١٨٨١ - ١٨٨٢)

من فبراير إلى سبتمبر : انتهت حادثة قصر النيل ومظاهرة عابدين بعزل عثمان رفقى ، ولكن وزارة رياض فيما عدا هذا التغيير بقيت متمتعة بكراسيها ، ولم يكن من المنتظر أن يخضع رياض المتكبر المستبد لرجال الجيش خضوعاً تاماً ، وإنما كان عزل وزير الحرية هدية موقته ، إذ لم يلبث أن أمعنت الحكومة في سياستها الأولى حتى أصبح زعماء الجيش مستهدفين لأشد الأخطار . وكانت الفترة ما بين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ فترة قلق زائد ، كانت تعمل فيها الحكومة على الإيقاع برجال الجيش بكل الوسائل ، بينما كان هؤلاء على حذر تام لأنهم كانوا موقنين أن رضوخ الحكومة لمطالبهم إنما كان مجاملة ظاهرية ولما بررت الحوادث يقينهم اتفقت آراؤهم على أن خير وسيلة لاستتباب الأمن وإجابة مطالب الأمة هي سقوط وزارة رياض وإقامة حكومة دستورية مكانها ، وبدأ عرابي يتصل بأعيان البلاد وعلمائها وأخذ ينشر فيهم أفكاره ، ويحضهم على كراهية الوزارة القائمة مبيّناً لهم المضار الناشئة عن بقائها في الحكم ، ولذلك أمضوا له توكيلاً يطالبون فيه بإسقاط وزارة رياض وقيام حكومه نيابية .

حادثة ٢٥ يولية : وبينما كانت آراء جميع الطبقات متفقة كما رأينا على سوء حالة البلاد من جراء استبداد الوزارة والتدخل الأجنبي وعدم إجابة مطالب الأمة ، إذا بحادثة تقع بالاسكندرية في ٢٥ يولية وتكون سبباً في تعكير الجو ، وذلك أن عربة أحد التجار صدمت جندياً صدمة قاتلة أودت بحياته ، فحمله رفاقه إلى سراي رأس التين لعرض الأمر على الخديوى ، فلما اتصل به الخبر غضب غضباً شديداً وأمر بمحاكمتهم أمام مجلس عسكري حكم عليهم بأحكام قاسية للغاية لاتتناسب مع جرمهم ، فشكا « عبد النال حلمي »

قسوة هذا الحكم إلى ناظر الجهادية « محمود سامي » ، الذي رفع هذه الشكوى بدوره إلى الخديوي ، فاستاء الخديوي من مسلك البارودي واستدعى في الحال النظار من القاهرة وعقد مجلساً في ٢ أغسطس قدمت فيه استقالة « محمود سامي » ثم تعين « داوود باشا يكن » مكانه .

وكان لاستقالة « محمود سامي » أثر سيء في نفوس الشعب وبخاصة رجال الجيش لأنه كان من أنصارهم ، ولكنهم لم يقوموا بأية حركة مدائية ضد الخديوي لمساكه هذا ، ومكثوا يترقبون الحوادث ويتتبعون تطورها ، فكان هناك سكون في الظاهر حتى عاد الخديوي إلى القاهرة وبدأ ناظر الحربية الجديد يصدر الأوامر الشديدة للجيش ويذهب بنفسه إلى الثكنات العسكرية ليشرف على تنفيذها مما سبب الاستياء العام من خطته ، ثم أمعن في هذه الخطة فأصدر أمراً إلى آلاي القلعة بالتوجه إلى الاسكندرية وآلاي الاسكندرية بالحضور إلى العاصمة ليحل محله ، وكان القصد من ذلك ظاهراً وهو تفريق كلمة الجيش ، فرفض زعماءه تنفيذ هذا الأمر . ولما رأى عرابي « كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة ، وعدم التصديق على القوانين العسكرية التي تم تنظيمها ، وعدم الشروع في تشكيل مجالس النواب الذي وعد بإنشائه ، أيقن أن الحكومة تمطل في تنفيذ الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها في صورة مظاهرة وطنية شاملة » .

مظاهرة سبتمبر : أخذ « عرابي » وأعوانه في تنظيم الأمور لهذه الخطوة الجريئة ، وأصدر الأوامر لعدة فرق من فرق الجيش بالحضور إلى ميدان عابدين في عصر يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

ولما وصل خبر هذه المظاهرة العسكرية إلى مسامع الخديوي حاول بنفسه عبثاً إقناعهم بالعدول عنها ، وفي الموعد المحدد انتظمت صفوف الجنود بمداخلها وأسلحتها في الميدان ، فنزل الخديوي من السراي وتوسط الساحة فتقدم إليه « عرابي » على ظهر جواده شاهراً سيفه ، فصاح به أن « ترجل وأغمد سيفك » فامتل ، ثم خاطبه الخديوي قائلاً :

الخديوي : ما هي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟

عرايى : جئنا يامولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة ، وكلها طلبات عادلة .

الخديوى : وما هى هذه الطلبات ؟

عرايى : هى إسقاط الوزارة المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى ، وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الأوامرات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها .

الخديوى : كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى ومائتم إلا عبيد احساناتنا .

عرايى : لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا إله الا هو اننا سوف لانورث ولا نستعبد بعد اليوم .

وهنا أشار المستر كوكسن (Cookson) قنصل إنجلترا فى الاسكندرية على الخديوى بالعودة الى السراى ، فلما فعل ذلك عاد القنصل يصحبه « كلفن » (Sir Auckland Colvin) المراقب المالى وهو الذى خلف « السير افلين بيرنج » بعد نقله الى منصب كبير بالهند ، وشرع القنصل يخاطب عرايى بالنيابة عن الخديوى :
القنصل : ان طلب إسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لامن حقوق الجهادية ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك .

عرايى : اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها إلا لأنهم أقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالى الذين أنا بونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لانتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

عرايى : كيف يكون ذلك ؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخلتنا ؟
فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة إلى أن تنفى عن آخرنا
القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟ .

عرايى : عند الاقتضاء يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن
بلادهم يسمعون قولى ويلبون إشارتى .

القنصل : وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب ؟

عرايى : أقول كلمة أخرى .

القنصل : وما هى ؟

عرايى : لا أقولها إلا عند اليأس والقنوط .

إلى هنا انقطع الحديث وعاد القنصل والمراقب إلى السراى، وبعد التشاور فى
الأمر استقر الرأى على إجابة مطالب الجيش وتنفيذها بالتدريج ، وبناء على هذا
سقطت وزارة رياض واختير « محمد شريف باشا » لتأليف الوزارة الجديدة .
وعند ذلك ذهب عرايى توالى إلى الخديوى وقدم له واجب الشكر وفروض الطاعة،
وأظهر له الخديوى أنه مرتاح الضمير لما تم ، وأمر عرايى الجيش بالانصراف
ففعل . وعم الفرح والسرور جميع طبقات الأمة لنجاحها فى تحقيق رغباتها ،
وتمنى الناس أن يكون ذلك فاتحة عهد جديد فيه تحترم حقوق الأمة وتصان
أركان العدالة .

وزارة شريف (سبتمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢) : تألفت الوزارة

الجديدة فى ١٤ سبتمبر بعد تردد من شريف فى قبولها ، وكان من بين أعضائها
محمود سامى البارودى للحربية ومصطفى فهمى للخارجية وكانا موضع ثقة الجيش .
وخشى شريف أن يكون العوبة فى يد رجال الجيش وقد تملكتهم نشوة الفرح
وخمرة الانتصار ، ولهذا تعهد كثير من الأعيان والنواب أمثال سلطان باشا
وعبد السلام المولى بلى وشريعى باشا كتابة لشريف بأنهم يضمنون إطاعة الجيش
لأوامره والانقياد لتنفيذها ، كما أنهم قدموا له معروضا عليه ١٦٠٠ توقيع
يطلبون فيه تشكيل مجلس نواب « يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدينة

من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة . وهكذا انتقضت المشاكل القائمة ، وأخذ حكم التفاهم يسود في الجو ، وبدأ شريف يعمل على تحقيق مطالب الجيش . وفي خلال هذا السكون والهدوء وصلت إلى القاهرة رسالة برقية في ٣ أكتوبر تنبئ بارسال وفد عثمانى إلى مصر لدرس الحالة فيها وإجراء تحقيق عن تمرد الجيش ففزع الجميع لهذا الخبر وأخذتهم الدهشة من مسلك الباب العالي ، واحتجت إنجلترا وفرنسا على إرسال هذا الوفد . ولكن لما أصبح أمره مقررًا طلبت الدولتان تعهيد مدة إقامته بالقطر ما أمكن ، وأمرت المراقبين بمنع رجال الوفد من التدخل في الشؤون السياسية ، واتفق الخديوى مع النظار على إخبار رجال الوفد العثماني بأن الجيش على أحسن ما يكون من النظام والطاعة ، وتقرر إرسال عبد العال حلمي بآلايه إلى دمياط وعرابي بآلايه إلى رأس الوادي قبل وصول الوفد ، ووافق عرابي على ذلك بشرط أن تصدر الأوامر بإجراء الانتخابات قبل سفرهم . أما الوفد فقد وصل إلى الاسكندرية في ٦ أكتوبر وغادر البلاد في ٢٠ منه بعد أن أثنى على نظام الجيش وهدوء الحالة العامة .

مجلس النواب : صدر الأمر العالي بانتخاب النواب في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ على أساس لائحة اسماعيل القديمة «لائحة سنة ١٨٦٦» ، فاستاءت النفوس من مسلك الخديوى هذا ، ولكن الجيش لم يرغب في إثارة القلاقل ، وترك الأمر ينفذ كما هو . وفي ٨ أكتوبر سافر عرابي بفرقته إلى مركزه الجديد في رأس الوادي . وقد خطب في مودعيه بمحطة القاهرة خطاباً وطنياً حماسياً تقتطف منه ما يأتي :

«سادتي وإخواني - بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ، ولا ننثنى عن عزمنا حتى تحيا البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعيينا إفساداً ولا تدميراً ، ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ، ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء ، حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة ، وقد ساعدتنا العناية الإلهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديوى ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا ، السائر بنا في غير طريق

الوطنية ، وتمتعنا بمجالس الشورى لتنظر الأمة في شئونها وتعرف حقوقها
كباقي الأمم المتقدمة في العالم وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى
إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد ، فالآن تنادي بصوت واحد فليعيش
الخليوي واهب الحرية . فليعيش الجيش المصري طالب الحرية . فليعيش الحرية في
مصر خالدة مؤبدة . »

الوزارة والمجلس : وبالرغم من إجراء الانتخابات حسب لائحة ١٨٦٦
وعد شريف باشا بالنظر في توسيع اختصاصات المجلس ، ومنح الحرية لنواب الأمة .
ويظهر أن شريف كمان يميل إلى تحقيق رغبات الشعب ووضع لائحة دستورية
توسع سلطة المجلس ، ولكن الدول احتجت على ذلك واعترض المراقبان على هذه
الخطوة ، فاضطر شريف إلى عدم منح المجلس بعض الحقوق الهامة وكذلك أراد
العراييون زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ ، ولكن حال المراقبان دون ذلك
بمحجة عدم وجود المال الكافي فرضخ عرابي منعاً لوقوع احتكاك بينه وبين
انجلترا وفرنسا .

ولما تمت عمالية الانتخابات افتتح المجلس في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ برئاسة
«سلطان باشا» ، واستمر منعقداً لترتيب شئونه الداخلية . وفي ٢ يناير سنة
١٨٨٢ حمل «شريف باشا» اللائحة الجديدة إلى مجلس النواب بعد أن أعدها مجلس
النظار ، فتشكلت لجنة من النواب لدرسها وإبداء الرأي فيها ، وكان أكبر عيوب
اللائحة حرمانها المجلس من حق نظر الميزانية إرضاء للمراقبين ، فغضب المجلس لسلبه
حقاً من أهم حقوقه . وكانت الميزانية كما علمنا منقسمة قسمين قسم خاص
بسداد أقساط الدين وفوائده ، وقسم خاص بنفقات الإدارة والاصلاح . فأصر
النواب على حقهم في نظر القسم الثاني وهو ما ليس له علاقة بالدين ، إلا أن
الوزارة من جانبها تشبثت برأيها تحقيقاً لرغبة المراقبين . واستمر النزاع حول
هذه النقطة ، فوقفت الحكومة يعضدها المراقبان في جانب ووقف المجلس
يعضده الجنود في الجانب الآخر ، وكان مركز الجيش وأعوانه قد تقوى بتوثيق

غرى الروابط بين رجاله وأعيان البلاد وعلمائها ونوابها وبتنصيب عرابى وكيلًا
لنظارة الحرية فى يناير سنة ١٨٨٢ .

المذكورة المشتركة : عضدت انجلترا وفرنسا المراقبين والحكومة المصرية
فى موقف التشدد فى رفض طلبات المجلس ، وكانت الحكومة الفرنسية منذ
مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ترى ضرورة إشراف انجلترا وفرنسا على الشؤون
المصرية ضماناً لأرواح الأجانب وأملاكهم بمصر وصيانة لمصالح الدائنين ، فلما
تولى « غمبتا » (Gambetta) رئاسة الوزارة الفرنسية فى ديسمبر سنة ١٨٨١
عمل على تنفيذ هذه السياسة ، وعرض فكرته على وزير خارجية انجلترا فوافق
عليها ولكن مع شئ من التردد ، وانتهز غمبتا فرصة النزاع بين المجلس والحكومة
واتفق مع الحكومة الانجليزية على إرسال مذكرة مشتركة من الدولتين إلى
معهديهما بمصر ليقوم بتبليغها للخديوى . وأرسلت المذكرة بالفعل فى ٧ يناير
سنة ١٨٨٢ ، وأتم ما جاء بها تبليغ الخديوى « رغبة حكومة فرنسا وانجلترا
فى مساعدته وتعزيد حكومته للتغلب على المصاعب المختلفة التى تزيد الارتباك
والقلق فى القطر المصرى ، وأن الدولتين على أتم وفاق فيما يتعلق بمصر لاسيما بعد
وقوع الحوادث الأخيرة ، وأخصها اجتماع مجلس شورى النواب » .

نتائج المذكرة : تلقى الخديوى المذكرة بالشكر والامتنان ، إلا أنها
وقعت على غيره وقع الصاعقة ، فكانت كقنبلة انفجرت فأودت بالبقية الباقية
من حسن التفاهم بين زعماء البلاد من جهة والخديوى والدول الأوربية من جهة
أخرى ، وكانت نتيجتها أن ازداد تماسك القوى الوطنية ، فصار الحزب العسكرى
والحزب الوطنى ومجلس النواب يداً واحدة ، وكانت هذه المذكرة سبباً فى
ظهور الحزب العسكرى مرة أخرى فى الصف الأول من المعارضة بعد أن كان
قد ازوى مدة أصبح فيها المجلس محط الآمال وحامل لواء الحرية . واستاءت
تركيا استياء شديداً من مسلك الدولتين بصفتها صاحبة الحق الشرعى فى البلاد
ومن حقها ، لا من حق الدولتين ، التدخل فى شئون مصر . كما أن روسيا

والنمسا وألمانيا احتجت لدى الباب العالي على المذكرة والسياسة التي ترمى إليها الدولتان من إرسالها .

واحتج شريف باشا كذلك على المذكرة وطالب إلى الدولتين إرسال مذكرة إيضاحية لتفسير الأولى وإعلان حسن نية الدولتين لتبديد الغيوم التي تلبدت في الجو منذ انتشر خبر المذكرة ، ووافقت الحكومة الانجليزية على هذا الرأي ، غير أن « غمبتا » أصر على رفضه لأن في إجابته ضياعا لهيبة الدولتين في مصر مما يؤدي إلى أوخم العواقب ، فاتفقت الحكومتان أخيراً على إهمال طلب شريف ، واستمر تدمير الناس من جميع الطبقات وبدأت فكرة مقاومة الأجانب تتملك مشاعر الجماهير . وكان من نتائج هذا الشعور أن تشبث مجلس النواب بطلبه في مسألة الميزانية ، وأعلن شريف صراحة أنه لا يستطيع إجابة طلبهم إلا إذا وافقت إنجلترا وفرنسا عليه ، فاستاء المجلس من شريف وذهب وفد من النواب إلى الخديوى وطلبوا منه أحد أمرين إما إجابة مطالبهم وإما استقالة الوزارة . ولما عرض الأمر على شريف باشا أصر على رأيه وقدم استقالته في الحال ، وتألقت على الأثر الوزارة الجديدة في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة محمود باشا سامى البارودى وعين فيها عرابى ناظراً للجهادية .



محمود سامى البارودى

وزارة محمود سامى البارودى :

فرحت البسلاد من أقصاها إلى أقصاها بفوز النواب وأرسلوا اليهم التهاني الكثيرة ، وعم السرور الحزب الوطنى واغتبط الحزب العسكرى بتولية زعيمه « عرابى » منصب وزارة الحربية . وفي ٨ فبراير ذهب محمود سامى إلى المجلس وقدم اللائحة الجديدة بعد أن منحهم الحق في نظر الميزانية حسب رغبتهم فقابلته المجلس بحماس عظيم . وخطب فيهم ناصحاً بسلوك سبيل الاعتدال واتباع

روح القوانين في أعمالهم . ولما انتشر خبر المصادقة على اللائحة في أنحاء البلاد عم السرور والفرح وازداد ارتياح الناس للوزارة كما ازدادوا تمسكا بأهداب الحزب العسكرى الذى أصبح القوة المسيطرة في البلاد .

خطة الاصلاح : وكانت خطة العرايين ترمى إلى إصلاح البلاد من جميع الوجوه مع العمل على تقوية العنصر الوطنى فى الإدارة والجيش ، والوقوف فى وجه التدخل الأجنبى إلا ما كان خاصا منه بالاشراف على المالية ، ولكن يظهر أن العرايين قد أسكرتهم خمرة الانتصار ، فنسوا خطة الاعتدال والحكمة فى تصرفاتهم فتطرفوا فى الاصلاح حتى أصبحت الصحافة بوجه عام تدعو إلى الحكمة والاعتدال . وفى ١٢ مارس اعتمدت الحكومة المصرية قانون انتخاب جديد وضعه المجلس ، وقام انواب يشرفون على الإدارة والشئون العامة ويكونون اللجان لتحقيق أسباب الاختلال الذى أصاب الجمارك فى عهدها الأخير وكذلك مصلحة المساحة فى عهد الموظفين الأوربيين وغير ذلك من الأعمال التى أثارت حقد المراقبين والدول . وفضلا عن ذلك كانت الوزارة عازمة على نشر التعليم الاجبارى وإصلاح المحاكم الأهلية وفروع الإدارة المختلفة ثم إعداد دستور يحدد اختصاصات كل من الخديوى والوزارة ومجلس النواب .

وقد نال الجيش أكبر إصلاح ، فزاد عرابى من عدده ورفع مرتبات رجاله وأخذ فى ترقية الضباط المصريين ، ثم عمل على تطهير الجيش من العنصر التركى والشركسى ، ففصل عددا كبيرا منهم ممن كانوا لا يصلحون للخدمة الحربية ، وقرر عدة قوانين لتحسين حالة رجال الجيش بما زاد فى تجمع قلوبهم حوله وولائهم لشخصه .

موقف المراقبين : وكان المراقبان والقناصل فى خلال ذلك مستائين أشد الاستياء من مسلك الوزارة الجديدة نحوهم وإهمالها شأن الخديوى فكتب «السير إدوارد ملت» (Sir Edward Malet) القنصل البريطانى بمصر إلى حكومته يشكو من أن المراقبة الثنائية باتت اسمية فقط . ويرجع ذلك إلى أن الوزارة الجديدة عملت على الفصل بين نظام البلاد السياسى ونظام الاشراف

المالى ، وقررت أن لا تسمح للمراقبين بتعدى حدود اختصاصاتهما المحددة بمرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، ومعنى هذا حرمان المراقبين من التسيطر الفعلى على شئون البلاد كما كانت الحال فى وزارة رياض وشريف ، فان المراقبين كانا إذ ذاك هما القوة المحركة لدولاب الأعمال ، فساءلها أن يسلبا كل سلطة سياسية . ولذلك أخذوا ينددون بأعمالها ويسعون للإيقاع بينها وبين الخديوى .

الخديوى والوزارة : أدت خطة عرابى فى إصلاح الجيش إلى تدمير الأتراك والشركس ، فألقوا من بينهم مؤامرة لاغتياله هو ورؤساء الجيش ، ولكن أمر هذه الجمعية كشف وقبض على عدد كبير من الضباط الشراكسة وأحيلوا على مجلس عسكري لمحاكمتهم ، وصدر الحكم على أربعين منهم بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان ، فانتهز «ملت» هذه الفرصة وأوعز إلى الخديوى بعدم التصديق على الحكم فأذعن لأرادته وغضب أعضاء الوزارة لذلك غضباً شديداً واستدعوا النواب ليشتكوا لهم تصرف الخديوى وبدأوا يتحدثون عن خلعه وتولية «محمود سامى» مكانه .

المذكورة الجديدة وأثرها : وحاول النواب بكل الوسائل تسوية الخلاف بين الوزارة والخديوى ولكن دون جدوى . وبينما كانت الأمور سائرة على هذا المنوال ، قررت الحكومتان الانجليزية والفرنسية إرسال أسطول من قبلهما إلى مياه الاسكندرية ، فلما وصلت الأنباء البرقية بذلك زاد سخط الناس وأوجسوا خيفة من النتائج المحتملة ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة بتاريخ ٢٥ مايو تطلبان فيها إسقاط الوزارة وإبعاد «عرابى» عن القصر المصرى مع حفظ رتبته ورواتبه وألقابه وإبعاد «على فهمى وعبد العال حامى» إلى الأرياف مع حفظ رواتبهما وأوسمتهما كذلك ، وبإزاء ذلك لم ير «محمود سامى باشا» بداً من تقديم استقالته ، فقدمها فى ٢٦ مايو محتجا على مسلك الخديوى ولكن الضباط الثلاثة رفضوا الاذعان لمطالب الدولتين .

وكان لهذه المذكرة وقع شديد فى نفوس الناس ، فأثارت الأحقاد الكامنة وزادت من التفاف الجيش والأهالى حول عرابى ، وتمسك الجيش ببقائه

في وزارة الحربية ، فاشتد ارتباك الخديوى وزاد خوفه من الحالة ، وخاطب الباب العالى بشأن موقف الجيش ، فأجابه بأن السلطان أمر بتشكيل لجنة عثمانية تصل الى مصر بعد ثلاثة أيام لتلظر في الأمر . واضطر « توفيق » الى ارجاع عرابي الى مركزه حتى ينجلى الموقف ، وبعث عرابي منشورا الى القناصل تعهد فيه بأنه يكفل الأمن العام في أنحاء البلاد ، واقترح في الوقت نفسه وجوب انسحاب الأسطول وسحب المذكرة ، ثم وضع دستور يحدد اختصاصات كل من الخديوى والوزارة وقطع المخابرات مع الدول إلا عن طريق الباب العالى .

وكان السلطان في هذا الوقت يريد انتهاز هذه الفرصة لاسترجاع نفوذه في مصر ، ولذلك أسرع بايفاد رجلين من كبار رجال الدولة اليها ، وهما « مصطفى درويش باشا وأسعدا فندى » ، وكانت مهمة الأول توطيد العلائق مع الخديوى ضد عرابي في حين أن مهمة الثانى عكس ذلك ، وزى من هذا أن السلطان كان يرمى الى القبض على الحبل من طرفيه فيكون مع الفائز في النهاية . ومن عجب الأمر أن « درويش باشا » كتب الى السلطان يخبره بأن الجيش مثال الطاعة والنظام وطلب لضباطه عدة أوسمة كان من بينها الوسام المجيدى من الطبقة الأولى لعرابي نفسه .

حادثة ١١ يونية : كان للحوادث الأخيرة أثر واضح في نفور المصريين من الأجانب وكراهيتهم لهم مما أدى الى تخوف الأجانب من الوطنيين ، ولذلك أخذوا يحصلون على الأسلحة استعدادا للدفاع عن أنفسهم . وبينما كانت العلاقات متوترة بين الطرفين على هذا النحو اذا بحادثة تقع في يوم الأحد ١١ يونية ، وكان من أثرها حدوث معركة بينهما ، وذلك أن رجلا مالطيا استأجر حمارا من مصرى ولم يعطه في النهاية الأجر الكافى ، فتعرض له المصرى فطعنه المالطى بعمدة أردته قتيلا في الحال ، فقام فريق يناصر هذا وآخر يناصر ذاك حتى اشتد الهرج في المدينة ، وكان الأوربيون مسلحين فاحتسوا بدورهم وأخذوا يطلقون الرصاص على الوطنيين ، فقتل عدد كبير

منهم في حين أنه لم يقتل من الأجانب الا عدد قليل نسبياً . واستمر النزاع عدة ساعات ونهب الكثير من متاجر المدينة وسادت الفوضى فيها . ولما صدرت الأوامر للجند بالتدخل أوقفوا المعركة في الحال وعاد السكون الى المدينة .

وكانت النتيجة أن استاء الأجانب وقناصل الدول وبالأخص قنصل انجلترا وفرنسا . ويقال إن الخديوى وقنصل انجلترا كانت لهما يد في اثاره هذه المعركة . ولكن هذا القول لا يستند الى برهان صحيح . وانما نستطيع أن نقول إنهما استغلا الحادث لمصلحتهما بعد وقوعه باستخدانه دليلاً على عجز عرابي عن حفظ الأمن وعلى أثر سياسته في جمهور الشعب . وبعد هذه الحادثة بيومين سافر الخديوى إلى الاسكندرية . وفي ١٩ منه تألفت وزارة جديدة برئاسة « اسماعيل راغب باشا » وبقي عرابي ناظراً للحربية فيها ، ولكن هذا لم يبعث الطمانينة في نفوس الأجانب وأخذوا يهاجرون من القطر جماعات جماعات حتى قدر عدد المهاجرين بما يقرب من مائة وخمسين ألف نفس .

مؤتمر الاستانة : بلغت الحالة في مصر حدا دعا الدول إلى عقد مؤتمر بالاستانة في ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ للنظر في المسألة المصرية وتطور الحالة فيها ، وطلب الى السلطان ارسال مندوب عن الدولة ، ولكنه رفض بدعوى أن الحالة في مصر لا تستدعي التدخل في شئونها ، وأن مثل هذا التدخل من اختصاصاته هو فقط ولا دخل للدول في الأمر . ولكن بالرغم من ذلك استمر المؤتمر يعقد جلساته غير أن أعماله كانت تسير ببطء زائد مما جعل حل المسألة يفلت من يده . وقد كانت مشارب الدول نحو مصر مختلفة ، وكان الكل يسيئون الظن بانجلترا ونواياها نحو وادي النيل ، ولذلك قرر المؤتمر في جلسته الثانية أن تتعهد كل من الدول الممثلة في المؤتمر بأنها لا ترمي الى الحصول على امتيازات أرضية أو تجارية بمصر لا يكون للدول الأخرى الحق في الحصول عليها . واستمر الباب العالي يرفض إرسال مندوب الى المؤتمر حتى عرض عليه في ٦ يولية أن يرسل قوة من الجنود العثمانية الى مصر لهدئة الحالة وتوطيد مركز الخديوى حسب

الفرمانات السلطانية . وبعد تردد أرسل الباب العالي في ١٠ يولييه بخبر المؤتمر أنه سيرسل مندوباً إليه في اليرم التالي .

الحرب : ولكن تطور الحوادث في مصر في خلال ذلك وضع حل المسألة برمتها في يد إنجلترا وحدها ، وذلك ان قائد الأسطول الانجليزي « الاميرال سيمور » (Sir Beauchamp Seymour) لاحظ أودعى أنه لاحظ قيام العرايين بتحصين قلاع الاسكندرية لضرب الاسطول الانجليزي ، وأدعى في الوقت نفسه أنهم كانوا يقذفون أحجاراً كبيرة عند مدخل الميناء لعهده . وبالرغم من تأكيدات رجال الجيش له بأن هذا غير الواقع أرسل لولاية الأمور في فجر يوم ١٠ يولييه إنذاراً يطلب منهم تسليم بعض قلاع المدينة في مدة أربعة وعشرين ساعة وإلا أطلق مدافعه على الاسكندرية ، ولما لم يجيبوه إلى طلبه بدأ بإطلاق المدافع عليها في الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يولييه واستمر إطلاق المدافع حتى عجزت القلاع وسلمت المدينة ، ونزلت الجنود الانجليزية فيها بعد أن انسحب العرايين منها .

أما الأسطول الفرنسي فانه لم يشترك مع الأسطول الانجليزي في هذه الحوادث وانسحب من مياه الاسكندرية لأن فرنسا لم تشأ أن تتحمل تبعه احتلال مصر ، وكانت لا تبغى التدخل إلا اذا انتدبها المؤتمر لهذه الغاية ، وأصبحت مهمة المؤتمر بعد هذه الحوادث إقناع الباب العالي بالاشتراك فيه لمصلحة مصر ، فلبى الطلب واشترك فيه في ٢٠ يولييه وفي ٢٦ منه قرر إرسال جيش عثماني لتهدئة الحالة ، ولكن حالت السياسة الانجليزية دون إرسال أي قوة عثمانية إلى مصر . وانفردت إنجلترا باحتلال البلاد .

تحصن العرايون في دمنهور وكفر الدوار وأعدوا العدة للمقاومة وبالفعل حدث بينهم وبين القوات الانجليزية بقيادة القائد « وولزلي » (Sir Garnet Wolseley) بعض مناوشات ليست ذات بال . ولما أيقن الانجليز أن مركز الوطنيين حصين في تلك الجهة صمموا على غزو مصر من جهة الشرق . ولما اتصل ذلك بعرايين هم يردم قناة السويس لمنع الأسطول الانجليزي من إنزال

الجنود البريطانية في الجهة الشرقية ، ولكن الميسور « فردنند ديلسبس » تدخل في الأمر وأقنعه بأن في استطاعته أن يمنع الأسطول من المرور في القناة اعتمادا على حيادها ، فرجع عرابي عن عزمه ، ولكن ديلسبس لم يستطع أن ينجز وعده ، ومر الأسطول الانجليزي في القناة وأنزل الجنود البريطانية عند الاسماعيليه . أما عرابي فانه أسرع باقامة التحصينات اللازمة عند « التل الكبير » استعدادا للقائهم وصدّهم عن التوغل في البلاد . غير أنه حدث في غضون ذلك ما أضعف مركز عرابي ، وذلك أن الانجليز نجحوا في أقناع الباب العالي باعلان عصيانه ، فأصدر السلطان منشورا بذلك في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ نشر في صحف ووزعت أعداد كثيرة منه في صفوف العرايين ، وكان له أثر سيء في نفوس الكثيرين لأن عرابي كان يعلن أنه إنما يدافع عن حقوق السلطان . هذا إلى انتشار الخيانة في الجيش بمساعي أنصار الخديوي والحزب الشركسي ، وكان لخيانة الضابط « علي يوسف » قائد السوارى كل الأثر في هزيمة العرايين ، لأنه غرر بعرابي وفتح الطريق للجيش الانجليزي ومكنه من مباغته المصريين عند « التل الكبير » في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٣ سبتمبر ، فان المصريين لما أخذوا على غرة ، وكان على غير استعداد للقتال ، فروا أمام الانجليز ، واستيقظ عرابي على صوت المدافع فرأى جيشه قد تشتت وحاول عبثا أن يستجمع قواه ثم فر إلى القاهرة ، وكان في عزمه أن يستعد للمقاومة خارج المدينة ، ولكن همم أنصاره فترت ونصحوه بالعدول عن عزمه . أما الانجليز فانهم استمروا في سيرهم نحو القاهرة ودخلوها بلا مقاومة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ واحتلوا القلعة وباقي الشككات العسكرية ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الاحتلال البريطاني لمصر .

الفصل الثالث

عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٤)

محاكمة العراقيين : بعد أن احتلت الجنود الانجليزية القاهرة ألقى الانجليز القبض على عرابي ومحمود سامي وعبد العال حلمي وعلى فهمي وغيرهم من الزعماء وأودعهم السجن رهن المحاكمة ، ثم أصدر الخديوي الأوامر بتعيين حكام للمدريات ممن لم يشتركوا مع عرابي وأنصاره ، وطلب اليهم القبض على كل من تخوم حوله الشكوك بالاشتراك في الثورة ، وكذلك صدرت الأوامر بتكوين عدة لجان مختلفة ، بعضها للتحقق مما لحق سكان بعض البلاد من الخسائر ، وبعضها للنظر في أمر زعماء الثورة وأنصارهم ، كما أن الأوامر صدرت بإلغاء الجيش المصري وصرف العساكر إلى بلادهم اكتفاء بمحاكمة الضباط ، ولكن مالبت الخديوي أن أصدر أمرا بالعفو عن جميع الضباط الذين لم يصلوا إلى رتبة « بكباشي » مع تجريدهم من رتبهم وحرمانهم من معاشهم .

استمرت اللجان تشتغل في المهمة التي عهدت اليها . في حين أخذ الخديوي يعمل بمساعدة قناصل الدول على تسكين الحالة المضطربة وتهدئة الخواطر النائرة ، وأنعم على كثير من ضباط الجيش الانجليزي بالنياشين المختلفة ، كما أخذ في مكافأة من لم يمأىء العراقيين من الشخصيات البارزة ، فمنح سلطان باشا عشرة آلاف جنيه جزاء إخلاصه إبان القلاقل الأخيرة . وفي أوائل ديسمبر أصدرت المحاكم أحكامها المختلفة على زعماء الثورة وأنصارهم ، فحكمت على مئات من المصريين بالسجن أو النفي لمدد مختلفة . أما عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي ومحمود سامي وطلبة عصمت ومحمود فهمي ويعقوب سامي فانها حكمت عليهم بالإعدام ، ثم أبدل الحكم بتوسط الانجليز بالنفي المؤبد إلى جزيرة سيلان بالهند مع تجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ، ثم صادرت الحكومة جميع أملاكهم وقررت لهم راتبا سنويا . ولبثوا في منقاهم حتى سنة ١٩٠١ حينما توسط ولي عهد

انجائرا إذ ذاك في أمرهم بعد زيارته سيلان ومشاهدة ماكانوا يقاسونه من آلام ، فعفا عنهم الخديوى وعادوا إلى وطنهم يقضون فيه أيامهم الأخيرة .

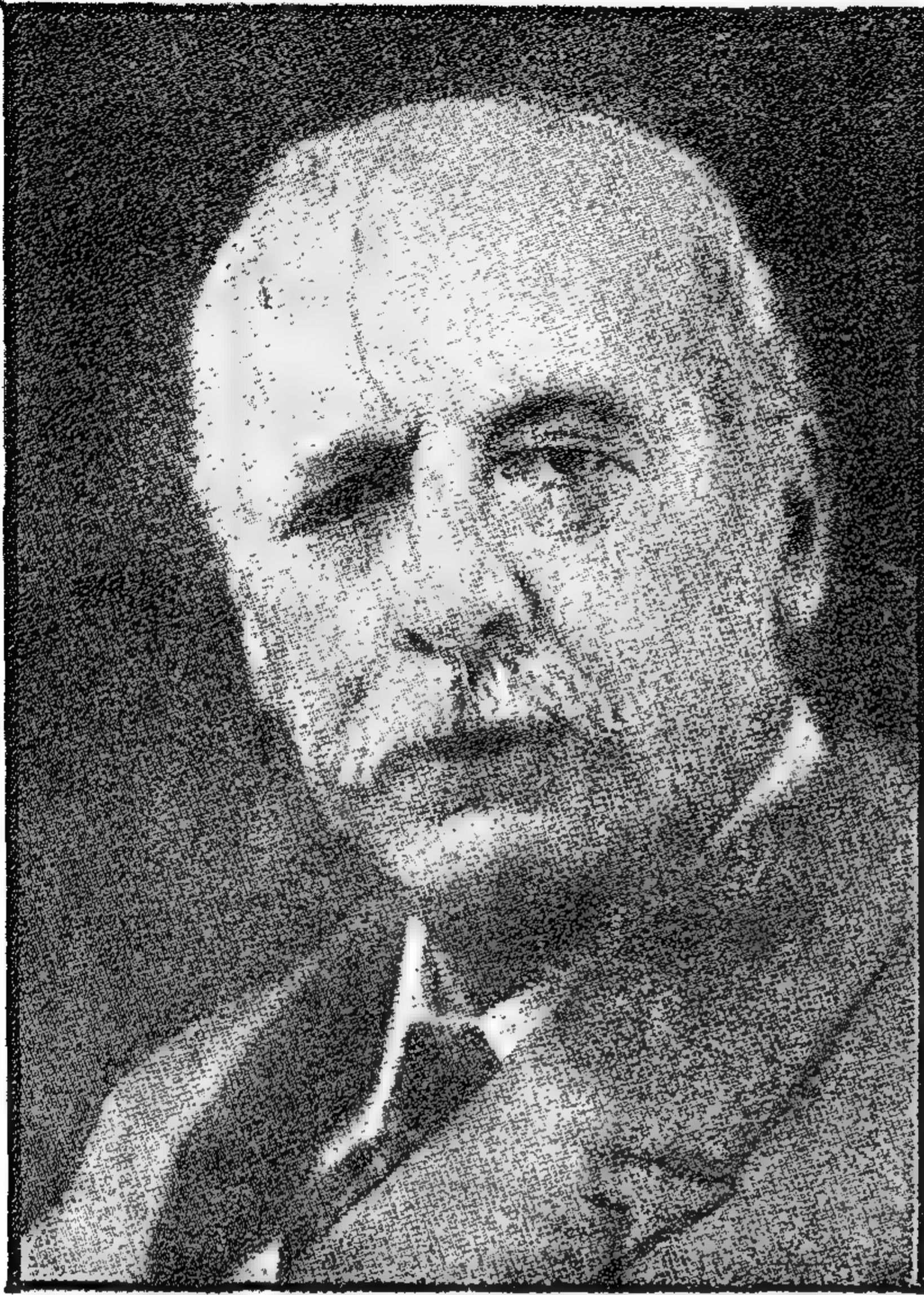
بعثة اللورد دوفرين (Lord Dufferin) : أرسلت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال « اللورد دوفرين » سفيرها في الاستانة إلى مصر



لدرس الحالة فيها من جميع الوجوه ، وتقديم تقرير بما يعن له من الإصلاحات الواجبة . ومالبث أن وصل مشروباشر أعماله بهمة عظيمة واستمر يجتمع بالخديوى والوزراء ويتبادل معهم الآراء في شئون الإصلاح بعد أن درس حالة البلاد درساً وافياً وفي ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ بعث بتقريره إلى لندن وكان يشمل عدة اقتراحات هامة كانت الأساس الذى قام عليه صرح الإصلاح في عهد الاحتلال .

(اللورد دوفرين)

ويتناول تقرير اللورد حالة مصر السياسية والقضائية والمالية ، وتتخلص اقتراحاته في وجوب تكوين جيش وطنى جديد يحل محل الجيش القديم ، ثم ضرورة اصلاح نظام الشرطة والمحاكم الأهلية وشئون التعليم ووضع نظام يقضى بتشكيل هيئات نيابية ثم العمل على تحسين وسائل اى ومسح الأراضى وتخفيض الضرائب حتى تتحسن حالة الانلاح . وبعد أن انتهى دوفرين من مهمته عاد إلى الاستانة ، وعهد بتنفيذ هذه المقترحات إلى معتمد بريطانى يعين فى القاهرة ، ثم اختير لهذا المنصب السير « إيفلين بيرنج » (Sir Evelyn Baring) وهو الذى أصبح اللورد كرومر فيما بعد . وقد تسلم منصبه بالفعل فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ .



(اللورد كرومر)

وكانت النتيجة
الطبيعية للاحتلال
البريطاني الاستغناء
عن المراقبة الثنائية ،
ولذلك صدر أمر
الخديوي بالغائها في
١٨ يناير سنة ١٨٨٣
بالرغم من احتجاج
فرنسا الشديد ،
واسنعا من الانجليز
بتعيين مسنحال مالي
انجليزي للحكومة
المصرية ، وأسند
هذا المنصب للسير
« أوكلند كلفن »

(Sir Auckland Colvin) .

اتسعح بعد ذلك المجال للانجليز للقيام بالاصلاحيات المقترحة ، فعهد في سنة
١٨٨٣ إلى السير « إيفلن وود » (Sir Evelyn Wood) بتنظيم الجيش الجديد
وعين مردارا للجيش المصري ، وقد استعان في مهمته هذه بكثير من كبار الضباط
الانجليز ، وكذلك أسند أمر إصلاح الشرطة إلى « الجنرال بيكر » (General Baker) ،
الذي عين مفتشا عاما للبوليس سنة ١٨٨٢ ، وألحقت إدارتها بوزارة الداخلية .
ووجهت الحكومة اهتمامها نحو اصلاح القضاء والتعليم . أما إصلاح حال الفلاح
وأرضه فكان أهم موضوع وجهت العناية اليه في عهد الاحتلال .

وبعد الغاء مجلس النواب القديم ، صدر الأمر الخديوي في أول مايو سنة
١٨٨٣ بتشكيل الهيئات النيابية الآتية :

١ - مجالس المديرية : يشكل مجلس فى كل مديرية ويكون له حق النظر فى تقرير ضرائب فوق العادة اذا احتاج الأمر الى ذلك لتصرف فى المنافع العمومية بالمديرية ذاتها . ولا تكون قراراته فى هذا الشأن قطعية الا بعد موافقة الحكومة عليها .

٢ - مجلس شورى القوانين : ويتكون من ثلاثين عضوا . منهم أربعة عشر معينون والباقيون تنتخبهم مجالس المديرية واختصاصه النظر فى كل قانون أو لائحة قبل تنفيذها وان كان رأيه استشاريا فقط ، وكانت جلساته سرية .

٣ - الجمعية العمومية : وعدد أعضائها اثنان وثمانون ، منهم ستة وأربعون منتخبون ، ينضم اليهم أعضاء مجلس الشورى والوزراء الستة . وكانت جلساتها سرية ، وتجتمع مرة فى كل عامين ، ولا يجوز تقرير ضرائب جديدة إلا بعد عرضها على الجمعية وموافقتها عليها . وقد حلت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ محل مجلس الشورى والجمعية العمومية .

وقد عاق سبيل الإصلاح فترة من الزمن ثورة كبيرة كانت قد انتهت نيرانها فى انحاء السودان . واليك ملخص حوادثها .

الثورة المهدية

تمهيد : حدثت هذه الثورة فى السودان إبان حوادث الثورة العربية فى مصر ، وهى التى كان لها أثر يذكر فى تفاقم الحالة فى السودان ، وازدياد هيب نيرانه المستمرة التى أودت إذاك بالسلطة المصرية وأخرجت السودان من قبضة مصر بعد أن بقى جزءا متما لها منذ أن فتحت جيوش « محمد على » عام ١٨٢٠ . ولم تكن هذه الثورة وليدة حوادث وقتية أو فجائية وإنما ترجع أسبابها الى ما قبل ذلك من الحوادث وسير الأمور فيه منذ فتحه .

أهم أسباب الثورة

(١) سوء معاملة الحكومة للأهالي ، فقد كانت الاتراك والمصريون ينظرون إلى سكان السودان نظرة احتقار وكانوا يتشددون في معاملتهم شدة تنافي مع أبسط حقوق الانسان ، وكان جباة الضرائب على الأخص أشد غلظة وقظاظة من غيرهم ، ولذلك كانوا يسومون الناس صنوف العذاب في أداء مهمتهم ، فكانوا يضربون ويسلبون ويحرقون وقديقتلون. وكان عبء الضرائب ثقيلا لا يحتمل . وبالإلتزام مع ذلك كانوا يقتصرون على جمع الضرائب المفروضة القاسية بل كانوا يجمعون أضعافها فيتسرب جزء كبير منها إلى جيوبهم ، ومن ذلك ترى أق الأهالي وضعوا تحت رحمة من لا يرحمون .

وقد ساعد على سوء الحكم في السودان انشغال ولاء مصر بالشؤون الأخرى التي عرفناها والتي كانت في نظرهم أولى بالاهتمام . وقد رأينا كيف أن « سعيدا » كان ينبغي الإصلاح في تلك البلاد ، ولكن جهوده كانت محدودة بازاء بلاد مترامية الأطراف مع صعوبة طرق المواصلات . ولذلك كثرت القلاقل والفتن التي شغلت وقتا كبيرا من ولاية هذا الاقليم .

(٢) محاولة الحكومة المصرية منع تجارة الرقيق فقد أوغر ذلك صدور تجار الرقيق ضد الحكومة التي كانت تحاول أن تسلبهم موردا عظيما من موارد الرزق ومصدرا كبيرا من مصادر السيطرة والحكم ، فقد كان لهؤلاء الاخاسين والتجار سلطان واسع وهيبة عظيمة في أنحاء السودان تدين لهم آلاف العبيد والأتباع ، فكان مسلك الحكومة معهم من أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة واستفحال أمرها .

(٣) انتظار المسلمين ظهور المهدي فقد عمت فكرة في أوائل عهد الاسلام ومرماها أنه سيظهر رجل يملأ الأرض بعدله بعد أن يكون قد عم الظلم والفساد فيؤيد الاسلام ويهدي الناس سواء السبيل . وكانت هذه الفكرة موضع جدل كبير بين علماء المسلمين ، فأيدها بعضهم وكذبها آخرون ولكن أخذ رجل من السودانين يدعى « محمد أحمد » يثبت فكرة ظهور المهدي بين

مواطنيه حتى أصبح الجميع ينتظرون ظهور ذلك المهدي ليخلصهم من ظلم الحكومة وارهاق الحياة . هذا إلى أنه انتشرت فكرة ترمي إلى أن هذا المهدي سيكون من السودانيين .

محمد احمد المهدي : ولد في مدينة دنقلة سنة ١٨٤٣ وكان أبوه نجارا يرتزق من صنع المراكب والسواقي ، ولما ضاقت به الحال في بلده رحل عنه إلى



(محمد المهدي)

شندي والخرطوم ، ثم مات الوالد ولا يزال الولد طفلا ، فكفاه عمه وكان نجارا مثل أبيه وعلمه صناعته ، ولكنه غضب من عمه ذات يوم ففر منه وخصص وقته بعد ذلك لدراسة القرآن الشريف وتفهم قواعد الدين وأصوله ، وكان ميالا إلى التدين من صغره وسرعان ما اشتهر بين الناس بشدة التقوى والورع والصلاح ، وكان كلما وقف للصلاة يبكي بكاء مرا وانصرف بكلياته إلى التصوف والعبادة ، حتى امتاز بتقشيره وزهده ، والتجأ إلى

أصحاب الطرق يأخذ عنهم علمهم . ولما ظهرت تقواه لأستاذه في الطريقة منحه لقب فقير في سنة ١٨٧٠ ، وأعطاه راية وصرح له بالذهاب أنى شاء يعطي العهود لمن يرغبون . فذهب إلى الخرطوم وهناك تزوج من ابنة عم له وأخذ يثبت الدعوة لطريقته بهمة لا تعرف الكلل ورغبة لا يتطرق إليها الملل . وفي سنة ١٨٧١ استوطن مع اخوته جزيرة « أبا » في النيل الأبيض جنوب الخرطوم . ومن ذلك الوقت بدأ يزداد صيته وأمه الكثيرون للتبرك بصلاحه أو الاستفادة بعلمه وإرشاده ، فكثر تلاميذه وزادت ثروته وعظم جاهه ، لاسيما بعد أن تزوج من بنات كبار الرؤساء في قبائل البقارة ، وأصبح يطلق على أتباعه لفظ « الدراويش » .

وكان يمهّد السبيل لتحقيق أطماعه في كل فرصة ممكنة . فاذا تجمع الناس في مجلسه وأخذوا يشكون استبداد الحكومة وظلم عاملها، كان يطمئنهم ويخبرهم بأن كل ذلك سيزول قريباً على يد المهدي الذي سيظهر قريباً وينشر لواء العدل والرحمة، واستمرت الألسن تتناقل هذه الفكرة حتى عم اعتقاد القوم بها في جميع أرجاء السودان . ولما أيقن محمد بانغراس هذا الشعور في نفوس مواطنيه حدثته نفسه أن يكون هو المهدي المنتظر، غير أنه لم يصرح لأحد بما كان يجول بخاطره ولكنه لم يلبث أن أظهر دعواه لتلاميذه سرا في أواسط سنة ١٨٨١ ، ثم قام برحلة إلى بلاد الغرب مع أتباعه وأخذ ينشر دعوته بين رؤساء القبائل سرا كذلك إلى أن عاد إلى « أبا » ، ثم أخذ في مكاتبة الفقهاء والعلماء والزعماء ينبئهم بأنه المهدي المنتظر ويطلب منهم طاعته ، فلما وصل خبر ذلك إلى حاكم السودان « رؤوف باشا » في يولية سنة ١٨٨١ بعث في طلبه إلى الخرطوم، ولكنه أبى إجابة طلب الحاكم وأصر على صحة دعواه، فأرسل الحاكم قوة من الجند للقبض عليه ولكن أتباعه انقضوا عليها وبددوا شملها . وعند ذلك قرر أن يهاجر إلى الجنوب حتى يبقى بعيداً عن سطوة الحاكم فأخبر أتباعه بأن النبي أمره في المنام بالهجرة وأنه قد قرر الهجرة إلى « جبل قدير » . ومنذ ذلك الوقت بدأ نجمه يعلو ويسطع ، وأخذ نجم السلطنة المصرية هناك في الأفول .

أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الثورة

(١) استخفاف الحكومة بشأن المهدي عند ظهوره ، فكانت انتصاراته الأولى على قوى الحكومة الصغيرة التي كانت توجه ضده عاملاً كبيراً على نشر نفوذه وتمسك أتباعه به وانضمام آخرين تحت لوائه ، وهو الظافر بمعجزاته في نظرهم إلى جيوش الحكومة المستبدة .

(١) ارتباك الحالة السياسية في مصر عند ظهور بوادر هذه الثورة ، فكان الناس مشغولين بحوادث مصر عراضطرابات السودان .

(٣) قلة عدد الجنود المصرية في السودان ، فانه على اتساعه العظيم لم يكن

به أكثر من ٤٠.٠٠٠ جندي موزعة في ١٥ مديرية ، وليس لديها ما تحتمي فيه من الحصون المنيعه .

الثورة : أخذ أمر الثورة يستفحل شيئاً فشيئاً ، وانضم الكثيرون إلى المهدي بعد « الهجرة » ، وأخذ الحاكم يستنجد بالحكومة المصرية فلم تنجده وإنما ظنت فيه الضعف فاستدعته وعينت مكانه « عبد القادر باشا حلمي » في أوائل عام ١٨٨٢ ، وبالرغم من انتصار الوالي الجديد على أتباع المهدي في بعض مواقع صغيرة ، واستمرت قوة التأثيرين في الزيادة ، وتضاعف أنصار المهدي وتبعه خلق كثير ، فانتهاز فرصة تباطؤ الحكومة واضطرابها وبعث بقواته إلى « الأبيض » فاستولت عليها في يناير سنة ١٨٨٣ ، وأصبح منذ ذلك التاريخ حاكماً على كردفان ، ثم بعث بأعوانه يمثون الدعوة والثورة في دارفور وبحر الغزال حيث نجحوا في مهمتهم .

وكان لسقوط « كردفان » في يد المهدي أثر سيء في نفوس رجال الحكومة المصرية الذين وجدوا أنفسهم بازاء هذه الحوادث في مركز حرج للغاية ، فالقوات المصرية في السودان كانت ضعيفة الشأن ، ومصر نفسها كانت بلا جيش أثر حل الجيش القديم ، بينما كانت الخزينة خاوية . ولكن بالرغم من ذلك قامت الحكومة المصرية في ربيع سنة ١٨٨٣ بأعداد جيش تألف معظمه أو كله من جنود الجيش القديم ، وجعل على رأسه بعض الضباط الانجليز ، وأسندت رئاسة الحملة إلى « هكس باشا » (Hicks) الانجليزي وعين وكيلها « علاء الدين باشا » التركي الذي حل محل عبد القادر باشا حلمي في فبراير سنة ١٨٨٣ بعد استدعائه .

خرجت الحملة من الخرطوم في سبتمبر عام ١ٸ٨٣ ووصلت « الدويم » دون أن تلقى مقاومة في سبيلها ، ولسكنها بعد أن تركت النيل ميممة وجهها نحو الأبيض لاقت أشد الصعاب في طريقها ، وقامى الجنود كثيراً من حرارة الصحراء والظما المصني ، وانقضت عليهم في الطريق جموع من الدراويش كانت كامنة لهم فأفنت الجيش إلا أفراداً تمكنوا من الفرار .

وكان لانتصار المهدي على حملة « هكس » دوى هائل في أنحاء السودان ،

فانها جعلت الحكومة في الخرطوم تحت رحمة ، وانضم اليه كثير من القبائل التي كانت مترددة تنتظر نتيجة الحملة ، كما أن سلاتين بك (سلاتين باشا فيما بعد) سلم دارفور للمهدي . أما في القاهرة فقد انزعج أولو الأمر عندما وصل خبر هذه الفاجعة في نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، لانهم كانوا يقدرون النتائج السيئة التي ستنتج عن هذه الهزيمة .

اخلاء السودان : عندما رأى الانجليز عجز الحكومة المصرية عن تثبيت سلطانها في السودان ، وأنه ليس لديها ما يكفي من المال والجند لاستعادة مركزها هناك نصحوها باخلاؤه حتى تتحسن حالتها وتتجدد قوتها فتستطيع أن تسترده من جديد ، ولكن شريف باشا رئيس الوزارة رفض أن يعمل بهذه النصيحة لضرورة بقاء السودان جزءا من مصر لأن به مياه النيل ومنابعه ، ولأنه



(غردون باشا)

رأى أن إخلاءه يسقط حق مصر فيه ويجعله نهبا للدول المختلفة ، ولذلك استقال شريف وخلفه « نوبار » فوافق الحكومة الانجليزية على رأيها . وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٤ أصدرت الحكومة المصرية أمرا باخلاء السودان من خط الاستواء إلى جنوب وادي حلفا ، وقر الرأي أخيراً على إرسال « غردون ، شا » (Gordon) للقيام بهذه المهمة فسافر إلى الخرطوم في يناير سنة ١٨٨٤ يصحبه وكيه الكولونيل « استيوارت » (Colonel Stewart) لتنفيذ خطة الجلاء .

وكان نفوذ المهدي في تلك الأثناء ، آخذ في الازدياد ، واستمرت سلطته تنتشر حتى وصلت السودان الشرقي ، فانه أرسل رسلا يوزعون المنشورات في تلك الجهات ويبثون دعوة ، وكان على رأس هذه الحركة رجل من سلالة تركية قديمة اسمه « عثمان دقنة » وكان تاجر رقيق في جهة سواكن وكان

ناقماً على الحكومة وقوفها في وجه تجارة الرقيق وحرمانه من مصدر ثروة وسلطة، وعينه المهدي أميراً من أمرائه ووكّل إليه أمر السودان الشرقي، ولم يلبث حتى عمت الثورة تلك الجهات، وفشلت الحكومة المصرية في إخضاع الثوار هناك وباتت سواكن في خطر منهم، ولكن الحكومة الانجليزية تدخلت في آخر الأمر وأرسلت جيشاً فتك بجيش « عثمان دقنه » ولوأنه لم يستلغ القبض عليه وقد أمن هذا النصر حامية سواكن .

وفي غضون ذلك كان غردون قد بلغ الخرطوم في فبراير سنة ١٨٨٤، وأخذ يلاطف الناس ويحاملهم ويعمل على إرضائهم بكل الوسائل، فتنازل عن الضرائب المتأخرة وأخرج المظلومين من السجون وأباح تجارة الرقيق، ولذا اطمأنت النفوس عند قدومه واستبشروا بولايته خيراً . وبعد أن أقام قليلاً في ربوع السودان استولى عليه الاعتقاد بأن قوة المهدي هينة ويمكنه سحقها، وكتب برأيه هذا مراراً إلى القاهرة يطلب إرسال جيش يقضى به على الثأرين ويثبت قدم الحكم المصري بدلاً من إنهائه، ولكنهم أوصدوا هذا الباب في وجهه وأفهموه إصرارهم على قرارهم . عند ذلك رأى أن إخلاء السودان وتركه تحت رحمة المهدي وأتباعه من الدراويش يسبب الارتباك والفوضى ويهدد سلامة مصر من الجنوب، ولذلك اقترح مراراً إرسال « الزير باشا » إلى السودان لكي يساعده في مهمة الجلاء، وليعهد إليه بحكومة السودان بعد ذلك، ولكن كان نصيب هذا الاقتراح كنعيب أخيه . ولاشك في أن هذه المخبرات استغرقت عدة أشهر كان يحاول فيها غردون أن يسترد إخلاص بعض القبائل إلى الحكومة، ولكن عبثاً حاول فقد أصبح نفوذ المهدي يقوى يوماً بعد يوم، وانضمت القبائل التي تسكن الجهات الواقعة بين « بربر » و « الخرطوم » إلى المهدي في مايو سنة ١٨٨٤ وبذلك أصبح غردون في خطر محقق .

ولما علمت الحكومة الانجليزية بالخطر الذي أحرق به، أسرع في إرسال حملة من القاهرة لانقاذه بقياده « ولزلى » (Wolseley)، غير أن هذه النجدة لم تصل إلى الخرطوم إلا في ٢٨ يناير وكانت المدينة قد سقطت في يد الدراويش

يوم ٢٦ منه وقتل غردون . ولم يمض بعد ذلك زمن طويل حتى تم إخلاء السودان ، فأخليت مدينة « دنقلة » في ٥ يولية وأصبحت حدود مصر الجنوبية عند « وادى حلفا » .

وقد زادت ثقة السودانين بالمهدى بعد سقوط الخرطوم ، واشتد ساعده بكثرة أتباعه ، وساد الاعتقاد بأنه سيفتح بقاع الأرض ويتحكم فى رقاب جميع الخلق ويستولى على الحرمين الشريفين . ولكن مالبث أن لحقته منيته فى عاصمة ملكه « أم درمان » فى ٢١ يونيه سنة ١٨٨٥ ، ودفن بالحجرة التى مات فيها ، وأقيمت عليها قبة فخمة ، وأصبح ذلك القبر قبلة السودانين وموضع إجلالهم ، وكانوا يقصدونه للاستغاثة والتبرك . وقد خلفه « عبد الله التعايشى » حسب وصيته فبايعه الدراويش وسموه « خليفة المهدي » .

ما بين إخلاء السودان واسترداده كانت فكرة الاستيلاء على مصر أول ما خطر ببال التعايشى بعد أن أسندت الخلافة إليه ، فأعد حملة للاغارة عليها ولكن الجيش الجديد كان قد تم تدريبه ، فخرجت فرق منه وهزمت جيوش الخليفة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ، فانسحبت قواته ريثما يتم له الاستعداد فيعيد الكرة ، ومن ثم أخذ ييسط نفوذه فى السودان حتى أصبح معظمه تحت سلطته . ولكن المقاطعات النائية وقعت غنيمة للدول ، فاستولت إيطاليا على « مصوع » وما جاورها ، وضمت « بوغوس » إلى الحبشة ، ووضعت إنجلترا يدها على « بربرة » و « زيلع » و « أوغنده » ، واستحوزت بلجيكا على « الكنفوالخرة » وبعض الأصقاع المجاورة ، فى حين بدأت فرنسا تنفذ أطماعها فى بحر الغزال والنيل الأبيض .

ولما أتم التعايشى إعداد الحملة الجديدة وكانت مؤلفة من نحو ١٣٠٠٠ مقاتل أرسل إنذاره الأخير الى مصر ، ولما لم يتلق جوابا أمر ولد « النجومى » قائد الحملة بالتحرك لغزو مصر فى مايو سنة ١٨٨٩ . وكانت الحكومة المصرية على علم تام بكل حركاته وتدابيره ، فأرسلت له جيشاً تحت قيادة « السير فرنسيس غرنفل » . والتقى الجيشان عند قرية « توشكى » حيث حدثت

الموقعة التي بدد فيها جيش « النجومي » ولم ينج منه إلا ٣٠٠٠ مقاتل ، وكان القائد نفسه بين القتلى . وكان لخبر هذه الهزيمة أثر سيء في نفوس السودانيين ، وكان قد بدأ يدب بينهم التحاسد والتنافس والنزاع حتى بدأت تتسرب عوامل الضعف إلى صفوفهم . ولما رأت الحكومة أن قواتهم في السودان الشرقى أصبحت خطرا على « سواكن » أرسلت عليهم حملة في سنة ١٨٩١ أنزلت بهم الهزيمة عند « طوكر » وفر « عثمان دقنة » وهدأت ثائرة السودان الشرقى .

إعادة فتح السودان : لم يمض إلا بضع سنوات على إخلاء السودان حتى تجمعت عدة ظروف أدت إلى التفكير في إعادة فتحه ، ففكرت إنجلترا في تكوين جيش مشترك من الإنجليز والمصريين لهذه الغاية . ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك الرغبة في القضاء على فوضى الثأرين في السودان وكانت تهدد سلامة مصر من الجنوب ، ثم رغبة إنجلترا في الوقوف في وجه فرنسا التي كانت قد شرعت بالفعل في الاستيلاء على بحر الغزال والنيل الأبيض ، وكذلك رأت إنجلترا أن وجودها بالسودان فرصة لسبق الدول في استعمار إفريقيا والتسيطر على طريق القاهرة والكاك قبل أن تقع أجزاء منه في يد غيرها من الدول الأوربية ، كما أنها رأت في مباشرة هذا الفتح إطالة لأمد احتلالها لوادي النيل وتبريرا لموقفها في مصر أمام الدول زيادة على ما كانت تتوقعه من نشر نفوذها في بلاد السودان وبسط سلطانها عليه . وحدث كذلك أن تحالف الدراويش مع الأحباش وأخذوا يغيرون على أملاك إيطاليا وهزموا جيوشها بالفعل في مارس سنة ١٨٩٦ فطلبت إيطاليا من إنجلترا أن تساعدتها بإرسال حملة تسترد السودان فتشغل الدراويش عن المستعمرات الإيطالية في مصوع والأريتريا .

كل هذه الظروف مجتمعة عززت فكرة إرسال حملة إلى السودان ، فاستوات إنجلترا على نصف مليون جنيه من الاحتياطي لهذه الغاية بالرغم من احتجاج فرنسا الشديد . وتألفت الحملة من الجيش المصرى الجديد وبعض الفرق

الانجليزية ، وبلغ عدد الجميع نحو عشرين مقاتل . وأسندت قيادة الحملة إلى السير « هربرت كتشنر » (Herbert Kitchener) سردار الجيش المصرى



(اللورد كتشنر)

إذ ذاك ، وغادر الجيش القاهرة قاصداً « دنقلة » فاستولى عليها فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ، ورقعت المديرية بأكملها فى يد الجيش الفاتح بعد أن انجلت عنها قوات التعايشى .

تقدم الجيش بعد ذلك نحو الخرطوم ، فاستولى على « أبى حمد » و « بربر » فى أغسطس سنة ١٨٩٧ ، ثم أرسل فى طلب المدد من مصر ، ولما وصله ذلك المدد تقدم نحو « النخيلة » على نهر عطبرة حيث التقى بجيش الدراويش يقوده « الأمير محمود » ابن عم التعايشى فى ٨ بريل سنة ١٨٩٨ واشتبك

معه فى موقعة لم تدم أكثر من أربعين دقيقة ، وفيها تشتت قوات الدراويش ولم تلبث القوات المصرية الانجليزية أن اشتبكت معهم فى موقعة « أم درمان » فى ٢ سبتمبر ، وكانت موقعة فاصلة ، قضت على قوات الدراويش ونفوذهم ، إذ فر بعدها « عبد الله التعايشى » ، ولما جمع جموعه لمهاجمتها فى السنة التالية انهزم جيشه شرهزيمة وقتل هو فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وبموته انقضت دولة الدراويش . أما « كتشنر » فانه دخل الخرطوم فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ على أثر موقعة أم درمان ورفع العلمين المصرى والانجائزى على مركز الحكومة بها . وأمر بهدم قبة المهدي ونش قبره ثم بعث بجمجمته إلى المتحف البريطانى بلندن ، وحرق عظامه وبقاياها ، ثم رمى برماها فى نهر النيل . وقد كافأته الحكومة الانجليزية على ما أتاه من نصر فمنحته لقب « لورد الخرطوم » .

حادثة فاشوده : وبعد أن استولى « كتشنر » على أم درمان بخمسة أيام

بلغه خبر سقوط « فاشوده » فى يد الفرنسيين ، وذلك أنه منذ أن
أخلى السودان وفرنسا تطمع فى الاستيلاء على جزء من مناطقه الاستوائية
وتعرقل خطة إنجلترا فى امتلاك طريق القاهرة والسكاب . ولذلك همت أخيرا
بارسال حملة صغيرة لهذه الغاية تحت قيادة « مارشاند » (Major Marchand)
فلما وصلت فاشوده على النيل الأبيض استولت عليها ورفعت عليها العلم الفرنسى
ولما اتصل ذلك الخبر بكتشنر . سار فى النيل جنوبا مستصحبيا بعض الجنود
فى مراكب مسلحة حتى وصل المدينة ورفع عليها العلم المصرى . ثم قابل « مارشاند »
وحادثه فى شأن إخلاء تلك المنطقة . وقد هاج الرأى العام فى إنجلترا بسبب
مسلك فرنسا هذا ، وأخذت كل من صحافة البلدين تناصر حكومتها ، ولكن
فرنسا خضعت فى النهاية وأمضت مع إنجلترا اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تنازلت
بمقتضاها عن منطقة فاشوده ، على أن تأخذ إقليم « واداي » :

اتفاقية السودان : وفى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ تم الاتفاق بين الحكومتين
الانجليزية والمصرية على ماهية موقفهما فى السودان ، فاتفقتا على أن يكون حكمه
بالاشتراك بين إنجلترا ومصر ، وأن يكون تعيين الحاكم العام من حق الخديوى
بعد موافقة إنجلترا ، وأن يخرج السودان من اختصاصات الحاكم المختلطة ولا
يسرى فيه نظام الامتيازات ، كما ألغيت سيادة تركيا عليه .

وأُسندت إدارة السودان إلى « اللورد كتشنر » فعمل على تحسين حالته
الاقتصادية والاجتماعية ونشر لواء الأمن والطمانينة فى ربوعه . وقد تحملت
الخزينة المصرية أموالا طائلة فى سبيل إصلاح السودان وبسط سلطة الحكومة
فى أنحائه ، ومع ذلك كان لإنجلترا نصيب الأسد فى الشركة ، فكانت السلطة
الفعلية فى يد الانجليز ، وكان هؤلاء يستعملون أموال مصر ورجالها فى إصلاح
شئون تلك البلاد . واستمرت الحالة كذلك لهم الغنم وعلى مصر الغرم ، حتى
كانت حادثة قتل السردار « السير لى ستاك » (Sir Lee Stack) فى نوفمبر
سنة ١٩٢٤ ، فاستغلوها لتنفيذ سياستهم واستأثروا بالسودان منذ ذلك الحين
بعد أن طردوا منه الجيش المصرى والموظفين المصريين . والسودان الآن هو

العقبة الأخيرة في سبيل عقد معاهدة صداقة بين إنجلترا ومصر تحل بمقتضاها المسائل المعلقة بين الدولتين .

مركز الاحتلال في مصر

المالية المصرية : كادت تستقر الحالة المالية في مصر على أساس متين منذ صدور قانون التصفية بالرغم من بعض شروطه الثقيلة ، غير أن تقلب الظروف السياسية مما أدى إلى حدوث الثورة العرابية وما نشأ عنها من الاحتلال والمصاريف الباهظة التي صرفت في هذا السبيل ، وكذلك التعويضات الجسيمة التي كان لابد من دفعها إلى من أصيبوا بخسائر من الملاك والتجار في حوادث الاسكندرية وحريقها ، والمبالغ الطائلة التي صرفت على حروب السودان ، كل هذا سبب عجزاً كبيراً في الميزانية واضطراباً شديداً في الحالة المالية ، فقلقت إنجلترا لذلك وخافت أن تؤدي هذه الحالة إلى الإفلاس النهائي وهي المسؤولة أدبياً عن حالة البلاد ، ولذلك فكرت في عقد قرض جديد بضماناتها لكي يعينها على تلافى العجز ، وكذلك عملت على إنقاص فوائد الدين الموحد إلى $3\frac{1}{4}\%$ ودخلت في مفاوضات طويلة مع الدول للوصول إلى هذه الغاية . وانتهت المجهودات « باتفاقية لندن » في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وبمقتضاها عقد قرض جديد بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات مع « روتشيلد » (Rotschild) بفائدة $3\frac{1}{4}\%$ بضمانة الدول ، على أن يصرف هذا المبلغ على الوجه الآتي : (١) دفع التعويضات التي تقرر دفعها لملاك الاسكندرية وتقدر بنحو أربعة ملايين من الجنيهات . (٢) سد عجز الميزانية لسنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٣ (٣) سد العجز المنتظر في ميزانية سنة ١٨٨٥ (٤) تخصيص مبلغ مليون جنيه لتحسين حالة الري وما يتعلق بها من الإصلاحات . وحصل الاتفاق على أن لا يقل المبلغ الذي يصرف على الإدارة عن ٢٣٧٠٠٠ ر.هـ جنيه ، وأعطيت الحكومة الحرية في بيع أراضي الدائرة السنوية بالوجه القبلي ومصلحة الدومين بالوجه البحري ، كما أنها منحت الحق في فرض ضرائب المباني على الأجانب أسوة بالوطنيين ، وبايعاز من فرنسا أدخل على الاتفاقية شرط يقضي

بأنه إذا لم تتحسن المالية في خلال ثلاث سنوات يكون للدول الحق في التدخل لتنظيمها ، ولذلك أخذت الحكومة تسير بروية تامة سالكة سبيل الاقتصاد في جميع تصرفاتها ولو أنها لم تضمن بالمال على تحسين حالة الري الذي يعتبر السبب الأول في زيادة الثروة فيما بعد ، وطرق «اللورد كرومر» عدة أبواب لزيادة دخل الحكومة كما سيجيء .

تركيا والاحتلال : لم تسكت تركيا عن الاحتجاج على احتلال انجلترا لمصر منذ أن حدث ذلك في سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستمرت انجلترا تعلن وعودها المتكررة بالجلاء ، وذلك تهدئة لخاطر الدول وعلى الأخص تركيا وفرنسا . ولما دأت إصرار من تركيا على خطتها عازمت على مفاوضاتها في الموضوع للوصول إلى اتفاق يرضى الطرفين ، فتقرر في أكتوبر عام ١٨٨٥ أن ترسل كل من الدولتين مندوبا عنها إلى مصر لدرس حالة البلاد والوصول إلى اتفاق بشأنها فأرسلت انجلترا « درمندوولف » (Sir Henry Drummond Wolff) وأرسلت تركيا « مختار باشا الغازي » ، وقاما بمهمتهما واستمرت المفاوضات طويلا بين الجانبين ، ولكنها فشلت في النهاية عام ١٨٨٧ برفض تركيا للشروط التي قدمتها انجلترا . وأهمها أن يكون لانجلترا الحق في احتلال مصر من جديد بعد الجلاء إذا حدثت بالبلاد فتنة أو هددتها إحدى الدول الأجنبية الأخرى ، لأن تركيا كانت تعتقد أن الحق لها دون سواها بصفتها صاحبة السيادة الشرعية على البلاد . وكان لفرنسا والروسيا ضلع كبير في فشل هذه المفاوضات ، لأنه كان يهمهما أن لا تعترف تركيا لانجلترا بأي مركز شرعي في مصر حتى يمكنهما الاعتراض على احتلالها غير الشرعي وعرقلة سياستها وأعمالها في البلاد .

الدول وقناة السويس : وكان من جراء الاحتلال كذلك أن أصبحت الدول وبالأخص فرنسا قلقة على مصير هذه القناة ، وخافت أن تستأثر بها انجلترا لا سيما وأنها كانت تملك ما يقرب من نصف الأسهم وأكثر من ثلثي التجارة المارة بها . ولحل هذه المسألة الدولية الكبرى عقد مؤتمر دولي في الاستانة من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٨ لتقرير مركز القناة من الوجهة الدولية ، وانتهى

هذا المؤتمر « باتفاقية الأستانة » في ١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ التي بمقتضاها تقرر
حيادة القناة وفتحها لمرور سفن جميع الدول في وقت السلم ، أما في وقت
الحرب فيسمح لسفن الدول المتحاربة بالمرور فيها على أن لا تقوم بأى أعمال
حربية فيها وكذلك على بعد ثلاثة أميال من طرفيها الشمالى والجنوبى ، وتقرر
كذلك أن لا يسمح لهذه السفن بالبقاء فى الموانى المصرية أكثر من
أربعة وعشرين ساعة ، وأعطى للحكومة المصرية الحق فى القيام بأى عمل
تراه ضروريا لسلامة القناة .

اتفاقية سنة ١٩٠٤ : واستمرت فرنسا نائمة على انجلترا استئنارها
بمصر وأخذت تعمل على إفساد سياستها وعرقلة أعمالها بالبلاذ حتى سنة ١٩٠٤ ، وفى
٨ ابريل من تلك السنة عقد « الاتفاق الودى » الشهير بين انجلترا وفرنسا ،
وفيه تعهدت فرنسا باطلاق يد انجلترا فى مصر نظير تعهد انجلترا باطلاق يد
فرنسا فى مرا كش ، ووافقت فرنسا كذلك على أن يورد جميع دخل الحكومة
المصرية إلى خزينة المالية بعد أن كان يورد جزء منه إلى صندوق الدين مباشرة ،
كما أن الحكومة تسامت مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات كانت متوفرة فى
صندوق الدين ، لاستغلالها لمصلحة البلاد .

النزاع بين مصر والاحتلال

لم يسكت للمصريون على الحالة الجديدة التى نشأت منذ عام ١٨٨٢ ، بل أخذوا
يقاومون السلطة المحتلة بكل الوسائل . ويمكننا تقسيم المدة بين ١٨٨٢ و ١٩١٤
فترتين ، ففي الفترة الأولى وهى الواقعة ما بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٩٥ كان
النزاع واقعا بين الحكومة وممثلى الاحتلال فى البلاد ، وفى الفترة الثانية وتمتد
من ١٨٩٥ إلى ١٩١٤ أصبح هذا النزاع بينهم وبين الأمة ممثلة فى
أحزابها وزعمائها

الفترة الأولى : كان على رأس حكومة البلاد الخديوى وكان يدير شئونها
وزراء مصريون ، غير أن العميد البريطانى أراد أن يجمع زمام السلطة فى يده

فيكون هو الحاكم المتصرف في البلاد بأرائه ، ويساعده في تنفيذ خطته كثير من الموظفين البريطانيين ، وكان قد بدأ يدخلهم خدمة الحكومة المصرية وكلاء وزارت أو مستشارين أو مديري مصالح أو موظفين عاديين . ومن هنا نشأ الخلاف بين العميد وموظفي الحكومة الوطنيين . أما الخديوى توفيق فكان مسالماً ولم يحدث بينه وبين العميد نزاع ما .

بدأ النزاع بين الجانبين في أواخر سنة ١٨٨٣ حينما أشارت الحكومة الانجليزية على رأس الحكومة المصرية بإخلاء السودان كما أسلفنا ، فان « شريف باشا » رئيس الوزارة إذ ذاك رفض أن يأخذ بهذه النصيحة ، ولما رأى من الانجليز إصراراً على تنفيذ رغبتهم اضطر للاستقالة . وفي هذا الوقت كذلك قرر الانجليز أنه يجب على الوزراء المصريين قبول نصائحهم دون تردد أو إبداء معارضة . وقد احتج شريف على مسلك الحكومة الانجليزية هذا قائلاً : « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لنحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار . وشكل الوزارة الجديدة « نوبار باشا » الذى وافق على إخلاء السودان فى يناير سنة ١٨٨٤ ، وبدأ الانجليز يحتلون المراكز الرئيسية فى الحكومة ليسيظروا على كل فروعها ، وكان تعيين « السير جون سكوت » مستشاراً قضائياً لوزارة الحقانية سنة ١٨٩١ سبباً فى استقالة نحرى باشا وزير الحقانية ثم رياض باشا رئيس الوزارة وكان قد خلف « نوبار » منذ شهر يونية سنة ١٨٨٨ . ثم تألفت الوزارة الجديدة فى مايو سنة ١٨٩١ برئاسة مصطفى فهمى باشا .

وبموت « توفيق » تولى بعده ابنه الأكبر « عباس حلمى الثانى » فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ وكان شاباً متعلماً تعليماً أوربياً ، وكانت تملأه حماسة الشباب ويتملكه حب الاستئثار بالسلطة ، فلم يكد يتولى الملك حتى قام النزاع بينه وبين « كرومر » وقد ظهر ذلك جلياً فى مسلك الخديوى نحو رئيس وزرائه « مصطفى فهمى » فانه كان يكرهه لميله إلى مجازاة الانجليز ، ولذلك أراد أن يتخلص منه فأوعز اليه أن يستقيل ، ولما لم يقبل ذلك عزله من منصبه وعين نحرى باشا مكانه فى يناير

سنة ١٨٩٣ . وكان لهذه الخطوة الجريئة دوى كبير في الدوائر الحكومية بلندن، وأرسلت الحكومة الانجليزية بسببها برقية إلى المعتمد في ١٦ يناير تقول فيها



إنها لا توافق على تعيين فخري باشا وتنتظر من الخديوى أن يأخذ رأيها في مثل هذه المسائل الهامة . ولما كان الخديوى ضعيفا أمام قوة إنجلترا اضطر أن يخضع فعزل فخري باشا وعين رياضاً مكانه ، ثم تعهد بأن يأخذ رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة . ولكن « رياض » تضامن مع الخديوى ضد التدخل الأجنبي وعم البلاد شعور استياء عظيم من إنجلترا مما اضطرها أن تقرر

(عباس حلمي الثاني)

زيادة عدد جيش الاحتلال ، ولكن بالرغم من ذلك استمر موظفو الحكومة الوطنيون وعلى رأسهم رياض يحاربون التدخل الأجنبي ، وأطلقت الحرية للصحافة عام ١٨٩٣ .

ولم يمر الوقت طويلاً حتى وقعت « حادثة الحدود » في يناير سنة ١٨٩٤ وذلك أن الخديوى سافر في تلك السنة إلى أسوان ووادي حلفا وكان يصحبه وزير الحربية « ماهر باشا » . وهناك استعرض الجنود المصرية ولم يسره ما رأى ، فوجه انتقادات كثيرة لـ « كتشير » سردار الجيش المصري مظهراً استياءه من حالة الجيش ، فاضطر السردار بإزاء ذلك أن يقدم استقالته ، ولكن ثارت نائرة المعتمد البريطاني في القاهرة لذلك، واهتمت حكومته بالأمر اهتماماً زائداً

وعدت هذا النقد إهانة كبيرة لحقت بالضباط البريطانيين ، وترضية لهم أرغم الخديوى على عزل ماهر باشا وتوجيه خطاب شكر للسردار فى الوقائع المصرية مثنياً على الخدمات التى أداها للجيش المصرى بمساعدة الضباط الانجليز، فكانت هذه لكمة شديدة لكبرياء الخديوى ، ومع ذلك لم ينس له « كتشتر » هذه الاساءة وانتقم منه أعظم انتقام فيما بعد .

واستقال « رياض » فى ابريل سنة ١٨٩٤ ، وخلفه « نوبار » غير أنه أحيل على المعاش فى السنة التالية وتولى رئاسة الوزارة « مصطفى فهمى » وبقي فى هذا المنصب ثلاث عشرة سنة . ومن هذا الوقت خضع الوزراء وكبار موظفى الحكومة لارادة العميد وأعوانه من الانجليز ، وأصبح « كرومر » هو الحاكم الفعلى للبلاد بعد أن استولى على سلطة الخديوى .

الفترة الثانية : خضع رجال الحكومة الى السلطة المحتلة كما رأينا، ولكن



مالبت أن ظهر فى هذه الفترة زعيم وطنى كبير وشاب نابذ ذكى ، ذلك هو « مصطفى كامل باشا » (١٨٧٣-١٩٠٨) نبى الوطنية بمصر ، وقد اجتمعت فيه صفات الزعامة فكان صادق الوطنية شديد الاخلاص لبلاده ، وكان جريئاً فصيحاً على الهمة واسع الآمال ، قام فى أواخر القرن التاسع عشر يناهض قوة الاحتلال ويحاربها لما رآه من تعسف الاجنبى وتضحية المصالح الوطنية فى أغلب الأحيان فى سبيل المصالح الأجنبية ، ثم تقصير

(مصطفى كامل باشا)

الحكومة فى نشر التعليم الصحيح والقيام بعدة اصلاحات كانت الحاجة ماسة اليها . وقد حصر مطالبه فى نقطتين « الجلاء والدستور » ومن هذا نرى أنه لم يرم فى سياسته إذ ذاك الى استقلال مصر استقلالاً تاماً بالمطالبة بانقضاءها

عن تركيا . ويظهر أن ذلك يرجع الى أنه لم ير من السياسة أن يناهض دولتين في آن واحد ، وربما يكون قد خاف كذلك أن ينفض كثيرون من حوله إذا هو دعا إلى هذا الانفصال لشدة الرابطة الدينية إذ ذاك بين الشعب وخليفة المسلمين .

وبالرغم من أنه كان ينادى بطلب الدستور بجانب مطالبته الانجاز بالجلاء انضم اليه الخديوى سرّاً وأصبح يساعده كمنقذه من سياسة « كرومر » الباطشة ، ولذلك أخذ نفوذ « مصطفى كامل » يقوى شيئاً فشيئاً بانضمام عدد كبير من المصريين المتعلمين إليه في دعوته ومساعدة كثير من أعيان البلاد ووجوهها له بثروتهم ونفوذهم ، ولهذا أخذ يقاوم السلطة المحتلة ويطالب الانجليز بالجلاء وفاء بما فاه به كبار ساستهم بل وملكهم من الوعود المتكررة بخصوصه ، وقد وجد له عضداً قويا في فرنسا التي كانت تعمل إذ ذاك على معاكسة انجلترا في مصر ، فساندته كثير من الصحف الفرنسية بما كانت تكتبه محبذة آرائه ومنذدة بسياسة « كرومر » ، كما أمده كثير من الساسة الفرنسيين بأرائهم الصائبة ، وأصبح له عدد كبير من الأصدقاء والأخصار في تلك البلاد واستمر سائرا على هذه السياسة حتى تم الاتفاق الودي بين الدولتين سنة ١٩٠٤ ، فكان صدمة شديدة لسياسته وعقبة في تيار مجهوداته ، ولذلك أخذ منذ ذلك التاريخ يتحول عن الاعتماد الكلى على فرنسا ووجه مجهوداته نحو الشعب المصرى يبعث في أفرادهم الهمم ويلقنهم مبادئ التضحية في سبيل الوطن ويعطيهم دروس الوطنية الصحيحة والعمل على إنقاذ الوطن المقدس من براثن الأجنبي ، واتبع لذلك طريقة نشر التعليم بين جماهير الأمة بفتح المدارس الأهلية وطريقة تنقيف الشعب وتلقينه أسس المبادئ عن طريق انصحافة وأنشأ لذلك صحيفة (اللواء) ، ثم عن طريق إلقاء الخطب والمحاضرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وفي سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة « دنشواى » المشهورة وما ارتكب فيها من قسوة وفظاعة ضد سكان تلك القرية الهادئة مما أثار حقد المصريين وزاد من

كراهيتهم للإنجليز ، واتخذ « مصطفى كامل » من هذه الحادثة وسيلة للتشهير
بمظائع الاحتلال وسوء سياسته وقسوة المعتمد البريطاني ، واستمر يناضل
ضد سياسة « كرومر » حتى استقال هذا العميد في ٦ مايو سنة ١٩٠٧ ،
وواصل مصطفى سياسته وألف « الحزب الوطنى » لهذه الغاية ويلاحظ أنه أول
حزب سياسي أنشئ في مصر وكان له برنامج محدد . ولكن المنية عاجلته فمات
في فبراير عام ١٩٠٨ ، وكان لموته دوى هائل في أنحاء مصر أدمى قلوب مواطنيه .
وقد خلفه في رئاسة الحزب « محمد بك فريد » وكان شديد الإخلاص لمبادئ
حزبه ، كبير العزم على خدمة قضية بلاده ، وقد ضحى كثيرا في هذا السبيل ،
غير أنه لم تكن له شخصية « مصطفى كامل » ، فلم يستطع أن يملأ الفراغ
الذى تركه ذلك الزعيم فدبت عوامل الضعف في الحزب ، وأخذ الكثيرون
من أتباعه ينفضون من حوله .

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سياسة الوفاق التى سار عليها خلف اللورد
كرومر « السير إلدن جورست » (Sir Eldon Gorst) والخديوى عباس الثانى ،
وذلك أن الخديوى رأى أنه لم يصبح فى حاجة إلى مناصرة أتباع مصطفى
وقد حل الوفاق والوثام بينه وبين المعتمد البريطانى الجديد ، بل إنه ذهب إلى أبعد
من ذلك فتضامن الاثنان على تشتيت أعضاء الحزب وهدم كيانه ، وكان لهما
مأرادا لاسيما بعد تطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات عام ١٩٠٩ . هذا إلى أن
« جورست » اتبع السياسة المشهورة « سياسة فرق تسد » فجعل يوقع ما بين
العنصرين الوطنيين من جهة الدين لىكى تنفلم الوحدة وتتصدع الكتلة الوطنية ،
وفى هذه الفترة حدث نزاع كبير بين المسامين والأقباط كاد أن يوقع البلاد
فى شر أعمال بنيتها ، فكثرت التنازلات بالقول واتسعت هوة الخلاف بين الفريقين ،
وكان من حسن الحظ أن قضت الثورة المصرية الأخيرة عام ١٩١٩ على كل أثر
من آثار خلاف الماضي وأصبح الجميع أبناء النيل يرعون حرمة ، ويدافعون
عن واديه المقدس .

وخلف « جورست » اللورد « كتشنر » ، وكان شديد الكره للخديوى

فعمل كالعמיד الأول على سلب سلطته ، وجمع كل سلطة حقيقية في يده ، فاستحكم العداء بينهما ، وأخذ الخديوى يبحث عن الحزب الوطنى من جديد ليشد أزره ضد سلطة الغاصب القوى ، ولكن فاته أنه عمل بيده على هدم ركن قوى من أركان الوطنية ، وهكذا ترك وحيداً أمام سطوة ذلك الجبار ، وأخذ يجاهد فى سبيل الحصول على ولاء كبار الموظفين وعكام الأقاليم له دون العמיד ، فكان فريق له وآخر لخصمه ، ولكن الفريق الثانى كان أوفر عدداً وأقوى مركزاً لاستناده إلى القوة ، وبقي الحال كذلك حتى قامت الحرب العظمى الأخيرة .

وفى خلال ذلك النزاع مع السلطة المحتلة كان مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لا ينفكان يظهران غيرتهما على مصالح البلاد . فكان مجلس الشورى ينهز كل عام فرصة النظر فى الميزانية ، وينتقد أعمال الحكومة وتقصيرها فى القيام بالإصلاحات الواجبة لا سيما ما يختص منها بالتعليم ، كما كان يحتج على مصاريف جيش الاحتلال . والمبالغ الباهظة التى صرفت على إصلاح السودان . ولم تكن الجمعية العمومية بأقل غيرة من المجلس على مصالح البلاد ، وفى مارس سنة ١٩٠٧ طالبت بالدستور ، وفى مارس سنة ١٩١٠ رفضت الموافقة على مد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى لما فى ذلك من إضرار بمصلحة مصر .

الأشغال العامة فى عهد الاحتلال

الأعمال السياسية والإدارية : حدث خلاف بشأن حدود مصر الشرقية عند شبه جزيرة سيناء فى الشهور الأولى من حكم الخديوى عباس ، فتدخلت وزارة الخارجية الإنجليزية فى الموضوع ، وكانت النتيجة أن صدر أمر الباب العالى بتحويل الحكومة المصرية لإدارة شبه جزيرة سيناء . ثم حدث خلاف آخر فى أواخر سنة ١٩٠٦ بهذا الخصوص ، وانتهى بتعيين لجنة من قبل الباب العالى وأخرى من قبل مصر لتعيين الحدود بين مصر والشام ، وقد تم ذلك باتفاقية رسمية بين الطرفين فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ . وفى هذا العهد كذلك تمت « اتفاقية

السودان » وعقد « الوفاق الودي » بين إنجلترا وفرنسا وقد سبقت الإشارة إلى كل منهما .

أما من وجهة الإدارة فيرجع إلى الانجليز الفضل الأكبر في إدخال روح النظام في حكومة البلاد ومصلحتها بتعيين عدد كبير من الانجليز في جميع وزارات الحكومة وفروعها . وعمل اللورد « كرومر » على زيادة دخل الحكومة ، فصدر الأمر الخديوي في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٦ بتحصيل ضرائب المباني من الأجانب وكانوا معافين منها إلى ذلك الحين ، كما قررت الحكومة شراء المعافاة من الخدمة العسكرية في يونية من تلك السنة ، وحرمت زراعة الدخان في البلاد عام ١٨٩٠ نظير زيادة الضرائب الجمركية على الدخان الوارد ، ونظمت أعمال المالية وضبطت حساباتها .

ولما كانت زيادة ثروة الفلاح وانتعاش حالته تؤديان حتما إلى زيادة دخل الحكومة ، أخذ الانجليز يدرسون حالته بكل إمعان ، ونتيجة لذلك قررت الحكومة تخفيف الضرائب وتنظيم جبايتها بحيث تتناسب مع أوقات المحصولات الزراعية ، كما قررت إلغاء بعضها كالضرائب التي كانت مفروضة على الصنائع ، وعلى السفن المسافرة في النيل ، وتلك التي كانت تتقاضاها الحكومة على الخضار والفواكه وماشا كل ذلك عند دخولها المدن ، وصدر عدة قرارات بإلغاء السخرة ، ولكن قضى عليها نهائيا في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ عند ما صدر الأمر الخديوي بذلك ، ولم يبق من آثارها حتى الآن إلا استعمالها لحماية شواطئ النيل وقت الفيضان فقط . وكذلك رفعت الحكومة ظلما كبيرا عن الفلاح حينما أبطلت استعمال « الكرباج » . وكان لهذه السياسة الحكيمة مع تقدم أعمال الري النافعة ، أثر كبير في إنعاش حال الفلاح وإسعاده وطما نيته ، وأخذ عدد السكان في الازدياد . فبعد أن كان سبعة ملايين في سنة ١٨٨٣ ، أصبح أربعة عشر مليونا عام ١٩٢٧ ، وزادت الميزانية من تسعة ملايين من الجنيهات في بدء الاحتلال إلى حوالي أربعين مليونا في الوقت الحاضر ، وهذا يدل على تقدم البلاد من الوجهة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن أهم الإصلاحات التي تمت في هذا العهد إصلاح المحاكم الأهلية وتعميمها واتساع دائرة اختصاصاتها ، فقد كانت هذه المحاكم موجودة من قبل ، ولكنها كانت غير منتظمة وليس لها قانون خاص تسير بمقتضاه ، وألفت لجنة سنة ١٨٨٠ لتنظيم هذه المحاكم ووضع قانون لها ، وقد تم ذلك فعلا ، ولكن حالت اضطرابات الثورة العرابية دون تنفيذه ، وبقي الحال كذلك حتى تمت الموافقة على هذا القانون في وزارة شريف في يونيه سنة ١٨٨٣ ، وبدى بتعميمها في الوجه البحري . ولما ظهرت فائدتها صدر الأمر في سنة ١٨٨٩ بتعميمها في الوجه القبلي كذلك ، وكان سير الإصلاح فيها بطيئا في أول الأمر ولكن مالبت أن تقدمت في مدارج الرقي حتى أخذت شكلها الحالي .

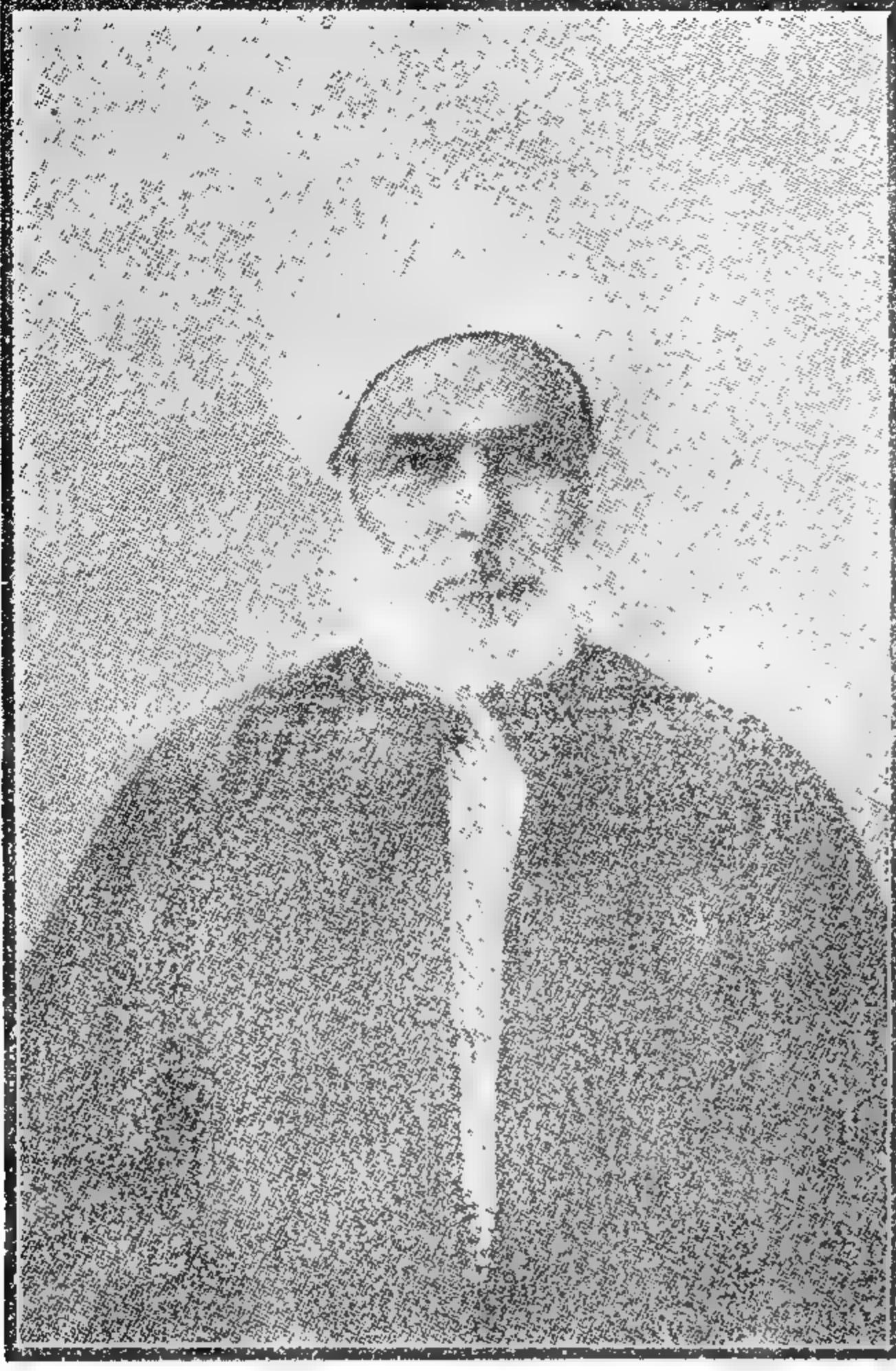
الإصلاحات الزراعية : لعل أكبر مجهودات الانجليز منذ سنة ١٨٨٣ ما تناول منها تحسين طرق الري وتوسيع نطاق الأراضي المزروعة ، وأول عمل قاموا به في هذا السبيل ، إصلاح « القناطر الخيرية » التي أهملت منذ استعماها حتى غدت غير صالحة للقيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها ، وقامت الحكومة بإصلاح ما أصابها من تعدد وخلل في الفترة ما بين ١٨٨٤ و ١٨٨٩ ، ثم اهتمت بتطهير رياح البحيرة وكانت قد تراكت عليه الرمال والطمى وزرعت الأعشاب على ضفافه لمنع الرمال عنه ، وزادت في عمق الرياح المنوفى ، وحفرت الرياح التوفيقى بين عامى ١٨٨٧ و ١٨٨٩ . وكان لهذه الإصلاحات شأن يذكر في زيادة المحاصيل الزراعية وما نتج عن ذلك من زيادة في ثروة البلاد . وفي عام ١٨٩٧ أنشئ سد أصم في النيل خلف القناطر السكى يرفع مستوى الماء خلفها فيجعل النسبة بسيطة بين ارتفاع الماء أمامها وخلفها ، وبذلك يخف عنها الضغط الشديد في أثناء الفيضان .

ومما ساعد على حسن توزيع المياه في الوجه البحري إنشاء قناطر زفتى التي تم العمل فيها عام ١٩٠٢ ، هذا إلى إجراء تعديل كبير في ترع الوجه البحري وإنشاء مصارف عظيمة به ، فتحسن نظام الري والصرف هناك ، وتقدمت الزراعة

تقدما محسوسا ، وأخذت مساحة الأراضى المزروعة فى الازدياد .
ولم تصرف هذه المجهودات الكبيرة الحكومة عن الاهتمام بأمر الوجه
القبلى ، وكانت كل أراضيه تروى برى الحياض ، فعزمت الحكومة على تغيير
هذه الطريقة العقيمة واستبدالها بالرى الدورى تدريجا ، فبدأت بادخال هذا
النوع المفيد من الرى فى مديريات أسسيوط والمنيا وبنى سويف والجيزة .
واقضى هذا العمل إصلاح ترعة الابراهيمية وتوسيعها ، ثم حفر كثير
من الترع غيرها ، وفوق كل ذلك بناءقناطر للرى عند أسسيوط فشرع فى انشائها
فى سنة ١٨٩٨ وتم بناؤها سنة ١٩٠٢ ، فاستفادت منها مصر الوسطى فوائد
جمة . وفى سنة ١٩٠٩ تم بناء قناطر اسنا لمصلحة أراضى مديرتى قنا وجرجا .
ولكن أجل هذه الأعمال الهندسية قدرا هو « خزان أسوان » وهو يختلف
عن القناطر السالفة فى أن مهمته حجز المياه أمامه فى مجرى النيل نفسه لتنتفع
بها الأراضى الزراعية وقت انخفاض النيل ، وقد تم تشييده ما بين ١٨٩٨
و ١٩٠٢ . ولما كانت مصر فى حاجة إلى مياه أكثر مما يستطيع خزنها فكرت
الحكومة فى تعليته ، وقد تم ذلك عام ١٩١٢ . وقد استفادت مصر فائدة
عظمى من هذه المشروعات الجارية وحصلت فى القطر بسببها نهضة مالية لم يسبق
لها مثيل من عهد بعيد ، وقد ظهرت آثارها بوضوح فى حالة السكان وازدياد
ثروة الأمة وميزانية الحكومة واتساع نطاق التجارة ، فأنشئت البنوك
الكثيرة وتآلفت الشركات المختلفة ، وتكاثرت الأبنية الضخمة والقصور الفخمة ،
واتسع نطاق المدن والقرى وبدأت على البلاد وساكنيها مظاهر النعمة وعلامات
التطور والتقدم .

النهضة العلمية والحركة الفكرية : يرجع إلى الانجليز الفضل فى أنهم
استأنقوا الحركة العمرانية التى كانت زاهية فى النصف الأول من عصر اسماعيل
وقضت على تقدمها الارتباك المالى والسياسية التى حدثت فى أواخر هذا العهد
وأوائل عصر خلفه ، ونشطت الحركة العلمية وانتشرت المكتاتب والمدارس
فى أنحاء القطر ، واستبدلت لغة التدريس تدريجا من الانجليزية إلى العربية ،

وانبعثت روح علمية شريفة في نفوس الكثيرين مما دفع عدداً كبيراً من الأعيان إلى إنشاء المدارس ، واتسع نطاق التعليم العالي . ولكن التعليم كان آلة لتخريج موظفين للحكومة .



وظهر اهتمام الحكومة بأمر التمثيل وترقيته وتكاثرت الصحف والمجلات وتشعبت مواضيعها وأنشئت الجمعيات الأدبية والعلمية وتأسست الأندية الاجتماعية وقامت حركة ترمي إلى الإصلاح الديني بزعامة الاستاذ الأ كبر « الشيخ محمد عبده » المتوفى سنة ١٩٠٥ ، وهو من تلاميذ « جمال الدين » ، وقد بذل مجهودا كبيرا في إصلاح المحاكم الشرعية وتنبيه الناس إلى أصول الدين الصحيح . وتألفت في أنحاء البلاد

الشيخ محمد عبده

عدة جمعيات خيرية كما أنشئت المشافى المختلفة واهتمت الحكومة بدار الآثار ودار الكتب فعملت على تحسينهما وتنظيم شئونهما . وقد عمت البلاد حركة واسعة تطالب بالحكم الدستوري ، ويدل كل هذا على مقدار النقطة الفكرية التي تولدت في أفراء الشعب ، فنبهت الغافلين وشجعت العاملين .

فترة الحماية وعهد الاستقلال

(من سنة ١٩١٤ حتى الوقت الحاضر)

أولا - فترة الحماية (١٩١٤ - ١٩٢٢)

في خلال الحرب : لما نشبت الحرب العظمى الأخيرة (١٩١٤ - ١٩١٨)

وانضمت فيها تركيا إلى جانب المانيا ضد انجلترا وحلفائها ، أصبح من الضروري تحديد مركز مصر ، فقر الرأي على قطع كل صلة بين مصر والباب العالي ، وأعلنت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديه مبر سنة ١٩١٤ كضرورة حربية . وكان الخديوي « عباس حلمي الثاني » في خلال ذلك خارج القطر فمنعه الانجليز من العودة اليه ثم عزلوه من منصبه ، وتولى مكانه عمه البرنس « حسين كامل » ، سلطانا على مصر وبقي كذلك حتى مات سنة ١٩١٧ فخلفه أخوه السلطان « أحمد فؤاد » وهو حضرة صاحب الجلالة الملك الحالي .



وكانت البلاد في ظل الحماية البريطانية تحت الأحكام العرفية التي قيدت حرية الاجتماع وقضت على الحرية السياسية وكمت أفواه الصحف وعطلت الجمعية التشريعية وكانت البلاد مهددة من جهة الشرق بجيش مختلط من الألمان والأتراك والسوريين والعرب فاضطرت انجلترا إلى إعداد جيش لصد هذا الهجوم ، وقد نجحت في ذلك

(السلطان حسين)

واستمرت في طريقها

منتصرة حتى فتحت فلسطين وسوريا . ولتموين هذا الجيش وتزويده بدواب النقل المختلفة لجأت السلطة العسكرية البريطانية إلى الاستحواذ على حاصلات

الفلاح ومواشييه بضمن بخس ، ولما كان الجيش في حاجة الى كثير من العمال لتمهيد الطرق ومد الخطوط الحديدية وما شا كل ذلك ، لجأت إلى تجنيد نحو مليون ورابع من المصريين بطرق قهرية دعت إلى انتشار روح الكراهية للانجليز.

ثورة سنة ١٩١٩ : ولما كان الحلفاء ينادون من أعلى المنابر على الدوام بالدفاع عن حرية الشعوب ، وقام « واسن » رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ينشر في الملاء مبادئه المشهورة التي تقضى بحق كل أمة في تقرير مصيرها ، وكان المصريون في الوقت



سعد زغلول باشا

ذاته متنبهين إلى مجرى هذه الأفكار ومغزاهها ومتشبعين بفكرة المطالبة باستقلالهم ، قام بعض زعمائهم برياسة الزعيم الوطني الكبير المغفور له « سعد زغلول باشا » وطالبوا من الانجليز في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يسمحوا لهم بالسفر إلى الخارج للدفاع عن قضية بلادهم ، وكانوا قد حصلوا على توقيعات عدد كبير من أبناء الأمة بتوكيائهم عنهم في هذه المهمة ، وتألف الوفد المصري لهذه الغاية . وفي

الوقت نفسه قام « حسين رشدي باشا » رئيس الوزارة و « عدلى يكن باشا » وزير المعارف وطلبوا إلى السلاطة الانجليزية أن تسمح لهما بالسفر إلى انجلترا لمفاوضة حكومة لندن في شأن تسوية حالة مصر السياسية بطريقة تتفق مع روح العصر ، ولا يكتنهما لم يجابا إلى طلبهما . ولم يسر الانجليز أن يروا انتشار روح مثل هذه الروح المتمردة على الاستعباد في زعماء الشعب ، فهبوا مسرعين لتلافي الأمر وتنفوا

سعد باشا وثلاثة من زملائه ، وهم اسماعيل صدق باشا ومحمد محمود باشا
وحمد الباسل باشا ، الى مالطة في ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، ولكن الشعب
غضب لنفي زعمائه غضبا شديدا ، وكان هذا مبدءا لتفجار القنبلة ، إذ
انتشرت حركة عداة شديدة ضد الانجليز أفضت إلى حدوث اضطرابات
متنوعة بدأت في القاهرة ، ولم تلبث أن عمت جميع مديريات القطر ، فاقتلعت
السكك الحديدية ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون ، وأغلقت المدارس وأضرب
موظفو الحكومة عن تأدية أعمالهم ، وأتلفت بعض مباني الحكومة وأحرق
أثاثها ، وصحب ذلك تعد على بعض المحال التجارية الأجنبية في
الأقاليم وأحرق الخطر بالانجليز الذين كانوا خارج القاهرة ، وقتل بعض
الضباط البريطانيين في أحد قطرات السكك الحديدية وكانوا عائدین بالا جازة
من السودان . ولم تستمر هذه الاضطرابات إلا عدة أسابيع استطاع الانجليز
بعدها أن يسيطروا على البلاد باستعمال الشدة والقسوة ، فعم البلاد هدوء
ظاهري ، غير أن الحكومة الانجليزية رأت تهديدا للخواطر أن تطلق سراح
الزعماء المعتقلين في مالطة ، وقد تم ذلك في ٧ أبريل سنة ١٩١٩ وسمحت لهم
بالذهاب أنى شاءوا ، فسافروا إلى باريس وتبعهم آخرون من أعضاء الوفد للدفاع
عن قضية البلاد أمام مؤتمر السلام الذي كان منعقدًا « بفرساي » لينظر في
الشؤون المختلفة التي خلفتها الحرب العظمى ، ولكن المؤتمر أوصد أبوابه في
في وجوهم مراعاة لانجلترا ، بل ذهب الى أبعد من ذلك واعترف بالحماية البريطانية
على مصر ، فأقام الوفد بباريس بالرغم من ذلك يعمل على تنوير الرأي العام في
أوروبا وأمريكا بخصوص مركز مصر وحالتها .

لجنة ملنر : وبازاء ذلك لم تر انجلترا بدأ من معالجة الموضوع فألفت
لجنة تحت رئاسة « اللورد ملنر » (Milner) وأرسلتها إلى مصر لدرس الحالة فيها
من جميع نواحيها ، فأهملت اللجنة شأن الوفد بأوروبا ، وحضرت إلى مصر في
خريف عام ١٩١٩ غير أن المصريين كانوا في ذلك الوقت كتلة واحدة ،
فقاطعوا اللجنة وكان تماسكهم تماسكا عجيبا أدهش الانجليز ، وعادت اللجنة الى
أوروبا بعد أن درست ما أمكنها درسه باتصالها بالمقامات الحكومية ، ثم رأت

ضرورة الاتصال بالوفد فوقعت بين الفريقين محادثات طويلة للوصول إلى حل مرضي ، ولتكن الأمة قابلت اقتراحات اللجنة المعروفة « بمشروع ملنر » بعدة تحفظات ورغبات حدث الاتفاق على أن تكون موضوع مفاوضات أخرى بين الحكومة الانجليزية ووفد مصرى رسمى .

سعد وعدلى : ونتيجة لذلك تألفت وزارة برئاسة المغفور له عدلى يكن باشا يساعده المغفور له حسين رشدى باشا ، وقوبلت هذه الوزارة بمظاهر عظيمة من الابهاج من جانب الشعب ، وبعد قليل عاد « سعد » من أوروبا فقبل من الشعب والحكومة بأقصى ما يكون من مظاهر الحفاوة والاستقبال ، غير أنه لم يلبث طويلا حتى حدث نزاع بين سعد وعدلى أدى إلى استقالة بعض أعضاء الوفد المتذمرين وتكوين حزب جديد هو « حزب الأحرار الدستوريين » فاشتد النزاع بين الفريقين ، وسافر وفد مصرى رسمى برئاسة « عدلى باشا » لاستئناف المفاوضات ، غير أنها فشلت وعاد عدلى إلى مصر واستقالت وزارته ، ثم نفي سعد وبعض من أتباعه إلى جزيرة « سيشل » من أملاك بريطانيا فى المحيط الهادى .

ثانيا - عهد الاستقلال



تصريح ٢٨ فبراير : وعلى أثر ذلك تألفت وزارة جديدة برئاسة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا. فتمكن بحذقه السيامى من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبه ألغيت الحماية وأصبحت مصر مملكة مستقلة ذات سيادة ، وأعلن ذلك رسمياً يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . وأعلن السلطان ملكا على البلاد باسم حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ، على أن يكون الملك وراثيا فى أسرته ، وبذلك أصبح نجله

سمو « الأمير فاروق » ولي عهد المملكة المصرية كما أصبحت مصر حكومة دستورية منذ ذلك الحين ، واحتفظت إنجلترا في هذا التصريح بأربع نقط أصبحت حتى الآن موضع المفاوضة بين بريطانيا ومصر ، وتتلخص هذه في تأمين المواصلات الامبراطورية في مصر ، وحماية مصالح الأجانب والأقليات ،



الأمير فاروق (أمير الصعيد)

ثم الدفاع عن مصر ضد كل تدخل أجنبي ، والسودان . ويظهر أن المسألة الأخيرة هي المشكلة الوحيدة الباقية التي لم يصل الطرفان فيها إلى حل مقبول . وتنفيذاً لفجوى التصريح كونت الحكومة « لجنة الثلاثين » من رجال أكفاء لوضع قواعد الدستور ، وقامت اللجنة بعملها خير قيام ، وتم إصدار الدستور عام ١٩٢٣ .

موقف الوفد : أما الوفد فكان في غضون ذلك مستمرا في خطته مناوئاً الانجليز بكل ما أوتي من قوة رغم اعتقال كبار زعمائه ، وأعلن مقاطعة البضائع الانجليزية ، فحوكم بعض أعضائه أمام مجلس عسكري بريطاني قضى عليهم جميعاً بالاعدام ، ثم خفف الحكم إلى السجن مع الشغل سبع سنين وفرض غرامة مالية فادحة على كل منهم . ولكن الظروف أخذت تتغير فاستقالت وزارة ثروت باشا وأطلق الانجليز سراح سعد وصحبه المنفيين ، فعادوا جميعاً إلى مصر حيث استقبلهم الشعب استقبالا رائعا .

عهد الدستور : ومالبث أن نفذ الدستور وأجريت الانتخابات العامة ، واكتسح الوفد منافسيه من الميدان وحصل على أغلبية لم يسبق لها مثيل . وعلى أثر ذلك تألفت وزارة جديدة على رأسها « سعد » نفسه فأطلق سراح المسجونين السياسيين ، وأخذ يستعد لافتتاح « البرلمان » وقد تم ذلك في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ . وقامت في نفس الوقت حكومة من حزب العمال في إنجلترا ففاوضها « سعد » ولكنه لم يصل إلى أي اتفاق معها وعزم على القيام بعد ذلك بحركة إصلاح واسعة في الداخل ، غير أن الظروف لم تمهله طويلا على كرسى الحكم إذ حدث مقتل النسر دار « السير لي ستاك » (Sir Lee Stack) في نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان من نتيجة ذلك أن أرسلت الحكومة الانجليزية انذاراً إلى الحكومة المصرية تطلب فيه دفع نصف مليون من الجنيحات تعويضا ماليا ، وسحب الجيش المصري من السودان ، وبعض طلبات أخرى . فما كان من سعد إلا أن قدم استقالته أمام هذا التحدي الظاهر ، وتألفت وزارة جديدة أجلت انعقاد جلسات المجلس ثم عطلتها . وفي عهدها تألف « حزب الاتحاد » وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها أنصار الوفد فعطل المجلس . وبازاء ذلك حدث ائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني كانت نتيجته إعادة الانتخابات على أساس قانون انتخاب جديد وافتتاح المجلس من جديد وتأليف وزارة ائتلافية على رأسها عدلي باشا ، وبعد مدة خلفه ثروت باشا في الرئاسة ، وقام بمفاوضة الحكومة الانجليزية وهي المفاوضة المعروفة بمفاوضة « ثروت - تشمبرلين » .

وفي عهد هذه الوزارة خسرت مصر زعيماً قيادياً ووطنياً مخلصاً بوفاة « سعد »
في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ، فحزنت عليه البلاد حزناً عميقاً ، ومالبثت أن سقطت وزارة
ثروت باشا وتألقت وزارة برياسة « النحاس باشا » أعقبتها وزارة محمد محمود باشا
الذى فاض الحكومة الانجليزية فى عقد معاهدة مابين البلدين ، ووضع
بالاشتراك مع « هندرسن » وزير خارجية إنجلترا إذ ذاك أساساً لهذه المعاهدة
فى صيف سنة ١٩٢٩ ، ثم جادت وزارة النحاس باشا مرة أخرى ، وقامت بمفاوضة
الحكومة الانجليزية بلندن فى ربيع عام ١٩٣٠ ، ولكن حالت بعض العقبات
دون عقد المعاهدة وبعد قليل استقالت الوزارة وتألقت وزارة برياسة اسماعيل
صدقى باشا ، وفى عهدها تألف حزب سياى جديد هو « حزب الشعب » .
وفى سبتمبر سنة ١٩٣٣ استقالت وزارة صدقى وخلفتها الوزارة الحالية برياسة
« عبد الفتاح يحيى باشا » .

الاصلاحات العامة : وعهد الاستقلال حافل بجلال الأعمال وواسع
الاصلاحات العامة بالرغم من التقلبات السياسية الكثيرة التى حدثت فى خلاله ،
ففيه أخذ الموظفون الأجانب يتخفون عن مناصبهم ليحل محلهم الأكفاء من
المصريين نظير تعويضات مالية جسيمة تقاضوها من الحكومة . وأخذت الدولة
فى إنشاء المفوضيات السياسية والقنصليات لتمثيل مصر فى الخارج وعمت البلاد
نهضة إصلاح واسعة شملت التعليم والصحة والرى والتنظيم . أما التعليم فانه
انتشر انتشاراً كبيراً عن ذى قبل ، وزاد عدد المتعلمين ، وكثر إنشاء المدارس
الابتدائية والثانوية أميرية وأهلية لتقابل حاجة السكان المتزايدة ، وتضاعفت
العناية بتعليم البنات وانتشر التعليم الصناعى والتجارى وفتحت مئات المدارس
الأولية ليتيسر جعل التعليم إجبارياً فى القريب العاجل ، وأسست الجامعة المصرية
الأميرية واهتمت الحكومة بارسال البعثات العلمية المتعددة الى جامعات امريكا
وأوربا وخاصة إنجلترا ليتلقى فيها الشبان المصريون المتفوقون العلم كل فيما
خصص له .

واهتمت الحكومة اهتماماً خاصاً بنشر الوسائل الصحية وبناء المستشفيات

وتنظيم المدن والقرى كلما أمكن ذلك ، واهتمت باصلاح الزراعة والاراضى الزراعية فشيدت قناطر نجع حمادى وحفرت الترع اللازمة للاستفادة منها، وعملت على الاصلاح بخطط واسعة فى شمال الدلتا ، والعمل جار فى تعلية خزان اسوان التعلية الثانية .

وقد ارتفع مركز مصر فى نظر الدول فأصبحت مقراً لبعض المؤتمرات الدولية الهامة التى أمها ممثلون لدول متعددة ، كما أنها تشترك كل عام فى عدة مؤتمرات دولية تتناول أبحاثها موضوعات مختلفة ، ولرحلات التى قام بها جلالة الملك فى أوربا أثر يذكر فى رفع شأن مصر . ويفتظر أن تسير خطة الاصلاح بخطط واسعة عندما تتم تسوية الحالة السياسية بين انجلترا . مصر .

الباب التاسع الولايات المتحدة

الفصل الاول

استقلال الولايات المتحدة

نشأة الولايات : دخل الانجليز ميدان الاستعمار متأخرين ، فقد بدأوا حركتهم الاستعمارية بطريقة جدية فى أواخر القرن السادس عشر ، فى أيام الملكة « إيزابث » (Elizabeth) ، غير أن الحركة لم تصادف نجاحا كبيرا إذ ذاك . ولكن القرن السابع عشر قرن حافل بنجاح المستعمرين الانجليز أكبر نجاح . وكان السير « ولتر رالى » (Sir Walter Raleigh) أول من وفق منهم فى مجهوداته ، فانه نزل فى « فرجينيا » (Virginia) سنة ١٦٠٧ ونجح فى تكوين مستعمرة انجليزية هناك ، واستمر الانجليز يستعمرون الجهات الساحلية من أمريكا وهى الواقعة بين ساحل المحيط الأسمى وجبال

الليجاني ، فأخذ عدد المستعمرات في الازدياد حتى أصبح ثلاث عشرة ولاية في أوائل القرن الثامن عشر .

وترجع أسباب هذا الاستعمار الانجليزي إلى عوامل دينية واقتصادية وسياسية ، فقد نزح إلى هذه البلاد المضطهدون من الكاثوليك والبروتستانت



على السواء في عهد الاضطهاد الديني في أوروبا وانجلترا ، بغية التمتع بحرية العبادة بعيدين عن كل تدخل متعلق واضطهاد أليم . أما من الوجهة الاقتصادية فكانت قد ساءت حال الكثيرين من الانجائز في أواخر القرن السادس عشر على أثر نزوح كبار الملاك إلى تحويل أراضيهم الشاسعة من مزارع إلى مراعي ، وإقفال

الحكومة الأديرة ، وانتزاع أملاك الكنيسة مما زاد حالة الفقراء بؤساً على بؤس ، ولذلك هاجرت كثير من الأسرات الانجليزية إلى أمريكا طلباً في الحصول على مورد ثابت للرزق . أما من الوجهة السياسية فكان التنافس شديداً بين إنجلترا واسبانيا إذ ذاك في أوروبا فأرادت إنجلترا أن تكون لها مستعمرات بالدنيا الجديدة تماثل ما لأسبانيا هناك . وقد نجحت في غرضها ، غير أن تاريخ استعمار هذه الجهات قد تلوث بثلاثة أمور ، فإن المستعمرين لما شعروا بقلّة عددهم وحاجتهم إلى الأيدي العاملة الكثيرة لاستغلال هذه الأراضي الواسعة ، لجأوا إلى ستحضار المجرمين من إنجلترا ، كما أنهم استوردوا العبيد من إفريقيا لهذه الغاية ، هذا إلى أنهم أخذوا يفتكون بالهنود الحمر سكان البلاد الأصليين ، فقتلوا عدداً كبيراً منهم ، وأقصوا الباقين في الفلوات القاصية والأصقاع النائية .

حكومة الولايات : وكانت كل من هذه الولايات مستقلة عن غيرها في إدارة شئونها ولا يوجد بينها غير رابطة واحدة ، هي تبعية كل منها للتاج البريطاني . وكانت كل ولاية تسير في حكومتها على المبادئ الدستورية ، فكان لكل منها مجلسان ، « مجلس الأمة » وينتخب الأهالي أعضائه ، والمجلس الأعلى ويعين أعضائه الوالي أحياناً كما أنهم ينتخبون أحياناً أخرى ، ووضعت السلطة التنفيذية في يد الوالي يساعده مجلس خاص . وكانت هذه الولايات في مبدأ أمرها شديدة الولاء للملك وصادقة الرغبة في البقاء في دائرة حكمه ، ورجع ذلك إلى أن الحكومة الانجليزية لم تتدخل وقتئذ في شئونها الخاصة وتركها تتمتع بنصيب وافر من الحكم الذاتي ، بل لم تفرض عليها شيئاً من الضرائب اكتفاء بما كانت تفرضه في بداية الأمر على الشركات الانجليزية التي كانت تتجرم معها ، زد على ذلك أن الخطر الذي كان محققاً لها من الفرنسيين في كندا والأسبانيين في فلوريدا والهنود المنتشرين في أنحاء البلاد ، جعلها شديدة الرغبة في استمرار تبعيتها لإنجلترا لكي تدافع عن كيانها ومصالحها . هذا إلى أن الخلاف

المستحكم والنزاع المستمر بين الولايات على مسائل الحدود وغيرها جعلاً مسألة اتحادها واستقلالها أمراً صعباً بعيد الوقوع .

غير أن الظروف أخذت تتغير ، فتغيرت بذلك وجهة نظر الولايات نحو مليكها ، فحرب السنين السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) قد أزالته الخطر الذي كان يهدد الولايات من فرنسا وإسبانيا . وقد تنبأ وزير خارجية فرنسا إذ ذاك بأن إنجلترا ستندم أشد الندم على طرد الفرنسيين من كندا . وقد برهنت الحوادث صدق نبوءته ، كما أن الهنود الحمر أخذت تضعف قوتهم أمام كثرة المستعمرين وازدياد قوتهم التدريجي . هذا إلى أن الروح الديمقراطية أخذت تتأصل في نفوس أهل الولايات بمضي الزمن لنشأتهم في جو هاديء من الحرية السياسية والدينية ، فكان من الطبيعي أنهم ينفرون من أي تدخل خارجي في شؤونهم الخاصة . وكذلك نمو ثروتهم نمواً كبيراً على أثر تقدم الزراعة واتساع نطاق التجارة ، فانه ولد فيهم روحاً جديدة لا تخضع للقوة والارهاب ، ولا تسكت على وسائل الاستعباد .

النزاع مع إنجلترا

السياسة المالية : بإزاء هذه الحالة الجديدة كان من الحكمة وحسن السياسة أن تماشى إنجلترا هذه الولايات في رغباتها ، ولا تعمل ما فيه إثارة لخواطر أهلها حتى تستطيع أن تبقى على العلاقة بينها وبين هذا الجزء العظيم من بنيان الامبراطورية ، ولكن الظروف القاهرة اضطرت إنجلترا الى تغيير سياستها بإزاء الولايات تغييراً كان من شأنه أن أثار الفتنة النائمة وحرك المطامع الكامنة ، فان الولايات كانت على علم تام بعدم حاجتها الشديدة إذ ذاك إلى إنجلترا ، وكان من السهل عليها أن لا تردد في قطع علاقتها بها . أما إنجلترا فانها خرجت من حرب السنين السبع في أزمة مالية شديدة فرأت أن العدل يقضي بأن تتحمل الولايات نصيباً من نفقات الامبراطورية ، وهو ما يختص بنفقات الدفاع عن نفسها ، وعلى هذا اتبعت سياسة جديدة للحصول على المال الكافي منها ، وكان ذلك سبباً في سخط سكان الولايات على إنجلترا والقيام في وجهها .

وكانت انجلترا قد أصدرت عدة قوانين تعرف « بقوانين الملاحة والتجارة » وكانت هذه تقضى بأن تشتري المستعمرات معظم حاجاتها من انجلترا وتصدر معظم سلعها لها دون غيرها . وقد خضعت المستعمرات في بداية الأمر لهذه القوانين وتفذتها زمنا ولكنها لما أيقنت أنها كانت كلها في صالح انجلترا فقط بدأت تهمل العمل بها ، وانتشرت طريقة تهريب المتاجر للبلاذلا أخرى طلبا في الربح الكثير ، وبازاء ذلك تغاضت انجلترا عن تنفيذ قوانينها حتى غدت هذه حبرا على ورق ، ولكن نظرا للأزمة المالية التي أصابها بدأت تشدد في تنفيذ هذه القوانين وأخذت تمنع تهريب البضائع من أمريكا وأرسلت أسطولا إلى المياه الأمريكية لهذه الغاية ، فتسبب عن ذلك كساد التجارة الأمريكية وظهور الاستياء وروح الكراهية نحو انجلترا ، فانها زيادة على ذلك أصدرت الأوامر للسلطات المحلية تخول لها حق تفتيش المساكن والمتاجر لاحكام المراقبة على المهربين مما سبب تدمير الأهالي واحتجاجهم على هذه الأوامر التي لا تتفق مع الحرية الشخصية التي درجوا عليها .

قانون التمتع : ولكن الذي حرك الثورة وأشعل نيرانها قانون وضعته وزارة « جرنفل » (Grenville) سنة ١٧٦٥ ، ويعرف « بقانون التمتع » وبمقتضاه أصبح من الواجب على سكان المستعمرات أن تكون اتفاقاتهم ووثائقهم ومعاملاتهم على ورق التمتع ، وكان قصد انجلترا من ذلك الحصول على المال الذي يساعد على سد نفقات القوات الحربية التي كان منوطا بها الدفاع عن المستعمرات . وبديهي أن هذا القانون وجيه عادل ، ولكن الأمريكيين هبوا متضامنين يطلبون إلغاءه بدعوى أن لانجلترا الحق في فرض ضرائب خارجية على الولايات كالجمارك ، ولكن ليس لها أي حق في فرض ضرائب داخلية عليها ، ولذلك اجتمع زعماء الولايات في « نيويورك » ، واتمسوا من الملك إلغاء هذا القانون ، وكان يشجعهم في عملهم هذا جماهير الشعب في كل الولايات بعمل المظاهرات ، وإعلان التجار عزيمتهم على عدم دفع الديون الانجليزية والمناداة بمقاطعة تجارة انجلترا . وفي خلال هذه الحوادث كانت الوزارة قد سقطت وخلفتها وزارة برياسة

« اللورد روكنجهام » (Marquis of Rockingham) ، فرأى رئيس الحكومة الجديد ضرورة إعادة النظر في المسألة برمتها ، وكان في إنجلترا إذ ذاك فريقان فريق يرى ضرورة إبقاء القانون وإرغام الولايات على الخضوع ، وكان على رأسه الملك جورج الثالث ، وفريق يرى وجوب الغائه ، وكان على رأسه « وليم بت » (William Pitt) السياسي المحنك « وبيرك » (Burke) الخطيب القدير والكاتب السياسي الكبير ، فاخترت « روكنجهام » لنفسه طريقا وسطا في حل المشكل بأن قرر إلغاء القانون مع إثبات حق الحكومة الإنجليزية في تقرير مثل هذه الضرائب ، وكان هذا كما نرى حلا وقتيا أجل النزاع لفرصة أخرى .

ضرائب جديدة : وصرح ما حانت تلك الفرصة ، وذلك أن « بت » نفسه أصبح رئيسا للوزارة سنة ١٧٦٦ ومنح لقب « لورد شتم » (Lord Chatham) فاشترأت الأعناق تتطلع إلى عهد سعيد بين إنجلترا ومستعمراتها الأمريكية لما هو معروف عن انتصار « بت » لحقوق الولايات ، ولكن شاءت الظروف غير ما كانوا يأملون ، فقد أصيب رئيس الحكومة بمرض أبعدته عن ميدان العمل الجدى ، ولذلك ترك حبل الأمور لزملائه ، فرأى أحدهم أن العدالة تقضى بأن تدفع الولاية نفقات الدفاع عن نفسها تخفيفا لحمل الضرائب الثقيل الواقع على كاهل الإنجليز أنفسهم ، فأصدرت الحكومة الإنجليزية قانونا يقضى بفرض ضرائب على أصناف خاصة من الواردات إلى أمريكا وأههما الشاي والزجاج والورق وكانت الحكومة تبرر عملها هذا بأن الأمريكيين أنفسهم لا يعارضون الحكومة في فرض ضرائب خارجية كما صرح بذلك زعمائهم من قبل . ولكن أهل المستعمرات تدمروا من هذه السياسة ، ورفضوا دفع هذه الضرائب رفضا باتا معارضين في كل الضرائب سواء كانت خارجية أم داخلية إذا لم يؤخذ رأيهم فيها ، وأخذوا يقاومون الحكومة بالعارq القديمة . وفي غضون ذلك سقطت وزارة « بت » وجاءت وزارة « لورد نورث » (Lord North) التي رأت وجوب الخضوع للظروف القاهرة ، فقررت إلغاء جميع الضرائب التي كانت موضع التذمر والشكوى إلا ضريبة الشاي فانها أبقته عليها إثباتا لحق البرلمان الإنجليزي في تقرير مثل هذه الضرائب ، وفي نفس الوقت مهدت السبيل

لبيع الشاي في أمريكا بثمان أقل بكثير مما كان يباع به في إنجلترا .

سياسة العنف والشدة : غير أن هذا لم يرض أهل المستعمرات ، لأن المسألة في نظرهم خرجت من ميدان الماديات ودخلت في حيز المبادئ ، ولذلك استمروا في سياسة المقاومة الأولى ، غير أنه ما لبثت أن تحولت المقاومة من طريقها الدستوري إلى طريق العنف والشدة ، فحدث أن أهالي « بوسطن » (Boston) هاجوا سنة ١٧٧٠ من جراء سياسة الحكومة ، فأطلق عليهم الجنود النار وقتلوا ثلاثة منهم وجرحوا آخرين ، وأخذ الأمريكيون يتناولون على مرأب الحكومة التي كانت مهمتها مقاومة التهريب ، وأفلحوا في إحراق واحدة منها عام ١٧٧٢ ، ثم حدث في سنة ١٧٧٣ أن تزيى بعض سكان « بوسطن » بزي الهنود الحمر ودخلوا إحدى سفن شركة الهند الشرقية الانجليزية وألقوا بحمولتها من الشاي في البحر . فلما وصلت هذه الأخبار إلى إنجلترا صممت على انقضاء على هذه الحركة ، وأصدرت قرارات ثلاثة كان لها أثرها الواضح في تطور النزاع بين الفريقين ، فقد قررت نقل مركز الحكومة من « بوسطن » إلى « سالم » (Salem) وقفل مينائها حتى يدفع الأهالي تعويضا للشركة عما لحقها من الخسائر ، ثم قررت سحب مرسوم الحقوق من كل ولاية تشور على الحكومة ، ومحكمة الثائرين من أهل المستعمرات أمام المحاكم الانجليزية .

الحرب : بازاء هذه القرارات الشديدة أصبحت الولايات أمام خطر دائم مشترك ، ولذلك اجتمع مندوبو الولايات في « فلادلفيا » (Philadelphia) سنة ١٧٧٤ ، وبعثوا التماسا الى الملك والبرلمان يطلبون العدالة وينشدون الانصاف ، ولكن بالرغم من نصائح « بت » وأنصاره بوجوب إجابة مطالب الأمريكيين أصر الملك والمجلس واللورد نورث على عدم إجابتها ، ولهذا بدأ مؤتمر فلادلفيا يسن القوانين لتجنيد الجنود وتهيئة وسائل القتال لمناوأة الحكومة الانجليزية وإخضاعها لرغباتهم بالقوة ، فحاول الانجليز الاستيلاء على مستودع ذخائر الثائرين في « لكسنجتون » (Lexington) سنة ١٧٧٥ ولكنهم فشلوا في ذلك ، وارتدوا عن المدينة بعد خسائر جسيمة للطرفين .

ومالبث أن كون الأمريكيون لأنفسهم جيشاً وجعلوه تحت قيادة «وشنجتون» (George Washington)، وكان قائداً مدرباً ووطنياً مخلصاً ، ورجلاً حازماً



مما جعل الكل يجمعون على احترامه وتقديره وبدأ أعماله الحربية بالاستيلاء على التلال المشرفة على «بوسطن» بالرغم من أن القوات الانجليزية أجلته عن أحدها وهو «بنكر هيل» (Bunker Hill)، وفي النهاية استولى الثوار على «بوسطن» بعد أن انجلى عنها القائد الانجليزي «هاو» (Howe) في مارس سنة ١٧٧٦ وعسكر في «هليفاكس» (Halifax) استعداداً للحوادث المقبلة .

جورج وشنجتون

إعلان الاستقلال : وفي غضون هذه الحوادث تحقق الأمريكيون من ضرورة إعلان استقلالهم وانفصالهم عن إنجلترا وبذلك يزداد حماس الأهالي وتشتد عزائمهم ، لأنهم يعلمون إذ ذاك أنهم إنما يدافعون عن شيء قيم جدير بكل تضحية وآلام في سبيله . كذلك ينقطع خط الرجعة على المترددين فلا يكون أمامهم إلا طريق واحد يسلكونه، وقد كان من بينهم من دفعته مبادئه إلى عدم الاشتراك في مقاومة الحكومة الانجليزية بصفتها السلطة الشرعية العليا في البلاد، فأعلان استقلال الولايات عن إنجلترا سلب هذا الفريق كل حجة لديه في القعود عن مناصرة بني وطنه . هذا إلى أن المستعمرات في هذه الحالة كانت تستطيع أن تنال مساعدة الدول الأجنبية، ولهذا اجتمع مؤتمر في «فلاذلفيا» في ٤ يولية سنة ١٧٧٦، وكان يمثل جميع الولايات، وبعد مناقشات حادة أعلن المؤتمر استقلال الولايات الثلاث عشرة، وأطلق عليها

لقب « الولايات المتحدة الأمريكية » ، كما أعلن حقوق الانسان والمظالم التي أتاها الانجليز في الولايات . ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، فان هذه الخطوة الجريمة ألقت على عاتق الولايات حملا ثقيلا هو واجب الدفاع عن هذا الاستقلال حتى يقترن القول بالعمل .

وقائع الحرب : كانت خطة الجنرال « هاو » في سنة ١٧٧٦ تقضى بأن يهاجم مدينة « نيويورك » ويستولى عليها ، وبذلك يستطيع فصل الولايات الشمالية عن الجنوبية ، وعند ذلك يتمكن من القضاء على كل منها على انفراد . وبالفعل حاول تنفيذ خطته ، واستولى على المدينة ، ولكن لسوء حظه تمكن « وشنجتون » من إجباره على إخراجها ليلة ٢٥ ديسمبر . وبذلك رجعت الحالة إلى ما كانت عليه .

ولما كان عام ١٧٧٧ ، أعدت انجلترا خطة حربية ترمى الى القضاء على قوة الولايات الشمالية ، وذلك أنها قررت إرسال الجنرال « برجوين » (Burgoyne) إلى كندا ليفزو هذه الولايات بطريق البحيرات ، بينما يتقدم « هاو » ويسير شمالا بطريق نهر « هدسن » (Hudson) ليقابل « برجوين » ويشتركا سووية في العمل على إخضاع الولايات الشمالية . وقام « برجوين » بتنفيذ المهمة التي أنيطت به ، ولكن « هاو » قام في نفس الوقت بحملة على « فلادلفيا » لا علاقة لها بتاتا بالخطة المرسومة . ويقال إن هذا الإهمال نشأ عن عدم وصول تلك الخطة إليه ، ونتيجة لذلك استطاعت الجيوش الأمريكية أن تحصر « برجون » وجيشه البالغ قدره ٣٥٠٠ جندي عند « سراتوجا » (Saratoga) واضطرته إلى التسليم في ١٧ أكتوبر سنة ١٧٧٧ . وكان لهذا الانتصار الباهر دوى هائل في العالم ، فبعث في نفوس الأمريكيين الثقة بالنفس والأمل في النصر ، في حين أن انجلترا صعقت عند سماعها خبر هذا النصر ، وتضاربت فيها الآراء عن استمرار الحرب وشروط الصالح ، ولكن الملك ورئيس وزرائه لم ينصتلا أحكام العقل بل استمرا مندفعين في تيار العواطف ، فأضاعا بغرورها فرصة جميلة . وكان من أهم نتائج هذه الموقعة أن قررت فرنسا دخول الحرب ضد انجلترا ،

وكانت قبل ذلك تساعد الأمريكيين سرا بالمال والذخيرة لتنتقم من عدوئها القديمة وتعيد التوازن الدولي الذي اختل على أثر انتهاء حرب السنين السبع. وكذلك المبادئ الجديدة التي أتت بها الثورة الأمريكية راققت في أعين الفرنسيين فدفعوا الكثيرين منهم إلى التطوع في الجيوش الأمريكية والآخريين إلى مد يد المساعدة المالية للشوار. ولما برهن الأمريكيون على صدق عزمهم وأنهم جادون لا هازلون ، أبرمت فرنسا معهم معاهدة حربية في فبراير سنة ١٧٧٨ ، وكان لها أثر فعال في تطور الحوادث ، وفيها ضهان كاف لنجاح مجهودات الأمريكيين ، فقد أمدتهم فرنسا بالمال الكثير والرجال المحنكين ، وكذلك بأسطول عظيم كان الشوار في أشد الحاجة إليها جميعاً .

الخاتمة : وكان لاشتراك فرنسا في الحرب أثر كبير في تغيير طبيعتها ، فبعد أن كانت زالا بين إنجلترا ومستعمراتها ، أصبحت حرباً جوهرها المنافسة بين إنجلترا وفرنسا على السيادة البحرية والاستعمار ، فأرسلت فرنسا أسطولاً كبيراً وجيشاً عظيماً إلى أمريكا لمناهضة القوات الانجليزية البحرية والبرية ومساعدة أهل المستعمرات مساعدة جدية مثمرة ، ولم تلبث أن دخلت أسبانيا الحرب كذلك في صف الأمريكيين في صيف سنة ١٧٧٩ ، وإنما دفعها الى ذلك الاتفاق الودي الذي كان بينها وبين فرنسا ، ثم رغبتها في الدفاع عن مصالحها في « فلوريدا » واستخلاص جزيرة « مينورقة » « وجبل طارق » من يد الانجليز . ومما زاد مركز إنجلترا حرجاً موقف « دول البلطيق » العدائي بزطامة الروميا سنة ١٧٨٠ تحت اسم « الحياد المسلح » (The Armed Neutrality) ، فانها عارضت إنجلترا في ادعائها حق تفتيش السفن المحايدة للبحث عن متاجر تتعلق بأعدائها من المتحاربين وتشبثت بأن لها حق الاتجار مع الممالك المحاربة وكان ذلك ضربة قاضية على سيادة إنجلترا في البحار . وكانت هولندا تتاجر مع الأمريكيين وتمدهم بالموثونة والذخيرة ، كما كانت ترسل المعدات إلى فرنسا وأسبانيا ، وأرادت هولندا أن تنتفع بحلف دول الشمال وتوسع نطاق تجارتها

وتسكيد لانجلترا فما كان من الأخيرة بازاء ذلك إلا أن أعلنت الحرب على هولنده في ديسمبر سنة ١٧٨٠ .

ولكن بالرغم من كل هذه النكبات التي انتابت انجلترا ، لم تتغير الأحوال كثيراً في الفترة ما بين سنة ١٧٧٨ و ١٧٨٠ ، لأن فرنسا لم تستطع إذ ذاك أن تسيطر على المياه الأمريكية ، ولما تم لها ذلك في سنة ١٧٨١ نجح الحلفاء في إحراز النصر الذي كانوا يبتغونه ، وذلك أن الأسطول الفرنسي أجبر الأسطول الانجليزي على إخلاء المياه الساحلية الأمريكية وتمكن من حصار مدينة «يركتون» (yorktown) بحراً وكانت من أهم المواقع الانجليزية ، كما أمرت الجيوش الفرنسية الأمريكية وحاصرتها براً ، واضطر القائد «كورنواليس» (Cornwallis) أن يسلم المدينة في النهاية في ١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١ ، وكانت هذه هي الموقعة الفاصلة في أمر استقلال أمريكا ، إذ فقدت انجلترا الأمل في إبقائها في دائرة الامبراطورية ، وبدأت مفاوضات الصلح مع الأمريكيين على أساس الاعتراف باستقلالهم بلا شرط ولا قيد ، وتم الاتفاق بين الفريقين على كل المسائل في نوفمبر سنة ١٧٨٢ . غير أن المعاهدة النهائية وهي «معاهدة فرساي» لم تتم إلا في سبتمبر سنة ١٧٨٣ ، وذلك بعد أن تم اتفاق انجلترا مع بقية الحلفاء .

نتائج الحرب : وكان لهذه الحرب نتائج عظيمة الأهمية في العالم ، فقد أخرجت للناس دولة مستقلة أخذت تكد وتعمل وتنافس غيرها في ميدان الارتقاء حتى أصبحت من أقوى الدول العظمى . أما انجلترا فانها خرجت من ميدان القتال منهوكة القوى مزعزة السلطان بين الدول ، وقد فقدت جزءاً عظيماً هاماً من أجزاء امبراطوريتها ، غير أن هذا الدرس القاسي الأليم أعاد اليها رشدها وأخذت تغير سياستها نحو أبنائها فيما وراء البحار ، وتعاملهم معاملة الشركاء لا الأرقاء . ولم يكن ما أصاب هولنده من جراء الحرب بأقل قدراً مما أصاب انجلترا ، فانها فقدت جزءاً عظيماً من أسطولها التجاري وأخذت مظاهر الضعف تبدو عليها . ولو أن اسبانيا استفادت بعض الشيء من هذه

المغامرة ، إلا أنها أبانت الطريق لمستعمراتها فسلكت معها هذه نفس الطريق الذي سلكته الولايات مع إنجلترا . ويكفى أن اشتراك فرنسا في الحرب جر عليها الافلاس وأدى إلى تشبع أبنائها بالمبادئ الحرة مما مهد الطريق للثورة الفرنسية . وانهزت روسيا والنمسا فرصة انشغال إنجلترا وفرنسا عنهما ، وأخذتا في الاتفاق على اغتصاب بعض أملاك تركيا مما أدى إلى تساهل فرنسا مع إنجلترا في شروط صلح فرساي ، حتى تضمن مساعدتها لصد تيار المطامع الروسية في أملاك السلطان .

الفصل الثاني

النظام الدستوري في الولايات المتحدة

تمهيد : إن الأنظمة الدستورية التي نراها في الولايات المتحدة اليوم ، يرجع أصلها إلى الأنظمة التي وضعت في الثالث الأخير من القرن الثامن عشر ، بعد أن حصلت هذه الولايات على استقلالها ، وقد دخل على هذه الأنظمة منذ وضعها إلى اليوم شيء من التعديل ، إلا أن هذا لم يتناول جوهر الدستور بل لم يكن كافياً للتمشي مع التغيير الهائل الذي طرأ على الظروف الموجودة بالولايات المتحدة في خلال هذه الفترة ، فهذه الولايات اليوم تختلف كثيراً في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه في سنة ١٧٨٩ ، ولكن مع ذلك فالدستور الذي عمل به في تلك السنة لم يتغير تغيراً أساسياً بحيث يصبح متمشياً مع الظروف ، وهذا هو السبب في أن دستور الولايات اليوم يتخلله كثير من النقص . ولكن كون هذه الأنظمة الدستورية لا تزال قادرة على تحمل عبء هذه الظروف المتغيرة هو أعظم دليل على أنها كانت على درجة كبيرة من المتانة الملائمة للروح الديمقراطية .

الاتحاد بعد الاستقلال : كانت كل ولاية من هذه الولايات أيام الحكم البريطاني وحدة مستقلة عن الأخرى ، وترتبط مباشرة بالتاج البريطاني الذي

كان الرابطة الوحيدة التي تربط هذه الولايات بعضها ببعض والذي كان موكولا اليه تسيير الأمور العامة المشتركة ، غير أنه بعد إعلان استقلالها أصبحت كل منها من الوجهة الشرعية ولاية مستقلة استقلالاً تاماً في الداخل والخارج ، ولكن نظراً لوجود عدة مصالح مشتركة بينها كان من الضروري إيجاد طريقة تتمكن بها الولايات من إدارة الشؤون العامة التي تخصها جميعاً ، فنتج عن ذلك أن ظهرت في هذه الولايات بعد استقلالها رغبة في الاستعاضة عن رابطة التاج البريطاني برابطة أخرى لا يكون مركزها انجلترا بل أمريكا ، فقامت هذه الولايات في أول الأمر بإيجاد نوع من الرابطة فكونت من نفسها اتحاداً (Confederation) جعلت مهمته النظر فيما يمس مصلحة البلاد ، ولكنه كان اتحاداً وهمياً لم يلبث أن استعاضوا عنه بعد قليل برابطة أشد منه متانة وأكثر استدامة .

وفضلاً عن ذلك فإن هذه الولايات اشتركت بعضها مع بعض في الحرب ضد انجلترا ، وكان من نتيجة هذا الاشتراك فوزها في النهاية ، وكان هذا سبباً في تنبه هذه الولايات إلى مزايا الاشتراك المتبادل في المسائل العامة الهامة خصوصاً وأن استقلال هذه البلاد عن انجلترا لم يجعلها في مأمن من الطوارئ الخارجية في المستقبل . فكان لابد إذاً من وجود رابطة تربط هذه الولايات في المسائل الهامة المشتركة بينها جميعاً . على أنه بالرغم من هذه العوامل وهذه الروح الداعية للتآزر ، فإنه دخل على هذه الروح شيء من الفتور الوقتي بسبب حرب الاستقلال ، وذلك نظراً لما خلفته هذه الحرب من الارتباك المالي وغير المالي في بعض الولايات ، ولما أوجدته الحالة القائمة بعد الحرب مباشرة من روح الغيرة الوقتية بين الولايات . ويتجلى هذا الفتور في العلاقة التي قامت بين الولايات منذ سنة ١٧٨١ ، فإن كل ولاية ظلت تحافظ على سيادتها التامة واستقلالها فيما عدا ما يختص بالشؤون الخارجية ، وكانت الولايات مرتبطة في مجمع عام (Congress) يمثلها جميعاً . على أن سلطة هذا المجمع كانت وهمية أكثر منها فعلية ، فلم يكن له قوة فعلية تمكنه من إرغام

أى ولاية على العمل حسب رغبته ، وقد وصف بعضهم هذه الرابطة بأنها « حبل من الرمل ».

اللجنة الدستورية سنة ١٧٨٧ : لم يأت عام ١٧٨٦ حتى اشتدت الحاجة إلى إصلاح نظام بالاتحاد الذى ظهر فساد ، لكي تتمكن الولايات من حل المشاكل المتعددة التى نتجت من الحرب حلا نهائيا ، فكان الانجليز لا يزالون يحتلون بعض الأماكن فى الشمال ، ولم يوفق المؤتمر إلى البت فى أمر جلائهم ، وكانت خزينة الحكومة المركزية خاوية ، ولم يكن حال خزائن الولايات ذاتها بأحسن منها ، وكانت الديون متراكمة لم تسدد ، والحركة التجارية فى كساد . وفى الوقت نفسه كانت هناك ثورات داخلية فى بعض الولايات ، ونزاع بين الولايات بعضها مع بعض : وزاد الحالة تهرجا أن إحدى الولايات سحبت مندوبيها من المؤتمر ورفضت تعيين أحد مكانهم .

ولذلك استقر رأى الولايات على وجوب عقد مؤتمر فى « فلادلفيا » لكي يعيد النظر فى أمر دستور الاتحاد الأمريكى . ولما اجتمع المؤتمر فى مايو سنة ١٧٨٧ برئاسة واشنطن اشتد النزاع على عدة أمور وكثر الجدل بخصوصها ، وكان من بينهما مسألة تفسير كلمة « السكان » ، فبعض الشماليين كانوا يرغبون فى أن يقتصر مرماها على السكان البيض وحدهم ، وأن يكون التمثيل بنسبة عددهم فقط . وقد عارضت فى ذلك الولايات الزراعية الجنوبية فطلبوا أن يدخل ضمن كلمة السكان الأرقاء أيضا لأن فى ذلك تمثيلا لأهميتهم وثروتهم . وبعد مناقشات طويلة تقرر أن يكون التمثيل بنسبة عدد السكان جميعا مع اعتبار الواحد من الرقيق كثلاثة أخماس الحر .

وكان من أهم المسائل التى أثارت خلافا شديدا مسألة طبيعة الحكومة المركزية العليا ، فإن بعض الولايات كانت ترمى إلى تكوين وحدة حقيقية تتلشى فيها شخصية الولايات المختلفة ، فعارض الجانب الآخر فى ذلك وانقسمت الولايات قسمين ، قسم يرى وضع قوة عظيمة فى يد الحكومة الرئيسية ، وقسم كان يرى جعل سيطرة هذه الحكومة ضعيفة وإعطاء سلطة واسعة لكل

ولاية . أما المؤتمر فانه اضطر أن يغفل ذكر نوع الحكومة واكتفى بتحديد اختصاصات السلطة الرئيسية وإعطاء القضاء سلطة الفصل في الدعاوى الدستورية التي تنشأ في حالة وقوع خلاف . وبعد أن فرغ المؤتمر من تقرير مبادئ الدستور الأساسية بما يرضى الولايات ، عين لجنة لوضعه في الصيغة النهائية ، فأتمت اللجنة ذلك في سبتمبر سنة ١٧٨٧ ، على أن ينفذ ابتداء من سنة ١٧٨٩ ، وأخذت الولايات توافق عليه الواحدة بعد الأخرى .

دستور سنة ١٧٨٧ : وبمقتضى هذا الدستور أنشئت حكومة عليا وضعت في يدها المسائل التي من شأنها أن تكون مشتركة بين جميع الولايات والتي تسهل عليها أن تحافظ على النظام الجديد ، فأصبح من حقها إعلان الحرب والسلم ، وتحديد السياسة الخارجية ، وعقد المعاهدات والتحالفات ، وعقد القروض الوطنية على حساب الولايات المتحدة بهيئتها الكلية ، وتنظيم القوات البرية والبحرية ، والدفاع عن الولايات من الغزوات الخارجية ، وضمان سلامتها وسلامة النظام الجمهوري في كل ولاية ، وفوق ذلك فرض الضرائب اللازمة للقيام بهذه الواجبات التي تقتضى طبيعتها أن تكون واحدة في جميع الولايات مثل الجمارك والمكوس .

وتتكون الحكومة العليا من ثلاث هيئات منفصلة بعضها عن بعض ، تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وتتكون الهيئة التشريعية من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وهذه الهيئة بمجلسيها تسمى « المجمع العام » (Congress) . أما مجلس النواب فينتخب أعضاؤه لمدة سنتين من الولايات المختلفة ، كل بنسبة عدد سكانها ، ويستمر عدده في زيادة مطردة حسب زيادة عدد السكان . ومنذ سنة ١٩٢٠ أصبح للنساء في جميع الولايات الحق في التصويت في الانتخابات . أما « سكرتيرو الدولة » ، وهم أشبه شيء بالوزراء ، وإن لم يكونوا كذلك ، فغير مسئولين أمام هذا المجلس وليسوا أعضاء فيه . وفي مجلس الشيوخ تمثل جميع الولايات بالتساوي مهما كان الخلف في عدد سكانها فيمثل كل ولاية عضوان من الشيوخ لمدة ست سنوات . ولا يحدد

أعضاء هذا المجلس دفعة واحدة ، بل يجدد الثلث من الأعضاء كل سنتين .
ولهذا المجلس سلطة أوسع من سلطة مجلس النواب ، وله رئيس هو مساعد
رئيس الجمهورية .

وتتمثل الهيئة التنفيذية في شخص رئيس الجمهورية . وينتخب هذا لمدة
أربع سنوات . وهو على حسب الدستور قابل لأن يعاد انتخابه عدة مرات .
ولكن من الوجهة العملية لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة أن أعيد انتخاب
الرئيس أكثر من مرة واحدة . وتشترك كل الولايات في انتخابه ، وله سلطة
واسعة للغاية إذا قارناها بالسلطة الفعلية التي يملكها ملك إنجلترا مثلاً ، ولكنها
في الوقت نفسه أقل مما يتمتع به رئيس الوزراء في بريطانيا . وتشمل سلطاته
نواحى خارجية وتشريعية وتنفيذية وإدارية ، فللرئيس حق تعيين وزرائه
وسفرائه في الخارج واستقبال سفراء الدول الأخرى ، وله إشراف تام على
السياسة الخارجية ، لأن سكرتيرى الدولة يتلقون أوامرهم منه وهم مسئولون
أمامه فقط ، إلا إنه في حالة عقد المحالقات يتعين موافقة مجلس الشيوخ عليهم
بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل . وللرئيس حق « الفيتو » (Veto) على قرارات
الهيئة التشريعية ، ولكن هذه السلطة مقيدة بشروط خاصة . وليس للرئيس
أو مستشاريه حق عرض مشاريع قوانين على الهيئة التشريعية كما هو الحال عند
الحكومة الانجليزية .

أما في الأمور التنفيذية والإدارية فسلطة رئيس الجمهورية محدودة في أيام
السلم ، وذلك لأن الولاية هي الوحدة الإدارية ، وليس هناك مجال واسع
للتدخل في شئون الولايات ، ولأن تعيين الموظفين العموميين في وظائف
الحكومة العليا ليس من حق الرئيس وحده بل لابد من موافقة مجلس الشيوخ
على التعيينات . أما في أيام الحرب أو الاضطرابات الداخلية فسلطة الرئيس
تتضخم تضخماً عظيماً .

أما الهيئة القضائية فهي مستقلة تمام الاستقلال في قراراتها عن السلطة
التشريعية والتنفيذية ، وأهم المحاكم « المحكمة العليا » التي أوجدها الدستور ،

وجعل مقرها في وشنجتون ، وعدد أعضائها تسعة يبقون في مراكزهم مدى الحياة إلا في حالة فصلهم لأعمال تأديبية . ومن اختصاصاتها النظر في الخلاف الذي يقع بين الولايات وإبداء حكمها فيما يتعلق بحالات جديدة لم ينص عليها الدستور أو نص عليها وكان نصه غامضا ، ولها الحق في أن تعلن عدم قانونية أعمال أو قرارات المجمع أو الهيئة التنفيذية إذا كان فيها خروج عن الدستور . أما حكومات الولايات فهي صورة تكاد تكون طبق ما تقرر عن الحكومة العليا ، فكانت كل ولاية في الحقيقة وحدة قائمة بنفسها مستقلة بقدر الامكان عن غيرها ، وإن كانت مرتبطة بالولايات الأخرى بنظام الاتحاد الذي يمثلها جميعا . ولما يشعر سكان الولاية بوجود الحكومة العليا إلا في حالة الانتخابات العامة للهيئات الدستورية العليا ، وفي حالة الجمارك والبريد وما شاكل ذلك ، على أنه منذ الحرب الأهلية بدأت الولايات كوحدة تقل شيئا فشيئا في عزاتها وتفقد بالتدريج أهميتها الدستورية ، في حين أن الحكومة العليا بدأت تتخذ شكلا ونفوذاً أعم ، ولكن بالرغم من هذه النزعة فإن الولاية لا تزال محافظة على استقلالها وسيادتها الداخلية لدرجة لا يستهان بها .

رياسة واشنطنجتون : (١٧٨٩ - ١٧٩٧) : وانتخب « وشنجتون » أول رئيس للولايات المتحدة في أبريل سنة ١٧٨٩ ، فألقى بذلك على عاتقه توطيد دعائم النظام الجديد ، ومعالجة جميع المشاكل التي خلفتها حرب الاستقلال وقد برهن على أنه خير من يصلح لتسيير دفة أمور البلاد في تلك الأحوال العصيبة . ولم يستأثر وشنجتون بالسلطة بل كان يجتمع بالوزراء ويباحثهم ، وبذلك وضع قاعدة اجتماعات الوزراء على أن الوزارة ظلت أقرب إلى مجلس يعاون الرئيس منها إلى وزارة مسئولة . وكان يتخير أحسن الطرق المؤدية لمصلحة البلاد في تنفيذ سياسته دون أن يتقيد بآراء حزب خاص . وكان في مدته حزبان عظيمان ، هما « حزب الاتحاديين » وكان يرمي إلى تقوية الحكومة العليا وبسط سلطانها على البلاد عامة ، « وحزب الجمهوريين » وكان يناصر حقوق الولاية ، ويرى أن لكل ولاية الحق في الانفصال عن الاتحاد إذا أراد

أهلها ذلك . وقد كان النزاع بين الحزبين شديداً ، ولكن وشنجتون سما بنفسه فوق الأحزاب ، وضم في وزارته أشخاصاً من زعماء الحزبين مع ما كان بينهما من خلاف وتنافس ، ونجت البلاد بحسن سياسته من أزمات شديدة قاتلة ، ونجح في رفع مركز بلاده في نظر جميع الدول . وكان من أهم تعاليمه السياسية ابتعاد أمريكا عن التحالف مع الدول الأوروبية بقدر المستطاع . ولما انتهت مدة رياسته الأولى أعيد انتخابه ، ولكنه رفض أن يعاد انتخابه مرة أخرى ، ولذلك أصبح العرف في البلاد يقضى بأن لا يتولى أحد الرئاسة أكثر من مرتين متتاليتين .

خلفاء واشنجتون : دخلت الولايات في حياتها الجديدة في وقت كان شديد الأنواء السياسية ، تنظيم الاضطرابات الدولية ، إذ صادف ذلك حدوث الثورة الفرنسية التي تلتها حروب نابليون ، ولهذا كان لزاماً عليها أن تحدد موقفها بازاء هذه الحالة المفاقمة ، فقضت سياسة وشنجتون بالتزام الحياد ، ولكن تطور الحالة قضى على الولايات بنقض هذه السياسة وإعلان الحرب على إنجلترا في يونيو سنة ١٨١٢ ، وذلك لأن إنجلترا تنفذ سياستها الاقتصادية ضد فرنسا جعلت تتدخل في حرية السفن الأمريكية وتفتشها وأصاب التجارة الأمريكية بأضرار تذكر ، واستمرت هذه الحرب بين الدولتين حتى يناير سنة ١٨١٥ .

بعد ذلك وجهت الولايات همها إلى تحسين أحوالها الداخلية ، وتنظيم شئونها وترقية مواردها . وكان رئيس الجمهورية في هذا العهد « جيمس منرو » (James Monroe) (١٨١٧ - ١٨٢٥) وكان رجلاً حازماً محباً لبلاده شديد الاخلاص في خدمتها . رأى « منرو » أن خير وسيلة للتقدم هي الابتعاد عن مشا كل العالم وحروبه ، ولذلك نهج هذا المنهج في خطته .

مبدأ منرو (The Monroe Doctrine)

لما استولت جيوش نابليون على أسبانيا وأقامت حكومة فرنسية بمدير ، لم تعترف المستعمرات الأسبانية بأمريكا بالحكومة الجديدة ، وثار عام ١٨٠٨

وفتحت ثغورها للتجارة الأجنبية وخاصة تجارة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . ولما أعيدت أمرة البربون إلى عرش اسبانيا عادت المستعمرات من جديد تحت سلطة ملك أسبانيا الاسمية . ولما حاول الاسبان إرغامها على اتباع السياسة القديمة ، وهى سياسة غلق ثغورها فى وجه التجارة الأجنبية ، عمت الثورة جميع أجزائها ، وأضحى كل جزء منها عام ١٨٢٢ فى يد حكومة ثورية . غير أنه ظهرت رغبة من جانب بعض دول أوروبا فى ذلك الوقت ترمى إلى إرسال قوات حربية إلى الدنيا الجديدة لتعيد هذه المستعمرات إلى سابق عهدها تحت حكم ملك أسبانيا ، وذلك أنه حدثت ثورة فى أسبانيا عام ١٨٢٠ فأخذها الفرنسيون عام ١٨٢٣ ، واقترح ملك أسبانيا أن ترسل دول أوروبا العظمى قواتها لسحق الثورة فى المستعمرات لأنها خطر يهدد الحكومة الوراثة الشرعية . فبازاء ذلك لم تر الولايات المتحدة بداً من الاعتراف بالجمهوريات الجديدة . وقد حدث ذلك فعلاً فى مايو سنة ١٨٢٢ ، وأرسلت ممثلين لها فى عواصمها .

ولكن عزم بعض الدول الأوربية على إخضاع الدول الجديدة ، مع ترجيح استيلائها على بعض أجزائها كضمن لمجهوداتها ، أو غر صدر الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، تخافت الأولى من وجود جيران جدد ، وخافت الثانية من ضياع تجارتها مع الجمهوريات التى تكونت حديثاً ، ولهذا اقترح « جورج كاننج » (Canning) الوزير البريطانى على الولايات المتحدة أن تشترك الدولتان فى إنذار أوروبا بالكف عن التدخل فى شأن الدول الأمريكية الجديدة ، وراقت الفكرة فى نظر الرئيس « منرو » على أن تقوم الولايات المتحدة منفردة بهذا الانذار ، وعلى أثر ذلك أعلن منرو تصريحه الشهير فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ ، وهو الذى أصبح يعرف منذ ذلك التاريخ « بمبدأ منرو » .

وينطوى هذا التصريح على العبارة الشهيرة « أمريكا للأمريكيين » وهو يتلخص فى تحديد خطة الولايات المتحدة إزاء دول أوروبا ، ويتلخص ذلك فى ثلاث نقاط هامة : (١) ليس لأية دولة أوربية الحق فى استعمار أى جزء من أمريكا بعد ذلك التاريخ ، وإذا أقدمت إحداها على شىء من ذلك فإن الولايات تعتبر هذا

العمل خطراً على أمنها وسلامتها . (٢) لاتسكت الولايات على أى تدخل من جانب أية دولة أوروبية فى شئون أية حكومة أمريكية مستقلة ، بل تعد هذا عملاً عدائياً ضدها وعدواناً عليها . (٣) تعلن الولايات من جانبها أنها لاتتدخل فى شئون أية دولة أوروبية ، وهى لم تتدخل ولن تتدخل فى شئون المستعمرات الحالية التابعة لاية دولة منها .

وقد كان لهذا التصريح أثره المطلوب إذ ذاك ، فرجعت دول أوروبا عن عزمها على التدخل فى شئون الجمهوريات الجديدة ، وتابعت بريطانيا العظمى الولايات المتحدة فى اعترافها بالدول الجديدة . وفى سنة ١٨٢٤ عقدت روسيا مع الولايات معاهدة اتفقت فيها على أن لاتدعى حق امتلاك أى أرض بأمريكا جنوب خط عرض ٥٤° تقريباً ، وتعهدت أن لاتتدخل فى شئون الأمريكيين فى أى جزء من أجزاء المحيط الهادى .

واستخدمت الولايات هذا التصريح لمصلحتها فى عدة ظروف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولسكنه بدأ يفقد أهميته فى الوقت الحاضر ، لأن تحسين طرق المواصلات وما نشأ عن ذلك من ازدياد الرابطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونميرها بين أمريكا وباقي الدول جعلت عزلة الولايات مستحيلة ، وتحم عليها الاشتراك فى الشئون العالمية ، كما اشتركت بالفعل فى الحرب العظمى الأخيرة ، وكما نراها اليوم شديدة الارتباط بالسياسة الأوروبية تتبع أحوالها بعناية فائقة واهتمام زائد .

الفصل الثالث

الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥)

أسبابها : تتكون الولايات المتحدة من عدة ولايات يختلف بعضها عن بعض فى السطح والمناخ والحاصلات وموارد الثروة ، وكذلك فى أخلاق السكان وعاداتهم ، فالولايات الشمالية بطبيعتها صناعية ، فى حين أن الولايات

الجنوبية بطبيعتها زراعية ، ولذلك كانت آراء سكان الشمال في السياسة الاقتصادية تخالف تمام المخالفة آراء سكان الجنوب ، فبينما يرى الأولون وجوب اتباع سياسة حماية التجارة ليحموا صناعاتهم من المنافسة الأجنبية ، يرى الآخرون ضرورة اتباع سياسة حرية التجارة. هذا إلى أن أهالي الولايات الجنوبية كانوا يدينون بمبدأ الاحتفاظ بحقوق الولاية ومنحها السيادة التامة على شئونها بخلاف أهالي الشمال الذين كانوا يرون تقوية الحكومة المركزية إلى أبعد حد ممكن. ولكن أم المسائل التي كانت سببا في وجود الخلاف بين الشمال والجنوب واتساعه هي مسألة الرقيق . وترجع هذه إلى أن المستعمرين الأوائل وجدوا أن الأيدي العاملة لديهم قليلة لا تكفي لاستغلال الأراضي الواسعة التي كانت في حوزتهم ، فاستعانوا على زراعتها بالأرقاء الذين كانوا يجلبونهم من أفريقيا ، واستأصلت هذه العادة عند أهل الولايات واستكثروا من العبيد ليزيدوا من موارد ثروتهم . ولما كانت الولايات الشمالية بطبيعتها صناعية وأخذت تتقدم الصناعة فيها ، لم تكن في حاجة إلى استخدام الرقيق ، وأصبحت شديدة الرغبة في القضاء عليه ، في حين أن ولايات الجنوب كانت في حاجة ماسة إليه لاستغلال أراضيها والاستزادة من المنزرع منها ، فأصبحت تدافع عنه وتعمل على إباحته في كل الولايات . وكانت هذه المسألة موضع نزاع شديد وجدال عنيف من مبدأ الأمر ، ولكن خوفا على الوحدة من التجزؤ ، والكتلة من التصدع ، اجتاز الدستور هذه العقبة في سنة ١٧٨٧ بأن قرر إطلاق الرق في الولايات النديمة على أن لا يجوز استجلاب العبيد إلى جميع ولايات الاتحاد ابتداء من سنة ١٨٠٨ ، وترك للحكومة العليا البت في أمر الولايات التي تنضم إلى الاتحاد .

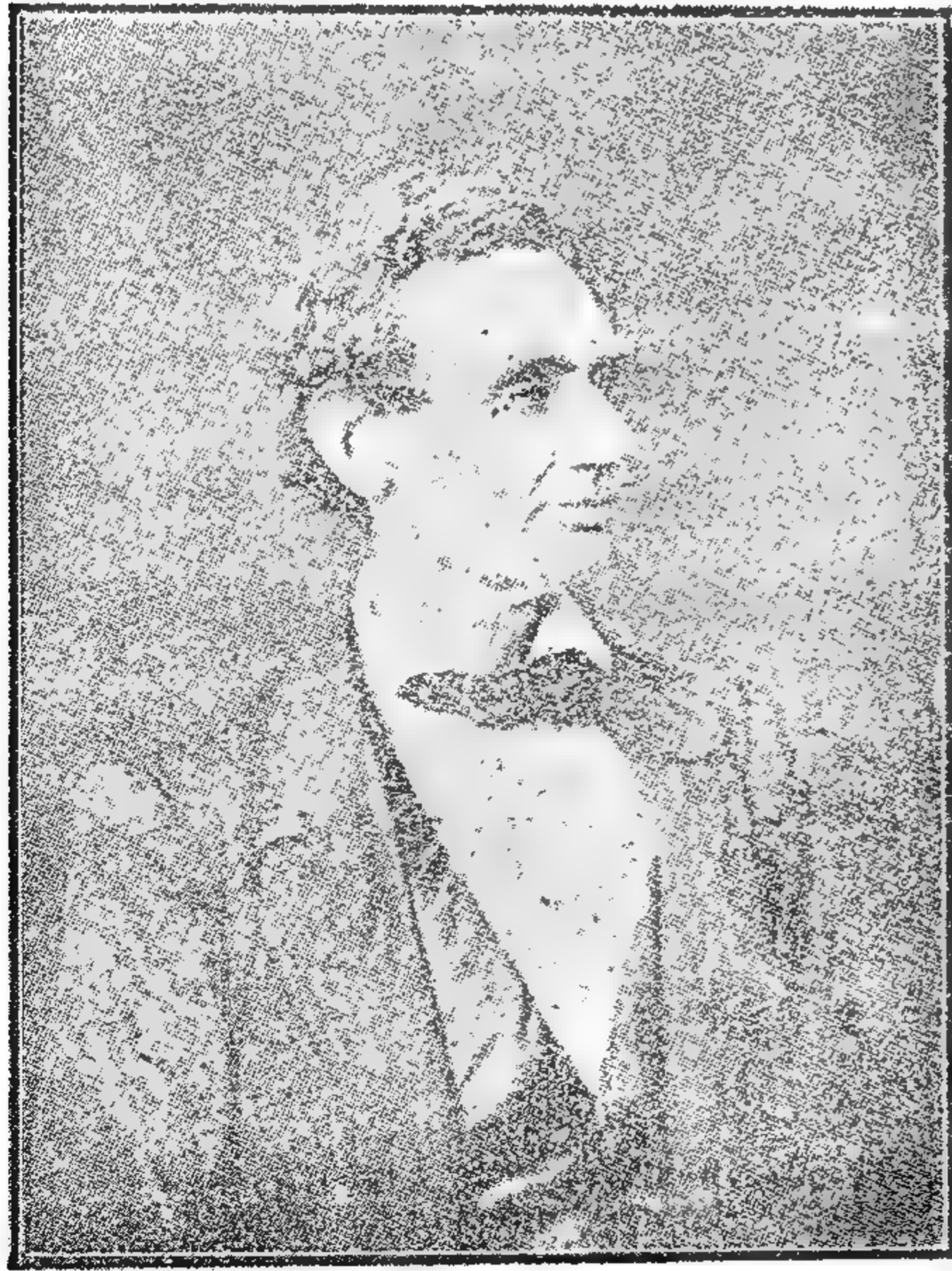
ولما أخذت الولايات الجديدة تنضم إلى الاتحاد تدريجاً ، ظهر الخلاف بين الشمال والجنوب في صورة مزعجة متفاقمة ، وبدأت تتسم هوة الخلاف بينهما اتساعاً أودى بالبقية الباقية من حسن التفاهم . وحاولت الحكومة العليا أن تصد عن البلاد كارثة قومية كبرى بإرضاء الفريقين ، فقررت في بادئ الأمر أن

يباح الرق في ولاية ويمنع في أخرى. ولم يلبث أن حدث نزاع بخصوص ولاية المسوري عند ضمها إلى الاتحاد، انتهى « باتفاق المسوري »، وهو خاص بأراضي « لويزيانا »، فقد تقرر بمقتضاه إباحة الرق في تلك الولاية على أن لا يسمح به في جهات لويزيانا الأخرى الواقعة شمال خط عرض ٣٦° شمالاً. وقد رضى الفريقان بهذا الحل، ولكن بالرغم من ذلك كان كل منهما شديد التعلق بوجهة نظره. وقد ظهر الخلاف بشكل مزعج عندما عثر على الذهب في إقليم « كاليفورنيا » وكثر عدد المهاجرين إليه من جميع الولايات، فقام كل منهما يريدان إلى جانبه حتى أضحي ذلك النزاع خطراً على الاتحاد. وفي النهاية سوى الخلاف بينهما في سنة ١٨٥٠ بجعل كاليفورنيا ولاية حرة. وإرضاء لأهل الجنوب صدر « قانون الأرقاء الآبقين » وهو يبيح لاسيد استرداد أرقائه إذا أبقوا منه إلى أي ولاية حرة. ولكن هذه الخطة لم تحسم النزاع بتاتا بل أخذ الخلاف يستفحل في كل مناسبة، ففي سنة ١٨٥٤ احتدم الجدل بخصوص ولايتي « كنساس » (Kansas) « ونبراسكا » (Nebraska)، ونجح أهل الجنوب في نقض اتفاقية المسوري وحمل الحكومة العليا على استصدار قانون يعطي الولايتين حق تقرير مسألة الرقيق فيهما. وعلى أثر ذلك أخذ يرحل اليهما كثير من أهل الشمال والجنوب ليعزز كل من الفريقين جانبه، وأصبحت الولايتان ميداناً فسيحاً للتنافس الشديد، وسببا في نفور القلوب وتماقم الحالة، وعلى الأخص عند ما تقرر عدم إباحة الرق فيهما.

وفي غضون ذلك تألف في البلاد حزبان كبيران، حزب في الشمال وهو « الحزب الجمهوري » وغرضه تأييد سلطة الحكومة العليا والعمل على منع الرق من البلاد، وحزب في الجنوب وهو « الحزب الديموقراطي » وغرضه تأييد حق كل ولاية في التصرف في شؤونها والعمل على إباحة الرق في كل ولاية تريده، وأصبح لهذين الحزبين أثر يذكر في سياسة الولايات منذ ذلك العهد، وإن اختلفت مبادئهما قليلا باختلاف حالة البلاد، ومما زاد الحالة سوءاً والأزمة شدة، مسألة « درد سكوت » (Dred Scott)، وهو أحد الأرقاء

عاش مع سيده زمنا في إحدى الولايات الحرة ، فلما عاد إلى ولاية المسوري ، أراد أن يعامله سيده معاملة الأرقاء ، فأبى ذلك ورفع أمره للقضاء ، ولكن المحكمة العليا أعلنت أن السيد لا يفقد سيطرته على أرقائه أينما ذهب ، فأغضب هذا الحكم أعداء الرقيق وأثار حقدهم لأنه يفضي إلى جعل الاسترقاق مباحا في جميع الولايات . وفي أكتوبر سنة ١٨٥٩ وقعت حادثة « جون برون » (John Brown) ، وكان من أشد أعداء الرقيق وعزم على أن يحارب في عقر داره ، فذهب إلى « فرجينيا » وهناك بنى حصنا منيعا في جبالها ليحتمي فيه الأرقاء إذا أبقوا ، وجمع السلاح والذخيرة للدفاع عنهم ، غير أنه لم يلبث أن وقع فريسة في يد أعدائه وأعدموه شنقا ، فكان لهذا الحادث أثره السيء في نفوس أهل الشمال وإثارة كامن الاتحاد ، مما زعزع بناء الاتحاد من أساسه حتى كاد ينهار البناء وهم ينظرون .

أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln) : استمر النزاع بين أنصار



أبراهام لنكولن

الحزبين وظهر أثره في انتخابات سنة ١٨٦٠ ، التي فاز فيها مرشح الحزب ، الجمهوري « أبراهام لنكولن » ، مما دعا إلى استياء أهل الجنوب وتهديدهم الحكومة العليا بالانفصال عن الاتحاد إذا تسلم لنكولن رئاسة الجمهورية . أما « لنكولن » ، فكان رجلا عصاميا ، ولد عام ١٨٠٩ . وكان أبوه فقيرا لم تسمح له ماليته بالاتفاق عليه حتى يتم حياته المدرسية ، ولذلك غادر المدرسة بعد عام واحد وأصبح يساعد والده في تجارته حتى مات ذلك

والدولايال « أبراهام » صغيراً ، فاضطر بحكم الظروف القاسية أن يعتمد على نفسه

في شئونه ، وتلقى في الحياة دروسا كانت أجدى عليه مما حرم منه في دور العلم ، فأخذ يكافح الظروف ويناضل العقبات في ميدان الحياة ، وكان في النهاية موفقا ، فدرس القانون دراسة وافية ، واشتغل بالأموال السياسية ، وكثيرا ما انتخب في المجالس التشريعية حيث ظهرت كفايته وتجلت مواهبه ، غير أنه مالبث أن هجر السياسة إلى المحاماة ، ولكن نقض اتفاق المسورى كان ضربة أليمة لمبادئه ، ولهذا نزل ميدان السياسة من جديد منذ ذلك الوقت .

وكان « لنكولن » يمتد الرق وينادى بوجوب القضاء عليه ، لأنه في نظره مصدر الفوضى والانقسام في الولايات ولأنه مناف لأبسط مبادئ الإنسانية . ولا يتفق مع المبادئ التي قام عليها نظام الاستقلال . من إعلان حقوق الإنسان وحرية الأفراد . ولذلك ما كاد يتم انتخابه للرياسة حتى فكرت الولايات الجنوبية في الانسحاب من الاتحاد ، بدعوى أن لها الحق في ذلك متى أرادت . ولكن أهل الشمال وعلى رأسهم لنكولن أنكروا عليهم هذه النظرية الخطرة التي تهدم أركان الاتحاد وتذهب بتضامن الولايات . ومنعاً لوقوع هذه الكارثة الكبرى ، كارثة انحلال الاتحاد ، أخذ لنكولن يلين لهم جانبه ، ووعدهم بابقاء قوانين إباحة الرقيق في الولايات القديمة كما هي . ولكن بالرغم من ذلك كله بدأت الولايات الجنوبية تعلن انفصالها عن الاتحاد الواحدة بعد الأخرى . منذ شهر ديسمبر سنة ١٨٦٠ . وما وافى شهر فبراير سنة ١٨٦١ إلا وكان أهل الجنوب قد قطعوا علاقتهم بأهل الشمال وألقوا من الولايات المنفصلة حكومة مستقلة أطلقوا عليها اسم « الولايات الأمريكية المتحالفة » وانتخبوا رئيسا لها من بينهم ، وجعلوا مقر الحكومة الجديدة مدينة « رتشمند » (Richmond) في ولاية فرجينيا وأخذوا يستعدون للقتال استعداداً هائلاً . وفي أبريل سنة ١٨٦١ أطلقوا مدافعهم على حصن « سمتر » (Sumter) بمدينة « شارلستون » (Charleston) واستولوا عليه ورفعوا رايتهم الجديدة فوقه وكان هذا الحادث إيذانا بإعلان الحرب .

الحرب : وفي ٤ مارس سنة ١٨٦١ كان قد أعلن لنكولن رئيسا على الاتحاد

في واشنجتون ، فلما رأى إصرار الحزب على السير في هذا الطريق الوعر وأنه قد هاجم حصون الحكومة بالفعل ، عقد النية على إخضاعه بالقوة ونادى بالتلوع فتهاقت الكثيرون تحت لوائه حتى بلغ مجموعه نحو ٣٠٠٠٠٠ مقاتل . وبذلك كل من الفريقين مجهودات عظيمة وتضحيات جسيمة في سبيل تأييد دعوته وأظهر الجميع من الشجاعة الفائقة ما أصبحت مضرب الأمثال .

وبدأ أهل الشمال بمحاصرة الولايات النائرة برآ وبحراً ، وكانت خطتهم بعد ذلك أن يفصلوا الولايات الشرقية عن الغربية ثم يفتكون بها على انفراد . ولما كانت جيوش الجنوب قد أخذت سبيلها إلى الشمال لمهاجمة الولايات الشمالية قاتلتها قوات الشمال قتالا عنيفاً وأجبرتها على الانسحاب إلى بلادها ثم أخذت في تنفيذ الخطة المرسومة ، فتقدمت على نهر المسيسيبي ونجحت في فصل الولايات الشرقية عن الغربية ، وبعد ذلك أعدت جيشاً تحت قيادة « شارمان » (General Sherman) لمقاتلة قوات الجنوب في « جورجيا » وأرسلت آخر بقيادة « جرانب » (General Grant) لمقاتلة « لي » (General Lee) في الشمال الشرقي . وبعد قتال عنيف طويل تمكن شارمان من إحراز النصر وإرغام قوات الجنوب التي كانت تقاومه على التسليم في أبريل سنة ١٨٦٥ ، كما استطاع الجيش الثاني أن يستولى على « رتشمند » عاصمة الجنوب ، واضطر « لي » بأزاء هذا الفشل إلى التسليم في ٩ أبريل سنة ١٨٦٥ . وكان هذا الحادث خاتمة حرب تعتبر من أكبر المعارك التي عرفها الإنسان ، فقد خسر الفريقان مالا يقل عن المليون من الرجال ، وبلغ دين الاتحاد نحو ستمائة مليون جنيه ، وقد أظهر أهل الشمال حكمة عالية باظهار روح التساهل الشديد لأعدائهم ، ومنحهم شروطاً شريفة ، مما كان سبباً في التئام الجرح بسرعة غريبة ، والعمل على نسيان الماضي وما جرى فيه من حوادث مفزعة ونكبات مفاجئة . ولكن التقدر لم يشأ أن يترك أهل الشمال في فرحهم يرحون ، إذ حدث فجأة ما بدل الأفراح أحزاناً ، وذلك أنه بعد تسليم « لي » بخمسة أيام ، أطلق متعصب من أهل الجنوب النار على لنكولن وهو في دار الأوبرا بوشنجتون فقضى عليه ، وذهب الرئيس مبكياً عليه من الأمة التي لا تزال تمجد ذكره كأعظم بناء في صرح مجدها وعظمتها .

نتائج الحرب : على أثر انتهاء هذه الحرب ، تقرر منع الرق في جميع الولايات ، وعلى ذلك أصبح السود يتمتعون بكل الحقوق التي يتمتع بها البيض ، وأصبح الجميع أمام القانون سواء ، غير أنه منذ ذلك الوقت نشأت « المشكلة السوداء » فانه بالرغم من هذه المساواة واعتراف القانون بها ، استمر البيض يحقرون السود. ويضربون لهم أشد الكراهية ، لما بين الفريقين من اختلاف في الجنس واللون والعادات ، فللعبيد أما كن خاصة في الترام وعربات السكك الحديدية والكنائس والفنادق وغيرها . وقد بلغت هذه الحالة حداً جعل أهل الجنوب البيض يحاولون بكل الوسائل حرمان السود من استعمال حقوقهم الانتخابية . وبالرغم مما في ذلك من مخالفة للدستور تتغاضى الحكومة العليا عن هذه المخالفات منعاً لاثارة الموضوع والمناقشة فيه . والواقع أن هذه المشكلة تشل بل الأمريكين حتى اليوم ، لان عدد العبيد بعد أن كان لا يتجاوز ٨٠٠٠٠٠ في سنة ١٧٩٠ ، أصبح الآن نحو عشرة ملايين أو عشر مجموع سكان الولايات المتحدة . وفكر بعضهم في التخلص منهم جميعاً بإبعادهم الى « جزائر القلبيين » ، واقترح غيرهم إسكانهم بعض المناطق الواسعة النائية في الولايات المتحدة ، ووقفت المسألة عند هذا الحد .

وكان من أهم نتائج الحرب بجانب ذلك أن خرجت الولايات منها وهي مرتبطة ارتباطاً متيناً ببعضها البعض ، وبذلك سالت الوحدة من التفرق ونجت الكتلة من التصدع ، وتحقق القول بأن الولايات المتحدة أمة واحدة لا عصبة أمم ، وأخذ هذا الاتحاد يزداد تماسكاً بازدياد الروابط المختلفة بين الولايات . وإلى هذا يرجع الفضل الأكبر في سير الولايات بخطى واسعة نحو التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

تطبيق مبدأ منرو

جرت الولايات في سياستها على مبدأ « منرو » في عدة ظروف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نذكر منها ما يأتي :

مسألة المكسيك : كانت جيوش الأمبراطور نابليون الثالث قد غزت المكسيك واستولت عليها في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة مشغولة بالحرب الأهلية ، ولكنها ما كانت تنتهي من هذه الحرب حتى احتجت على غارات نابليون هذه سنة ١٨٦٥ واضطرته إلى سحب جنوده من البلاد ، فتم جلاؤها نهائياً في ربيع عام ١٨٦٧ .

مسألة ألاسكا : اشترت الولايات « ألاسكا » من روسيا في أكتوبر عام ١٨٦٧ .

مسألة أمريكا الجنوبية والوسطى : لم يرق مبدأ منرو في نظر جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى بعد مضي فترة من الزمن خوفاً من تسيطر الولايات المتحدة عليها ، غير أنه بالرغم من عدم وجود علاقات ودية حقيقية كان يطلب إلى الولايات في أغلب الأحيان أن تفصل فيما بينها في حالة وقوع نزاع ، كما حدث في عام ١٨٧٢ بين كولمبيا وبعض الرعايا البريطانيين ، وكما حدث بعد ذلك بين أرجنتين وبراجواي ، وكذلك بين كوستاريكا ونيكاراجوا ، وبين الأرجنتين والبرازيل . وسادت حينذاك روح تفاهم وصفاء بين الولايات وهذه الجمهوريات ، غير أنه حدث في عام ١ٸ٩١ أن قامت ثورة في « شيلي » أسقطت رئيس الجمهورية ، فأنحازت الولايات المتحدة إلى جانب الرئيس ، فأغضب ذلك الشعب وولد روح الضغينة بينه وبين الولايات .

وفي سنة ١٨٩٣ حدث نزاع بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تطبيقاً لمبدأ منرو . ومنشأ هذا أنه كان يوجد خلاف مستمر بين بريطانيا وفنزويلا بخصوص الحدود الفاصلة ما بين الأخيرة وجيانا البريطانية منذ عام ١٨١٤ ، وهي السنة التي أخذت فيها بريطانيا جيانا من هولندا ، ففي سنة ١٨٤٠ وضعت بريطانيا الحدود ، ولكنها ضمت لنفسها جزءاً من الأرض كانت تدعيه فنزويلا . ولما استكشف الذهب في هذه المنطقة ، احتد النزاع عليها واضطرت فنزويلا إلى قطع علاقاتها السياسية ببريطانيا سنة ١٨٨٧ نظراً لرفضها قبول التحكيم . وعلى أثر ذلك تدخلت الولاية المتحدة في الأمر فأرسلت مذكرة في موضوع

ذلك النزاع إلى وزير خارجية بريطانيا عام ١٨٩٣ باعتياري أن هذا الموضوع يدخل في دائرة مبدأ « منرو » . ولكن بريطانيا لم تقبل وجهة نظر الولايات . فقررت هذه أن ترسل لجنة أمريكية لدرس الموضوع وتنفيذ ما تراه ولو أدى ذلك إلى الحرب ، فولد هذا شعورا عدائيا في البلدين . غير أن المسألة سويت باتفاق بريطانيا وفنزويلا قبل أن تفرغ اللجنة الأمريكية من مهمتها . وبذلك انتهت المسألة بسلام . غير أن أهمية الموضوع ترجع إلى أن حياة جديدة أخذت تدب في مبدأ منرو .

مسألة كوبا والفلبين : أما جزيرة « كوبا » (Cuba) وهي أكبر جزائر الهند الغربية وأغناها بحاصلاتها وثروتها الطبيعية . فكانت لاتزال تحت حكم اسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر ، وكذلك « بورتوريكو » (Portorico) ، ثم جزائر « الفلبين » (Philippine) بآسيا . وكانت الطريقة الاسبانية في الاستعمار ترمى إلى استغلال ممتلكاتها استغلالا تاما لمصلحة أهالي اسبانيا والخزينة الاسبانية ، دون مراعاة مصالح أهل البلاد الأصليين . ولذلك ثارت عليها هذه المستعمرات عدة مرات في خلال القرن التاسع عشر . وأخيرا انتشرت الثورة في كوبا سنة ١٨٩٥ وفي جزر الفلبين سنة ١٨٩٦ . ولما كانت اسبانيا عاجزة إذ ذاك عن حكمها بالقوة وإرغامها على قبول الطريقة القديمة في الحكم عازمت على أن تمنح هذه الجزر الاستقلال الذاتي سنة ١٨٩٧ ، ولكن الولايات المتحدة التي كانت تطمع في الاستيلاء على هذه المستعمرات ، تحككت بالقوات الاسبانية ، ثم أعلنت الحرب على اسبانيا على أثر نسف إحدى سفنها الحربية في مياه كوبا سنة ١٨٩٨ . ولم تدم الحرب أكثر من ثلاثة أشهر دمرت في خلالها البحرية الاسبانية ، وأرغمت أسبانيا على عقد « معاهدة باريس » في ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، وبمقتضاها تنازلت للولايات المتحدة عن بورتوريكو والفلبين نظير مبلغ مليون جنيه ومنحت كوبا استقلالها ، ولكن الولايات استولت عليها . غير أنها بعد أن ساعدتها

على تنظيم شئونها وترقية مواردها أعلنت استقلالها سنة ١٩٠٣ وأُسست بها
حكومة جمهورية .

وكان لاستيلائها على جزر الفلبين أثر عظيم في سياستها في الشرق والأقصى
والمحيط الهادى ، فانها خلقت لها منطقة نفوذ بين اليابان والصين والهند الصينية ،
ودفعت بها إلى الرغبة في بسط سيطرتها على المحيط الهادى والعمل لهذه الغاية بكل
الوسائل . وقد ساعدها على ذلك استيلائها على جزر « هاواى » (Hawaii)
أو (Sandwich Islands) سنة ١٨٩٤ ، لأنها نقطة حربية عظيمة ومنيعة في
المحيط الهادى . غير أن هذه السياسة كان من شأنها أن تثير مخاوف اليابان ،
وهذا هو سبب التنافس والنزاع الحاضر بين الدولتين ، والذي أدى إلى تقرب
اليابان من إنجلترا بعقد المحادثات المختلفة .

مسألة قناة بنما : وفي سنة ١٩٠٣ اشترت الولايات من « شركة بنما
الفرنسية » كل حقوقها في قناة بنما ، وأشرفت هى على العمل فيها حتى تمت
افتتحت عام ١٩١٤ ، وأصبحت ملكا للولايات . وهى لا تقل في أهميتها التجارية
والحربية لأمرىكا عن أهمية قناة السويس لإنجلترا .

مسألة سانت دومنجو : وفي سنة ١٩٠٤ عجزت جمهورية سانت
دومنجو عن دفع فوائد ديونها الأجنبية ، فأعلنت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا
عزمها على احتلال بعض ثغورها لتجمع المكوس الجمركية لمصاحبة رعاياها
الدائنين . فاستنجدت سانت دومنجو بالولايات المتحدة لتحميها من التدخل
الأجنبى ، فما كان من الولايات إلا أن تدخلت في الأمر ، واستولت بنفسها
على الجمارك ، وجمعت المكوس ودفعت الديون المستحقة إلى أصحابها ، ثم
عملت على تحسين مالية البلاد ووضعها على أساس ثابت .

الباب العاشر نهضة الشرق (اليابان . فارس . تركيا)

الفصل الاول اليابان

تمهيد : بينما كان الغرب يرقى في مدارج المدنية والحضارة ويرد مناهل العلم الحديث وكله يقظة ورغبة ، كان الشرق في سبات عميق . غارق في بحار من الجهل والخرافات والانصراف عن أسباب المدنية وتعرف كنهها ، والثورة ضد كل مستحدث مفيد كأنما هو صنع الشيطان يكيد للانسان ، وكانت هذه الحالة غريبة في بلاد كانت قديما مبعث النور والهداية ، وموئل العلم والحضارة ، ولكن الحوادث التي هزت جوانب أوروبا خلال القرن التاسع عشر كان لها صداها في بلاد الشرق النائمة ، فهزتهم هزة فتحت منهم العيون ونهبت العقول ، وكانت اليابان من أسبق شعوب الشرق حركة ويقظة وأسرعها تقدماً ورقياً ، ففي جيل واحد استطاعت اليابان أن تتحلق نفسها خلقاً جديداً ، وتمكنت من الوثوب إلى مصاف الدول العظمى مما لم يسبق له مثيل في التاريخ ، فكانت نهضتها موضع الدهشة والاعجاب .

اليابان القديمة

كانت اليابان في العصور الأولى خاضعة لحكم ملكي مطلق يتصرف في شئونها ويتحكم في أهلها العاهل الأكبر وهو ما يسمونه « الميسكادو » وكانت منزلته من الشعب منزلة الآلهة منهم . ولكن سلطة الميسكادو أخذت في الضعف بمضي الزمن ولم يكد يشعر بذلك حكام الأقاليم حتى بدأوا يستأثرون بالسلطة شيئاً فشيئاً ، مما جعل نظام الحكومة في القرن الثاني عشر شبيهاً بنظام الاقطاع في أوروبا . واستمر الحال على هذا المنوال حتى ظهرت في القرن

السابع عشر طبقة من الأشراف تسمى « الدايموس » وهم طبقة ملاك الأراضى الفسيحة الذين كانوا كملوك مستقلين فى ضياعهم ، وأخذت هذه الطبقة تستأثر بالسلطة فى جميع أنحاء البلاد ، حتى أصبحت سلطة الميكادو وهمية بجانب سلطتهم ، وأصبح رئيسهم الملقب « بالشوجن » (القائد) هو صاحب السلطة الفعلية فى الحكومة ورئيس البلاد الأعلى ، ولذلك كان مقره « طوكيو » أعظم أهمية وأرفع قدرا من « كيوتو » مقر الميكادو ، وتمكن فى النهاية من جعل منصبه وراثيا فى بيته .

عهد الفوضى : كانت حكومة الشوجن فى أول عهدها حكومة نافعة قوية تعمل للصالح العام ، وكانت تهابها كل الطبقات وتخشى بأسها ، ولكن ما لبثت أن أخذت هذه القوة فى الضعف وتذهبت لذلك القوات الأخرى ، فتحركت عوامل الفوضى والاضطراب فى جميع أنحاء البلاد ، وهبت الطبقة الحربية المسماة « بالساموراي » تعتدى على الحريات والأملاك ، واتخذت السلب والنهب حرفة لها وتمادت فى هذا السبيل ولارادع لشهواتها ولا كايح لجماحها ، فأضحت الحياة خطرة قلقة . ولقد زاد الحالة سوءا نزوع طبقة الدايموس إلى الاستقلال والتخلص من سيطرة الشوجن ، فساد القاق وعم الاضطراب وكثر النزاع بين السلطات المتعددة .

ومما زاد فى استياء اليابانيين من حكومة الشوجن فتحها أبواب البلاد للشركات الأجنبية لاستدراخ خيراتها واستثمار موارد ثروتها . وقد بدأت علاقة اليابان بالأجانب منذ عهد الاستكشافات الجغرافية الأولى ، ففي سنة ١٥٤٢ دخلها المستكشف البرتغالى « بنتو » (Pinto) فقابله الأهالى بالترحاب وتبعه بعد ذلك كثير من المبشرين الذين نجحوا فى استمالة عدد وفير إلى اعتناق الديانة المسيحية ، ولكنهم لما شعروا حوالى سنة ١٥٩٠ بأن الأجانب بدأوا يتدخلون فى شئون البلاد ، ثار ثأرهم وقاموا يذبحونهم ويفتكون بهم فاسكا ذريعا . ومنذ ذلك الوقت أخذت كراهيتهم للأجانب فى الزيادة حتى صدر قرار فى سنة ١٦٣٨ بعدم دخول الأجانب بلاد اليابان وعدم خروج اليابانيين منها . ولم يسمح لهم بالتجار إلا مع الهولنديين بعد

الحصول على إذن خاص من الحكومة التي سمحت لرعايا هولندا بالتجار مع الأهالي في مرفأ واحد صغير فقط . واستمرت الحالة كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر ، ففي سنة ١٨٥٣ ظهر أمير البحر الأمريكي « برى » (Perry) بأسطوله في مياه « طوكيو » وهناك أُنذر الشوجن بضرورة التخلي عن سياسة العزلة ، فما كان من الشوجن إلا أن عقد مع الأمريكيين في العام التالي معاهدة تعهد فيها بفتح ميناءين لتجارة الأمريكيين ، وذلك لاغتناقه بضعف اليابان أمام قوة الدول الأجنبية ، ولم تكن هذه الصلة الجديدة إلا فاتحة لعهد جديد ، فتلت هذه المعاهدة معاهدات أخرى مع الولايات المتحدة وكذلك مع إنجلترا وفرنسا والروسيا والبرتغال عام ١٨٥٨ ، ثم مع بروسيا عام ١٨٦١ . وبمقتضاها تقرر فتح عدة موانئ للتجارة الأجنبية ، ولكن اليابانيين في أوائل هذا العهد لم يرتاحوا لمعاشرة الأجانب والاختلاط بهم ، ولهذا كان عهداً دائماً القلاقل والفتن ، ثار فيه الوطنيون أكثر من مرة بالأجانب وقتلوا عدداً كبيراً منهم ، مما اضطر إنجلترا وفرنسا إلى إرسال أساطيلهما إلى المياه اليابانية لتهديد اليابانيين وإبذارهم بعدم التعرض للأجانب ، فكان هذا العهد شؤماً على الشوجن ، لأن الشعب أصبح ينقم عليه لسماحه بدخول الأجانب بلاده ، كما أن الأجانب أنفسهم كانوا غير راضين عنه لعجزه عن حماية رعاياهم .

اليابان الحديثة

النهضة : استمرت هذه الحالة القلقة حتى مات الشوجن عام ١٨٦٦ والميكادو سنة ١٨٦٧ ، ولم تلبث أن نشبت بين أنصارها حرب دموية انتهت بهزيمة أنصار الشوجن ١٨٦٨ ، وإعادة جميع السلطة إلى الميكادو الذي بدأ العهد الجديد باتخاذ « طوكيو » مقراً له . ولما كان الشعب ينادي بالمساواة بين جميع طبقات الأمة والانضواء تحت لواء واحد لدفع الخطر المحدق بالبلاد ، لم يجد « الدايميوس » بداً من النزول عن حقوقهم الاقطاعية من تلقاء أنفسهم لمشاركة الشعب في شعوره ، ورغبة منهم في العمل بمجد لما فيه صالح البلاد .

وخير الاهلين . وقد صدر أمر امبراطورى فى سنة ١٨٧٢ يرغم من أصر منهم على الاحتفاظ بحقوقه على التنازل عنها خدمة للمصلحة العامة، وبقي بعد ذلك « الساموراي » غير مستقرين على حال ، فكانت حرفتهم الجندية وكانوا يأتفون أن يشتغلوا بأى حرفة أو صناعة سواها . ولهذا اضطرت الحكومة أن تعطيتهم رواتب فى بداية الأمر عند ما بطلت حرفتهم . ولما أثقلت هذه الرواتب كاهل الميزانية عزمّت الحكومة أن تعطيتهم تعويضاً مالياً دفعة واحدة وأن تمنعهم من حمل السلاح ، ولكن هذا انعمل لم يرضهم ، ولذلك ثاروا فى وجه الحكومة فاضطرت أن تقابلهم بالقوة حتى أخضعتهم نهائياً ، وفى سنة ١٨٧٦ أصدرت أمراً بمنعهم من حمل السلاح ، فانصرفوا مرغمين إلى الحرف الأخرى وقد أظهروا نبوغاً عظيماً فى الميدان الجديد ، فنبغ منهم الكثيرون وتقلدوا أكبر مناصب الدولة الحربية والإدارية والقضائية والسياسية وغيرها .

ولكن الانقلاب الحديث وماتبعه من أنظمة وإصلاح ، لم يرق فى عين قبيلة شديدة البأس عظيمة الشأن بالجزائر الجنوبية من اليابان تدعى « ساتسوما » فأخذت تستعد لقتال الحكومة وتدريب رجالها على فنون الحرب . ومما زد فى صاف رجال هذه القبيلة وغرورهم ، مداراة الحكومة لهم وإغداقها النعم عليهم ومحاولتها استرضاءهم بكل الوسائل ، ولكنهم كانوا قد عقدوا النية على الثورة فرأوا فى قانون ١٧٨٦ مبرراً وفرصة للخروج على الحكومة ، فجهزوا جيشاً يبلغ أربعة عشر ألف مقاتل ، وزحفوا من بلادهم يقصدون القضاء على سلطة الميكادو فى فبراير سنة ١٨٧٧ . وبازاء ذلك اضطرت الحكومة إلى إخضاعهم بالقوة ، فجردت عليهم جيشاً كبيراً يبلغ أربعين ألف جندي ، وبعد قتال دام سبعة شهور انخذل الثائرون وانتصرت أجناد الحكومة ، فاستقر النظام الجديد وودعت اليابان آخر أثر من آثار نظامها الاقطاعى المشئوم .

عهد الإصلاح

(١) السياسة الداخلية : قامت النهضة الجديدة على أساس مقاومة التدخل الأجنبي وطرد الأجانب جملة من أرض الوطن المقدسة ، وعلى ذلك قام الشعب

يناصر الميكادو وأنصاره حتى تغلبوا على الشوجن وسلبوا منه كل سلطة ، ولكن ما كادوا يحتكون بالاجانب ، حتى ايقنوا ضعفهم امام قوتهم وتأكدوا ان لا حيلة لهم في طردهم من بلادهم فاعادوا النظر في موقفهم ، ودرسوا الظروف المحيطة بهم ، فقر رأيتهم على مواصلة سياسة الاختلاط بالاجانب ، على ان يفهموا منهم سر تقدمهم ويجاروهم في هذا المضمار ، حتى اذا ما اشتد ساعدهم وعظمت قوتهم أمكنهم ان يتخلصوا من براثنهم ويسيروا في سبيل التقدم والعظمة . وما ان عقدوا العزم على اتباع هذه السياسة حتى ساروا فيها بخطى واسعة وسريمة ، واصبحت اليابان بعد جيل واحد من وثبتهم في مصاف الدول العظمى مما بهر النفوس وادهش العقول .

وكانت الحالة الاجتماعية من اولى المسائل التي وجه اليها انصار الاصلاح جهودهم ، فازيلت الفوارق السياسية بين طبقات الامة ، واصبح الجميع متساوين امام القانون ، ولم تعد المناصب وقفاً على طائفة من الامة دون غيرها ، بل فتحت جميعها لذوى الكفاءة والمقدرة يتولون شؤونها ، وسمح للاشراف ان يهاجروا في طلب العلم ، وأبيع لكل انسان ان يشتغل في اي مهنة يريد ، ووضع نظام جديد للجيش والبحرية اصبح بمقتضاه لكل ياباني صالح للخدمة الحق في ان يلتحق بها . وفي سنة ١٨٧٢ جعلت الخدمة العسكرية اجبارية ، واستعانت الحكومة باضباط الاربين لتدريب الجيش والاسطول حسب الانظمة الحديثة . واهتمت الحكومة بانشاء السكك الحديدية ، كما انشأت مصلحة البرق واخرى للبريد ، ووضعت نظاماً للعملة النقدية ، وجعلت التعليم اجبارياً وادخلت طرق التعليم الحديثة مستعينة في ذلك بكبار الاساتذة من الغربيين ، وقد ساعد ذلك على تقدم اليابان في التأليف والترجمة وطبع الكتب والبحوث العلمية وما شاكل ذلك . وبجانب هذه الاصلاحات لم تهمل اليابان العمل على استثمار مواردها الطبيعية وترقية صناعاتها واتساع نطاق تجارتها ، مما ساعد على ازدياد ثروتها وتعدد مواردها ، حتى قامت الاصلاحات على اسس ثابتة ، فنمت وترعرعت وكست البلاد بظلمها الوارف .

وكان روح هذه الاصلاحات والعامل الاكبر على نشاط حركتها، وطني مخلص وسياسي قدير هو الامير «ايتو» ، فانه شغف منذ حداثة بدرس احوال الغربيين للوقوف على اسرار تقدمهم، ولذلك هرب عام ١٨٦٣ كبهار الى امريكا، ومنها الى انجلترا حيث درس احوالها وعاداتها وأنظمتها، ثم عاد الى بلاده عام ١٨٦٦ ، وكانت له اليد الطولى في انقلاب ١٨٦٨ . ومنذ ذلك الوقت خصص كل جهوده لاصلاح حالة البلاد وتقدمها ورفع ذكرها بين الامم . وكان على رأس الاصلاحات التي اشترك فيها تنظيم الحكومة على اساس اشتراك الشعب فيها لخير البلاد وأهلها، فارسلت الحكومة الى أوروبا لجنة تحت رياسته سنة ١٨٨١ لتدرس الانظمة النيابية بها، وقد قامت اللجنة بمهمتها خير قيام، وعادت الى بلادها حيث بدأ الزعماء والعلماء في درس الحالة من جميع نواحيها. وانتهى الامر بصدر الدستور سنة ١٨٨٩ ، وجرت الانتخابات بمقتضاه ، واجتمع المجلس النيابي لأول مرة سنة ١٨٩٠ ، وهو يشبه الدستور الالماني ، فالوزراء مسئولون أمام الامبراطور وحده ولا يستطيع المجلس عزلهم . وتتألف الهيئة التشريعية من مجلسين ، هما مجلس النواب ومجلس الاعيان . وأولى من شغل منصب رياسة الوزراء هو الامير «ايتو» وقد انتخب للرياسة أربع مرات وتوفي سنة ١٩٠٩

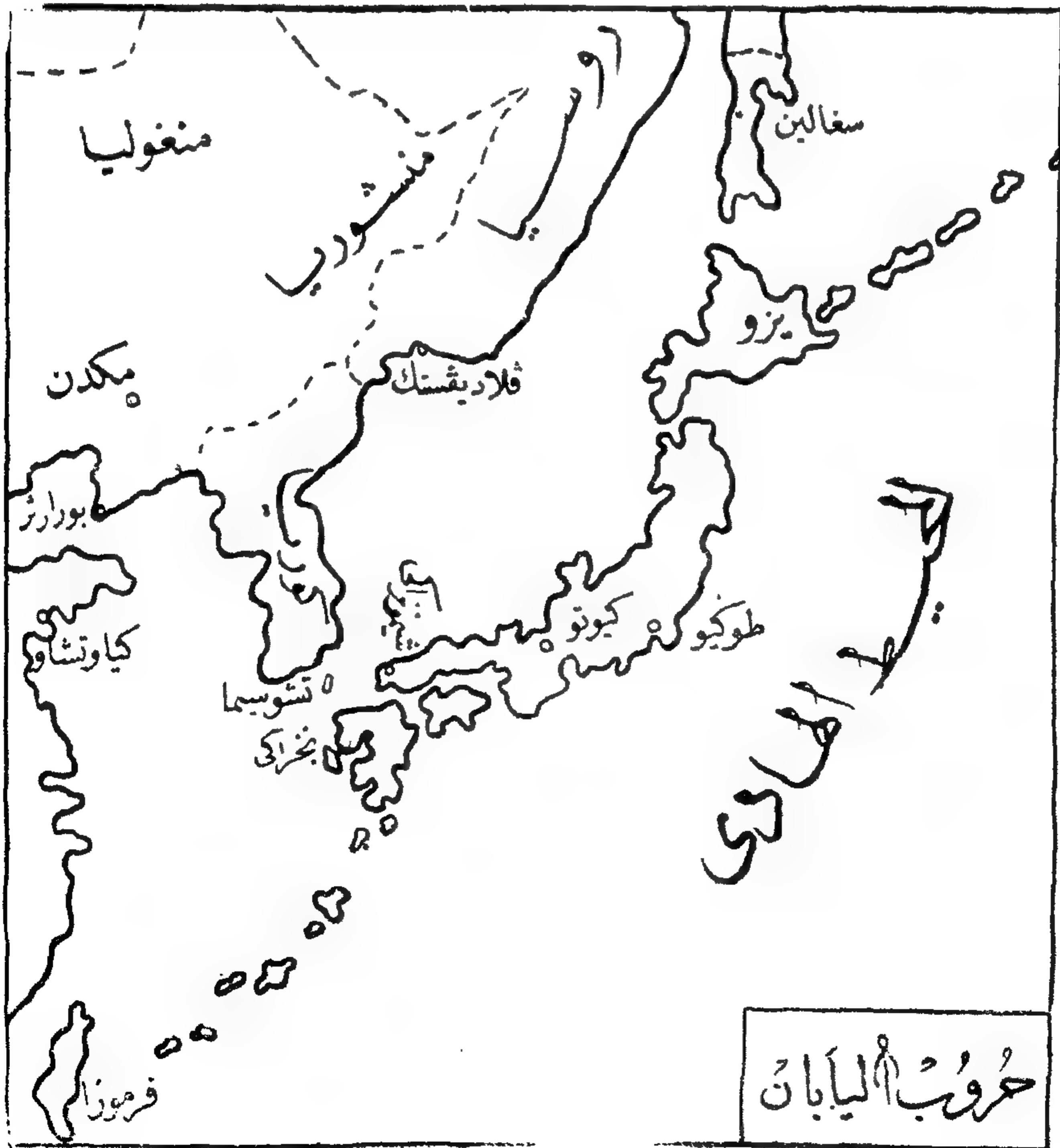
(ب) السياسة الخارجية : أولا — الفناء الامتيازات الاجنبية : رأت الحكومة اليابانية أن الامتيازات الاجنبية التي نالتها الدول في عهد الشوجن ، لا تتفق مع روح النهضة الجديدة التي عمت جميع مرافق الحياة ، فبمقتضى هذه المعاهدات أصبح لكل دولة حق السيطرة وحدها على رعاياها وحق محاكمتهم في محاكمها القنصلية ، وحددت مكوس الواردات بقيمة زهيدة هي ٥٪ ، فلم يكن من حق اليابان أن تزيد في هذه المكوس مع شدة حاجتها الى المال ، كما أنه كان لكل من انجلترا وفرنسا حامية في يوكوهاما بدعوى المحافظة على رعاياها . ولهذا نشطت الحكومة لمفاوضة الدول في شأن التنازل عن هذه الحقوق المجحفة باليابانيين . وفي سنة ١٨٧١ أرسلت وفدا الى أوروبا وأمريكا لهذه الغاية ، ولكنه عاد بخفي حنين غير أن الحكومة لم تيأس من النجاح النهائي ، وواصلت مفاوضاتها مع الدول ونقد

لهذا القرض مؤتمر في طوكيو عام ١٨٨٢ ، وآخر عام ١٨٨٦ ، ولكن دون جدوى فلجأت الحكومة الى سلوك سبيل السياسة لتحقيق رغباتها ، وأخذت تفاوض كل دولة سرّاً وعلى انفراد . وظهرت بوادر النجاح سنة ١٨٩٤ ، ففي تلك السنة عقدت معها إنجلترا معاهدة أجابتها فيها الى مطالبتها ، فارتفع مركز اليابان في عالم السياسة ، وبادرت الدول الاخرى فخذت حذو إنجلترا ، ولم يأت عام ١٨٩٩ حتى كانت اليابانيون مسيطرين تمام السيطرة على بلادهم .

ثانياً — تكوين امبراطورية : وبعد أن تم لها هذا النجاح السياسى العظيم ، بجانب ما تم بها من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والنيابى ، تطلعت اليابان الى تأسيس امبراطورية شرقية عظيمة على نمط امبراطوريات الغرب ، لا سيما وأن الحاجة أصبحت ماسة اضم بلاد جديدة يهاجر اليها بعض السكان الذين أخذ عددهم في الازدياد المطرد . هذا الى أن مصنوعات المتعددة التي أخذت تتكاثر بسرعة مدهشة أصبحت في حاجة الى أسواق لتوزع فيها ، فكان من اللازم على الحكومة اليابانية أن تبحث في إيجاد حل لهذه المشكلة العويصة ، وكان من الطبيعى أن تتوجه أنظار اليابانيين نحو كوريا والصين حيث يستطيعون أن يجدوا بغيتهم بسهولة . زد على ذلك أن هذه الجهات كانت مهمة لليابان فان وجود أى دولة قوية استعمارية في كوريا أو منشوريا يجعل اليابان في خطر دائم وقلق زائد ، ولهذا وجهت همها للاستيلاء على هذين الاقليمين أو بسط سلطتها عليهما على الأقل ، وكان من نتيجة هذه السياسة أن دخلت في حرب مع الصين أولاً ثم مع روسيا ثانياً .

الحرب الصينية اليابانية : كانت رغبة اليابان في التسيطر على كوريا للأسباب التي ذكرناها سبب قيام هذه الحرب بين الدولتين ، فان اليابان تذرعت بالفوضى السائدة في انحاء البلاد والاضراب الناشئ عن سوء الحكم وعزمت على التدخل في شئونها ، فطلبت من ملكها ادخال اصلاحات معينة تقضي على هذه الفوضى . ولما كانت اليابان مرتبطة مع الصين باتفاق منذ سنة ١٨٨٤ بان لا ترسل احداها قوات حربية الى تلك البلاد الا بموافقة الاخرى ، عرضت الامر على الصين ، ولكن هذه رفضت أن تشترك معها في هذا الطلب فقررت أن تعمل منفردة . وفي يولييه سنة

١٨٩٤ أرسلت انذاراً الى كوريا باعلان الحرب عليها بعد ثلاثة أيام ان لم توافق على ادخال الاصلاحات المطلوبة . ولما لم تتسلم اليابان رداً مرضياً أعلنت الحرب عليها واحتلت عاصمتها وأخذت ملكها أسيراً ، فاشتد حنق الصين على اليابان وأعلنت عليها الحرب ، ولكن كان نصيبها الفشل التام في البر والبحر وأصبحت العاصمة نفسها في خطر ، ولذلك اضطرت الصين الى قبول معاهدة « شيمونوزيكي » في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٥ ، وبها نزلت عن « بورت ارثر » وشبه جزيرة « لياوتنج » وجزيرة « فرموزا » وجزائر « بسكادور » لليابان ، كما انها تعهدت بدفع غرامة حربية لليابان قدرها خمسة وعشرون مليوناً من الجنيهات ، وافتتح عدة ثغور جديدة للتجارة معها ، واعترفت باستقلال كوريا استقلالاً تاماً .



ومن هذا نرى أن اليابان فازت بغنيمة كبرى على أثر هذه الحرب ، ولكن هذا الفوز الباهر أثار أحقاد روسيا التي كانت لها اطماع واسعة في الشرق الاقصى ، ولهذا أخذت تستفز الدول الاوربية للوقوف في وجه اليابان ، لان سياستها أصبحت خطراً يهدد السلم في الشرق ، ونجحت في اسالة فرنسا والمانيا لآرائها . وتدخلت الدول الثلاث في الامر وطلبت من اليابان « خدمة للانسانية » أن تتنازل عن « بورت آرثر » وشبه جزيرة « لياوتنج » للصين ، ولم تجد اليابان بداً من اجابة هذا الطلب وأخذت نظير ذلك مبالغاً من المال من الصين . غير أن هذا التدخل الذي حرّمها جزءاً مهماً من ثمرة انتصاراتها زاد سخطها على هذه الدول ، لاسيما روسيا ذات المطامع الواسعة في الشرق الاقصى .

الحرب الروسية اليابانية : برهنت الحوادث على أن تدخل الدول بين اليابان والصين لم يكن خدمة الانسانية ورغبة في صون كيان الصين ، وانما لافساح الطريق أمام رغباتها الاستعمارية ، فان هذه الدول نفسها أخذت تتسابق منذ سنة ١٨٩٧ في الاستيلاء على ما يمكنها الاستيلاء عليه من أملاك الصين ، أما روسيا زعيمة المتآمرين فانها استولت على « بورت آرثر » عام ١٨٩٨ بطريق الكراء ، ووضعت يدها على منشوريا ، فثارت ثائرة اليابانيين لوقوع هذه المناطق في يد عدوتهم اللدودة ، وهي المناطق التي يطمعون في مد نفوذهم فيها مراعاة لتجارتههم ومصالحهم المختلفة ، بل دفاعاً عن كيان بلادهم واستقلالها . وكادت تقع الحرب بين الفريقين اذ ذاك لولا حكمة الساسة اليابانيين الذين رأوا ارجاءها حتى يتم الاستعداد لخوض غمارها بنجاح ، ورأت الدول حسماً للنزاع ومحافظة على مصالحها الخاصة أن تطالب الى روسيا احترام « سياسة الباب المفتوح » وتتناقص هذه السياسة في أن تفتح البلاد أبوابها لتجارة جميع الدول على السواء ، فوعدها روسيا بذلك كما وعدت بالجللاء عن منشوريا بعد استتباب السكينة والنظام فيها .

وفي غضون ذلك عقدت انجلترا مع اليابان محالفة دفاعية سنة ١٩٠٢ ، تتلخص في أنه اذا دخلت احدهما في حرب مع دولة أخرى بسبب الحالة في الشرق الاقصى ،

وانضمت دولة الى عدوتها تختم عليها الدخول في الحرب بجانب خليفتهما ، كما أنهما تظاهرتا بالمحافظة على السلم في الشرق الاقصى ، وعلى سلامة كل من الصين و كوريا ومقتهما لتجارة جميع الدول على السواء . وكان لهذا التحالف أثر كبير في تقوية مركز اليابان ، ولكن روسيا استمرت تعمل على بسط نفوذها في منشوريا ، وحاولت عام ١٩٠٣ الحصول على امتيازات جديدة فيها ، وأخذت تحشد قواتها البرية والبحرية هناك ، فاحتجت اليابان على ذلك وطلبت منها تعيين موعد الجلاء ، لاسيما وأن الحلة في منشوريا كانت هادئة . واستمرت المفاوضات بين الدولتين بهذا الخصوص عدة أشهر ، ولكن دون نتيجة مرضية ، ولذلك صممت اليابان على قطع علاقتها السياسية بالروسيا ، وبدأت الحرب بالفعل ليلة ٩ فبراير سنة ١٩٠٤ بتحطيم جزء من الاسطول الروسي في ميناء بورت آرثر وانزال جيوشها في كوريا بسهولة لأنها أصبحت مسيطرة على البحار المجاورة .

وكان اقدام اليابان هذا باعثاً لدهشة جميع الدول على السواء ، لأنها ما كانت تتوقع أن دولة صغيرة الشأن مثلها تجرأ على منازلة روسيا ماردا أوربا اذا ذاك ومصدراً لفزع الكثير من دولها ، ولكن اليابان أقدمت على الحرب وهي تعلم خطورة الخطوة التي خطتها وكانت واثقة بنفسها وموقنة بنجاحها ، لأنها كانت تعلم أن قوتها البحرية أكبر من القوة البحرية الروسية في مياه الشرق الاقصى ، وقد قضت بالفعل على الجزء المهم منها . واما الجيوش البرية فكان لدى اليابان جيش كامل التدريب ، كامل العدة والذخيرة ، وكانت على بينة من صعوبة مواصلات روسيا البرية والبحرية التي كانت تجمعها عاجزة عن امداد جيوشها بالمؤونة والذخيرة الكافية . ولهذا أقدمت اليابان على الحرب يحوطها الامل ويدفعها الرجاء ، وقد رافقها الحظ وصحبها النصر ، فاكتملت جيوش الاعداء من كوريا واحتلت عاصمتها ، ثم تقدمت القوات اليابانية وحاصرت « بورت آرثر » برا وبحرا ، ولما حاول الروس انقاذ المدينة هزم جيشهم في موقعة « لياوينج » في ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٤ ، وسقطت « بورت آرثر » في يد اليابانيين بعد دفاع مجيد في اول يناير سنة ١٩٠٥ ، وتحركت الجيوش اليابانية شمالا لاجلاء الروسيين عن منشوريا ، فجرت بين الفريقين مواقع

هائلة انتهت بانهازم الروس في واقعة «مكدن» الشهيرة التي استمرت من ٦ الى ١٠ مارس سنة ١٩٠٥ وكانت خسارة الطرفين فيها فادحة .

وبعد هذه الهزائم المتكررة أيقنت روسيا ضرورة تسيطرها على البحار الشرقية كمقدمة لنجاحها ، ولذلك أرسلت اسطول بحر البaltic ليسحق الاسطول الياباني ، غير انه بعد رحلته الشاقة الطويلة لم يلبث ان تحطم في موقعة «تسوشيما» في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ فتحطمت معه آمال روسيا النهائية في النصر ، ولم ينقذها من ارهاق اليابان لها في شروط الصلح إلا توسط الولايات المتحدة بين الفريقين . وقد تم الصلح فعلا بعقد معاهدة « بورتسموث » (*Portsmouth*) في ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ، وبها اعترفت روسيا بنفوذ اليابان في كوريا ، وتعهدت بالجلء عن منشوريا ، كما أنها تنازلت لها عن شبه جزيرة لياوتنج ، بما فيها بورت آرثر ، وكذلك عن النصف الجنوبي من جزيرة سيخالين ، وقد أخفى الطرفان من دفع غرامة حربية ، مما أغضب اليابان لان الحرب كلفتها مالا يقل عن مائة مليون جنيه .

نتائج الحرب : خرجت اليابان من هذه الحرب مرفوعة الرأس موفورة الكرامة ، وقد انتصرت على عدوتها اللدودة روسيا فأصبحت سيدة الشرق وصاحبة مركز عظيم بين دول الغرب . وقد عقدت معها إنجلترا تحالفا دفاعية هجومية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ، فتعزز مركزها في العالم وأصبحت في مصاف الدول العظمى ، ولها أثر يذكر في مجرى الحوادث السياسية الدوائية ، وأخذت تنهض بنفسها بعد انتهائها من هذه الحرب مواصلة السير في طريق الرقي والثروة والمظمة ، غير انها لم تكد تتخلص من روسيا في الشرق الأقصى حتى وجدت منافسة خطيرة في الولايات المتحدة التي تنازعها اليوم السيادة في المحيط الهادى .

الفصل الثانى

فارس

بواذر النهضة في فارس : كانت فارس كسائر بلاد الشرق تئن تحت سيطرة حكام مطلقين مستعبدين إلى عهد قريب ، ولكن الشعب الفارسى أخذ يستيقظ

من غفلته في أواخر القرن الماضي . ويعزى هذا إلى مجهود ذلك الكاتب القدير والسياسي الخطير « السيد جمال الدين الافغاني » ، فإنه وهب نفسه للعمل على رفعة شأن الدول الإسلامية في العالم، وبالاخص تركيا وفارس، لأنه كان يعتبرهما أقوى دول الإسلام ولا يتقصهما إلا لإصلاح شئونهما الداخلية ليرفعا رأس الإسلام عاليا بين دول الغرب ، ولذلك بذل مجهودا صادقا لترقية شئون فارس وتحسين حالها والقضاء على الحكم الاستبدادي فيها ، لاشراك الشعب في حكومة بلاده . وبالرغم من أنه كان موضع كراهية الشاه وحاشيته، نجح في بذل بذور مبادئه العلمية والاجتماعية والدينية والدستورية ، وافلح في ضم عدد كبير من الزعماء والعلماء والوجهاء لوجهة نظره.

ناصر الدين شاه : كان عصر « ناصر الدين شاه » الذي تولى الملك عام ١٨٤٨ عصر نحس وبؤس على البلاد ، وعهد فوضى وفساد في جميع مناحي الحياة ، فلم يكن للشاه من هم إلا إشباع لذاته واستيفاء ملامهه ، غير مكترث بما كانت فيه البلاد من فقر وتأخر وذل، وما كانت عليه الادارة الحكومية من خلل واضطراب وضعف ، فكان ينفق الاموال الطائلة في غير تبصر وحكمة ، وصرف جزءاً كبيراً من المال في ثلاث رحلات الى اوربا كانت تصحبه فيها حاشية كبيرة . ولما كانت خزائن الدولة خاوية طرق باب الاستدانة ، فكان عمله هذا شراً ووبالاً على البلاد، وانكن الشعب بدأ يستيقظ في اواخر حكمه ، وعمل على الوقوف في وجهه حتى لا يجره الى هاوية اسوأ مما ارداه فيها ، ففي عام ١٨٩٠ منح الشاه لشركة انجليزية حق احتكار تجارة التبغ (التنباك) في البلاد فاصبحت هي الشارية الوحيدة والبائعة الوحيدة نظير استيلاء الشاه على ربع ارباحها ومبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . واستاء استياء شديداً من ذلك وبالاخص تجار هذا الصنف ، فأجمعت الاراء على الاضراب عن شرب التبغ ، وظهرت في البلاد روح عداة شديدة ضد الشاه ورجاله خشى منها على حياتهم ، وبازاء ذلك اضطر الشاه الى سحب الامتياز من الشركة في يناير سنة ١٨٩٢ ، واضطرت الحكومة الفارسية الى دفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه للشركة نظير ذلك . ولم يعمر الشاه بعد ذلك طويلا اذ قتل غيلة في طاصمة ملكه سنة ١٨٩٦

مظفر الدين شاه : انقبت حياة ناصر الدين ولم تنته مظاهر حكمه المشؤوم ، اذ لم

يكن عهد خلفه خيراً من عهده ، فقد كان « مظفر الدين » الشاه الجديد رجلاً طيب القلب يميل إلى المسالمة ، وينفر من سياسة الشدة والقسوة ، ولكنه كان الأسف ضعيف الجسم والرأي والإدارة ، ولذلك لم تستفد البلاد شيئاً من طيبة قلبه وحبه للإصلاح ، إذ استمرت الحالة في انحطاط زائد ، والبلاد في فقر هائل ، وهو في ملاذه غارق ، واقترض من روسيا قرضين تباع قيمتهما أربعة ملايين ونصف مليون جنيه ، وصرف معظم المال في رحلتين إلى أوروبا ، وزاد استياء الشعب منه باستدعائه خبراء من البلجيكيين لإصلاح شؤون البلاد المالية .

ولما رأى زعماء الشعب أن الحالة وصلت حدّاً يهدد استقلال البلاد ، وبجعلها فريسة للأجانب وبالاخص الروس ، التي كانت ترى في فارس طريقاً إلى بحار الشرق ، عمدوا النية على مطالبة الشاه بأشراك الشعب في حكومة البلاد ، واجتمع لهذه الغاية نحو من ١٢٠٠٠ من العلماء والأعيان وغيرهم في دار السفارة الانجليزية ، وهناك طلبوا من الشاه أن يمنح البلاد حكومة دستورية . وبعد مفاوضات طويلة اجابهم إلى طلبهم ، وفتح أول مجلس نيابي في فارس في ٧ أكتوبر سنة ١٩٠٦ . ووجه المجلس اهتمامه من أول الأمر إلى وضع قانون أساسي لحكم البلاد ، أرغم الشاه على التوقيع عليه في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ قبل موته بخمسة أيام . وقرر المجلس عدة إصلاحات ، كان أهمها تحريم الاقتراض من الدول الأجنبية ، وإنشاء مصرف وطني وتحديد نفقات الشاه ، وعزل الموظفين الأجانب ، وتحديد الضرائب وتحسين طرق جبايتها .

محمد علي مرزا : كاد النظام النيابي الجديد يستقر في البلاد ، لولا أن تولى عرشها في يناير سنة ١٩٠٧ « محمد علي مرزا » وكان رجلاً ميالاً إلى الاستبداد بسليقته بدأ حكمه بمداينة رجال الحزب الدستوري وإظهار ميله وعطفه على المجلس ، ريثما تتيسر له القوة الكافية للقضاء عليه والتنكيل برجاله ، وأخذ يثير الفتن والقلق سرّاً في أنحاء البلاد ، ليظهر للشعب فشل المجلس في إدارة شؤنه ، ولكنه بالرغم من ذلك سار المجلس في خطة الإصلاح التي أخطتها لنفسه ، وسارت البلاد في طريق التقدم تبعاً لذلك . ولكن روسيا كانت من أشهر أعداء المجلس ، لأنه أخذ يوصد الأبواب في وجهها ، واستمر يعمل على هدم نفوذها ، ولذلك لم تدخر روسيا في تحريض

الشاه عليه ، ومده بالاموال اللازمة لاقتضاء عليه . أما الشاه فانه لم يتعفف عن استعمال الاموال الاجنبية واستخدام الجنود الاجانب لتحقيق اطماعه الدنيئة ضد شعبه الذي يطلب الحرية . وكان المجلس كذلك موضع كراهية الحكومة التركية التي كانت قائمة وقتئذ على شر أنواع الاستبداد ، تبغض الحرية وما اليها من مجالس وديساتير .

ولم يلبث الشاه طويلا حتى اظهر نياته الحقيقية نحو المجلس والحكم النيابي ، فاستأجر جنداً من القوزاق ، وبدأ حركته الاستبدادية بالقبض على « ناصر الملك » وهو من اكبر زعماء الحزب الدستوري ، ومن خريجي جامعة اكسفورد ، فهاجت خواطر الشعب لهذا الحادث ، وكادت تشتعل نار الثورة لولا توسط السفير الانجليزي ، واخلاء سبيل ناصر الملك الذي فر عند ذلك الى أوروبا ، ثم انزل العقاب بمن كانوا السبب في هذا الحادث !! في ديسمبر سنة ١٩٠٧ . وبالرغم من ذلك حاول المجلس التقرب من الشاه والعمل على تحسين علاقاته به ، واظهر الشاه كذلك ارتياحه لسلوك المجلس ورضاه عنه ، ولكن ذلك كان لاجل قصير ، ريثما يجد الفرصة لصب جام غضبه على روس اعضائه وانصاره . وفي ٣ يونيه سنة ١٩٠٨ فر الشاه فجأة الى احدى ضواحي « طهران » حيث بدأ يعد الجيوش ويستولى على الاسلاك البرقية ليقطع طريق الاتصال بين المجلس والاقاليم . ولما تم له ما اراد ارسل جيشاً بقيادة ضابط روسي ليستولى على طهران ، وقد نجح في ذلك واطلق الجند المدافع على دار المجلس في ٢٣ يونيه وقتل عدد كبير من اعضائه ، بينما سجن آخرون وأذيقوا مر العذاب وأعدم الكثير منهم ، وبذلك تخلص الشاه من المجلس ورجع القهقري ببلاده حيث بسط عليها سلطانه المطلق وحكمه المستبد .

الاتفاق الروسي الانجليزي : وفي غضون ذلك كان قد تم الاتفاق بين انجلترا والروسيا سنة ١٩٠٧ بشأن موقفهما في فارس ، بالرغم من التنافس الشديد الذي كان بينهما ، وهو المعروف « بالاتفاق الروسي الانجليزي » وبمقتضاه قسمت بلاد فارس الى « منطقتي نفوذ » اختصت روسيا بالاولى منهما ، وهي تشمل النصف الشمالي من فارس تقريباً ، واختصت انجلترا بالمنطقة الثانية وهي عبارة عن النصف الجنوبي لفارس تقريباً ، وتركت منطقة صغيرة « على الحياد » بين المنطقتين ، وتعهدت

كل منهما بان لا تسعى في الحصول على امتيازات سياسية أو اقتصادية في منطقة الاخرى ، ثم اتفقنا على وضع مراقبة ثنائية على مالية الحكومة الفارسية اذا عجزت هذه عن دفع أقساط الديون التي كانت قد اقترضتها قبل هذا الاتفاق.

ثورة سنة ١٩٠٩ : في يولييه سنة ١٩٠٨ قام احرار الاتراك بثورة في تركيا اقلب نظام الحكم الاستبدادي فيها ، وإنشاء مجلس نيابي يشترك الشعب بواسطته في حكومة البلاد . وقد نجحت تلك الثورة نجاحاً تاماً ، فوصلت أخبارها الى بلاد فارس ، فتشجع من بقي من أعضاء الحزب الدستوري وظهروا من مكائهم لمواصلة جهودهم في سبيل الدستور . وسرعان ما أجاب الشعب دعوتهم وقام إقليم إثر إقليم بالثورة على حكومة الشاه الاستبدادية ، فعمت القلاقل جميع أنحاء البلاد ، ونزل العرش تحت صاحبه . ولما رأت إنجلترا والروسيا أن الثورة قد استفحلت والحالة قد تعقدت تدخلتا بين الشاه وشعبه لاصلاح ذات البين ، ولكن زعماء الحزب الدستوري استاءوا لهذا التدخل أشد الاستياء وواصلوا جهودهم ضد ذلك الطاغية ، فساقوا على العاصمة جيشين جيشاً من الشمال وآخر من الجنوب ، وبعد ان اشتبكوا مع جيوش الشاه أكثر من مرة وصلوا طهران في ١٦ يولييه سنة ١٩٠٩ ، واستطاعوا دخول المدينة حيث عسكروا في دار المجلس القديم . وما كاد الشاه يسمع هذا الخبر حتى فر واختفى في دار السفارة الروسية ، فاجتمع زعماء البلاد وأعيانها وعلماؤها وتجارها وكبار رجال الجيش فيها وقرروا عزل الشاه رسمياً ، وأختاروا ابنه السلطان «احمد مرزا» مكانه . ولما كان السلطان الجديد لا يزال في الثانية عشرة من عمره نصبوا «أسد الملك» وصياً عليه ، وهو وطني مخلص حائز ثقة الأمة ، وتوج الشاه في يولييه سنة ١٩١٤ .

وهكذا تم انتصار الشعب ، وهكذا هزمت كتائب الاستبداد ، وأصبحت البلاد على ابواب عصر جديد حافل بأسباب التقدم والرقى ، لولا ذلك الاتفاق الروسي الانجليزى الذي كان عقبة في هذا السبيل ، غير انه سرعان ما اشتعلت نار الحرب العظمى الاخيرة عام ١٩١٤ ، وحدث في خلالها الانقلاب الروسي الشهير عام ١٩١٧ ففضى على حكم القياصرة ، وأتي بحكومة السوفييت (Soviet Govt.) . ولما كانت

سياسة الحكومة الجديدة تخالف السياسة الروسية القديمة ، أعلنت نزولها عن تلك الاتفاقية في يناير سنة ١٩١٨ .

ولما انتهت الحرب ذهب وفد فارسي في سنة ١٩١٩ الى باريس ليقدم طلبات الشعب الفارسي أمام مؤتمر الصلح ، ولكن المؤتمر أوصد أبوابه في وجهه ولم يستمع له ، وبعد ذلك بقليل بدأت مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفارس بقصد عقد معاهدة بينهما ، وقد أمضيت المعاهدة في أغسطس سنة ١٩١٩ ، وكانت أهم شروطها أن تساعد بريطانيا بلاد فارس بامدادها بقرض مالي ومستشارين ماليين وضباط حربيين ، وليكن يقظة الشعب الفارسي جعلته يهب في وجه هذه المعاهدة التي لم تكن في نظره إلا حماية مقنعة ، وأخذ يندد بها كأكبر خطر على استقلال البلاد ، وكانت النتيجة أن رفض المجلس الموافقة عليها .

وفي شتاء ١٩٢٠ — ١٩٢١ دبرت مؤامرة لاجداث انقلاب سياسي في البلاد ، وكان من نتيجتها أن احتل المتآمرون « طهران » ، ووضعوا يدهم على الحكومة دون معارضة في فبراير سنة ١٩٢١ ، وكان زعيم هذه الحركة ضابط من ضباط الجيش هو « رضا خان » الذي أصبح القائد العام للجيش ووزير الحرية . ومنذ ذلك التاريخ أصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد ، وبدأ ينشر الأمن والنظام في أنحاء الدولة ، وأخذت حالة البلاد في التحسن .

وفي خريف سنة ١٩٢٣ أصبح رئيساً للوزراء ، وطرد الشاه خارج المملكة ، وحاول في ربيع سنة ١٩٢٤ أن يحذو حذو مصطفى كمال باشا في « تركيا » ويؤسس جمهورية يضع نفسه على رأسها ، ولكنه فشل في محاولاته ، غير أنه استطاع في خريف ١٩٢٥ أن يعزل الشاه ، فانتخبه المجلس مكانه ، وبذلك سقطت الاسرة التي حكمت فارس حوالي قرن ونصف .

وقد نهض الشاه الجديد « رضا بهلوي » بالبلاد ، فلم يجعل بها أثر الامتيازات الاجنبية ، وكون جيشاً قوياً منظماً استطاع ان يوطد به سلطانه ، ويقضي به على قبائل البدو التي كانت خارجة على الحكومة ، ثم أمر بنزع السلاح من جميع السكان حتى ينتشر الامر وتسود الطمأنينة . والبلاد جادة اليوم في سبيل ترقية شئونها والتخلص من تدخل الاجانب في أمورها ، والعمل على رفع مركزها بين الامم

الفصل الثالث

تركيا

تركيا قبل مؤتمر برلين : كانت تركيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مصدر فزع كبير لدول أوروبا ، ولكن ما كادت تنسرب اليها عوامل الضعف والانحطاط منذ أواسط القرن السابع عشر ، حتى أضحت فريسة لجشع الروسيين والنمسا فتوالى عليها النكبات ونزلات بها الهزائم وحق بها الخسران . وما وافى القرن التاسع عشر حتى استولى عليها الضعف وتسلطت عليها عوامل الانحلال ، وأصبحت ساطتها اسمية على كثير من أملاكها المترامية الاطراف .

شعر بذلك سلاطين الدولة فحاولوا إصلاح شئونها ولم شعشها وحفظ كيانها . حاول ذلك السلطان «محمود الثاني» ، فأصدر الاوامر عام ١٨٠٨ لإصلاح نظام الحكومة وتهذيبه ليكون آلة خير لاعامل شر ، ورأى ان الانكشارية كانت سبب الفوضى وأصل الفساد ، فعزم على ابادتهم والتخلص من شرورهم ، وفتك بهم فعلا عام ١٨٢٦ ، ولو ان الظرف كان غير مناسب لهذا النوع من الاصلاح . ولما خلفه ابنه السلطان «عبد المجيد» صمم على تنفيذ خطة إصلاح واسعة في جميع انحاء الدولة منذ توليته عام ١٨٣٩ وأصدر لهذه الغاية كثيراً من القوانين ، ولكن لم يلبث ان وقف مجرى الاصلاح لقيام حرب القرم سنة ١٨٥٣ ، غير انه عزم على مواصلة خطته الاولى بعد الحرب فأصدر مرسوماً عام ١٨٥٦ يقضي بالمساواة بين جميع طبقات الامة ، وقام باصلاحات اخرى افادت البلاد بعض الشيء ، ولكن كل هذه المجهودات لم تأت بالثمرة المطلوبة واخذت الدولة في التدهور المستمر ، وقامت شعوبها المسيحية تشن الغارة عليها طالباً للحرية وتحقيقاً لمبادئ القومية ، كل ذلك والشعب التركي راضخ لاحول له ولا قوة ، فيفصل في امور الدولة دون اشتراكه او استشارته ، ومقاليد الامور في يد فئة من الوزراء استأثروا بالسلطة دون السلطان ، فعمت الفوضى وانتشرت جرائم الفساد واخذت تدب في جسم الامة حتى كادت تقضي عليه .

عند ذلك أخذت الحمية الوطنية توقد نار الحماسة في كثير من رجال الأمة المفكرين ، فهبوا ينادون بالاصلاح واثشال الدولة من وهدة الخراب ، فأنسس على أثر ذلك «حزب تركيا الفتاة» بزعامة «مدحت باشا» وبدأ عمله الوطنى الحميد بعزل السلطان «عبد العزيز» في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٦ وقتله بعد ذلك بأيام قلائل ، وتولية «مراد الخامس» فخامه في ٣١ أغسطس لخلل في قواه العقلية ، ثم تولية السلطان «عبد الحميد الثاني» الذي كان على شيء من الدهاء وقوة الارادة ، فتقدم اليه مدحت باشا وأخذ منه عهداً باجابة مطالب الحزب ومنح الشعب حكومة دستورية يستطيع أن يشرف بوساطتها على أعمال الدولة ، فيقضي على عوامل الضعف وجراثيم الفوضى ، ويسير بالبلاد في طريق الحرية والرفق والمجد والعظمة . غير أن «عبد الحميد» لم يكن صادق الوعد وكان بطبيعته جباراً عتياً ، ينفر من الحرية ويبغض الحكومات النيابية ، ويدين بمذهب الحاكم المطلق المستبد ، ولهذا أخذ يتحين الفرص للقضاء على المجلس والحزب . وما لبث أن وجد هذه الفرصة في الحرب الروسية التركية عام (١٨٧٧ — ١٨٧٨) فانه استغل حالة القلق والفرع التي عمت البلاد حينذاك ، وأقبل يحقق أغراضه فخل البرلمان واغلق بنيانه ونفى مدحت وفرق انصاره . وهكذا رجع الظلم وعاد الاستبداد ، وتمزقت على أثر ذلك أوصال الدولة في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨

تركيا بعد المؤتمر : أولاً سياسة عبد الحميد الداخلية : قامت حكومة عبد الحميد على الرهبة والارهاب ، فكان يث العيون والارصاد في كل الانحاء ويستعمل من يشك في ولائه أفظع أنواع القسوة وأقصى أنواع الاستبداد ، فلم يكن في عهده المنازل حرمة ولا على الأملاك والارواح طمأنينة ، بل كان الناس يعيشون في فزع هائل وقلق مزعج ، وقد التفت حوله طائفة من التفعيين وأخذوا يساعدونه في استبداده ويعينونه في ظلمه واجرامه . ولم يكن لهم هم بعد ذلك الا جمع الثروة بكل الطرق الممكنة . وكانت نتيجة هذا الاضطهاد والاستعباد ، والقسوة والاستبداد ، أن أصبح الشعب جباناً خائراً القوي ذليل الجانب قليل الحيلة ضعيف النفس أكثر من جيل . ودفعته سياسته الجهنمية الى تحريم سفر الناس الى الخارج ، حتي تبقى البلاد

في عزلة تامة عن أحوال العالم وتقلباته ، كما أنه وضع رقابة شديدة على الصحف والمطبوعات فخرست الألسنة ، وتكلمت الأفواه وتقيدت الأقلام ، وكثرت آلام الشعب وتعددت مصائبه .

ثانياً سياسته الخارجية : — هذا الأمر المقترس بين أفراد شعبه ، كان للأسف قطا بين سياسة الأمم ، فقد كان من الطبيعي أنه لا يستطيع أن يركن إلى الشعب في ملهاته ، لينصره أمام ذئاب أوروبا ، فترك الدوافع الوطنية إلى العوامل الدينية ، وفكر في تكوين جامعة إسلامية كبرى ، استند عليها في مكافحة الطماع الدول وصد تيار جشعها . ولكن المشروع كان واسع النطاق ، معقد الاوصال ، فقصرت همته عن تحقيقه ، وبذلك أصبح ولا نصير له أمام الطماع الدول ، فكان شديد التهديد والاحتجاج ، كثير الاستعطاف والاستسلام ، وأحدثت المصائب بالدولة وهو ضعيف الحيلة لا يستطيع ردها ، وفرضت الدول المراقبة المالية على تركيا سنة ١٨٨١ واحتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، وضم الروملي الشرقي إلى بلغاريا سنة ١٨٨٥ ، وتوات اليوتان حكم جزيرة كريت سنة ١٨٩٨ ، وفرضت المراقبة الثنائية الإدارية على مقدونيا من روسيا والنمسا سنة ١٩٠٣ ، وشددت المراقبة على شئون الدولة سنة ١٩٠٥ . حدث كل ذلك والساطان عبد الحميد يستبد بشعب ذليل مجروح الكرامة ويرضخ لتحكم الأجانب في مصير بلاده .

جمعية الاتحاد والترقي : كان الأحرار من الأتراك وهم مشتتون في أنحاء أوروبا منذ أبطال الدستور يرقبون حالة بلادهم التعمسة البائسة ، وهي تثن تحت حكم رجل جبار مستبد لا يستطيع دره الاخطار عن ارض الوطن . ولشد ما زادت آلام نفوسهم عند ما رأوا المصائب تحل بجسم الدولة وتصيب روح الامة ، ولهذا اخذوا يتصلون بعضهم ببعض حتى وفقوا إلى عقد اجتماع في جنيف سنة ١٨٩١ ، حضره عدد كبير منهم ، وهناك نبتت فكرة الجمعية التي سميت فيما بعد « جمعية الاتحاد والترقي » . ولما زاد بؤس الوطن وأصبح في خطر محقق ، عقدوا مؤتمراً كبيراً بباريس في ديسمبر سنة ١٩٠٧ للنظر فيما يجب عمله بازاء هذه الحالة . فقرر الجميع وجوب

الامراع في العمل ، اقلب الحكومة المستبدة المستضعفة حتى يتيسر إنقاذ البلاد من مخالب المعتدين ، كما استقر الرأي على اتخاذ مقدونيا مركزاً لأعمالهم ، حتى يكونوا آمنين على أنفسهم وخططهم من جواسيس الاستانة ، ولأن الضنك كان في ذلك الاقليم شديداً ، فيكون من السهل تحريك النفوس ودفع السكان الى الثورة في وجه حكومة لم يروا في عهدا غير الذل والفقر والظلم .

ثورة سنة ١٩٠٨ : ومرعان ماهب اعضاء الجمعية لتنفيذ قرار المؤتمر فانتشر عدد كبير منهم في مقدونيا واخذوا ينشرون دعوتهم فيها سرراً ، فانضم اليهم أغلب رجال الجيش وكثير من سكان ذلك الاقليم ، غير أنهم شعروا بتنبه رجال الحكومة الى نشاطهم ، ولهذا عمدوا الى الاسراع في اشعال نار الثورة ، وحددوا لذلك يوم ٣ يوليه سنة ١٩٠٨ . ولما كان ذلك اليوم قام الزعماء امثال «أنور بك ونيازي بك وصلاح بك» برفع علم الثورة ، فانزعج السلطان ورجاله لهذه الحركة العدائية ، ووجهوا عدة جيوش ضد الثوار ، كان نصيبها جميعاً الاندحار والانكسار . واخذ نطاق الثورة يتسع ، واستولى الثائرون على عدة بلاد هامة ، وانضم معظم رجال الجيش الى الحركة فأنذروا الحكومة بالزحف على الاستانة ان لم يعلن الدستور . وعند ذلك رأى السلطان أن لا يخرج من المأزق إلا باجابة مطالب الامة ، فقرر إعلان الدستور ، وهو يقول ان هذه هي الأمنية التي كان يعمل على تحقيقها طول مدة حكمه ١١ وكان لهذا النجاح أثره في أنحاء العالم . أما الشعب التركي فقابله بالابتهاج والسرور ، وقابله العالم بالاعجاب الشديد ، لانه تم دون أن يكاف الامة غزير الدماء وكثير الاموال .

غير أن الدول التي كانت تطمع في تمزيق الدولة في الاستفادة من كوارثها ، هالها ذلك الانقلاب الذي قضى على العهد السقيم البائد ، وكان فاتحة عصر جديد يبشر بالخير والسعادة والقوة للدولة ، فخافت تلك الدول ان هي تباطأت في اشباع مطامعها ، أن يصبح ذلك عسيراً عليها بعد وقت قصير ، كان من المنتظر أن تنهض البلاد في خلاله على يد الشبان المتحمسين زعماء الاتحاديين ، ولذلك هبت بلغاريا فأعلنت استقلالها ، وقامت النمسا وضمت اليها مقاطعتي البوسنة والهرسك ، كما أعلنت

« كريت » انضمامها الى اليونان . فلم تمض سنة ١٩٠٨ إلا وفقدت تركيا جزءاً كبيراً من امبراطوريتها ، وهذا ما وضع الاتحاديين في مركز حرج أمام الامة ، لانهم انما قاموا بدعوتهم على أساس انتشارالامبراطورية من الخطر والتفكك ، وعزم الرجعيون على الصيد في الماء العكر ، فأخذوا يشيرون الشعب ضد الحكومة ، ولكن الاتحاديين قضوا على حركتهم في مهدها وعزلوا رئيسهم السلطان وجاءوا مكانه بأخيه « محمد رشاد » وأجلسوه على العرش باسم « السلطان محمد الخامس » فثبتت أركان نهضتهم غير أنهم وجدوا أن لا طاقة لهم على الدخول في حرب ضروس لاسترجاع الاقاليم المفقودة ، فاعترفوا بالامر الواقع بعد قليل .

الحرب الايطالية : وأبت المصائب أن تأتي فرادي . اذ حلت بالدولة المنكبة تلو المنكبة ، فان اعتراف الحكومة التركية بالتغيرات التي حدثت أدى الى تمزيق معاهدة برلين وما تم فيها ، وبذلك أصبحت الدول غير مرتبطة بأي عهود دولية بازاء تركيا ، وعلى هذا تحركت عوامل الجشع في نفوس كثير من الدول ، وهبت تقتحم أسوار الامبراطورية العثمانية جرياً وراء الغنيمة ، وكانت ايطاليا اسبق الدول في هذا السبيل ، ففي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١١ ، نزلت الجنود الايطالية على سواحل طرابلس واستولت على بعض اجزائها ، ثم بدأ العراك الهائل بين المستعمرين الايطاليين من جهة والأتراك والعرب من جهة أخرى ، فكانت حرباً دامية ، حافلة بأمثلة الشجاعة والجرأة والتضحية وانكار الذات ، ولكن الظروف القاهرة اضطرت الأتراك الى النزول عن طرابلس الى ايطاليا في « معاهدة لوزان » عام ١٩١٢ لان دول البلقان بدأت تتحرك ضدها ، وتنذر بها بشر مستطير .

حرب البلقان : كانت دول البلقان في قلق مستمر من جراء النهضة الجديدة في تركيا ، فتناسى أهلها أحقادهم القديمة أمام هذا الخطر المشترك ، وعزموا على الانقضاض على الدولة وهي لا تزال في مبدأ نهوضها بعد كبوتها ، فألفوا فيما بينهم « الحلف المقدس » لتقليم أظافرهم وتمزيق أوصالها . وما وافى خريف عام ١٩١٢ إلا وتركيا مشتبكة في حروب طاحنة مع دول البلقان ، كانت تنذر بهدم كيائها ، لانها فوجئت بها

ولم تكن قد اكملت تنظيم جيوشها ، فحلت بها الهزائم في كل ميدان ، اذ انهزمت قواتها في الغرب أمام جيوش الصرب والجبل الاسود ، كما انهزمت في الميدان الشرقي في تراقيا أمام البلغار ، الذين استولوا على معظم بلاد ذلك الاقليم وحاصروا « أدرنة » . ولم تكن أحسن حظا في ميدان اليونان ، فقد تقدمت الجيوش اليونانية في الاراضي التركية واستولت على « سالونيك » وغيرها ، ثم حاصرت مدينة « يانينا » ولم ينجح الاتراك الا عند خط شطلجة على أبواب الاستانة . وفي فبراير سنة ١٩١٣ سقطت أدرنة ويانينا . وعلى أثر ذلك قرر « مؤتمر لندن » الذي اجتمع لتسوية مشاكل البلقان أن تنزل تركيا لاعدائها عن جميع أراضيها الواقعة غرب الخط الممتد من « ميديا » على البحر الاسود الى « اينوس » على بحر ايجه ، وبذلك انكشث الدولة في أوروبا في إقليم ضيق قرب الاستانة .

غير أن الحلفاء أنفسهم بدأوا يتنازعون فيما بينهم على اقتسام تلك الغنيمة الهائلة ، مما أدى الى اعلان رومانيا الحرب على بلغاريا ، واحراز النصر المتكرر على جيوشها وانتهاز الاتراك هذه الفرصة وأعدوا جيشاً بقيادة « انور بك » ، دخل تراقيا واسترد أراضيهم في شرقها ووسطها بما في ذلك « أدرنة » ، وانتهت هذه الحروب « بمعاهدة بوخارست » في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ ، وبموجبها تخلت بلغاريا عن شرق تراقيا ووسطها لتركيا وعن « سلسيريا » لرومانيا كما استولت تركيا على شمال مقدونيا ووسطها ، ولم يبق في يد بلغاريا الا جزء صغير منها يوصلها الى بحر إيجه ، وجعلت البانيا مملكة مستقلة لتحول دون وصول الصرب الى بحر الادرياتيک

غير أن انتصار دول البلقان واتساع أملاك الصرب ، وانكماش الدولة في أوروبا جعلت مصالح الالمان والنمساويين ، التي كانت لهم منذ زمن في تركيا مهددة بأعظم الاخطار . ولهذا وقفوا منذ ذلك الوقت في صفها ، كما رضيت هي أن تقف في صفهم ، لان دول التحالف الثلاثي الآخر (انجلترا وفرنسا والروسيا) كانوا يهددون سلامتها واستقلالها وكيانها ، فأطاع روسيا في تركيا قديمة خطرة ، وأطاع انجلترا في مصر واضحة ، وقد احتلتها منذ عام ١٨٨٢ ، وكانت سوريا محط أنظار

فرنسا . ولهذا انضمت تركيا الى جانب ألمانيا والنمسا في الحرب العظمى الاخيرة سنة ١٩١٤ .

تركيا بعد الحرب العظمى : وكانت هزيمة تركيا في هذه الحرب وبالا عليها إذ اضطرت الى عقد « معاهدة سيفر » في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وبمقتضاها ضاعت منها مصر ، وبلاد العرب والعراق وفلسطين وسوريا ، فاعترفت بالحماية البريطانية على مصر ، وبالشريف حسين ملكاً على الحجاز ، كما اعترفت بانتداب

الإنجليز لإدارة فلسطين والعراق ، وفرنسا لإدارة سوريا ، وأخذت اليونان بمقتضاها تراقيا وجزءاً من آسيا الصغرى التي قسمت ببقية أجزائها الى مناطق نفوذ بين الحلفاء . وبلغت الكارثة حداً الاقصى بوضع الاستانة نفسها تحت دولية وكذلك البسفور رقابة ردييل بعد هدم تحصيناتها .



الغازي مصطفى باشا كمال

وهكذا كادت الدول تقضي على استقلالها ، لولا أن أتاحت لها الظروف زعيماً كبيراً وحربياً قديراً في شخص الغازي « مصطفى كمال » الذي أنقذ شرف تركيا من العار ، وحفظ بقوة الدم والحديد بلاداً كانت مشرفة على هاوية من الدمار ، فقد جمع شتات الجيش في بلاد الاناضول واستجمع قوى الامة المفككة ، واستنفض الهمم في شبابها وشيبتها ، وأقام حكومة في « انقره » وأسس مؤتمراً وطنياً فيها يمثل

الشعب ، وقطع كل صلة بحكومة الاستانة الضعيفة المستسلمة لمشيئة الحلفاء .
وهبت الحكومة الجديدة الفتية تناضل قوى الاستعباد وتعمل على خلاص البلاد . وقد قدر لها في النهاية النجاح ، فاستطاعت ان تحطم قوى اليونان وتطردم من آسيا الصغرى أشنع طردة في خريف عام ١٩٢٢ . وهكذا انتصر الحق وزهق الباطل ، فتمزقت معاهدة سيفر وأعيد النظر في شروطها ، وانتهى الامر بعقد «معاهدة لوزان» عام ١٩٢٣ ، وبمقتضاها انجلي الحلفاء عن الاستانة ، واسترجع الاتراك تراقيا وأراضي الاناضول من اليونان ، كما ألغيت الامتيازات الاجنبية في تركيا ، ونزل الحلفاء عن جزء كبير من الغرامة التي كانت قد فرضتها عليها المعاهدة الاولى .

وهكذا تمكن الوطنيون وعلى رأسهم «الغازي الاعظم» من حفظ كيان البلاد ولم يابثوا أن طردوا السلطان وألغوا الخلافة ، ثم أعلنوا الجمهورية ، وانتخب «مصطفى كمال» رئيساً لها ، وهو لا يزال على رأسها يواصل العمل بمجد ونشاط ليرفع ذكر بلاده بين الامم .

الباب الحادي عشر

تقدم النفوذ الاوربي

تمهيد : بدأت كل من انجلترا وفرنسا عهد تأسيس مستعمرات لها فيما وراء البحار في القرن السابع عشر . وما وافى القرن الثامن عشر إلا واشتدت المنافسة بين الدولتين بشأن المسائل الاستعمارية والحركة التجارية ، مما أدى الى اشتباكهما في حروب طاحنة ، ففقدت فرنسا على أثرها معظم مستعمراتها . ولو أن انجلترا كسبت معظم ما خسرت فرنسا من الممتلكات ، إلا أنها صدمت صدمة عنيفة

بانفصال الولايات المتحدة الأمريكية عنها في أواخر ذلك القرن ، غير أنهما كانتا سعيدتي الحظ في خلال القرن التاسع عشر ، ففيه تكونت الامبراطورية الفرنسية الحديثة ثم أخذت في الاتساع حتى وصلت الى شكاها الحاضر ، وفيه اتسعت رقعة الامبراطورية البريطانية حتى بلغت حداً لم يعرف في التاريخ ، وفيه أخذت كل من ألمانيا وإيطاليا بنصيب في الاستعمار ولو أنهما دخلتا هذا الميدان متأخرتين بالنسبة لظروفهما الخاصة .

ونرجع سياسة الاستعمار الأوربي في هذا القرن الى عدة عوامل ، أهمها إيجاد أقاليم جديدة تصلح لسكنى عدد وفير من السكان الزائدين عن حاجة البلاد الأصلية ثم فتح أسواق جديدة متعددة لتصريف البضائع المتراكمة الناشئة عن التقدم الصناعي في هذا العصر ، وكذلك إعداد مراكز لاستخراج المواد الأولية التي تحتاج إليها البلاد الصناعية ، ثم الرغبة في الاستيلاء على جهات معينة بقصد تأهين طرق المواصلات كاحتلال إنجلترا لمصر . هذا الى أن كثرة الاستكشافات في أفريقيا وآسيا وأستراليا في هذا العصر نبهت دول أوربا الى هذه الجهات المجهولة ، واستفزت أطماعها لوضع يدها عليها لآسيا وأن فكرة تكوين امبراطوريات واسعة كانت قد تمكنت عقول معظم كبار السياسيين في النصف الثاني من القرن الماضي .

الفصل الأول

الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا

الجزائر

وقعت بلاد الجزائر تحت حكم العثمانيين منذ القرن السادس عشر ، واستمرت الدولة تسيطر عليها تسيطرأ فعلياً حتى ضعف نفوذها في أواسط القرن السابع عشر ، ولم يبق لها إلا السلطة الاسمية عليها ، ف وقعت فريسة لقرصان البحر الذين كانوا منتشرين إذ ذاك في البحر الأبيض المتوسط وأخذوا يعينون عليها واليا من بينهم يقال له «الداي» . وقد استبد هؤلاء القرصان بالمسافرين والتجار في هذا البحر ، واتخذوا بلاد الجزائر موئلاً لهم يحتمون فيه ، وقد زاد انتشار مفاسدهم

في هذا البحر الى حد جعل الدول الاوربية تضج بالشكوى منهم . وكانت هذه المسألة موضع مناقشة الدول المجتمعة في « فيينا » سنة ١٨١٥ وفي « إكس لاشابل » سنة ١٨١٨ ولكن دون نتيجة مرضية ، غير أنه ما لبث أن حدث مادفع فرنسا الى الاقدام وحدها على مهاجمة تلك البلاد والاستيلاء عليها تدريجاً ، وذلك أنه وقع نزاع بين الحكومة الفرنسية وادي الجزائر بشأن قرض أخذته حكومة الادارة سنة ١٧٩٧ . وتفاقت الحالة عندما ضرب « الداى » السفير الفرنسى على وجهه بمذشة ذباب كانت في يده وهو يحادثه في ابريل سنة ١٨٢٧ . فالتحذت الحكومة الفرنسية من هذه الحادثة ومن حوادث أخرى تافهة سبباً لارسال حملة حربية على تلك البلاد في صيف عام ١٨٣٠ ، انتهت باحتلال مدينة الجزائر مقر الداى في ٥ يولية .

وحدثت ثورة عام ١٨٣٠ في فرنسا بعد ذلك بقليل ، فكانت خطراً على مركز الفرنسيين هناك . ومضت فترة اكتفى فيها الفاتحون باحتلال بعض مدن الساحل ، ولكن هجمات الوطنيين على المواقع الفرنسية ، ورغبة النواب عن الدوائر الصناعية والتجارية في خطة التوسع في استعمار الجزائر ، دفعت حكومة « لويس فيليب » الى التوغل في فتح البلاد وعدم الاكتفاء بالجهات الساحلية . فلما نشط الفرنسيون من جديد لمواصلة سياسة الفتح عام ١ٸ٣٣ ، قام في وجههم الزعيم الوطنى القدير الامير « عبد القادر بن محي الدين الحسينى » ، فجمع كلمة القبائل في جميع البلاد الجنوبية والغربية على مقاتلة المستعمرين ، ودامت المعارك بين الفريقين أربعة عشر عاماً (من ١٨٣٣ الى ١٨٤٧) .

وتنقسم هذه المدة فترتين ، ففي الفترة الاولى التي تمتد ما بين ١٨٣٣ وأواخر ١٨٣٩ ، اتبعت فرنسا بوجه عام خطة التودد إلى الامير عبد القادر بدلاً من أن تقضي على قوته قبل نموها ، فعقدت معه معاهدة في سنة ١٨٣٤ اعترفت له فيها بامارته على إقليم « وهران » على أن يكون مستقلاً . ولكنه ما لبث أن نقض المعاهدة وهزم جيشاً فرنسياً عام ١٨٣٥ ، واستمر صاحب الكلمة العليا في الاقاليم الواقعة خارج منطقة الفرنسيين ، حتى اضطروا أن يعقدوا معه معاهدة أخرى عام ١٨٣٧ لتعيين الحدود بين أملاكهم وأملاكه . ولكن الفرنسيين في خلال هذه الحوادث قاموا بعمل حربي كبير لاحتلال مدينة « قسطنطين » . ولما كانت

المدينة حصينة والمسالك اليها وعرة خطيرة ، استمر حصارهم لها من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٣٧ ، واستولوا عليها في النهاية بعد دفاع مجيد وقتال شديد . غير ان عبد القادر لم تسكن أعصابه تلك المعاهدات بل أخذ يستجمع قواه ويعد المعدات لشن الغارة من جديد على الفرنسيين ، ولما تم له ما أراد أعلن الحرب عليهم في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٣٩ ، وبدأ في مهاجمة المواقع الفرنسية . عند ذلك رأت فرنسا ضرورة اتخاذ خطة حاسمة نحوه ، فأمدت قواتها بالجيش والمعدات اللازمة ، وقررت اتباع خطة هجومية شديدة بعد أن كانت خطتها حتى ذلك الوقت دفاعية ، فبدأ نضال مهلك بين الطرفين ، لاجأت فيه فرنسا الى استمالة معظم القبائل بالهدايا والاموال . وكان «عبد الرحمن» ملك المغرب الاقصى يساعد عبد القادر بالرجال والاموال فأخضعته واضطرته الى التخلي عنه ، مما أثار حقد عبد القادر عليه ودفعه الى محاربته ، وانتهى هذا العراك المستمر بفشل عبد القادر في ديسمبر سنة ١٨٤٧ ورحيله الى فرنسا ، وبذلك بدأ تسيطر فرنسا على بلاد الجزائر .

ولكن العرب والبربر من سكان البلاد الداخلية والجبلية أبوا إلا مناوأة الفرنسيين ومهاجمة مواقعهم المختلفة ، فاضطرت الحكومة الفرنسية بازاء ذلك الى ارسال حملة حربية سنة ١٨٥٧ لاختضاع تلك القبائل الثائرة ، وقد تم لها ذلك بعد حرب شاقة استمرت شهرين ، وأخذ الفرنسيون يثبتون أقدامهم في تلك الجهات ببناء الاستحكامات وفتح الطرق الحربية في الجبال ، غير أنهم عادوا للثورة عام ١٨٧١ على أثر تضعف قوة فرنسا الحربية في الحرب الفرنسية البروسية ، واتسع نطاق العصيان في البلاد حتى أن فرنسا لم تتمكن من استعادة سلطتها الا بعد عام كامل ، ومنذ ذلك الوقت تم اخضاع البلاد ، وهي لا تزال مستعمرة فرنسية الى اليوم .

وكان الفرنسيون في أول الامر في أيام نابليون الثالث ، يريدون أن يجعلوها مملكة عربية ولها شخصية مستقلة ، ولكنهم عادوا واتبعوا سياسة ادخال النظم الفرنسية فيها ، وصبغ البلاد وسكانها بصبغة فرنسية في اللغة والدين والعادات ، ونزح عدد كبير من الاوربيين الى تلك البلاد بتشجيع الحكومة الفرنسية التي أخذت تساعد على ذلك بكل الوسائل ، فمنحت نحواً من خمسين ألف من اليهود

الجنسية الفرنسية عام ١٨٧٠ ، لتشجعهم على استيطان هذه البلاد . زد على ذلك أن الحكومة انتزعت الاراضي الجيدة من الاهالى بثمان بنحو أوبغير ثمن وأعطتها لهؤلاء الأوربيين . وقسمت البلاد قسمين ، فالقسم الذي ينزل به الاجانب ، وهو مدينة الجزائر ووهران وقسطنطين ، تدير أموره حكومة مدنية ، وينتخب سكانه نوابا عنهم في مجلس نواب فرنسا ومجلس شيوخها في حين أن القسم الآخر يقع تحت سيطرة حكومة عسكرية . وفرنسا جادة في تحسين حال البلاد وأهلها من جميع الوجوه

تونس

منذ أن استتبت قدم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، أخذت فرنسا تتطلع الى الاستيلاء على تونس في شرقها ومراكش في غربها ، لتنشئ امبراطورية عظيمة في شمال افريقيا . وكانت تونس اذ ذاك تابعة اسميا للدولة العثمانية ، وكان يحكمها رجل من اهلها يقال له « باي تونس » ، فأخذت فرنسا تتلصص الاسباب والمعاذير لبسط نفوذها في تونس تمهيدا لضمها أو وضعها تحت حمايتها ، لان موقعها الجغرافي يسهل الاغارة منها على بلاد الجزائر من الجهة الشرقية ، وقد أشار رئيس وزارة فرنسا سنة ١٨٨١ الى اهمية بلاد تونس لفرنسا بصفقتها مفتاح الجزائر ، ووضح ضرورة التسيطر عليها

ولما كان « الباي » شديد الرغبة في إدخال الاصلاحات الاوربية في بلاده استطاعت فرنسا أن تأخذ عهدا منه بأن لا يعهد بالاشغال العامة التي يريدونها الا الى مهندسين ومقاولين فرنسيين . ولما كان التوسع في الاصلاح يحتاج الى أموال طائلة ، أخذت فرنسا تمهد له سبيل الاستدانة من مصارف باريس الكبرى ، فكانت سياسة الاقتراض هذه سبب الكارثة التي حلت بتونس ، كما كانت سبب المصائب التي نزلت بمصر ، اذ سرعان ما اختلت شئون البلاد المالية ، واضطربت حالة الخزينة ، وأعلن « الباي » عجزه عن دفع فوائد الديون عام ١٨٦٩ ، فانتهزت فرنسا هذه الفرصة للتدخل في شئونها لاسيما وأن ايطاليا بدأت تتطلع الى امتلاكها منذ عام ١٨٧٠ ، وهي السنة التي تمت فيها الوحدة الإيطالية . وتمكنت فرنسا من

الاتفاق مع انجلترا سراً في مؤتمر براين سنة ١٨٧٨ على ان لاتعارض في سياستها في تونس نظير موافقة فرنسا على امتلاك انجلترا لجزيرة قبرص .

ومنذ ذلك الحين أخذت فرنسا تقرب الظروف لتقوم بعمل حربي في تونس . فلما كان شهر ابريل عام ١٨٨١ ، عبرت الجنود الفرنسية حدود الجزائر بقصد تأديب بعض القبائل التونسية في المناطق الجبلية ، لأنها دأمة الاخلال بالنظام والاغارة على حدود الجزائر للنهب والسلب ، ولكن الجنود الفرنسية زحفت على العاصمة ، وأرغمت « الباي » على أمضاء معاهدة اعترف فيها بالحماية الفرنسية على تونس ، وتعهد بأن تكون مفاوضاته مع الدول عن طريق دار الحماية الفرنسية ولكن ما كادت الحالة تستقر على هذا المنوال ، حتى عمت البلاد ثورة كبرى ضد التدخل الاجنبي ، فسارع الفرنسيون إلى إرسال قوات كبيرة لاصحابها ، فتمكنت من القضاء على الثوار في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وبدأت تعمل على تثبيت مركزها في البلاد ، وأصبح العميد الفرنسي هو الحاكم الفعلي فيها ولم يبق « للباي » غير سلطة واهية .

ولما كانت أراضي تونس أكثر خصباً من أراضي الجزائر ، نزع اليها الكثير من الاوربيين من تلقاء أنفسهم لاستغلال أرضها واستثمار أموالهم في تجارتها ومواردها المختلفة ، حتى أصبحت معظم الاراضي والثروة في أيديهم وقسمت البلاد مناطق وضعت السلطات المحلية فيها تحت إشراف مراقبين من الفرنسيين ، وكان على رأس الجميع العميد الفرنسي يشرف على الادارة العامة ويهيمن على الشؤون الخارجية ، ويساعده في مهمته منذ عام ١٨٩٦ مجلس استشاري مهمته الكبرى النظر في الميزانية ، وكان أعضاؤه في بداية الأمر من الأجانب ، غير أن الاهالي بدأوا يشتركون فيه منذ سنة ١٩٠٧ . والحكومة الفرنسية تعمل جهدها لتنظيم شؤون تونس وتحسين أحوالها والاكثر من خيراتها ، فانظمت ماليتها منذ سنة ١٨٨٤ ، وانتشرت السكك الحديدية بها ، وتقدمت الزراعة ونشأت التجارة وتحسنت الصناعة ، والبلاد آخذة في سبيل التقدم ، وتوجد

بها اليوم حركة وطنية يعني زعمائها الحصول على الاستقلال الذاتي للبلاد وإنشاء حكومة وطنية فيها ولكن الحركة لا تزال ضعيفة في بدايتها .

مراكش

تختلف مراكش عن الجزائر وتونس في أنها لم تكن تحت السيادة العثمانية بل كانت مستقلة ، وتزيد مساحتها قليلا عن مساحة فرنسا . ولموقعها الجغرافي أهمية خاصة ، فإنها تقع على البحر الأبيض المتوسط وكذلك على المحيط الأطلسي ، فأصبحت مطمح أنظار أربع دول أوروبية ، هي فرنسا وإنجلترا وإسبانيا وألمانيا ، فقد كانت فرنسا تطمح في امتلاكها لتأمين حدود الجزائر الغربية ، وتنفيذا لمشروع إنشاء إمبراطورية واسعة في شمال إفريقيا . وكانت إنجلترا تطمح في بسط نفوذها فيها لأهمية موقعها عند مدخل البحر الأبيض ، ولأنها سوق كبيرة لتصريف بضائعها . أما إسبانيا فعلاقتها بها ه البلاد قديمة ترجع إلى عهد الاستكشافات ، منذ أن احتلت بعض موانئها في القرن السادس عشر . وكانت ألمانيا شديدة الحاجة إلى إيجاد أسواق خارجية لتجاريتها واستثمار أموال شريكاتها في أرض بكر حتى تستطيع أن تستفيد من مجهوداتها . ولهذا كانت هناك نزاع دائم بين هذه الدول بشأن مراكش وكان أشدها خطراً النزاع بين ألمانيا وفرنسا .

وكان لإنجلترا في مراكش مصالح تلي في أهميتها مصالح فرنسا ، ولذلك كانت تعمل على عرقلة السياسة الفرنسية هناك وتندد بها ، كما كانت تفعل فرنسا في معاكسة السياسة البريطانية في مصر ، واستمر هذا التنافس المقلقل بين الدولتين حتى تم عقد « الاتفاق الودي » بينهما في إبريل عام ١٩٠٤ ، وبه تخلت فرنسا عن عرقلة أعمال بريطانيا في مصر ، كما أطاقت إنجلترا يد فرنسا في مراكش مع بعض تحفظات خاصة بحرية التجارة لجميع الدول في هذه البلاد ، وبعدم العبث بحقوق إسبانيا القديمة فيها . وفي أكتوبر من السنة نفسها تم الاتفاق بين إسبانيا وفرنسا على حدود المنطقة الإسبانية بمراكش وهي تشمل الجزء الشمالي الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ، غير أن مواد هذه الاتفاقية عدلت بمقتضى اتفاقية أخرى عقدت بينهما عام ١٩١٢ وبهذه تم الاتفاق بين الدولتين

أما النزاع بين ألمانيا وفرنسا ، فقد استمر مدة طويلة ، وكان واضح الاثر في الفترة ما بين سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١١ ، وأخذ شكلاً خطيراً أكثر من مرة وكاد يؤدي الى حرب عالمية طاحنة ، ففي ٣١ مارس سنة ١٩٠٥ ظهر غليوم الثاني امبراطور ألمانيا فجأة في مدينة « طنجة » ، وهناك ألقى خطاباً سياسياً حمل فيه على السياسة الفرنسية حملة شعواء ، وتردد صدهاء في أنحاء العالم وقلق الدوائر السياسية في أوروبا . وكانت اذ ذاك قد تشكلت لجنة فرنسية في « فارس » لدرس احوال البلاد وتقديم اقتراحات بالاصلاحيات اللازمة ، وقد أتمت اللجنة عملها بالفعل . ولكن السلطان عبد العزيز ، سلطان مراكش اذ ذاك ، رفض الاخذ بهذه الاقتراحات نتيجة لخطاب غليوم والسياسة الألمانية .

عند ذاك اتفقت الدول على أن تترك مهمة الاصلاحات اللازمة لمؤتمر دولي يعقد في « الجزيرة » عام ١٩٠٦ ، ووافقت فرنسا على ذلك مكرهة تجنباً للحرب ، وانهقد المؤتمر وتمت « معاهدة الجزيرة » التي اتفقت فيها الدول على استقلال السلطان وسلامة أملاكه ، والاعتراف بمبدأ المساواة الاقتصادية في بلاده ، كما وافقت الدول على أن لفرنسا مركزاً خالصاً في مراكش .

غير أنه بالرغم من هذه المعاهدة ، استمرت ألمانيا نائمة على فرنسا وجادة في معاكستها واذلالها ، وحدث في سنة ١٩١١ أن ثارت بعض القبائل على السلطان ، فشرعت فرنسا في ارسال حملة الى مدينة « فاس » لتأييد نفوذه . ولكن ألمانيا لم تسكت على ذلك ، بل بادرت بارسال مدرعة حربية الى ميناء « أجادير » في مراكش الجنوبية ، واشتد على اثر ذلك النزاع بين الدولتين وأعلنت إنجلترا مناصرتها لفرنسا وظهرت عدم موافقتها على حصول ألمانيا على اى اراض في مراكش . فتمنعاً للحرب دخلت فرنسا ، وألمانيا في مفاوضات دامت اربعة شهور ، من يولية الى نوفمبر سنة ١٩١١ ، وافضت هذه الى عقد معاهدة بينهما في ٤ نوفمبر ، اعترفت فيها ألمانيا بحماية فرنسا على مراكش ، نظير تحقيق مبدأ المساواة الاقتصادية فيها بين الدولتين ، وتنازل فرنسا لألمانيا عن بعض مناطق فسيحة في الكونغو ، وبذلك زالت آخر عقبه كداء كانت

تعرض السياسة الفرنسية في مراكش ، فبادرت فرنسا باعلان حمايتها على تلك البلاد في «اتفاقية فارس» بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ، وبذلك أصبح العميد الفرنسي هو المشرف الحقيقي على ادارة البلاد الداخلية ، والقابض على شئون الدولة الخارجية .

وفي سنة ١٩١١ - ١٩١٢ حدثت مفاوضات بين الدول انتهت بالاتفاق على جعل « منطقة طنجة » منطقة دولية ، وألفت لجنة في عام ١٩١٣ لوضع نظام الحكم فيه ، غير أن اسبانيا لم ترض باقتراحات اللجنة ، ولم تلبث أن قامت الحرب العظمى الااخيرة عام ١٩١٤ فوقف المشروع ، وظل كذلك حتى سنة ١٩٢٣ . وفي ١٨ ديسمبر من تلك السنة تم الاتفاق بين الدول على النظام المنشود .

ولم يهأ بال الدولتين الحاميتين في مراكش منذ أن وضعتا يدهما على مناطق نفوذهما في البلاد ، فقد استمر الفرنسيون والاسبان يلاقون الصعاب في قتال القبائل التي ما كانت تنقطع عن الثورة ضدهم ومقاتلتهم قتالا عنيفاً . ولما كانت الحرب العظمى الااخيرة اتخذ الالمان من المنطقة الاسبانية قاعدة لحركاتهم العدائية ضد الفرنسيين فأخذوا يمدون رجال القبائل بالاموال والاسلحة ويدفعونهم الى الثورة ضدهم ، فكانوا في الواقع شوكة في جنب الفرنسيين ، الذين استمروا في قتال دائم مع القبائل الشائرة طيلة مدة الحرب وما بعدها ، حتى تم لهم النصر في سنة ١٩٢٣ ، وهدأت الامور في منطقة نفوذهم .

وفي خلال ذلك انتهت الحرب العظمى عام ١٩١٨ ، وتنبه أهل «الريف» الى الخطر الاسباني على كثير من أملاكهم . وما جاءت سنة ١٩٢١ حتى ظهر زعيم وطني عظيم البأس يدعى «عبد الكريم» أخذ يحض مواطنيه على قتال الاسبان ، فقاتلهم قتالا عنيفاً وهزموا قواتهم الكبيرة . وكان لهذا النصر أثره في اسبانيا ذاتها إذ سقطت الوزارة الدستورية بها عام ١٩٢٣ ، وقامت حكومة عسكرية مطلقة بزعامة القائد «برمودي ريفيرا» . غير أن هذا التغيير لم يحسن الموقف كثيراً في مراكش ، اذ استمر النصر حليف عبد الكريم ورجاله حتى سنة ١٩٢٥ .

ولكن حدث في أوائل تلك السنة أن أحس عبد الكريم بالخطر المحرق بأملأكه

من محاولة الفرنسيين توسيع منطقة نفوذهم ، ولهذا شن الغارة عليهم كذلك ، وهاجم خطوطهم ومواقعهم الحربية ، وكان النصر حليفه . غير أنه أمام هذا الخطر المشترك ، تحالفت الحكومتان الفرنسية والاسبانية على العمل معاً ضد أهل « الريف » ، وامتد أمد القتال سنة كاملة ، كان مركز الحلفاء في خلالها حرجاً . ولكن أسباب التخاذل أخذت تدب في صفوف القبائل الموالية لعبد الكريم في أوائل سنة ١٩٢٦ ، وأظهرت رغبتها في وقف رحي القتال . وبازاء ذلك اضطر الزعيم الريفي إلى دخول مفاوضات للصالح مع أعدائه في ابريل من تلك السنة ، وفي ٣٠ مايو سلم نفسه للقائد الفرنسي بمراكش دون قيد ولا شرط ، وعادت البلاد كما كانت عبارة عن ثلاثة مناطق : منطقة طنجة الدولية ، ومنطقة النفوذ الاسباني ، ثم منطقة النفوذ الفرنسي .

الفصل الثاني

الامبراطورية البريطانية

تمهيد : في نهاية القرن الثامن عشر ، كانت بريطانيا تملك في الدنيا الجديدة كندا وبرنزويك الجديدة ونوفاسكوشيا ونيوفوندلاند وجزيرة برنس ادوارد واطليم هدرسن ثم جمايكا وبعض جزر الهند الغربية الاخرى ، وكانت تملك كذلك جزءاً من شاطئ استراليا الشرقي بما فيه سدني ، فضلاً عن ممتلكات واسعة في الهند وقد زادت بريطانيا في ممتلكاتها في أثناء حروب الثورة و نابليون ، فاستولت على مستعمرة الرأس في أفريقيا وجزءاً من غيانا في أمريكا الجنوبية وتباجو وترنيداد وسانت لوسيا ، ثم جزائر موريس وسيلان في المحيط الهندي وجزيرة مالطة في البحر الابيض المتوسط

وأخذت الامبراطورية في الاتساع منذ سنة ١٨١٥ ، نتيجة لعدة حروب قامت بها ، أو لتقدم المستعمرين من أبنائها في البقاع الفسيحة المجاورة للمستعمرات الاولى واستيطانهم تلك الجهات كما حدث في كندا واستراليا . وكان الدافع الاكبر لهذا التوسع رغبة انجلترا في وضع يدها على أكبر ما يمكن من المناطق التي

تصلح للاستغلال الاقتصادي فتكون سوقاً هاماً لتصريف بضائعها ، ومنطقة ثمناها بالمواد الأولية اللازمة لها ، وكذلك رغبتها في تأمين مواصلاتها الامبراطورية ، ولهذا الغاية استولت على سنغافورة وشبه جزيرة ملقا وعدن ومصر لاهمية مواقعها ثم مدت نفوذها على الهند وبرما وجنوب افريقيا ووسطها ، فضلاً عن استثمارها لكندا واستراليا وزيلاندة .

تطور نظام الحكم : تلقت انجلترا درساً قاسياً في نزاعها مع الولايات المتحدة الامريكية ، ولكنه كان درساً نافعاً لفت نظرها الى وجوب تغيير سياستها نحو مستعمراتها وممتلكاتها ، بحيث تتفق وروح التطور القومي ، الذي بدأ ينتشر بين معظم شعوب الارض ، فاذا كان القرن التاسع عشر عصر توسع في حدود الامبراطورية البريطانية ، فقد كان كذلك عصر تطور في نظام حكم المستعمرات الكبرى ، التي تسكنها شعوب أوربية ، فان انجلترا قررت اتباع مبدأ اشتراك سكان تلك المستعمرات في حكومة بلادهم اشتراً كاعلياً ، ومنحتهم حقوقاً واسعة الى حد أن اشركتهم حديثاً في ادارة شئون الامبراطورية الخارجية وأصبح لهم حق ارسال سفراء الى الدول الاجنبية ، وعقد اتفاقات تجارية خاصة ، والنظر في مسألة المهاجرة الى بلادهم حسب ما يرغبون ، كما أنه لهم حق فرض ضرائب جمركية وانشاء الاساطيل وتكوين الجيوش ، مما جعل علاقة هذه المستعمرات ببريطانيا علاقة أساسها الصداقة وتبادل المنفعة ، فان كلا الطرفين يستفيد من هذه الرابطة أدبياً وسياسياً واقتصادياً ، فانجلترا تكتسب عظمة وقوة من اتساع امبراطوريتها ، كما أنها تكسب مورداً للمواد الأولية اللازمة لها وأسواقاً لتصريف بضائعها وأما المستعمرات فإنها تكتسب عدة امتيازات تجارية واقتصادية بصفتهـا جزءاً من الامبراطورية البريطانية العظيمة ، كما أن هذه الصفة عينها كانت كافية لدرء أخطار الدول عنها ، لاسيما الامم الشرقية التي كانت تطمح في أن تجرد في هذه المستعمرات منفذاً لسكانها الزائدين فأوجد الباب دونها وفضلت المستعمرات أن لاتستغل المساحات الواسعة من أملاكها على أن تسمح لسكانها بالاختلاط بهذه الاجناس الشرقية ، التي ربما تتفوق عليهم في العدد بمضى الزمن .

ومما يسترعى النظر أن هذه المستعمرات البريطانية قد تشبعت بالمبادئ الديمقراطية الحديثة ، وفاقت إنجلترا نفسها في هذا السبيل ، فقد سبقت إنجلترا بعدة سنين في إعطاء النساء حق الاشتراك في الانتخاب . ويقوم المجلس الأعلى فيها على أساس الانتخاب ، لا على أساس الوراثة كما هو الحال في إنجلترا ، هذا وليس لحكومتها مذهب ديني رسمي . وإليك تطور نظام الحكم في أهم أجزاء الامبراطورية :

كندا

انتهت حرب السنين السبع عام ١٧٦٣ بمعاهدة باريس ، وبمقتضى هذه المعاهدة وضعت إنجلترا يدها على كندا السفلى ، وهي تشمل منتريال وكويبك وحوض نهري سانت لورنس . ولم يكن من السهل على إنجلترا أن تحكم هذه البلاد وسكانها من الفرنسيين ، يتكلمون الفرنسية ومذهبهم الكاثوليكية . وما حانت سنة ١٧٨٣ حتى كانت كندا العليا كذلك تحت سيطرتها . وقد قضت مشيئة الظروف على الحكومة الإنجليزية أن تفكر في طريقة حكم هذه الانحاء الشاسعة ، وتمخض هذا التفكير عن منح كل منهما دستورا عام ١٧٩١ ، يمنحهما نظاما شبيها بالنظام الإنجليزي ، فكان هناك الحاكم العام تساعدته لجنة تنفيذية ، ويتعاون معه مجلس تشريعي يحتل أعضاؤه مراكزهم طول حياتهم ، ويعين هؤلاء جميعا في مناصبهم ملك انجلترا . وبجانب هذه الهيئات أوجد الدستور في كل منهما مجلسا نيابيا ينتخب السكان أعضاؤه . غير انه لم يدم الأمر طويلا حتى أخذ الشعب يظهر تذمره وألمه من هذا النظام ، إذ تحقق أن ليس له أى رقابة أو تسيطر على السلطة التنفيذية فقد كان في يد الحاكم العام أن يهمل قرارات السلطة التشريعية ، وكان لا يعتبر نفسه مسئولا إلا أمام الحكومة الإنجليزية فقط . وحاول الشعب بطرق مختلفة أن يحصل على نصيب في الحكم الفعلي للبلاد ولكن مجهوداته في هذا السبيل ذهبت أدراج الرياح ، فأتسع المجال أمام المهيجين ، فأثاروا الشعب ودفعوه إلى الثورة ضد الحكومة وانداع لهيبها بالفعل عام ١٨٣٧ ، غير أن الحكومة المحلية استطاعت القضاء على الثوار دون كبير مشقة .

درس الحالة : غير أن هذه القلاقل لفتت نظر الحكومة البريطانية إلى ضرورة درس الموقف من جميع وجوهه ، لوضع أساس جديد للحكم يعمل على إزالة أسباب الشكوى ، فأرسلت « اللورد درهام » (*Durham*) لهذه الغاية ، وكان من خير رجال السياسة الانجليزيه ، ففكرت في كندا خمسة شهور باذلا جهودا جبارة لدرس الحالة من جميع نواحيها ، ومنتخذا الوسائل الصارمة لتهذيب الحالة والتخلص من كبار المشاغبين . وقد وفق « درهام » في مهمته الى حد كبير ، حتى أن الاقتراحات التي قدمها أصبحت أساساً صالحاً لنظام الحكم في جميع المستعمرات البريطانية .

وتتلخص أهم هذه الاقتراحات في وجوب ضم المستعمرات الانجليزية بشمال أمريكا الشمالية بعضها الى بعض ، على أن يبدأ بضم كندا العليا وكندا السفلى حتى يقضي ذلك على الاغلبية الفرنسية في حكومة كندا السفلى ، ويحرمهم من الساطة الساحقة التي كانوا يسيئون استعمالها ، وحتى تعمل حكومة الاتحاد للصالح العام ، كما اقترح إنشاء مجلس نيابي له ساطة واسعة في ادارة شئون البلاد ، وتكون الوزارة مسئولة أمامه عن أعمالها .

قدم « درهام » تقريره الى مجلس العموم بلندن في فبراير سنة ١٨٣٩ ، وكان له دوي عظيم في الدوائر السياسية ، وأثر كبير في تغيير اتجاه الرأي العام نحو موضوع المستعمرات . وبعد بحث وتردد وافق البرلمان على ضم المقاطعتين عام ١٨٤٠ ، ووضعها تحت إدارة حكومة واحدة ، مع إنشاء مجلسين ، مجلس شيوخ يعين الملك أعضائه ومجلس نواب يترك للشعب أمر انتخاب أعضائه كل أربعة أعوام . وقد أهمل القانون فكرة تكوين وزارة مسئولة ، ولم تنفذ هذه الفكرة إلا عام ١٨٤٧ ، في عهد ولاية اللورد « إلجن » (*Elgin*) (١٨٤٧ — ١٨٥٤) الذي لم ير في تنفيذها أي خطر على علاقة المستعمرات بالبحر .

الاتحاد العام : بقي اقتراح « اللورد درهام » الخاص بتكوين اتحاد عام من جميع المستعمرات الانجليزية بشمال أمريكا الشمالية دون تنفيذ لعقبات قامت في السبيل ، غير انه اضحي واضحا للجميع بمضي الزمن ان الحاجة أصبحت ماسة لتكوين هذا

الاتحاد ، لاسباب اقتصادية وسياسية |وحرية . وما وافى عام ١٨٦٧ حتى أصدر البرلمان الانجليزي قانونا يقضي بتكوين هذا الاتحاد ، فانضمت بمقتضاه كندا السفلى ونوفاسكوشيا وبرنزويك الجديدة الى بعضها البعض باسم «ولايات كندا» ، وقد أسندت ادارة الشؤون المحلية بكل ولاية الى مجلس تشريعي خاص ، في حين جعلت «أتاوة» مركزاً للمجلسين يشرفان على ادارة الشؤون المشتركة ، هما مجلس شيوخ ويتألف من سبعين عضواً تنتخبهم الحكومة ، ومجلس عموم ينتخب الشعب اعضاءه وجعل على رأس الحكومة المركزية حاكم عام يعينه الملك وتساعد في الحكم وزارة مسئولة تنتخب الهيئة التشريعية اعضاءها .

وأخذ الاتحاد يزداد اتساعاً وقوة بانضمام الولايات الاخرى اليه ، ففي سنة ١٨٧٠ انضمت اليه منتوبا ، كما انضمت اليه كلبيا الانجليزية عام ١٨٧١ ، وجزيرة برنس إدورد عام ١٨٧٣ ، ثم ولايتا ألبرت وسسكتشوان عام ١٩٠٥ . ولم يبق خارج الاتحاد من المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية سوى جزيرة نيوفونندلاند وقد كان لهذا الاتحاد ونظام الحكم الذي اتبع فيه أثر كبير واضح ، فقد ارتقت الحالة الفكرية والاقتصادية في البلاد ، كما زاد عدد السكان وتحسنت سبل المواصلات وخطت البلاد خطوات واسعة نحو التقدم المطرد والرقى المستمر ، بل نحو تكوين مركز لا يقل كثيراً عن مركز الممالك المستقلة .

استراليا وزيلندة الجديدة

استراليا . أول من كشف هذه القارة هم الهولنديون ، غير أنهم صادفوا الجهات الجديدة منها فانصرفوا عنها وكان من نصيب «كوك» المستكشف الانجليزي العظيم أن يعيد كشفها سنة ١٧٦٨ . وكان لهذا الحادث دوي هائل في انجلترا ، غير أن الاهتمام بأمر الارض الجديدة كان قليلا في بداية الامر ، نظراً لانشغال الانجليز في الحروب الامريكية ، ولكن لم تلبث أن انتهت هذه الحروب بضياح جزء شاسع من أجزاء الامبراطورية ، فولت وجهها نحو القارة الجديدة علمها تعويض شيئاً من

خسارتها ، فاستقر رأي الحكومة إذ ذاك على جعلها منفي للمجرمين ، وبدأت بالفعل تنفيذ هذه السياسة سنة ١٧٨٦ . وأول الجهات التي استوطنوها كانت « ويلز الجنوبية الجديدة » .

ولاقى المستعمرون الاوائل صعوبات جمة كادت تقضي على كل أمل في بقائهم بتلك الجهات ، وكانت الحكومة الانجليزية كذلك منشغلة عنهم بحروبها مع فرنسا واستقر الرأي أخيراً على أنه لا بد لنجاح الاستعمار بتلك البقاع من وجود مستعمرين من الاحرار بها ، وبدأ ذلك العصر الجديد فعلاً عام ١٧٩٤ ، حينما وصل اليها وفد من هؤلاء الاحرار ، وأخذ عددهم يزداد زيادة عظيمة على أثر كشف ما بتلك القارة من خيرات عميمة ، كما أخذ اهتمام الحكومة الانجليزية بها يزداد عاماً بعد عام ، وأخذ الحكام المختلفون يبذلون جهوداً صادقة مثمرة في سبيل اتساع نطاق المستعمرة واستغلالها من الوجهة الاقتصادية وقد ساعد على زيادة عدد المهاجرين اليها قلة العمل في إنجلترا في الفترة التي جاءت بعد حروب نابليون . ولم تلبث أن تأسست بالقارة ولايات جديدة انفصلت عن المستعمرة الاولى . وكانت أولى هذه « طسمانيا » التي انفصلت عنها عام ١٨٢٣ ، ثم تأسست « استراليا الجنوبية » عام ١٨٣٦ و « فكتوريا » عام ١٨٣٧ . وتأسست كذلك « استراليا الغربية » ثم جمعات زيلنده الجديدة مستعمرة قائمة بنفسها عام ١٨٤١ .

نظام الحكم : كانت حكومة هذه المستعمرات في بداية الامر حكومة عسكرية مطلقة ، إذ كانت البلاد قد جمعت في أول امرها منفي الممتشردين والمجرمين كما أسلفنا ، غير أنه لما كثرت الاحرار المهاجرون واستوطنوا تلك الجهات لم يعد هذا النوع من الحكم ملائماً للحالة الجديدة ، ولذلك تقرر ادخال الحكم النيابي في استراليا ، وأدخل فعلاً للمرة الاولى عام ١٨٤٢ ، وكان ذلك في « ويلز الجنوبية الجديدة » بعد ان تقرر ابطال ارسال المجرمين اليها ، فانشئ فيها مجلس تشريعي يعين الملك ثلث عدد أعضائه ، وانتخب السكان الباقين منهم بمقتضى قانون انتخاب خاص وكان هذا المجلس تمثيلاً غير دستوري ، اذ كان له حق الاشراف على مرافق البلاد دون تقييد اسلطة الحكومة ، فلم يكن له حق عزل الوزراء .

وفي سنة ١٨٥٠ ادخل هذا النظام في طسمانيا واستراليا الجنوبية وفكتوريا . ولم تتمتع به استراليا الغربية الا في سنة ١٨٧٠ . ولما كثر المهاجرون بعد كشف الذهب بالبلاد ، وافقت انجلترا عام ١٨٥٥ على تغيير هذه المجالس التمثيلية بالولايات السالفة الذكر ، ونالت كل منها اذ ذاك حكومة نيابية مسئولة الا استراليا الغربية فلم تتمتع بهذا النظام الا في سنة ١٨٩٠ . وفي سنة ١٧٥٩ انفصلت « كوينزلاند » عن ويلز الجنوبية الجديدة وكونت ولاية مستقلة بنفسها تتمتع بنفس النظام النيابي السابق .

اتحاد استراليا : خطط الولايات المختلفة خطواتها نحو الحكم النيابي كما اسلفنا ، غير انه لم ترق في نظرها حينذاك فكرة تكوين اتحاد منها جميعها تحت حكومة واحدة ولكن تطور الظروف وتغير الاحوال وتعدد العوامل الاقتصادية والحربية والسياسية جعل الجميع يفكرون في امر هذا الاتحاد وضرورة تكوينه مراعاة للمصالح العام سواء في ذلك مصالح الامبراطورية او مصالح الولايات نفسها ، لان ذلك يكسبها قوة حرية لا تستطيع ان تحرزها اذا بقيت منفصلة غير مرتبطة ، كما انه يساعد على اتساع نطاق التجارة وتحسين طرق المواصلات وتنظيم الضرائب والمكوس ووسائل الري وزيادة الثروة العامة وانماء المبادي القومية . وبعد جدل طويل اقر البرلمان الانجليزي عام ١٩٠٠ النظام الجديد لاستراليا ، فأصبحت بمقتضاه اتحاداً مكوناً من ست ولايات تدير شؤونها حكومة واحدة تتألف من مجلسين : مجلس شيوخ به ستة أعضاء عن كل ولاية ، ومجلس نواب ينتخب السكان أعضاءه ، ويكون ذلك بنسبة عدد سكان كل ولاية . وقد جعل للحكومة الاتحاد اختصاصات خاصة . ونفذ النظام الجديد من أول يناير عام ١٩٠١ وظهر أثر هذه الخطوة الحكيمة ظهوراً واضحاً في تقدم البلاد ورفقها منذ ذلك التاريخ من الوجهة الاقتصادية والسياسية والحرية والاجتماعية .

زيلنده الجديدة : أصبحت زيلنده الجديدة مستعمرة قائمة بنفسها عام ١٨٤١ كما اسلفنا . وبقيت كذلك منذ ذلك التاريخ لا تدخل ضمن دائرة استراليا ، وقد أدخل النظام النيابي فيها عام ١٨٥٢ ، وتكون فيها اتحاد من ست مقاطعات ،

وتقرر أن يشرف على شئونها مجلسان : مجلس تشريعى يعين الحاكم أعضاءه ومجلس نواب ينتخب السكان أعضاءه كل خمسة أعوام ، وكان لهذين المجلسين حق الاشراف على شئونها الداخلية . واستمر هذا النظام متبعاً حتى عام ١٨٧٥ . وفي تلك السنة تقرر إلغاء مجالس المقاطعات وأصبحت هناك حكومة واحدة فى البلاد . ومما تجدر ملاحظته أن زيلنده الجديدة باقية خارج اتحاد سنة ١٩٠٠ وهي سائرة فى طريق التقدم والرقى .

جنوب افريقيا

فى أثناء حروب نابليون وضمت انجلترا يدها على مستعمرة الرأس فى جنوب أفريقيا ، وكانت من أملاك هولندا صديقة فرنسا إذ ذك . ولما تم الصلح النهائى عام ١٨١٤ تركت هذه المستعمرة فى يدها على أن تدفع ستة ملايين من الجنيهات لهولندا تعويضا لها عما أخذته من مستعمراتها . وكان معظم السكان الاوربيين بالمستعمرة وقتئذ من الهولنديين ، الذين كان يطلق عليهم اسم « البوير » « أى الفلاحين » ، ولذلك كانوا ناقلين على انجلترا . وبدأ النزاع بين الفريقين حينما أحدث الانجليز تغييرا فى أنظمة البلاد وقرروا جعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية . وزادت النار لهيبا عندما ألغت انجلترا الرق عام ١٨٣٣ ، ولم تدفع لهم إلا تعويضا عدوه بسيطا .

وبازاء ذلك عزم « البوير » على ترك البلاد ، وأخذوا يهاجرون منها الى داخل القارة منذ عام ١٨٣٦ ، واستمروا كذلك عدة أعوام ، وكونوا لانفسهم مستعمرة فى « ناتال » . غير انه لم تلبث ان أعلنت انجلترا حمايتها عليها عام ١٨٤١ ، فهاجروا الى حوض « نهر الاورنج » ، فقررت انجلترا ضم هذا الاقليم اليها كذلك عام ١٨٤٨ ، فرحل الكثير منهم الى حيث كونوا المستعمرة التى عرفت فيما بعد باسم « الترنسفال » . وقد اعترفت انجلترا باستقلالها سنة ١٨٥٢ ، وتركتم لهم الحرية المطلقة فى ادارة شئونها ، بعد أن ضمنت حرية التجارة فيها بمقتضى اتفاقية خاصة ، كما أنها تنازلات عن سيادتها على مستعمرة الاورنج سنة ١٨٥٤ .

غير أنه حدث أن كشف الذهب في الترنسفال والماس في مستعمرة الأورنج عام ١٨٨٥ ، فأغرى ذلك البريطانيين على الهجرة الى تلك البلاد لاستغلال منبع الثروة الجديد ، وخاصة أن البوير كانوا إذ ذاك منصرفين للزراعة ورعي الماشية . ولما تكاثر عددهم خاف « البوير » عاقبة وجودهم في بلادهم ، فحرموا عليهم الاشتراك في شئون البلاد السياسية فلم يصبح لهم أي يد في حكومة البلاد ، بل كانوا محرومين حق التصويت في الانتخابات ، في حين أنهم كانوا أوفر عددا من « البوير » أنفسهم في بعض الجهات ، وكانوا مثقلين بالضرائب ويجبرون على الخدمة العسكرية . وفضلا عن ذلك أخذت حكومة البلاد تضع العراقيل في سبيل تجارتهم وصناعاتهم ، وفرضت عليها الضرائب الباهظة ورفعت أجور السكك الحديدية فنضب المهاجرون من هذه المعاملة القاسية الظالمة ، وأرادوا أن ينالوا حقوقهم بالقوة . وبالفعل استدعوا قوة حربية من الخارج لهذه الغاية ، فأغارت على البلاد في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ، ولكن « البوير » تمكنوا من التغلب عليها في ٢ يناير سنة ١٨٩٦ . وكان لهذا النصر أثره في جميع الدوائر ، وأخذت هوة الخلاف في الاتساع ، في حين أخذ « البوير » يستعدون للطوارئ ، فعمدوا لمحاربة حربية مع مستعمرة نهر الأورنج سنة ١٨٩٧ ، وشرعوا يستوردون الكثير من الذخائر وعدد القتال من أوروبا .

لم تر انجلترا بدأ حيال هذه الظروف من التدخل في الامر لحسم النزاع بالطرق السلمية . ولما لم يجد ذلك نفعا قامت الحرب بين الفريقين في أكتوبر سنة ١٨٩٩ ، وهي المعروفة بحروب جنوب أفريقيا أو « حرب البوير » وبعد جهاد طويل عنيف أنزل الخسائر الفادحة بالفريقين ، هزم « البوير » وفقدت بلاد الترنسفال ومستعمرة الأورنج ما كان لهما من استقلال في مايو سنة ١٩٠٢ ، ولكن لم يمض وقت طويل حتى قررت الحكومة البريطانية منح المستعمرتين استقلالاً ذاتياً لكي تزيل ما بنفسهم من حقد وضعينة ، فنالت الأولى عام ١٩٠٦ ، ونالت الثانية في السنة التالية . وكانت الحكومة قبل ذلك بزمان طويل قد منحت مستعمرة الرأس حكومة تمثيلية سنة ١٨٥٣ ، حلت محلها حكومة مسئولة سنة ١٨٧٢ . وكذلك منحت بلاد ناتال الحكومة الأولى عام ١٨٥٦ والثانية عام ١٨٩٣ .



الوحدة ونظام الحكم : رأت انجلترا ان بين الولايات الحرة الجنوبية الاربعة (الرأس ونااتال والاورنج والترانسفال) تشابه واتفاق في عدة مصالح ، في حين أنه لا توجد بينها اختلافات كبيرة ، ولذلك قررت عام ١٩٠٩ تكوين وحدة صحيحة من هذه الولايات لا اتحاد ، وجمعت على رأس هذه الوحدة حكومة عليا منحت سلطة تامة ، فكان على رأسها حاكم يعينه الملك ويساعده مجلس تنفيذي ثم هيئة تشريعية من مجلسين : مجلس شيوخ يكون عدد أعضائه اربعين ، من بينهم ثمانية عن كل ولاية ، ثم ثمانية يعينهم الحاكم لمدة عشر سنين ، ومجلس نواب ينتخب اعضاءه السكان . وتقرر جعل اللغتين الانجليزية والهولندية رسميتين دون تمييز بينهما . وارضاء لشعور الجميع ، تقرر اتخاذ « بريتوريا » مركزاً للسلطة التنفيذية ، و « مدينة الرأس » مقراً للسلطة التشريعية ، و « بلفنتين » مركزاً للسلطة القضائية . وفي سنة ١٩١٠ افتتح أول برلمان للبلاد في مدينة الرأس .

الهند

تمهيد : كانت الهند ولا تزال عصبة امم لا أمة واحدة ، تختلف كل منها عن الاخرى في الجنسية واللغة والدين والعادات . والواقع ان هذه الفوارق الخطيرة كانت اكبر عقبة في سبيل وحدة البلاد ، وانضمامها تحت لواء واحد تعمل للمصالح

العام ، وستبقى مستعبدة للاجنبي حتي يتم التآخي والتآزر بين جميع الطوائف والامارات الموجودة بها . وكانت الهند في معظم عصورها القديمة مهداً للفوضى والاضطراب ، وعرضة لفتك الاربثة والامراض ، وميدانا للجذب والقحط . غير ان احوالها اخذت في التحسن منذ اواسط القرن السادس عشر ، حينما تولى الامر فيها حاكم قوى مغولى يدعى « أكبر » وامتد حكمه من سنة ١٥٥٦ الى سنة ١٦٠٥ . واستمرت البلاد في عهد إصلاح وقوة الى اواسط القرن الثامن عشر حتى كادت تتحقق فكرة الوحدة فيها . وأشهر من جاءوا بعد أكبر حاكم مغولى شديد البأس عظيم السلطان يدعى « أورانجزيب » استطاع أن يبسط سلطانه على معظم أقاليم الهند ، ويرفع من ذكرها في فترة حكمه التي امتدت من سنة ١٦٥٩ الى سنة ١٧٠٧ ، إلا أن خلفاءه كانوا ضعاف الارادة مهزولى القوى ، فعمجزوا عن السير بنجاح في الطريق الذي اختطه لهم ، ولذلك أخذت البلاد في الانحطاط ، وبدأ حكام الاقاليم يستقلون عن حاكمهم الاعلى ، وبدأوا يحقدون على بعضهم البعض ويدخلون في حروب طاحنة كانت شرأ ووبالا عليهم جميعاً ، إذ بهذا انفتح السبيل أمام الاجنبى فأخذ يستغل الظروف ويسعى الى بسط سلطانه على البلاد .

اوربا والهند : كانت البرتغال أسبق الدول الاوربية الى إيجاد رابطة مع الهند ، وعقد معاهدات تجارية معها على أثر الاستكشافات الجغرافية الاولى ، عندما كشف « فاسكوداجاما » الطريق الى الشرق حول رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ ، ولم تلبث أن تبعتها هولاندا بعد قرن من الزمان تقريبا ، فأنشأت لهذه الغاية « شركة الهند الشرقية الهولاندية » التي أخذت تؤسس المراكز المتعددة لتجارتها في الهند وجزر الهند الشرقية . وتبعتها مباشرة انجلترا فتأسست « شركة الهند الشرقية الانجليزية » التي نجحت في إنشاء محطات لتجارتها في « مدارس بمباى وبنغالة » . وكذلك نجحت فرنسا في إيجاد مراكز لتجارتها في « بندشيرى وشندرناجور وماهى » بالهند .

غير أن البرتغال تضعضعت شوكتها في الشرق منذ أن دخلت تحت حكم أسبانيا سنة ١٥٨٠ . ولو ان اسبانيا أصبحت اولى الدول في ميدان الاستعمار ، إلا أنها وجهت كل اهتمامها لاستعمار امريكا ولم تكثرت بالابقاء على ما ورثته من

البرتغال في الشرق ، فوق معظمه فريسة لهولاندا بعد استقلالها ، ولكن هذه بدورها اهتمت شأن الهند وانصرفت عنها الى الاهتمام بالشرق الأقصى ، فبقيت انجلترا وفرنسا اكثر الدول اهتماما بها ، ووقفتا وجها لوجه تتنازعا ان السلطنة والسيطرة على تلك البلاد .

التنافس بين انجلترا وفرنسا : وتتلخص اطوار النزاع بينهما في ثلاثة ادوار هامة : —

الدور الاول : يقع هذا الدور في الفترة ما بين ١٧٤٠ و ١٧٦٣ وهي الفترة التي اشتبكت فيها الدولتان في حرب الوراثة النمساوية أولا ثم حرب السنين السبع ثانيا ، وامتد لهب الصراع الى الهند وكان لفرنسا بها في تلك الفترة حكام اقويا . أشهرهم « دبلية » (Dupleix) ، فانه انتهز فرصة ضعف الامبراطورية المغولية وانقسامها



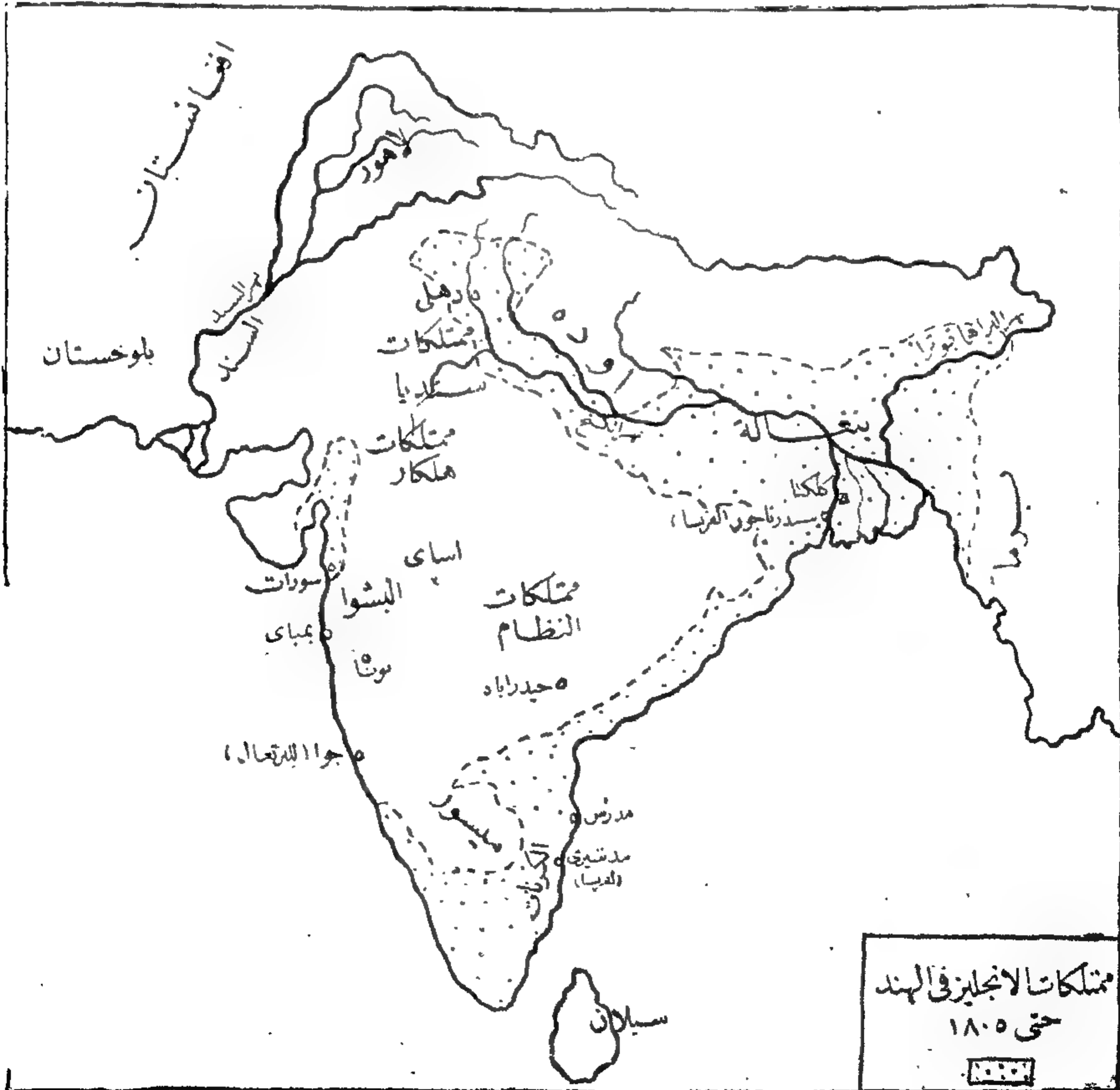
وعول على بسط نفوذ فرنسا على البلاد مستعينا في ذلك بتكوين جيش من الهنود مدرب على لاظمة الاوربية الحديثة . لتنفيذ خطته اتبع سياسة مساعدة أمير ضد آخر ، حتى يتم له اضعافهم جميعا والعمل على نشر النفوذ الفرنسي . وقد نجح في خطته هذه حتى أصبح الفرنسيون خطراً على المستعمرات الانجليزية . ولكن ظهر بين الانجليز في الهند رجل مفكر قدير هو « روبرت كليف » (Robert clive) أخذ يقلد سياسة « دبايه » بخدافها فاستطاع أن يناهض الفرنسيين بنجاح .

وحدث في خلال هذه الفترة ان انحاز « سراج الدولة » حاكم بنغالة الى الفرنسيين وهاجم « كالكتا » لمصادرة متاجر الشركة الانجليزية واستولى عليها ، ثم اخذ ١٤٦ أسيراً من حاميتها وزج بهم في حجرة صغيرة لا منافذ فيها ، وكان ذلك في يونيو سنة ١٧٥٦ ، فقاموا عذاباً شديداً في جو الحجرة الفاسد ، ولم يبق منهم حياً في صباح اليوم التالي الا ثلاثة وعشرون رجلاً فقط . وقد اطلق على هذه الحجرة في التاريخ « جحر كالكتا الاسود » . وما كاد يسم « كليف » بهذه الكارثة حتى أعد جيشاً ألحق بسراج الدولة الهزائم ، وأخيراً قابله بقوة صغيرة في موقعة فاصلة عند « بلاسي » (Plassey) عام ١٧٥٧ ، وهزمه هزيمة منكرة بالرغم من تفوق جيوشه في العدد تفوقاً كبيراً ، فثبتت قدم الشركة في بنغاله ، واصبحت لها السلطة الفعلية فيها بجانب سلطة الامير الوطني الاسمية . وفي عهد « ورن هاستنجز » (Warren Hastings) الذي خلف « كليف » ضمت مقاطعة « بنارس » الى اراضي الشركة لتأمين الحدود الشمالية لبنغاله ، وانتهى هذا الدور من النزاع عام ١٧٨٣ بصلح باريس الذي احتفظت فيه فرنسا بمراكزها التجارية في الهند ، على ان تبقى غير محصنة وخالية من القوات الحربية

الدور الثاني: يقع هذا الدور في الفترة التي كانت مشتتة فيها حرب استقلال أمريكا ، فان فرنسا انتهزت فرصة انشغال انجلترا بحوادث هذه الحرب ، وأخذت تثير امراء الهند عليها بقصد اضعاف سلطتها وإرجاع النفوذ الفرنسي ، ونجحت بالفعل في تكوين تحالف من نظام « حيدر أباد » و « أمراء المهراتا » و « أمير ميسور » لقيام في وجه انجلترا ووعدتهم بالمساعدة . غير أن حاكم الهند العام

إذ ذاك كان « هيستنجس » ، وهو رجل ذكي قدير ، استفزته الحوادث فنبشط لها ، وأعد العدة للقضاء على هذا التحالف . وكان أقوى هؤلاء الأمراء وأكبرهم نفوذاً أمراء المهراتنا الذين كانوا يسيطرون على معظم أواسط الهند وشمالها الغربي فاشتبك معهم في عدة مواقع صغيرة وانتصر عليهم ، فأمكنه ان يصد تيارهم الجارف في وقت كانت فيه إنجلترا محاطة بالآخطار الفادحة ، وارسل جيوشه كذلك ضد حلفائهم فكان النصر حليفه ، وانتهى هذا الدور بانتهاء حرب الاستقلال الأمريكية .

الدور الثالث : بدأ هذا الدور في اثناء حروب نابليون ، عندما استطاعت فرنسا ان تعيد تحالف الامراء السابقين الذكر ضد إنجلترا ، واعدة اياهم بالمساعدة . وكان ذلك بالفعل من بين الاغراض الاساسية لحملة نابليون الشهيرة على مصر ، غير ان هذه الحملة فشلت واستطاع الانجليز في الهند ان يقضوا على قوة هذا التحالف وفي عهد اللورد « ولزلي » (Wellesley) تمكن الانجليز من تثبيت شمل امراء



المهراتنا في الفترة ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ ، ثم قضوا عليهم نهائياً في حرب أخرى استمرت عامين (من ١٨١٧ الى ١٨١٩)

أما نظام « حيدرآباد » فاضطرته الظروف الى قبول الحماية الانجليزية سنة ١٧٩٩ وقد نجحت الشركة كذلك في تقسيم أملاك أمير ميسور، وضم الجزء الواقع منها على الساحل الى أملاكها . ثم وضع الجزء الباقي تحت الحماية الانجليزية سنة ١٧٩٩ ، كما افلحت في ضم « الكرنات » سنة ١٨٠١ ، وبسط سلطانها على أعالي نهر الكنج والى طريق الهند وضعت انجلترا يدها بعد ذلك على مستعمرة الرأس وغيرها من المواقع الهامة كما سيطرت على بعض اجزاء « برما » عام ١٨٢٦ . وهكذا توطدت سيطرة انجلترا وثبت نفوذها في الهند ، وهي الدرة البهيمية في التاج البريطاني .

علافة الهند بالافغان : كانت الروسيا أكبر منافس لانجلترا في آسيا في القرن التاسع عشر ، وكان هماً أن تجد لها مخرجاً على الخليج الفارسي ، وأن تفتح لنفسها طريقاً بربراً الى الهند ، ولهذا كانت تعمل بجد لبسط نفوذها في فارس من جهة ، ثم في بلاد التركستان والافغان من جهة أخرى ، ولما شعرت انجلترا بخطر هذه السياسة على ممتلكاتها في الهند ، رأت ان لابد من تأمين الحدود الشمالية الغربية لها ، وجرها هذا الى الدخول في حربين مع بلاد الافغان ، وقعت الحرب الاولى منهما في الفترة ما بين ١٨٣٨ و ١٨٤٢ ، وذلك لتدخل انجلترا في شؤون البلاد ، فانها لما وجدت ان الامير صاحب السيادة فيها لم يكن موالياً لها ، استطاعت ان تمزله وتولي مكانه اميراً آخر كانت تعتقد في إخلاصه لها ، وارسلت له جيشاً يعززه نفوذه ، غير ان الشعب نقم على هذه الحالة ، وثار في وجه الامير الجديد ومناصرة ، وارغم الجبهة الانجليزية على الجلاء عن البلاد ، ولكن القبائل سدت عليها المسالك وفتكت بها فتكا ذريعاً . فلم ينجح مجموعها البالغ نحو ١٥٠٠ نفس إلا رجلاً واحداً .

وكان من نتائج هذا الفشل ان عزم انجلترا على تأمين الحدود الشمالية الغربية للبلاد باستيلائها على ولايات « السند » و « البنجاب » وفعلت بمكنت من تنفيذ خططها بالقوة ، فأرسلت جيشاً الى ولايات السند عام ١٨٤٣ فتحتها عنوة ، وضمها الى الممتلكات البريطانية . وكان اهل البنجاب وهم المعروفون « بالسيخ » اهل بطش وقوة ، ولذلك قوموا بالقوات الانجليزية مدة من الزمن ، غير أنهم هزموا في النهاية وضممت الشركة بلادهم الي ممتلكاتها عام ١٨٤٩ ، في عهد « دهلوزي »

(Dalhousie) الذي امتدت مدة حكمه في الهند من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٦ . وكان « دلهوزي » رجلاً قوياً حاضراً البديهة سريع التنفيذ، نجح في ضم « برما السفلى » سنة ١٨٥٢ ، ولاية « اوده » سنة ١٨٥٦ . وقد ألغى « نظام التبني » ، الذي كان يستطيع الحاكم بمقتضاه ان ينقل عرشه والقباه من بعده الى اي فرد يتبناه أو يتبناه ويعهد اليه بحكومة الامارة ، وقرر ان كل أمير يموت دون أن يترك وارثاً شرعياً تصبح ولايته حقاً للشركة . وقد أفلقت هذه السياسة بال الأمراء الوطنيين وشعوبهم ، وزادت من استيائهم ونفورهم ، ولو أنها ساعدت على اتساع نطاق ممتلكات الشركة .

ولكن بالرغم من ذلك استمرت انجلترا قلقة البال من جهة بلاد الأفغان والسياسة الروسية فيها وفي أواسط آسيا ، ولهذا لجأت مرة أخرى إلى التدخل في شئونها عام ١٨٧٧ ، فأرسلت حملة نجحت في عزل الأمير الموجود ، وولت مكانه آخر رضى بأشراف انجلترا على سياسة البلاد الخارجية ، ولكنه كان رجلاً ضعيفاً لم يستطع حكم البلاد بنجاح ، وقام الشعب في وجهه ، وأظهر الثوار شدة حقنهم على سياسة التدخل الاجنبى بقتل السفير الانجليزى وافراد البعثة الانجليزية سنة ١٨٧٩ ، فاضطرت حكومة الهند بازاء ذلك الى ارسال جيش قوى استطاع ان يهيمن على شئون البلاد ، واقام اميراً جديداً ، واصبحت الافغان تحت النفوذ البريطانى . ولكن النهضة الحديثة التي هزت جوانب الشرق وايقظته من سباته الطويل ، حركت في الافغان مبادئ الحرية والوطنية والعزة القومية ، فهب الشعب يعمل بجهد لا يملأ من النير البريطانى . على ان الاتفاق الودى الذي تم بين انجلترا والروسيا عام ١٩٠٧ ، قضى على التنافس القديم بين الدولتين ، وأزال عوامل الخوف من نفوس الانجليز ، مما ادى الى عدم اهتمام انجلترا بأمر الافغان اهتمامها الأول به ، لاسيما وان روسيا السوفيتية قد تخلت نهائياً عن سياسة روسيا القيصرية .

نظام حكومة الهند : عندما وضعت الشركة يدها على إقليم بنغالة بعد موقعة « بلاشى » ، قررت ترك الأمراء الوطنيين يديرون شئون الحكومة على أن يتركوا للشركة الحرية الكاملة في أعمالها ، غير أن هذه الحالة الجديدة أدت إلى انتشار الفوضى والفساد ، إذ عمت الرشوة وفسدت الادارة ، وساء مسلك

عمال الشركة ، وأخذوا يضايقون الوطنيين ويجرون وراء الثروة بكل الوسائل ، حتى كاد يعم القحط والفقر وتنتشر المجاعة والموت ، ومن جهة أخرى أخذ الامراء الوطنيون يكيدون للشركة ويعرقون أعمالها ، ويجتهدون في الخروج عن طاعتها . وهكذا وصلت الحالة الى حد لم يحسن السكوت عليه ، ولذلك أرسلت الشركة « كليف » سنة ١٧٦٥ لاتضاء على هذه الفوضى ، فأدخل عدة اصلاحات في الادارة وقوانين التجارة وأنظمة الموظفين ، وتقرر أن تتولى الشركة ادارة الحكومة وتمنح الامراء نظير ذلك راتبا سنويا . ونتيجة لذلك تحسنت الاحوال نوعا ما لمدة وجيزة ولكنها مالبثت أن عادت سيرتها الاولى ، مما اضطر الحكومة الانجليزية الى التدخل في الامر ، فسنت قانونا سنة ١٧٧٣ يقضى بجعل حاكم بنغلة حاكما عاما على جميع ممتلكات الشركة ، وبانشاء مجلس من اربعة أعضاء لمساعدته ، وتأليف محكمة عليا على النظام الانجليزي تكون مستقلة في سلطاتها ضمانا للمدالة في البلاد ، وحثمت الحكومة على الشركة غرض المسائل السياسية عليها ، غير أنه بالرغم من ذلك لم تتحسن الامور تحسنا ظاهرا مما اضطر الحكومة الى التدخل من جديد ، فأصدر البرلمان قانونا آخر يعرف « بقانون بت » (Pitt) سنة ١٧٨٣ ، وهو يقضى بوضع شئون حكومة الهند في يد مجلس يرأسه وزير من وزراء الملك ، وباعطاء الحكومة حق تعيين الحاكم العام ، وامتد هذا النظام متبعا حتى قامت ثورة سنة ١٨٥٧ .

ثورة سنة ١٨٥٧ : وترجع هذه الثورة الى عدة عوامل ، اساسها كراهية الاجنبى والرغبة في التخلص منه . وحدث ان الحكومة اتبعت سياسة استفزت غضب اهل البلاد وامرائها ، فالغاء « نظام التبني » اثار قلق القوم ومخاوفهم لما فيه من افتئات على قوانين البلاد وعرفها ، واغتيال الشركة لأملاك الامراء واخضاع الوطنيين للحكم الاجنبى ، فانه بمقتضى هذا النظام كان لكل حاكم ولاية الحق في تبني من يشاء في حالة عدم وجود وارث شرعي له ، ويكون لهذا الابن المتبنى كل حقوق الابن الشرعي ، وكذلك ادخال المخترعات الحديثة اليها كالسكك الحديدية والاسلاك الهقية اعتبره الهنود

اعتداء على ديانتهم القديمة ، كما استاءوا لاعتداء الحكومة على كثير من عاداتهم وتقاليدهم ، والعمل على نشر الدين المسيحي والتعليم الاوربي في البلاد . وأسامت الحكومة الى الجنود الوطنيين بارغامهم على الخدمة وراء البحار دون أن تزيد أجورهم . وانتشر كثير من المحرضين يحضون الناس على القيام في وجه الانجليز أعداء البلاد ، ويعملون على نشر نبوءة فخراها أن حكم الانجليز في الهند مقدر له أن ينتهي بعد مائة عام من موقعه « بلاسي » ، واعتقد الكثيرون بأنها نبوءة صادقة تدل الدلائل على أنها ستتحقق . وحدث أن أدخل في الجيش نوع من البنادق له « خراطيش » أشيع أنها مطلية بمزيج من دهن البقر وشحم الخنزير ، وكان على الجنود أن يعضوا هذه الخراطيش بأنيابهم قبل استعمالها ، فتدمر الجند لذلك ، لان البقر مقدس عند الهندوس والخنزير نجس عند المسلمين . وامتنع كثير منهم عن استعماله ، وأهان بعضهم ضباطهم . ولما كان عدد جنود « السيبوي » (sepoy) ، وهم الهنود الذين تدربوا على الانظمة الحديثة يبلغ نحو ٢٥٠.٠٠٠ عام ١٨٥٧ ، ولم يبلغ عدد الجنود من الانجليز سدس هذا العدد ، تشجع الوطنيون وقاموا بالثورة علنا في مايو سنة ١٨٥٧ ، ولكن الثورة انحصرت من بادىء الامر في الاقاليم الشمالية ، وأسرعت الحكومة في ارسال الجيوش لاختضاع الثائرين ، غير أن الثورة استفحلت ولم تستطع الحكومة اخادها نهائيا إلا في أواخر العام التالي ١٨٥٨ ، بعد أن استولت على مراكز الثورة لاسيما « كونيور » و « ليكنو » و « دلهي » . وأخذت الحكومة تسترد نفوذها وتنشر لواء النظام والامن في ربوع البلاد ، وكان من أهم نتائج هذه الثورة أن انتهى حكم الشركة للبلاد عام ١٨٥٨ ، وانتقلت ملكيتها للحكومة الانجليزية ، وصدر قانون خاص بحكمها ، يضم إدارة شئونها في يد وزير ومجلس خاص ، ويجعل الحاكم العام واليا .

حالة الهند بعد الثورة : وبدخول الهند تحت أشرف حكومة الملكة مباشرة ، تضاعفت الجهود في الاصلاح ، فتنازلت جميع مرافق الحياة ونواحيها من زراعة وتجارة وطرق مواصلات وتعليم ، وبالجمله حاوات انجلترا ادخال المدنية الحديثة في البلاد ، غير أن الميدان لا يزال فيسعا أمام محبي الاصلاح وبالرغم من أن

اتعلميم لم يصل بعد الى الدرجة المطلوبة ، إلا أنه أخرج عدد كبير من الهنود صاروا يقومون على الحكومة سياستها في حرمانهم من الاشتراك في ادارة البلاد ، ولذلك أعلنت الملكة فكتوريا في منشورها الشهير الصادر في أول نوفمبر سنة ١٨٥٨ فتح باب الوظائف جميعها للاكفاء المتعلمين من الهنود ، ولو أن ذلك لم ينفذ عمليا . كذلك قررت الحكومة سنة ١٨٦١ انشاء مجالس في المديريات يكون بعض أعضائها من الهنود . وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ توجت الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند فأصبحت الهند امبراطورية منذ ذلك التاريخ ، ويعتبر هذا من أجل أعمال « اللورد بيكنزفيلد » (Beaconsfield) « دزرائيلي »

السياسة الجديدة : أخذت الحكومة تتمشي مع رغبات الهنود بالتدريج ، فقررت سنة ١٨٩٢ اشراكهم في مجلس الحاكم ومجلس الهند العام ، واضطرت أن تقدم خطوة أخرى في سبيل ارضائهم عام ١٩٠٩ ، على أثر تنبه الناس ويقظتهم وتغذية الحركة الهندية بروح قوية بظهور زعماء أقوياء يعملون لتحقيق الابداء القومية ، ويسعون في استرداد لواء الحرية ، فأدخلت الحكومة البريطانية عدة تعديلات في نظام الحكم ، منها أنها سمحت بانتخاب عدد من الهنود المجلس التشريعي الامبراطوري ، وكذلك سمحت باغلبية هندية منتخبة في المجالس التشريعية بالاقاليم ، التي منحت حق مناقشة التشريع والمالية ، ولو أنها لم تمنح حق اسقاط الهيئة التنفيذية او التسيطر عليها ، وضيف عضو هندي في مجلس الحاكم العام ، واعضاء هنود لمجالس حكام الاقاليم ، وتقرر تعيين عضوين من الهنود في مجالس وزير الهند بلندن . ولم يكن المقصود بهذه التعديلات منح الهند حكمه ذاتية ، لان حالتها الخاصة الناجمة عن تكوين سكانها من اجناس وديانات مختلفة لا تتفق مع هذه السياسة ، وإنما كان المقصود من ذلك ان يكون للهنود صوت مسموع في حكومة بلادهم .

الهند في خلال الحرب العظيمي : ولكن هذه التعديلات لم ترض الوطنيين ، فحملوا عليها حملات شديدة في الصحف . فلما كانت الحرب العظيمي الاخيرة (١٩١٤ — ١٩١٨) بقيت الهند بالرغم من ذلك على ولائها لبريطانيا وأمدتها

بمساعدة تذكر . وفي عام ١٩١٧ أعلنت الحكومة البريطانية ترضية لشعور الهند أنها عاقدة النية على منح الهند حكومة ذاتية ، وإنما ستتدرج بها في هذا السبيل تدرجاً يتمشى مع الظروف . وذهب بالفيل وزير الهند اليها ، وبالإشتراك مع الحاكم العام درس جميع الاصلاحات الدستورية الهندية وملائمتها لحالة البلاد الجديدة ، وفي النهاية اصدر تقريراً عن الحالة في صيف سنة ١٩١٨ . وبناء على اقتراحاتها صدر دستور ديسمبر ١٩١٩ الذي يعتبر خطوة هامة نحو الحكومة الذاتية ، ويتلخص في انه اكثر من عدد اعضاء المجالس التشريعية ، وجعل الاغلبية فيها من الاءضاء المنتخبين ، ووسع من سلطتهم عن ذي قبل ، ولو اعطى الحق في عدم الاخذ برأي المجلس اذا اراد ذلك للمصلحة العامة ، وهذه نقطة ضعف فيها هدم تام لسلطة المجلس .



غاندي : غير ان صدور هذا الدستور ، والعمل به جاء في ظرف غير مناسب ، ففي ابريل سنة ١٩١٩ صدرت قوانين استثنائية في الهند ، لتوقف الحركة الاجرامية والفوضوية التي كانت منتشرة اذ ذاك بقصد الاغتيال السياسي ، فثارَت الصحافة الهندية ، واخذ الوطنيون يتدنن بهذه القوانين كاعتداء صارخ على الحرية وآلة للظلم والاضطهاد . واستمرت هذه الروح العدائية ضد البريطانيين ، حتي ظهر في شهر مارس رجل وضع نفسه على رأس حركة المقاومة ، بغدان

تسلط على قلوب كثير من موطنيه ، ذلك هو الزعيم « غاندي » الذي أخذ يدعو الى سياسة « المقاومة السلبية » سياسة « القوة الروحية » ضد « القوة المادية » ، واعان بالبلاد يوم حداد تام تعطل فيه جميع المصالح والاعمال . وفي يوم ٣٠ مارس وقعت اضطرابات في دهلي وامتدت الى عدة جهات اخرى ، وخاصة في بلاد « البنجاب » ، حيث هوجم الاوربيون وحطمت السكك الحديدية ،

وقطعت أسلاك البرق ، ونهبت الأموال والأموال ، واتخذت هذه الاضطرابات شكل عصيان في عدة جهات ، ولكن الحكومة استطاعت ان تخمدتها بسرعة ، فلم يأت آخر ابريل حتى ساد السكون تلك الجهات النائرة .

غاندي وحركة الخلافة : وقد ازدادت النار لهيبا في مايو سنة ١٩٢٠ عندما

عرفت شروط الصلح القاسية التي قرر الحلفاء فرضها على تركيا بعد انهزامها في الحرب ، فإن ذلك أوجع صدر مسلمي الهند ، وقامت « حركة الخلافة » تحت زعامة « اخوان علي » واشتد ساعدها ، واستغل غاندي هذه الفرصة لكي يضم الصفوف ويقرب ما بين المسلمين والهندوس ، حتى يكونوا كتلة وطنية واحدة في وجه العدو المشترك ، فقام بناصر حركة الخلافة ويرافع عنها ، وبدأ برناجا جديداً في خطة عدائه للحكم البريطاني بأعلانه « سياسة عدم التعاون » ، وتلخص في نبذ اصحاب الالقب القابهم ، واضراب المحامين المتقاضين عن الذهاب الى المحاكم ، وامتناع الطلبة عن الذهاب الى مدارس الحكومة ، ومقاطعة المجالس التشريعية الجديدة ، وقد هرع كثير من الاتباع يلبون نداء زعيمهم ، واخذ المتطوعون الوطنيون يثيرون حقد الجماهير على الحكم البريطاني .

ففي هذا الجو المضطرب قامت الحكومة بتنفيذ الدستور الجديد ، وحدثت الانتخابات في نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، وقاطعها الوطنيون المتطرفون . ولكن بالرغم من ذلك افتتح المجلس التشريعي الجديد في فبراير سنة ١٩٢١ وكان اعضاءه من المعتدلين واستمر في العمل في حين استمر غاندي في خطة العداء التي اختطها ، وبجانبه المسلمون انصار الخلافة .

الفشل يلبس في الصفوف : غير أنه لم يمض وقت طويل حتى بدأ الفشل يتسرب الى خططهم ، فقد بدأ الكثيرون من اتباعه يهجرون سياسة عدم التعاون ، وأشد خطراً من ذلك تصدع وحدة المسلمين والهندوس مرة أخرى ، نظراً لما لحق حديث من قيام المسلمين بقتل جماعات من الهندوس في بعض الجهات ونهب أملاكهم . وانتهزت الحكومة هذه الفرصة فقررت محاكمة غاندي في سنة ١٩٢٢ ، وحكم عليه بالسجن ست سنوات ، فأخذت حركة العداء في الهبوط ، وبدأت علاقة الناس بالحكومة في التحسن ، واتجهت فكرة الكثيرين الى عدم مقاطعة المجالس التشريعية .

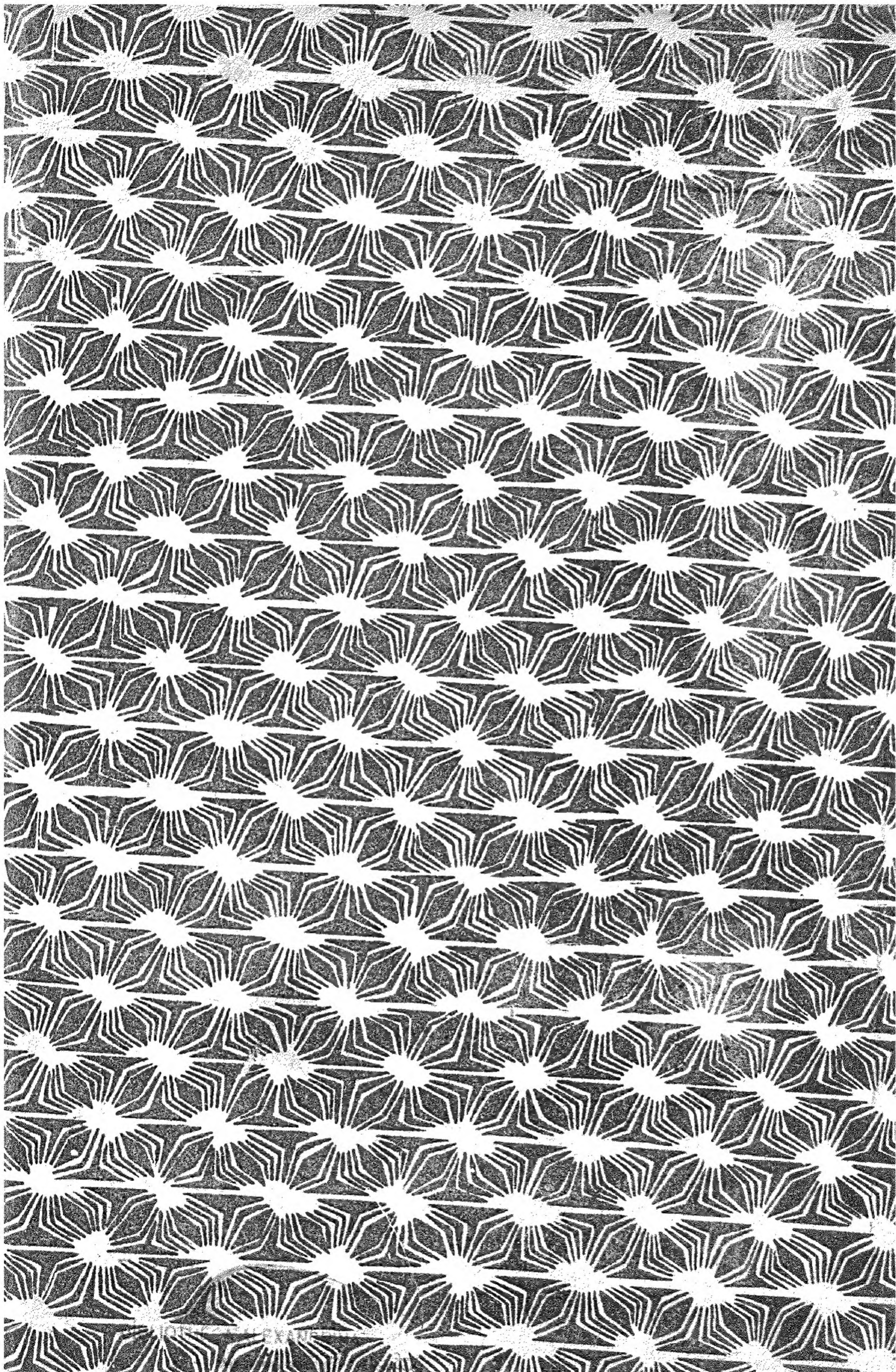
وفي اواخر سنة ١٩٢٣ أجريت الانتخابات العامة للمرة الثانية ، فانفصل جزء عظيم من اتباع غاندي عنه واشتركوا فيها وحازوا نصراً كبيراً ، فقد نجحوا في الحصول على ما يقرب من نصف مقاعد المنتخبين في المجالس التشريعية ، وسيطروا

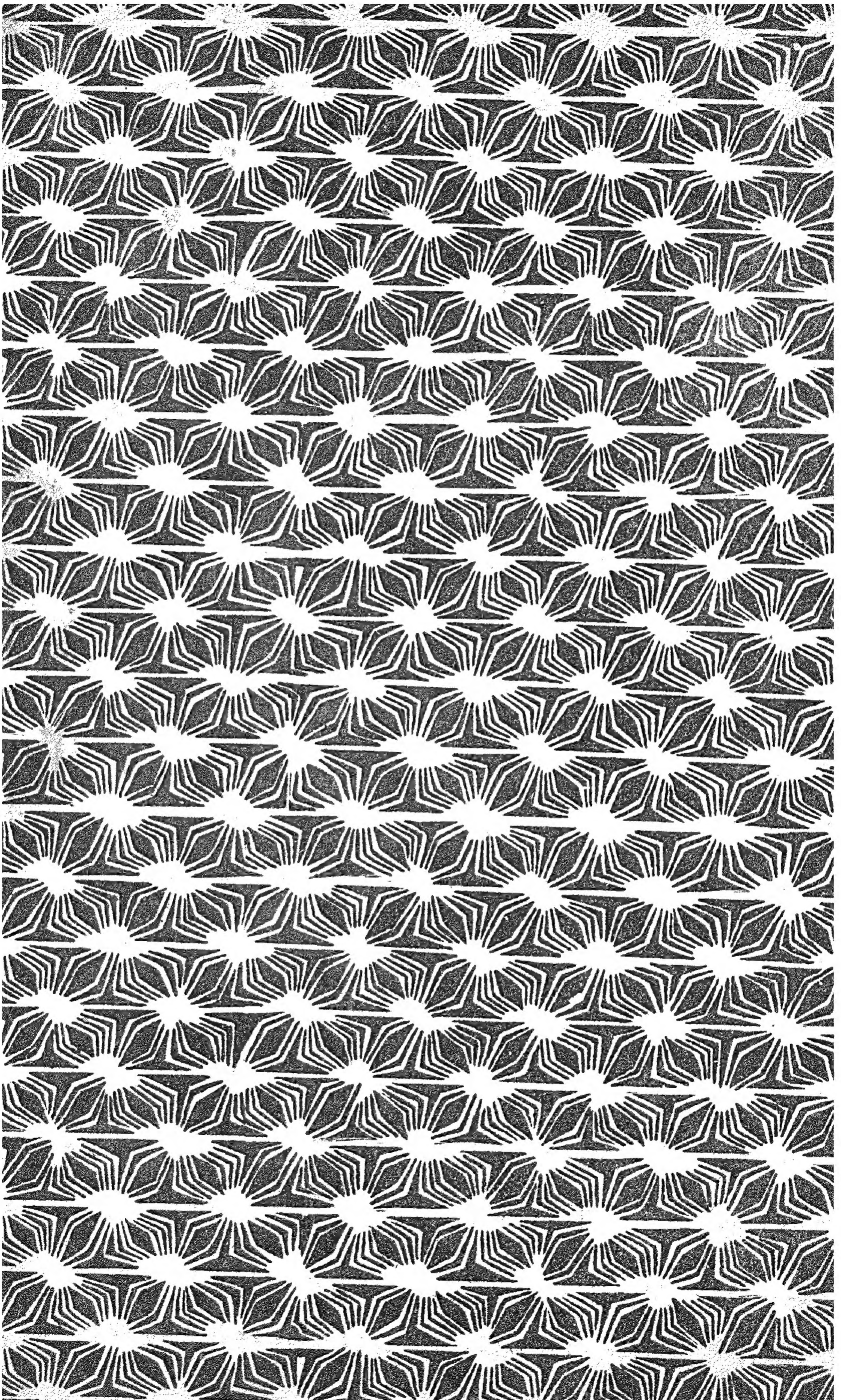
على مجالس بعض الاقاليم تسيطر اتماما ، واجتمع المجلس في ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ ، وبازاء ذلك اطلق سراح غاندي في فبراير من السنة نفسها .

ودخل « غاندي » ميدان السياسة من جديد ليعمل على اتمام الوحدة بين المسلمين والهندوس غير ان الامل كان ضعيفا ، اذ حدثت بين الفريقين مسارك دموية في سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وبالرغم من أن الجمع أسرعوا في عقد مؤتمر في « دلهي » للنظر في أمر الوحدة ، فانهم لم يصلوا الى النتيجة المطلوبة . وكذلك فشل غاندي في محاولته توحيد جميع الاحزاب السياسية في المجلس التشريعي

وبناء على طلب الوطنيين تألفت لجنة في خريف سنة ١٩٢٤ للبحث في ملازمة الدستور الجديد لحالة البلاد ، رغم انه كان من المقرر أن تبقى التجربة عشر سنوات واختلاف أعضاء اللجنة في وجهة نظرهم ، غير أنهم أجمعوا على رفض طلب الوطنيين تكوين حكومة مسئولة . وفي يولييه سنة ١٩٢٥ أعلن « اللورد بركنهد » (Lord Birkenhead) في مجلس الشيوخ البريطاني أنه مستعد لقبول أي اقتراحات عملية في الموضوع إذا وافق عليها الزعماء الهنود .

حركة العصيان المدني : ولكن لم يلبث أن وقع نزاع بين الوطنيين والحكومة ، فأعلن غاندي على ذلك حركة « العصيان المدني » في الهند ، فسببت قلاقل خطيرة في أنحاء البلاد ، مما دعا الحكومة البريطانية الى التفكير في الامر مليا . ونتيجة لذلك تم اتفق مؤقت بين حكومة الهند وغاندي اوقفت على اثره الحركة العدائية ، واشترك غاندي في مؤتمر المائدة المستديرة بلندن ، للوصول الى حل يرضى بريطانيا والهنود ، غير انه لم يحدث الاتفاق المنشود ، وعاد غاندي الى الهند فعادت الاضطرابات اليها ، واستعملت الحكومة الشدة الصارمة للقضاء على هذه الحركة العدائية ، فاصدرت عدة قوانين استثنائية ، وارسلت غاندي وكثيراً من اتباعه الى السجن ، ولا تزال المسألة بين البلدين معلقة ، ومن الصعب التكهن بما سيأتي به المستقبل غير انه لا يفوتنا ان نلاحظ ان الحوادث برهنت على عدم امكان تحاشي المقاومة الفعلية عند تنفيذ الخطة السلبية التي يدعو اليها غاندي ، رغبة منه في عدم التصادم المادي الذي يعتبره من عمل الشيطان ومن خصائص المدنية الغربية ، ولكن مهما كان نوع سياسة المقاومة التي يريد ، فانه نجح في غرس مبدأ الاستقلال في نفوس الكثيرين من مواطنيه ، وبث فيهم روح المثابرة والتضحية في سبيل الوطن .







Bibliotheca Alexandrina



0472276